

# دراسة بحثية حول قطاع العدالة في قطاع غزة أثناء الحرب الجارية وبعدها

المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة"

2024

#### فريق العمل:

الباحثة الرئيسية: سنابل أحمد أبوسعيد

غزة

الباحث الرئيسي: إبراهيم البرغوثي

رام الله

#### فريق البحث الميداني:

- |                              |   |
|------------------------------|---|
| غزة                          | - المحامي عمر عبدالواحد                 |
| غزة                          | - المحامية هالة حسنين                   |
| بيت لاهيا/ شمال غزة          | - المحامية نور حمّاد                    |
| دير البلج                    | - المحامي مروان بارود                   |
| النصيرات                     | - المحامي مصعب الدحدوح                  |
| الزوايدة                     | - المحامية المتدربة رواء الفليت         |
| الزهراء/ حالياً في دير البلج | - المحامية والأستاذة الجامعية يقين شبير |
| خانيونس                      | - الباحث الاجتماعي أحمد عطاالله         |

#### توثيق وتنسيق:

المحامية رولا موسى - مسؤولة الرقابة ورفع الوعي القانوني في مركز "مساواة" في غزة

رشا خضور - دائرة البرامج - مركز "مساواة" رام الله

## المحتويات

4	المقدمة
9	الإطار النظري للدراسة
17	الملخص التنفيذي
22	الفصل الأول: قطاع العدالة في قطاع غزة
22	المحور الأول: مكونات قطاع العدالة في قطاع غزة
28	المحور الثاني: الإطار القانوني (الوطني والدولي) الناظم لقطاع العدالة في قطاع غزة
34	الفصل الثاني: واقع قطاع العدالة في قطاع غزة أثناء الحرب
34	المحور الأول: الأضرار المادية، والخسائر البشرية التي لحقت بمكونات قطاع العدالة في قطاع غزة
40	المحور الثاني: الاحتياجات القانونية التي ظهرت في قطاع غزة أثناء العدوان
61	المحور الثالث: آليات استجابة هيئات قطاع العدالة في قطاع غزة أثناء العدوان
76	الفصل الثالث: تقييم فعالية آليات استجابة قطاع العدالة في قطاع غزة أثناء الحرب
76	المحور الأول: الآثار المترتبة على المجتمع في قطاع غزة جراء تأثر قطاع العدالة في ظل الحرب
84	المحور الثاني: تقييم فعالية آليات استجابة مكونات قطاع العدالة
96	الفصل الرابع: مستقبل قطاع العدالة والوصول إليها
102	ملحق (1)

## المقدمة

إن هجوم إسرائيل العسكري على قطاع غزة الذي اندلع في تشرين الأول/أكتوبر 2023، غير مسبوق من حيث جسامته حصيلته من الموت والدمار، كما أن آثاره على حياة الفلسطينيين/ات المقيمين في القطاع المحتل عميقة ومدمرة. فقد أودى بحلول 7 أكتوبر 2024 أي بعد عام من بدئه، بحياة ما لا يقل عن 42000 شخص أكثر من 60% منهم من الأطفال والنساء، كما أنه أصيب ما يزيد عن 97 ألف شخص<sup>1</sup>، وتؤكد وزارة الصحة في غزة أن العدد الفعلي للشهداء هو أكبر بكثير من الرقم المعلن؛ بالنظر لوجود أعداد كبيرة من الضحايا وهم بالآلاف (10 آلاف مفقودة) تحت الأنقاض أو في الشوارع، كما أنه خلال العام توالى أخبار عدة عن انتشار أعداد منهم وسط أنباء عن العثور على أشخاص مقيدون مدفونين في مقابر جماعية، ما يشير إلى احتمال قتلهم من الجيش الإسرائيلي بعد اعتقالهم، وقد اضطر الفلسطينيون إلى عمل مقابر مؤقتة في المستشفيات والأسواق والشوارع وقرب المنازل المدمرة لتعذر نقل الشهداء للمقابر الرسمية<sup>2</sup>. وقد صرحت وزارة الصحة الفلسطينية في وقت سابق أن الإبادة الجماعية في قطاع غزة جعلت واحدًا من بين عشرين فلسطينيًا في قطاع غزة، إما شهيدًا أو جريحًا أو مفقودًا<sup>3</sup>. كما يقبع آلاف الفلسطينيين من الجنسين رهن الاحتجاز التعسفي، وتفيد التقارير بأنهم يتعرضون للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية، دون توفر أي معلومات عن أماكنهم<sup>4</sup>.

فضلا عن الخسائر البشرية الكارثية، أفضى العدوان المستعر على غزة والحصار الكامل الذي تفرضه إسرائيل على القطاع إلى مستويات غير مسبوقة من الحرمان والفقر المتعدد الأبعاد<sup>5</sup>، وبالتالي إلى كارثة إنسانية على كافة المستويات. وتشير مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية أن الهجوم الإسرائيلي العسكري جعل السكان في قطاع غزة يرزحون تحت واقع صعب، حيث تفشت الأمراض والأوبئة التي أصابت نحو نصف السكان، وتغيرت ملامح العديد من الأحياء السكنية، حيث قدرت وزارة الأشغال العامة والإسكان عدد الوحدات السكنية المدمرة بما يزيد عن 250 ألف قد دُمرت بالكامل أو تعرضت لأضرار جسيمة بالغة فأصبحت غير صالحة للسكن وهذا الرقم يمثل أكثر من 86% من إجمالي الوحدات السكنية في قطاع غزة في حين أن باقي الوحدات السكنية بقطاع غزة قد تضررت بشكل جزئي متفاوت فلم تسلم أي وحدة سكنية بقطاع غزة من التدمير أو

<sup>1</sup> وزارة الصحة الفلسطينية بغزة 7 أكتوبر 2024 - [https://www.facebook.com/MOHGaza1994/?locale=ar\\_AR](https://www.facebook.com/MOHGaza1994/?locale=ar_AR)

<sup>2</sup> مستشفى ناصر ومستشفى الشفاء، وقد ذكر عبر مواقع صحفية وإخبارية متعددة - الجزيرة نت-سكاي نيوز- صحيفة الشرق

<sup>3</sup> وزارة الصحة الفلسطينية بغزة يناير 2024

<sup>4</sup> تقرير أوتشا <https://www.ochaopt.org/ar/content/one-year-unimaginable-suffering-7-october-attack>

<sup>5</sup> تقرير الإسكوا في أكتوبر 2023

الضرر، كما قد دمرت أكثر من 80% من الطرق والشوارع الرابطة بين المحافظات والمدن والأحياء المختلف في قطاع غزة<sup>6</sup>، وتوقفت أغلب الأنشطة الاقتصادية، حتى الموظفين/ات العموميين وفي القطاع باتوا بصعوبة يتلقون رواتبهم نتيجة عدم توفر السيولة ويضطرون لدفع نسبة تتراوح ما بين 15 إلى 30% من رواتبهم مقابل سحبها من محلات الصرافة العاملة في القطاع، وبات الجميع بنسبة تقترب من 100% من متلقي المساعدات<sup>7</sup>. فالدمار الذي يتعرض له سكان غزة ليس الدمار المادي الناجم عن القصف الإسرائيلي فحسب، بل إنهم فقدوا أيضًا القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية، ويواجه المدنيون في قطاع غزة حرمانًا شديدًا، وسُبل وصولهم إلى الرعاية الصحية والغذاء والكهرباء والمساعدات الإنسانية محدودة أو منعدمة، وخسر الأطفال عامًا كاملاً من التعليم. كما أنه قد تم إصدار أوامر بالإخلاء إلى ما يقارب 90% من سكان قطاع غزة (المقدرين بـ 2.1 مليون نسمة) ويحدث ذلك أكثر من مرة<sup>8</sup>. وقد تعرضت المدارس التي تأوي الأسر النازحة للقصف مرارًا وتكرارًا، كما تعرض العاملون/ات في مجال الرعاية الصحية والمستشفيات والعاملون/ات الإنسانيين لهجمات ممنهجة وعُرقلت قوافل المعونات باستمرار، بل وأُطلقت النيران عليها<sup>9</sup>. كما لم يعد أثناء الحرب (حرب الإبادة)<sup>10</sup> هناك إمكانية للوصول إلى الحقوق والحريات الأساسية وبالتالي الوصول إلى العدالة بكل أشكالها.

فمن جهة، قد تأثرت حياة الناس في قطاع غزة بإغلاق الأعمال وفقدان الوظائف وصعوبة الحصول على سيولة نقدية، بالإضافة إلى الغلاء الفاحش ونقص البضائع وانتشار الأمراض والأوبئة بالإضافة إلى الضغط النفسي على الأفراد واختلال العلاقات الأسرية، ما يُرجح ظهور العنف نتيجة غياب العدالة أثناء العدوان. ففي ظل استهداف أجهزة قطاع العدالة الرسمية وصعوبة تطبيق القانون في غزة وقت العدوان، أصبح القطاع في حال من الفوضى، مما أدى إلى استخدام السلاح وإطلاق النار في الشجارات التي نشبت بين العائلات خلال فترة العدوان. كما تضج منصات التواصل الاجتماعي والمجالس الشعبية بأحاديث عن حوادث السطو المختلفة على الممتلكات الخاصة والممتلكات العامة وعلى شاحنات المساعدات المتجهة من جنوب القطاع إلى مناطق وسط القطاع وشماله، فلا تصل تلك المساعدات إلى مستحقيها لغياب جهة مسؤولة تضمن عدالة التوزيع. فقد ساعد غياب دوريات الشرطة المكلفة بحفظ الأمن وتأمين المنازل والممتلكات وقوافل المساعدات على تفشي حالات السطو من قبل "لصوص" يدهمون البيوت والمقار الرسمية والخاصة كالشركات والبنوك والمراكز ومؤسسات المجتمع المدني المتضررة أو الخالية من سكانها، كما أنه

<sup>6</sup> بيان صحفي وزارة الأشغال العامة والإسكان 12 أكتوبر 2024 <https://www.facebook.com/p/mpwh/year of war>

<sup>7</sup> مؤسسة الحق - مؤسسة الضمير-مركز الميزان-المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إبريل 2024

<sup>8</sup> تقرير UNFPA النساء في غزة عام كارثي <https://www.unfpa.org/ar/Gazan Women 2024>

<sup>9</sup> مصدر سابق 5 تقرير الأوتشا 7 أكتوبر 2024

<sup>10</sup> أينما ذكرت حرب في الدراسة فهي تشير إلى حرب الإبادة الحالية التي اندلعت في أكتوبر 2023

يقطعون طريق قوافل المساعدات في محاور عدة بالقطاع بقوة الأسلحة البيضاء والنارية، ومن ثم طرح ما تم سرقته للبيع بأسعار خيالية.. بالإضافة إلى أن غياب الشرطة شجع التجار على استغلال الوضع القائم في غزة وعملوا على رفع الأسعار بشكل جنوني، مما ترتب عليه أن المواطن بات يعجز عن شراء الطعام، وقد أثار ذلك الوضع في غزة استياء السكان بشكل كبير. وفي محاولة لسد الفراغ مع غياب الشرطة خشية الاستهداف الإسرائيلي، تشكلت جنوب قطاع غزة مجموعات أطلق عليها "الحماية الشعبية" في أواخر فبراير 2024 تتكون من شبان ملثمين ومزودين بهراوات، انتشروا في الأسواق لضبط الحالة الأمنية والأسعار، لكن هؤلاء لا يوجد لهم أية مرجعية قانونية ولا يعملون بطريقة منظمة. كما أنه وفقاً لتقارير صحفية محلية فلسطينية فإن الاحتلال أسهم في خلق الفوضى بعمليات استهداف مركزة وبدت "مقصودة وممنهجة" أسفرت عدة مرات عن استشهاد قادة وعناصر من الشرطة جراء غارات جوية إسرائيلية استهدفت سياراتهم وسيارات رسمية مميزة بألوان وعلامات الشرطة<sup>11</sup>. وفي تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة ذكر فيه أنه نُقِلَ امرأتان كل ساعة في غزة، وشُرد ما يقرب من مليون امرأة وفتاة<sup>12</sup>. كما وأفادت التقارير بأن النساء والفتيات الفلسطينيات من غزة تعرضن لمستويات مروعة من العنف الجنسي بما في ذلك أثناء الاحتجاز<sup>13</sup>. بالإضافة إلى أنه في مثل هذه الأوقات وبسبب المخيمات المكتظة بالسكان إلى جانب ندرة الموارد ومستويات التوتر المتزايدة بسبب الأوضاع، تزداد مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي بالنسبة للنساء والفتيات<sup>14</sup>، بما تلقيه هذه المعاناة من أثقال وأحمال وأدوار إضافية عليهن ترهق كاهلهم، فلا تجد النساء لها مكاناً تلجأ إليه وتتسع دائرة العنف حولها لتشمل أطفالهن كذلك. حيث تخشى النساء بأنه في ضوء نقص الغذاء وإغلاق المدارس وفقدان الفرص التعليمية، ستلجأ الأسر إلى آليات عصبية للتأقلم مثل التزويج المبكر، خاصة في ظل ارتفاع أعداد الفتيات الصغيرات اللواتي فقدن أحد الوالدين أو كليهما<sup>15</sup>. كما أنه تم تداول بعض من قصص التحرش والاعتصاب في أماكن الإيواء والنزوح المكتظة بسبب العدوان في ظل غياب الرادع القانوني.

ومن جهة أخرى، فقد أفاد المكتب الإعلامي الحكومي بغزة في أول أكتوبر 2024<sup>16</sup>، أن هناك استهداف ممنهج لجميع القطاعات حيث ذكر في تقريره أن 200 مقراً حكومياً تم تدميرهم أثناء العدوان بما فيهم مقر النيابة العامة ومقرات القضاء ومراكز عدة للشرطة ومقرات الوزارات المختلفة،

<sup>11</sup> الجزيرة نت - سكاي نيوز - جريدة الشرق

<sup>12</sup> تقرير UNWomen يناير 2024 - <https://arabstates.unwomen.org/sites/default/files/2024-01/ar-gaza-gender-humanitarian-alert-17jan24b-comp.pdf>

<sup>13</sup> تقرير UNFPA النساء في غزة عام كارثي [https://www.unfpa.org/ar/Gazan Women 2024](https://www.unfpa.org/ar/Gazan%20Women%202024)

<sup>14</sup> تقرير UNFPA النساء في غزة عام كارثي [https://www.unfpa.org/ar/Gazan Women 2024](https://www.unfpa.org/ar/Gazan%20Women%202024)

<sup>15</sup> تقرير UNWomen يناير 2024 - <https://arabstates.unwomen.org/sites/default/files/2024-01/ar-gaza-gender-humanitarian-alert-17jan24b-comp.pdf>

<sup>16</sup> المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة - <https://t.me/s/mediagovps?before=3235>

بالإضافة إلى 125 جامعة ومدرسة تدميراً كلياً، وأكثر من 337 جامعة ومدرسة تدميراً جزئياً وقد كانت 4 منهم على الأقل تحتوي على كلية القانون أو الحقوق، كما قتل العدوان 750 معلماً وموظفاً تربوياً في سلك التعليم، و130 عالماً وأكاديمياً وأستاذاً جامعياً، كما قتل 12,700 طالب وطالبة. وحسب مقررّتان أمميتان ذكرتا في تقرير لهما أن هناك تدمير غير ضروري للبنية التحتية القضائية في غزة<sup>17</sup>، حيث أنه تم استهداف معظم مقار المحاكم ومكونات قطاع العدالة، كمجمع المحاكم (قصر العدل)، ومجمع محاكم شمال قطاع غزة، ومقر وزارة العدل، ومقر نقابة المحامين في قطاع غزة الذين دُمروا بالكامل وقد تم تدمير معظم الأرشيف الرسمي تبعاً لذلك، كما دُمّر بشكل كلي المقر الرئيس للنيابة العامة ومكتب النائب العام، بالإضافة إلى استشهاد المئات من المحامين/ات والقضاة والعاملين/ات في جهات إنفاذ القانون أو إصابتهم أثناء هذا العدوان في غارات مختلفة بشكل غير عشوائي حسب الشهود، كما أنه تجدر الإشارة إلى أنه تم إغلاق جميع المؤسسات الرسمية التي تُعنى بالقضاء (كجهة مثول وتقاضي) بسبب العدوان.

فأمام النتائج التدميرية الشاملة لكافة مظاهر الحياة ولجوء المواطنين/ات عنوة أو خوفاً إلى النزوح المتكرر ما يُنبئ بأن الغاية من الحرب هي العمل على تحويل المجتمع الإنساني في غزة إلى مجتمع بلا دولة مؤسسات، وتحويل قطاع غزة برمته إلى مكان غير قابل للحياة، ما يمس بشكل مباشر السلم والأمن والعدل والحماية والتي تشكل القيم الانسانية التي لا بديل عنها لأي مجتمع انساني، كما أن تغييب جهاز العدل الرسمي أدى إلى المساس المباشر بسيادة القانون والاستقرار وغياب جهات فاعلة وذات سلطة لحل أو لضمان حماية الحقوق والحريات في مختلف تجلياتها بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإبقاء العديد من النزاعات المدنية والجزائية دون حل ملزم ونافذ وبقاء العديد من الجرائم دون مساءلة وعقاب، مما يزيد نسب العنف القائم على النوع الاجتماعي ويوسع دائرته بما له من تأثير مضاعف على حقوق الفئات الهشة كالنساء والأطفال.

ولأن الحياة لا تقبل الفراغ، شهد المجتمع الغزي توجهات نحو الاستعانة بالمخاتير وبشخصيات المجتمع الموثوقة من خلال مبادرات فردية وجمعية (رجال إصلاح وزعماء عشائر إصلاحيين ومحامين وشخصيات أكاديمية) تهدف إلى تحقيق السلم والأمن وحل النزاعات على نحو يوفر العدالة النسبية عبر إنشاء آليات تشبه النظام القضائي خارج القانون وتشكيل جهات مصالحات مجتمعية ووساطة لحل النزاعات، بالإضافة إلى قيام من بقي من الموظفين أو القضاة على قيد الحياة بالعمل على استخراج وثائق ذات أهمية بالغة في حياة المواطنين/ات كعقود الزواج والطلاق

<sup>17</sup> <https://news.un.org/ar/story/2024/04/1130101>

الرضائي وغيرها من المستندات والحجج الشرعية للحد من مظاهر الفلتان والجريمة ونكران الحقوق. وبذلك تأثرت بشكل كبير بُنى قطاع العدالة الرسمية التي تلعب دورا مهما في تعزيز احترام الناس للقانون وقدرتهم على البقاء في إطار السلم المدني.

وحيث أن مهمة قطاع العدالة الرئيسية في أي دولة هي حماية الحقوق والحريات، ووضع حد لإساءة استخدام السلطة، وحلّ النزاعات، بإنفاذ القانون الذي يركّز على مساعدة المواطنين/ات وإدارة النظام العام وعلى وجه الخصوص، منع الجريمة ومراقبتها ومعاينة مرتكبيها، وبالتالي فإن أي ضعف بُنيوي أو تنظيمي سيؤدّي لا محالة إلى فوضى وفتان أمني وانتشار الجريمة.

كل ما سبق يستدعي الوقوف والتأمل وقراءة الواقع الخاص بقطاع العدالة في غزة أثناء الحرب لمحاولة تحليله وبيان جوانب إخفاقه أو نجاحاته ودراسة أثره على المواطنين/ات ومن ثم اقتراح ما يمكن تطويره أو تعزيزه لتمكين جميع الفئات من الوصول إلى العدالة.



## الإطار النظري للدراسة

تأتي هذه الدراسة لدراسة وتحليل واقع قطاع العدالة في قطاع غزة أثناء العدوان الجاري حيث ستساهم في التوثيق المتعلق بتأثيرات هذا العدوان على قطاع العدالة وانعكاساته على الأفراد والجماعات ومن ثم مناقشة سيناريوهات المستقبل الخاصة بقطاع العدالة (مرحلة ما بعد الحرب)، وذلك من أجل تعزيز سيادة القانون والعمل على التعافي السريع والسلس بعد انتهاء هذا العدوان في سبيل صون وحماية حقوق الأفراد والمجتمعات في غزة من خلال توفير تشخيص دقيق للحالة وعرض سيناريوهات التعافي وتعزيز الجهود المشتركة لبناء السلم المدني بعد العدوان. وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار عدم الوضوح في تحديد ملامح مستقبل قطاع غزة بعد الحرب من ناحية طبيعة النظام السياسي والقانوني -فالقانون انعكاس للحرب بلغة غير عسكرية كما أنه يخضع لموازن القوى الداخلية والخارجية -، وعما إذا كانت الحرب ستنتهي بوقف لإطلاق النار مع إبقاء إدارة غزة على النحو الذي كانت عليه قبل الحرب، أو عودة الأوضاع لما قبل الانقسام في 2007 تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية، أو احتلال إسرائيلي مباشر للقطاع يتولى خلاله الإدارة كما كان عليه الحال قبل الانسحاب الإسرائيلي العسكري من غزة وقبل توقيع اتفاق أوسلو، أو أن هذا العدوان سيؤدي إلى تعاطف دولي واسع مع الفلسطينيين وعودة القضية الوطنية الفلسطينية لتصدر المشهد الدولي، وتُمكن المجتمع الفلسطيني بشكل جدي من التوحيد السياسي وإنشاء دولة مؤسسات فلسطينية، بدعم دولي يساهم في إعادة الإعمار والبناء وإعادة تفعيل دور مؤسسات قطاع العدالة.

### أهداف الدراسة:

1. التعرف على هيكلية قطاع العدالة وآليات عمله في قطاع غزة أثناء الحرب الجارية من خلال استجابته الطارئة.
2. تقديم إحصاءات وحقائق حول الأضرار المادية (بنية تحتية مادية وبنية تحتية إلكترونية) والخسائر البشرية التي لحقت بقطاع العدالة في قطاع غزة.
3. تقييم فعالية الآليات التي انتهجها قطاع العدالة في قطاع غزة أثناء الحرب الجارية.
4. بيان أو توثيق لأبرز الاحتياجات القانونية وأبرز النزاعات التي نشأت أثناء الحرب الجارية في قطاع غزة.
5. الآثار المترتبة على المجتمع في قطاع غزة جراء تأثير قطاع العدالة في ظل الحرب.

6. تقديم مقترحات لآليات ومنهجيات جديدة لتحسين عمل قطاع العدالة في قطاع غزة في ظل الطوارئ وما بعد انتهاء العدوان بما يضمن حقوق أفراد المجتمع خاصة الفئات الهشة منه كالنساء والأطفال وذوي الإعاقة من الجنسين.

### نطاق الدراسة:

تتناول الدراسة واقع قطاع العدالة وأدائه في قطاع غزة (بمحاافظاته الخمس) من خلال دراسة استجابته أثناء العدوان والذي بدأ في السابع من أكتوبر 2023 إلى يومنا هذا وأيضاً الرؤية المستقبلية لما بعد العدوان بخصوصه، كما تقتصر على تناول مكونات قطاع العدالة التي تشمل كل من المحاكم النظامية والشرعية والعسكرية والمحكمة الإدارية، والنيابة العامة، ونقابات المحامين، والمحامين/ات، وهيئات العون القانوني (استشارة وتمثيل قانوني) بما فيها مؤسسات المجتمع المدني (النسوية والحقوقية)، والسبل البديلة لتسوية المنازعات وخدمات الوساطة وآليات التسوية المجتمعية (المحكمين - المخاتير - رجال الإصلاح - لجان الحماية الشعبية)، بالإضافة إلى بعض جهات إنفاذ القانون، كمراكز الشرطة والنظارات (المراكز المؤقتة للشرطة)، والمديرية العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل والمباحث، وبعض الوزارات المختصة كوزارة العدل ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الاقتصاد، حيث أن هذه المكونات تتعلق مباشرة بدورها الملح في الاستجابة العاجلة لحاجة الناس أثناء الحروب والطوارئ وليست متعلقة بسن التشريعات والرقابة على الأداء في هذه المرحلة. كما أن نطاق الدراسة لن يحتمل مناقشة وتحليل أداء جميع مكونات قطاع العدالة في قطاع غزة، وبالتالي وقع الاختيار على المكونات المذكورة أعلاه.

### 1. الحدود الزمانية

تشمل الدراسة الفترة الممتدة من أكتوبر 2023 وحتى أكتوبر 2024، وهي فترة الحرب المستمرة في قطاع غزة. هذه الفترة التي تؤثر بشكل مباشر على أداء مكونات قطاع العدالة. تُعد هذه الحدود الزمانية أساسية لتقييم استجابة قطاع العدالة للأحداث الطارئة، بما في ذلك التغيرات الطارئة على آليات العدالة وآليات التعامل مع الانتهاكات وحقوق الأفراد.

### 2. الحدود المكانية

تُركز الدراسة على قطاع غزة، بمحاافظاته الخمسة (رفح، خان يونس، الوسطى، غزة، وشمال غزة). إن قطاع غزة يمثل بيئة فريدة لعمل قطاع العدالة، حيث يعمل ضمن سياق محدود من الموارد

وتحديات بنيوية بسبب الحصار المستمر. لذلك، فإن فهم أداء واستجابة المؤسسات القضائية والشرطية وغيرها من الجهات المعنية في هذا السياق يضيف بعدًا جوهريًا إلى البحث.

### منهجية الدراسة:

يستند الباحثان إلى المنهج الوصفي التحليلي في إعداد هذه الدراسة، وقد قاما بجمع المعلومات من مصادر أولية وثانوية للإجابة عن أسئلة الدراسة وهي كالتالي:

1. ما هي الاحتياجات القانونية (للفئات المختلفة بمن فيهم النساء) التي برزت في قطاع غزة

نتيجة للحرب الجارية؟

2. كيف استجاب قطاع العدالة في قطاع غزة للدور المناط به أثناء الحرب؟ ومدى فعالية

تلك الاستجابة؟

3. ما هي الأضرار المادية والبشرية التي لحقت بقطاع العدالة في قطاع غزة أثناء الحرب؟

4. ما هي الآثار المترتبة على ذوي العلاقة من المواطنين/ات المتأثرين/ات نتيجة تأثر قطاع

العدالة في قطاع غزة في ظل الحرب؟

5. ما هي اقتراحات تمكين المواطنين/ات من الوصول إلى العدالة في قطاع غزة بعد الحرب؟

ولإجابة على هذه الأسئلة استعان الباحثان بمصادر ثانوية تشمل:

1. الإحصاءات التي يقدمها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

2. البيانات والتقارير التي يُصدرها الإعلام الحكومي في غزة.

3. البيانات والتقارير والدراسات ذات العلاقة التي أصدرتها وأجرتها مراكز ومؤسسات المجتمع

المدني والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية والأممية.

4. التقارير الرسمية التي تتناول استجابة قطاع العدالة في قطاع غزة أثناء الحرب.

5. التقارير الصحفية التي تتناول استجابة قطاع العدالة في قطاع غزة أثناء الحرب

6. القوانين واللوائح الوطنية ذات العلاقة.

7. القوانين والمعايير الدولية ذات العلاقة.

كما استعان الباحثان بمصادر أولية مثل:

1. تعبئة استمارة /استبانة إلكترونية مع عدد 485 أسرة فلسطينية في قطاع غزة (215 أنثى، 270 ذكر)، موزعين جغرافيا على المحافظات الخمسة لقطاع غزة من النازحين/ات ويشملون من هم في المدارس والخيام والمستضافين/ات) وغير النازحين/ات أيضا.
2. تنفيذ 5 زيارات ميدانية للمقرات المؤقتة للمحاكم الشرعية المقامة في قطاع غزة.
3. عقد مجموعة مركزة (عبر الزوم) لعدد 10 مؤسسات من أعضاء شبكة عون وغيرهم من مؤسسات المجتمع المدني منهم 7 مؤسسات تعمل في مجال المرأة والطفل و3 مؤسسات حقوقية.
4. عقد مجموعة مركزة واحدة (عبر الزوم) مع عدد 26 من المحامين/ات المزاويلين (10 إناث و16 ذكور) في القضاء الشرعي والقضاء النظامي من المحافظات الشمالية للقطاع والجنوبية منه.
5. عقد (6) مجموعات تركيز، بمشاركة 54 (27 سيدة و27 رجل) مواطن/ة من النازحين وغير النازحين من الجنسين، ممن لجأوا أو لم يلجأوا لقطاع العدالة أثناء الحرب على قطاع غزة، بمن فيهم النساء والفتيات، وأيضا المصابين والجرحى من الجنسين، للوقوف على واقع استجابة مكونات قطاع العدالة في قطاع غزة أثناء الحرب. وفق التوزيع التالي:
  - المجموعة الأولى تشمل عدد 9 من المواطنين النازحين وغير النازحين المتواجدين في محافظة رفح أو خان يونس.
  - المجموعة الثانية تشمل عدد 9 من المواطنات النازحات وغير النازحات المتواجدات في محافظة رفح أو خان يونس.
  - المجموعة الثالثة تشمل عدد 9 من المواطنين النازحين وغير النازحين المتواجدين في المحافظة الوسطى.
  - المجموعة الرابعة تشمل عدد 9 من المواطنات النازحات وغير النازحات المتواجدات في المحافظة الوسطى.
  - المجموعة الخامسة تشمل عدد 9 من المواطنين النازحين وغير النازحين المتواجدين في محافظتي غزة والشمال.

- المجموعة السادسة تشمل عدد 9 من المواطنين النازحات وغير النازحات المتواجدات في محافظتي غزة والشمال.

6. إجراء عدد 10 مقابلة شخصية/هاتفية مع 10 ممثلين (9 ذكور وأنثى واحدة) عن الجهات الرسمية وذلك كالتالي:

- ديوان القضاء الشرعي لرصد دور المحاكم الشرعية والأضرار (المادية والبشرية) التي لحقت بها أثناء العدوان. (مقابلتين مع قاضيين في ديوان القضاء)
- مجلس القضاء الأعلى لرصد دور المحاكم النظامية ورصد الأضرار (المادية والبشرية) التي لحقت بها أثناء العدوان. (مقابلتين مع قاضيين من المجلس الأعلى للقضاء)
- النيابة العامة للتعرف على دورها ورصد الأضرار (المادية والبشرية) التي لحقت بها أثناء العدوان. (مقابلتين مع رئيس النيابة ووكيلة نيابة)
- المباحث العامة للتعرف على دورها ورصد الأضرار (المادية والبشرية) التي لحقت بها أثناء العدوان. (مقابلتين مع رئيس مباحث الوسطى وموظف في المباحث من غزة)
- وزارة الاقتصاد للتعرف على دورها أثناء العدوان. (مقابلة مع نائب مدير الوزارة)
- وزارة التنمية الاجتماعية للتعرف على دورها أثناء العدوان. (مقابلة مع مدير عام الأسرة والطفل)

7. إجراء عدد 13 مقابلة (شخصية/هاتفية) مع كل من:

- قاضيين أحدهما شرعي والآخر نظامي،
- ممثلين عن نقابة المحامين الشرعيين (نقيب المحامين الشرعيين، وعضوة مجلس النقابة)
- ممثلين عن نقابة المحامين النظاميين (مقابلتين مع نائب نقيب المحامين النظاميين، وعضو مجلس نقابة)،
- مع منسق دائرة الرقابة على السياسات والتشريعات في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان،
- رئيس شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية
- 4 من المخاتير ورجال الإصلاح المحكمين (مختارة ومختار ورجل إصلاح ومحكم).
- محامية متدربة.

## تقسيم الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى أربعة فصول، يتناول الفصل الأول تعريف عن قطاع العدالة في قطاع غزة من خلال استعراض مكوناته (محل الدراسة) والإطار القانوني الناظم لها. ويتناول الفصل الثاني واقع قطاع العدالة في قطاع غزة أثناء الحرب من خلال استعراض الأضرار المادية، والخسائر البشرية التي لحقت بمكونات قطاع العدالة في قطاع غزة، وأبرز الاحتياجات القانونية التي ظهرت في قطاع غزة أثناء العدوان، وآليات استجابة هيئات قطاع العدالة في قطاع غزة أثناء العدوان. يتناول الفصل الثالث تقييم فعالية آليات استجابة قطاع العدالة في قطاع غزة أثناء الحرب، من خلال مناقشة الآثار المترتبة على المجتمع في قطاع غزة جراء تأثر قطاع العدالة في ظل الحرب، وتقييم فعالية قطاع العدالة وآليات استجابة قطاع العدالة. وفي الفصل الرابع والأخير تقدم الدراسة رؤية حول مستقبل قطاع العدالة والوصول إليها سواء خلال الحرب الحالية أو ما بعد الحرب في ضوء النتائج والتوصيات التي تم جمعها.

## التحديات:

واجهت دراسة قطاع العدالة في غزة خلال الحرب العديد من العقبات والتحديات والإشكاليات والتي تمحورت حول الظروف الأمنية المتدهورة، التغير السريع في المعلومات، ضعف البنية التحتية، الضغوط السياسية والاجتماعية، ونقص الموارد. مما تطلب اعتماد استراتيجيات مبتكرة لجمع المعلومات وتقييم أداء قطاع العدالة بشكل دقيق وفعال في ظل هذه الظروف المعقدة. وكانت أبرز التحديات التي واجهتها الدراسة كالتالي:

### 1- تواصل الحرب وتدهور الأوضاع الأمنية:

- الوصول إلى المعلومات والمؤسسات: في ظل الحرب المستمرة، يصبح من الصعب الوصول الآمن إلى المؤسسات العدلية والمحاكم، مما أعاق الباحثين/ات في جمع البيانات الأساسية وإجراء المقابلات مع الفاعلين في قطاع العدالة، ولم يتمكن الباحثين/ات من الالتقاء بممثلي الشرطة ومديرية الإصلاح والتأهيل والقضاء العسكري.

- خطر على الباحثين/ات الميدانيين: التنقل في قطاع غزة تحت القصف المستمر يحمل مخاطر كبيرة على سلامة الباحثين/ات، مما أدى إلى تقييد حركة البحث الميداني وإمكانية الحصول على البيانات.

- تقييد عمل الباحثين/ات الميدانيين: حركة البحث الميداني بسبب النزوح المتكرر تأثرت بشكل كبير أثناء الحرب كما أنها أثّرت في قدرتهم على التواصل مع المجتمعات المحلية والفاعلين في قطاع العدالة سواء المؤسسات الرسمية أو الغير الرسمية.

2- اختلاف وتغير المعلومات بشكل سريع:

- التغيرات المستمرة في الواقع الميداني: تتغير الظروف القانونية والقضائية بشكل مستمر في ظل الحروب، مما يصعب الوصول إلى صورة ثابتة أو دقيقة، كما أن القرارات التي تتخذها المؤسسات العدلية (تغيير المقار، وقف العمل أو استئنافه، إضافة حجج جديدة للإصدار والتوثيق، العمل بتخفي والخ..) قد تتغير بسبب الوضع الأمني أو السياسي، بالإضافة إلى أن الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بهذه المؤسسات تزداد مع استمرار الحرب بشكل شبه يومي ولا يمكن ملاحقة تلك التغيرات.

- صعوبة التحقق من دقة المعلومات: التباين في مصادر المعلومات، والمعلومات غير الموثوقة، يُمثل تحديًا في التحقق من صحة البيانات وتكوين رؤية موضوعية عن الأوضاع.

3- تدمير البنية التحتية للخدمات:

- انقطاع الإنترنت والكهرباء: يؤثر انقطاع الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والإنترنت على قدرة المؤسسات العدلية على العمل بشكل فعال، ويؤثر على الباحثين/ات في جمع وتحليل البيانات وتواصلهم مع المصادر المختلفة.

- ضياع الوثائق والسجلات: تعرضت معظم السجلات القانونية والمستندات القضائية للتدمير أو الضياع بسبب القصف أو الإخلاء كما أنه لا يتم توثيق ما هو جديد أولاً بأول، مما يؤدي إلى فجوة في البيانات اللازمة لدراسة واقع قطاع العدالة.

4- القيود على الوصول إلى الأطراف المعنية بسبب النزوح المتكرر:

- الوصول إلى المتضررين والمتأثرين: من الصعب الوصول إلى المتأثرين أو الأشخاص المتضررين من الجنسين بشكل مباشر من الحرب، مما يقلل من فرص إجراء مقابلات شاملة لتقييم الخدمات القانونية المقدمة لهم.

- قيود التواصل مع الجهات الرسمية: تأثرت القدرة على التواصل مع الجهات القضائية والشرطة وغيرها من الجهات الفاعلة بسبب الحرب، ويُعزى ذلك للوضع الأمني الخطير في قطاع غزة وانشغال تلك الجهات بالاستجابة لحالات الطوارئ.

5- الأبعاد النفسية والاجتماعية للمجتمع: الأوضاع النفسية الصعبة للسكان نتيجة الخسائر والتدمير تؤثر على حالة طلب الخدمات القانونية كأولوية أثناء الحروب أو القدرة على تقييم فعاليتها في ظل واقع معقد من شح الموارد والعجز عن الوصول للخدمات الأساسية، كما أنه في بعض الأحيان جعل من الصعب التواصل مع المواطنين/ات المتأثرين وجمع البيانات منهم.



## الملخص التنفيذي

يُعاني قطاع غزة من أوضاع استثنائية وغير مسبقة، حيث أدت حرب الإبادة التي يرتكبها الاحتلال منذ 7 أكتوبر 2023 إلى تدهور كبير في جميع مناحي الحياة في قطاع غزة، بما فيها قطاع العدالة وبنيته الأساسية. وتستعرض هذه الدراسة آثار الحرب على المؤسسات العدلية الرسمية وغير الرسمية في قطاع غزة وعلى المواطنين/ات من خلال فهم مدى استجابة مكونات العدالة في قطاع غزة للمتطلبات العاجلة والاحتياجات الحقوقية للمواطنين من الجنسين الذين يواجهون تحديات متفاقمة في الوصول إلى العدالة والخدمات القانونية في ظل الحرب. فعلى أرض الواقع خلال العدوان، تعرضت مقرات أجهزة العدالة في غزة لضربات متكررة تسببت في تدمير العديد منها كلياً في المعظم وجزئياً في البعض المتبقي منها، مما جعل من الصعب استمرار عمل القضاء الشرعي والنظامي والعسكري، كما شلّت حركة أجهزة إنفاذ القانون مثل الشرطة والمباحث ومراكز الإصلاح والتأهيل بالإضافة إلى نقابتي المحامين الشرعيين والنظاميين ووزارة العدل والوزارات المختصة بالإضافة إلى أثره على تقليص مساحة عمل مؤسسات المجتمع المدني الحقوقية والنسوية. كما تم استهداف العاملين/ات في هذا القطاع بشكل مباشر وممنهج ومقصود سواء وهم يؤدون عملهم أو وهم في بيوتهم أو في مخيمات النزوح وتم قتل وإصابة الآلاف منهم وأُجبر المعظم على النزوح مراراً وتكراراً، كما دُمّر معظم الأرشيف الرسمي الورقي ومازال غامضاً ما حل بالأرشيف الإلكتروني لقطاع العدالة، إلا أنه في القضاء النظامي تم تأكيد أن هناك نسخة إلكترونية مؤمنة بنسبة 50% تقريباً من إجمالي الوثائق، كما تم نقل بعض من الأرشيف الإلكتروني الموجود في المحاكم الشرعية في مدينة غزة إلى المحاكم الشرعية في جنوب قطاع غزة. في مواجهة هذه التحديات، حاولت بعض مؤسسات العدالة الرسمية اتخاذ تدابير طارئة، مثل إنشاء مكاتب مؤقتة أو استخدام التكنولوجيا الرقمية للتواصل مع المواطنين/ات مثل الوزارات المختصة. وقد استمر تعليق عمل القضاء النظامي إلى الآن، وكذلك النيابة العامة ووزارة العدل ونقابتي المحامين الشرعيين والنظاميين، واقتصرت العمل فقط في القضاء الشرعي بشقه الولائي الإداري في الأمور الطارئة التي لا تحتل التأخير، وذلك من خلال مقرات مؤقتة اتخذها القضاء الشرعي لممارسة عمله بعضها كان في المستشفيات والمراكز الصحية أو في أماكن مؤقتة غير مؤهلة بالمطلق، حيث يتولى فيها القضاة القادرين على العمل التصديق على الحجج والمعاملات الشرعية فقط، بما فيها معاملات الزواج والطلاق المتفق عليه بين الأطراف، واستخراج حجج الطلاق وعقود الزواج وحجج حصر الإرث والترمل وخلو الموانع الشرعية وغيرها، وكذلك تسيير بعض المعاملات المتعلقة بأموال الأيتام

كخُجة الولاية أو الوصاية والحُجج الأخرى، ويقوم المحامون من الجنسين بتجهيز جميع الأوراق الخاصة بتلك المعاملات، كما يتم تقديم الاستشارات القانونية في المقرات المؤقتة للمحاكم الشرعية. وأصبح أفراد الشرطة والمباحث يعملون مُتخفّين بعد استهدافهم عدة مرات واستهداف مركباتهم مما أودى بحياة العديد منهم كما أنهم يتابعون بعض الشكاوى ضمن نقاط في مراكز الإيواء حيث استُهدفت تلك المراكز عدة مرات أيضاً، وتقوم الشرطة بحل الإشكاليات بشكل سريع، وبالتحقيق في قضايا السرقة أو القضايا الجزائية الأخرى وعند التمكن من التعرف على الجاني تحاول الشرطة استرجاع حقوق المشتكين/ات ومن ثم تطلق سراح الجاني حيث لا يوجد أماكن توقيف وقت الحرب ولكنها ترغم الجناة على توقيع تعهد بعدم المساس بالمشتكين. في المقابل، سعت منظمات المجتمع المدني لسد بعض هذه الثغرات عبر تقديم دعم قانوني للفئات الهشة خاصة النساء والأطفال وذوي الإعاقة والتي لم تؤخذ بعين الاعتبار في استجابة مكونات نظام العدالة الأخرى في قطاع غزة، كما تقدم تلك المؤسسات غير الحكومية مساعدات إغاثية وطارئة لتعزيز قدرة المواطنين/ات على الصمود في ظل صعوبات الحياة اليومية، كما تقوم بتنظيم برامج مساعدة نفسية واجتماعية للضحايا، وتوفر مأوى مؤقت للناجيات من العنف لحمياتهن في ظل غياب منظومة العدالة.

هذا وخلصت الدراسة إلى أن المواطنين/ات في قطاع غزة واجهوا إشكاليات قانونية عدة تمثلت فيما هو قديم وعالق ينبغي استكمالها أو تنفيذه أو متابعتها وما هو جديد يحتاج إلى تجهيز، ومتابعة وتحقق وإثبات وإصدار أحكام وتنفيذها، بما يضمن حقوقهم الدنيا ويخفف الضغط عن كاهلهم الذي أرهقته معاناة الحرب. وكانت أهم الإشكاليات القانونية التي واجهها المواطنين/ات وفقاً لما جاء في الدراسة مشكلات تتعلق بالوصول العادل إلى الموارد والخدمات، وضمان عدالة التوزيع للمساعدات بين المواطنين/ات، وإصدار الأوراق الثبوتية والرسمية وجوازات السفر وبدل فاقد والخ، وتوثيق عقود الزواج وحالات الطلاق وعدد من الحجج بسبب وجود أيتام وأرامل وشهداء، وتوثيق واستعادة كل ما يتعلق بأوراق المعاملات المالية من شيكات وسندات قبض وتسليم، وتوفير الحماية العاجلة والأمن لهم من السرقات والاعتداءات، ورفع ومتابعة قضايا الأحوال الشخصية الملحة للنساء مثل معاملات نفقة الزوجة وصرفها وصرف أموال الأيتام ومشروعات الملابس ودعوى التفريق والمشاهدة والضم والاستضافة ومتابعة تنفيذ الأحكام المستحقة من قبل الحرب خاصة في قضايا النساء مثل النفقة والحضانة والمشاهدة وضم الأولاد، والتعامل مع التجار والمحتكرين بقوة القانون بحيث لا يُسمح لهم بتكرير فعلتهم، وانتهاكات حقوق عمالية للعديد من النساء والرجال بسبب

طردهم من الوظائف والأعمال، وجرائم القتل والثأر وانتشار السلاح في الشارع الفلسطيني، وحوادث العنف ضد النساء والأطفال في أماكن النزوح والاحتجاز، وحماية الأطفال من الاستغلال والعنف، والعمل القسري أثناء الحرب وفي أماكن النزوح. فمما سبق نجد أنه يواجه المواطنون/ات في قطاع غزة عقبات كبيرة في الحصول على الخدمات القانونية، بما في ذلك القضايا الجنائية وحل النزاعات، في وقتٍ تتزايد فيه الحاجة للعدالة بوجود تحديات متزايدة تتعلق بالانفلات الأمني وصعوبة التنقل بسبب النزوح المستمر. إضافةً إلى ذلك، تزايدت التحديات التي تواجه الفئات الهشة مثل الأطفال والنساء وذوي الإعاقة، الذين باتوا عرضة لمخاطر متزايدة من العنف المجتمعي والأسري، ما يخلق حاجة متجددة للدعم القانوني والاجتماعي والنفسي. وتُظهر الدراسة أن المواطنين/ات مع تفاوت سلوكهم وتوجههم واعتباراتهم قد لجأوا إلى جهات العدالة الرسمية بطرق مباشرة وغير مباشرة، رغم تغيب عمل تلك الجهات وتحييده بسبب العدوان الممنهج على قطاعات العدالة، كما لجأ المواطنون/ات إلى منظمات المجتمع المدني بالدرجة الأولى والمخاتير ورجال الإصلاح لحل إشكالياتهم، وقد أثر العديد أيضا عدم التوجه إلى جهات العدالة الرسمية خوفاً على سلامته بالدرجة الأولى، وبسبب غياب الدور الفعلي والعنوان المعلن للعديد من الجهات الرسمية التي لم تعلن في المعظم عن أماكنها وخدماتها فاقصر الوصول لها عبر دائرة المعارف والأصدقاء والجيران ومخيمات النزوح، بصفتها الوسيلة الأسرع والأوسع. وأيضاً كان معظم المواطنين/ات يشعرون باليأس من قدرة أجهزة العدالة الرسمية على تحقيق سيادة القانون في ظل وضع استثنائي بجميع المقاييس يستهدف تقويض الدولة الفلسطينية، وأجهزتها. هذا وأدى استمرار الحرب وغياب العدالة إلى تفاقم مشكلات اجتماعية وأمنية خطيرة، إذ بدأ البعض يلجأ إلى حلول بديلة غير رسمية لحل النزاعات الشخصية والعائلية، ما يساهم في زيادة الفوضى ويعزز الشعور باليأس وعدم الثقة في النظام العدلي. كما أشارت الدراسة إلى أن عدم وجود مساءلة واضحة وغياب الردع القانوني يساهم في خلق مناخ من اللامبالاة بين المواطنين/ات، الأمر الذي قد يقود إلى تصاعد العنف الداخلي.

كما أظهرت الدراسة في نتائج تقييم فعالية استجابة مكونات قطاع العدالة في غزة أثناء الحرب أن منظمات المجتمع المدني كانت الأكثر فعالية من بين الأطراف المعنية في تقديم الدعم الإنساني والخدمات القانونية لمختلف الفئات المتأثرة، وبشكل خاص للنساء والأطفال، حيث تمكنت هذه المنظمات من التكيف بسرعة ومرونة مع ظروف الحرب، إذ عملت على تعديل عملياتها وخططها وبرامجها لتلبية احتياجات المجتمع في ظل العدوان خاصة الفئات الهشة منه كالنساء والأطفال

وذوي الإعاقة، ما جعلها في طليعة المستجيبين الفاعلين وفقاً للمؤشرات المتاحة، كما برز دور المخاطر ورجال الإصلاح ولجان الحماية المجتمعية، حيث تمكنوا من حل بعض النزاعات بسرعة وبكفاءة، مما أسهم في تهدئة الأوضاع على المستوى المجتمعي. في المقابل، كانت هناك غيابات واضحة لبعض المكونات القانونية مثل نقابة المحامين الشرعيين والنظاميين، التي لم يظهر لها دور بارز أثناء العدوان. وعلى مستوى المؤسسات الرسمية، مثل الشرطة والمباحث والمحاكم ووزارة العدل، فقد تراجعت فعاليتها إلى حد كبير نتيجة توقف أعمالها بسبب ظروف الحرب، ما أعاق تقديم خدمات قانونية فعّالة واستجابة سريعة لمتطلبات المواطنين/ات القانونية والإنسانية. وعلى صعيد التنسيق، كان هنالك ضعف واضح في مستوى التعاون بين المؤسسات الحكومية في الاستجابة للأزمات، بينما كانت مؤسسات المجتمع المدني أكثر فعالية في العمل ضمن شبكات تعاونها. وبهذه الشبكات استطاعت ضمان استمرارية تقديم الخدمات بما يناسب الظروف، مما أتاح لها تعويض ضعف فعالية المؤسسات الرسمية إلى حد كبير.

وأخيراً طرحت هذه الدراسة سلسلة من التدابير الفورية والمستقبلية لتحسين قطاع العدالة في قطاع غزة، مستعرضة أهمية استجابة مؤسسات العدالة والمجتمع المدني للاحتياجات الطارئة والظروف الصعبة التي يواجهها المواطنون/ات خلال وبعد الحرب. وفيما يتعلق بالخطوات العاجلة، تؤكد الدراسة على ضرورة إنهاء حرب الإبادة بأسرع وقت، وتحمل "إسرائيل" مسؤولية جرائمها بحق الفلسطينيين، وضمان التزامها تجاه قطاع غزة كقوة احتلال تحت إشراف ضامنين دوليين وإقليميين. تسعى هذه الخطوة إلى تأمين الحماية للمواطنين/ات وإتاحة الفرصة للفلسطينيين/ات لتقرير مصيرهم وبناء دولتهم على أسس قانونية. **ومن منظور الحماية الفورية**، تدعو الدراسة إلى حماية العاملين/ات في أجهزة العدالة ووقف الاعتداءات عليها، وتقديم خدمات قانونية عن بعد تلبي احتياجات المواطنين/ات، خصوصاً الفئات الهشة مثل النساء والأطفال. كما توصي بإنشاء مراكز حماية مؤقتة لضحايا الحرب، وتقديم دعم نفسي واجتماعي لهم لضمان دمجهم مجدداً في المجتمع. ويشمل ذلك توثيق الانتهاكات التي تتعرض لها الفئات الهشة، وتوفير قنوات شكاوى فعّالة وسريعة، إضافة إلى توعية المواطنين/ات بآماكن تقديم الخدمات القانونية وتفعيل صندوق النفقة الفلسطيني لدعم النساء في تلبية احتياجات أطفالهن. وعلى صعيد مؤسسات المجتمع المدني، تؤكد الدراسة على أهمية استمرار هذه المؤسسات في تقديم الدعم القانوني، خصوصاً للفئات الهشة، وتوفير التمويل لضمان استدامة هذه الخدمات. كما تحث على تعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات

لتوفير استجابة شاملة، مع أهمية توسيع دور العيادات القانونية في مراكز الإيواء لتقديم المساعدة القانونية بسرعة وفعالية أكبر.

أما بالنسبة للتدابير طويلة الأمد، تدعو الدراسة إلى تفعيل أدوات العدالة الانتقالية في غزة بما يتوافق مع احتياجات المجتمع ويضمن المحاسبة القانونية على الانتهاكات المرتكبة. كما تدعو إلى توحيد النظام القضائي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بما يحقق استقلالية القضاء وإعادة بناء مؤسسات العدالة في غزة على أسس النزاهة والحيادية. وتشمل الدراسة أهمية توطيد التمويل الدولي في قطاع غزة بما يتماشى مع أولويات المجتمع، وتكثيف التنسيق بين أجهزة العدالة الرسمية وغير الرسمية، ودعم المجتمع المدني لاستعادة دوره الرقابي. من جهة أخرى، تركز الدراسة على تعزيز حقوق الفئات الهشة مثل النساء والأطفال وذوي الإعاقة من خلال برامج التوعية والدمج الاجتماعي والمجتمعي، مع بناء أنظمة قانونية مرنة تستجيب لأزمات غزة المتواصلة. كما تحت على تحديث بنية قطاع العدالة الفلسطيني وإدخال الرقمنة لتجنب فقدان الأرشيف، وتدعو إلى تشكيل لجان محلية ودولية لإعادة بناء العدالة وفقاً للمعايير الدولية. وتشدد الدراسة أيضاً على تطوير قدرات العاملين/ات في قطاع العدالة لمواجهة الأزمات بشكل فعال، وضمان الشفافية والمساءلة من خلال هيئات رقابية مستقلة تشارك فيها منظمات المجتمع المدني. ويدعم ذلك تشكيل أوسام استشارية دائمة تضم مختصين وحقوقيين من الجنسين لمتابعة احتياجات المواطنين/ات في جميع مراحل الأزمات. كما تؤكد الدراسة على أهمية تطبيق مبادئ سيادة القانون لتوفير العدالة للجميع، خاصة الفئات الهشة، وتعزيز البنية القانونية بما يضمن حماية وحقوق المواطنين في الظروف الصعبة.

## الفصل الأول: قطاع العدالة في قطاع غزة

يُعرّف قطاع العدالة بأنه الضلع الثالث من مثلث نظام الحكم السياسي والقانوني، فهو يمثل إحدى سلطات الدولة الثلاث (السلطة القضائية) إلى جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتضم السلطة القضائية سائر المحاكم بأنواعها واختصاصاتها وتتولى سلطة النظر والفصل في سائر المنازعات إلاّ ما أُستثنى منها بنص قانوني، وأحكامها مُلزِمة لأطراف المنازعات، وكذا للكافة إذا ما تناولت نزاعاً دستورياً، وتساعدُها كافة الأجهزة والجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية المشاركة في توفير العدالة وإدارتها والإشراف عليها<sup>18</sup>. كما أن قطاع العدالة أو أركان العدالة في فلسطين تتكون من القضاء النظامي، والقضاء الشرعي، والقضاء العسكري، والقضاء الإداري والقضاء الدستوري والنيابة العامة، والنيابة العسكرية، ونقابات المحامين، ومؤسسات المجتمع المدني<sup>19</sup>. وينظم عمل قطاع العدالة في فلسطين مجموعة من القوانين الوطنية، كما يحكم عملها وبعد انضمام فلسطين إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وتوقيع فلسطين على العديد من الاتفاقيات والعهود الدولية، مجموعة من المبادئ والمعايير الدولية.

سيتناول هذا الفصل في محورين اثنين مكونات قطاع العدالة في غزة -محل الدراسة-، والإطار القانوني الوطني والدولي الناظم لمؤسسات العدالة تلك.

### المحور الأول: مكونات قطاع العدالة في قطاع غزة

يتكون نظام العدالة في قطاع غزة من مجموعة من المؤسسات والهيئات التي تعمل بشكل متكامل لتطبيق القانون وحفظ حقوق الأفراد وتنظيم العلاقات بين المواطنين والدولة.

#### أولاً: النظام القضائي والموظفون/ات والجهات ذات العلاقة:

يقوم النظام القضائي في فلسطين على أساس توزيع الاختصاص القضائي بين أربعة أنماط قضائية رئيسية وهي القضاء النظامي والقضاء الشرعي والقضاء الدستوري والقضاء العسكري ويتبع كل نمط جهة إدارية مستقلة.

<sup>18</sup> قطاع العدالة الأدوار والمسؤوليات في الحكم الرشيد لقطاع الأمن- مركز جنيف-

[https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/WEB\\_DCAF\\_BG\\_6\\_The%20Justice%20Sector-AR.pdf](https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/WEB_DCAF_BG_6_The%20Justice%20Sector-AR.pdf)

<sup>19</sup> مراجعة تحليلية للمنظومة التشريعية والمؤسساتية والسياساتية التي تنظم قطاع العدالة- أمان- [https://www.aman-palestine.org/cached\\_uploads/download/Justice](https://www.aman-palestine.org/cached_uploads/download/Justice)

1. **السلطة القضائية:** تُعد السلطة القضائية الركيزة الأساسية لنظام العدالة في قطاع غزة، وهي المسؤولة عن تطبيق القانون وحل النزاعات. وتتألف السلطة القضائية من عدة مستويات، تشمل:

**1- المحاكم النظامية:** اعتنق المشرع مبدأ الأخذ بنظام القضاء الموحد متعدد الاختصاصات، إذ منح القضاء النظامي صلاحيات النظر والفصل في النزاعات المدنية والجزائية والإدارية والدستورية، إضافة إلى محاكم الأحداث ومحاكم البلديات، واستُحدث بموجب قرار إداري هيئة محكمة الجنايات الكبرى من قضاة محكمة البداية وتتخذ من مدينة غزة مقراً لها، يستند القضاء المدني إلى قانون السلطة القضائية رقم 1 لسنة 2002، وقانون تشكيل المحاكم النظامية رقم 5 لسنة 2001، وقانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم 2 لسنة 2001، في ما عدا الباب 14 منه الذي أُلغي بموجب قانون المنازعات الإدارية الصادر عن المجلس التشريعي في غزة، والناظم للمحاكم الإدارية وإجراءات عملها ودرجتي التقاضي أمامها حيث تتولى هيئة من هيئات محكمة الاستئناف النظر في الطعون الإدارية الابتدائية (محكمة إدارية)، وتتولى هيئة من المحكمة العليا النظر في الطعون بالأحكام الصادرة عن المحكمة الإدارية (المحكمة الإدارية العليا)، وقانون الإجراءات الجزائية رقم 3 لسنة 2001، ويُشغل الوظيفة القضائية 90 قاضياً (منهم قاضيتين يشغلن منصب قاضية بداية) وفي حين يبلغ عدد موظفي/ات القضاء 374 (90 امرأة)<sup>20</sup> ويُشغل الوظيفة القضائية في المحكمة العليا 11، وفي محكمة الاستئناف 17، ومحكمتي بداية وصلاح غزة 29، ومحكمتي صلاح وبداية شمال غزة 8، ومحكمتي بداية وصلاح الوسطى 8، ومحكمتي بداية وصلاح خانيونس 10، ومحكمتي وبداية وصلاح رفح 7، ويُنتدب قاضٍ من محكمة الصلح للنظر في قضايا الأحداث وقاضٍ للنظر في قضايا البلديات، وتتوزع محاكم الصلح على 5 محافظات هي (رفح، خانيونس، المحافظة الوسطى/ دير البلح، شمال غزة/جباليا، وغزة)، وكذا الحال يوجد 5 محاكم بداية في المحافظات الخمس المشار إليها<sup>21</sup>، في حين يوجد محكمة استئناف واحدة في مدينة غزة تتولى إحدى هيئاتها مهام المحكمة الإدارية، والمحكمة العليا في غزة وتتولى مهام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا والمحكمة الدستورية.

<sup>20</sup> مقابلة للقاضي أشرف نصر الله

<sup>21</sup> مقابلة القاضي النظامي رشدي أبو سيدو قاضي محكمة بداية غزة

**2- المحاكم الشرعية:** تختص المحاكم الشرعية بالقضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية مثل الزواج والطلاق الميراث والنفقات وإثبات النسب وكل ما ينتج عن عقد الزواج من التزامات متبادلة.

وتتكون هيكلية المحاكم الشرعية في غزة من 1. المحكمة العليا الشرعية وتعتبر أعلى هيئة قضائية شرعية ولها أيضاً صلاحية الإشراف على سائر المحاكم الشرعية الابتدائية والاستئنافية، وتتنظر في الطعون المقدمة على قرارات محاكم الاستئناف الشرعية ومقرها ديوان القضاء الشرعي ويرأسها القاضي الشيخ حسن الجوجو، 2. محكمة الاستئناف الشرعية والمختصة بالنظر في الطعون المقدمة في الأحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم الابتدائية الشرعية، ويوجد محكمتي استئناف شرعية في قطاع غزة الأولى تقع في غزة/ الشيخ رضوان برئاسة القاضي الشيخ عمر نوفل والثانية مقرها خانيونس ويرأسها الشيخ أحمد البحيصي، 3. المحاكم الابتدائية الشرعية والتي تنظر في النزاعات الشرعية وفق مبدأ الاختصاص المكاني كما تصدر الأوراق الرسمية كعقد الزواج وحجج الطلاق وحجج حصر الإرث والترمل والعزوبية وغيرها من المعاملات الشرعية، ويوجد 10 محاكم شرعية ابتدائية وهي محكمة شمال غزة، ومحكمة جباليا، محكمة الشيخ رضوان، محكمة الشجاعية، ومحكمة غزة الشرعية، ومحكمة الوسطى، ومحكمة دير البلح، ومحكمة خانيونس، ومحكمة شرق خانيونس، ومحكمة رفح<sup>22</sup>. ويُشغل الوظيفة القضائية الشرعية 30 قاضياً.

**3- القضاء العسكري:** أنشئ القضاء العسكري استناداً للقانون الأساسي الفلسطيني (المادة 101) ويطبق القانون الثوري الصادر عام 1979 ويتشكل من المحكمة العسكرية العليا والمحكمة العسكرية الخاصة والمحكمة العسكرية الدائمة والمحكمة العسكرية المركزية ومحكمة الميدان العسكرية، وهو على ثلاث "درجات" ابتدائية واستئناف وعليا، ومحكمة الميدان العسكرية قبل الحرب كانت تُعنى بالإضافة إلى تلك القضايا بقضايا الأسلحة والمخدرات بالإضافة إلى العمالة، وكانت تعقد جلساتها علانية قبل توقف القضاء العسكري.. كما توجد النيابة العسكرية والمشكلة من نيابة الشرطة وقوى الأمن، ونيابة الأمن الداخلي والمخابرات، ويُشار إلى أن لدى القضاء العسكري هيئة تسمى هيئة الدفاع تتولى الدفاع عن المتهمين لدى المحاكم العسكرية وتُشكل من ضباط ذوي رتب عسكرية ومحامين من خارجها.

<sup>22</sup> مقابلة القاضي الشرعي رأفت جمعة بارود رئيس محكمة الشيخ رضوان الشرعية



2. **النيابة العامة:** هي جهة الإدعاء الرسمي في قطاع غزة، وهي مسؤولة عن تمثيل الحق العام في القضايا الجزائية. دورها يشمل التحقيق في الجرائم، توجيه الاتهام، والإشراف على تطبيق القوانين الجنائية. كما تعمل النيابة العامة على حماية الحقوق العامة وضمان تنفيذ الأحكام وتمثّل الدولة تطبيقاً لقانون قضايا الدولة.

يوجد في قطاع غزة 11 مقراً لنيابة كلية وجزئي<sup>23</sup>، منهم 5 مقرات شمال غزة و3 في مدينة غزة ومقر واحد في خان يونس ومقر واحد في رفح<sup>24</sup>. ويُشغل وظيفة النيابة العامة النائب العام و85 عضواً من ضمنهم 19 رئيس نيابة و66 وكيل نيابة (منهم 6 وكيلات نيابة)، إضافة إلى عدد من الموظفين/ات الإداريين (منهم 48 موظفة إدارية)<sup>25</sup> والكتبة. وتستند النيابة العامة في عملها بشكل أساسي إلى قانون السلطة القضائية وقانون الإجراءات الجزائية.

3. **وزارة العدل:** تتولى في غزة إدارة القطاع العدلي وتشرف على تنفيذ السياسات العدلية بالتعاون مع السلطات الأخرى. وتشمل مسؤوليات الوزارة: إدارة المحاكم وتوفير البنية التحتية اللازمة لعملها، والإشراف على مكاتب تسجيل العقارات وتوثيق العقود، وتقديم الخدمات القانونية للجمهور مثل التسجيلات الرسمية وتوثيق المستندات.

4. **نقابة المحامين (النظاميين):** وهي فرع من نقابة المحامين الفلسطينيين مستقلاً مالياً وإدارياً، وممثل في مجلس النقابة الأم، وهي تمثل المحامين/ات وتدافع عن حقوقهم، وتنظم مهنة المحاماة، وتتولى الإشراف المهني والتأديب عند الحاجة. ويوجد لنقابة المحامين النظاميين مقر في مدينة غزة ومقر آخر في مدينة خان يونس، ويستند عمل النقابة إلى قانون ناظم لدورها في الدفاع عن حقوق منتسبيها والدفاع عن الحقوق والحريات، وهو قانون تنظيم مهنة المحاماة رقم 3 لسنة 1999 المعدل بموجب قانون المحامين النظاميين رقم 5 لسنة 1999، ويُذكر أن النقابة شكّلت بقرار رئاسي حمل رقم 78 لسنة 1997 بتشكيل مجلس تأسيسي لنقابة محامي فلسطين والقرار الرئاسي رقم 2 لسنة 1999 بشأن تمديد مدة ولاية المجلس التأسيسي، كما تم تعديل قانون المحامين النظاميين بالتوافق ما بين مقر النقابة في رام الله وفرعها بغزة بموجب قرار بقانون حمل رقم 14 لسنة 2011 نص على "باستثناء وحدانية تمثيل النقابة لكل المحامين الفلسطينيين لدى الغير يكون

<sup>23</sup> مقابلة مع وكالة النيابة الجزئية أمانة السرحي  
<sup>24</sup> مقابلة مع أ. ياسر المدهون رئيس نيابة غزة الجزئية.  
<sup>25</sup> توثيق مساواة

لأعضاء المجلس المكون من 15 عضو من بينهم النقيب 9 في رام الله و 6 في غزة من بينهم نائب النقيب في كل مركز صلاحيات مجلس النقابة الواردة في قانون المحامين النظاميين"، ويبلغ عدد الموظفين/ات في النقابة 16 موظف/ة منهم 4 موظفات، وتعتمد النقابة في عملها على جملة من الأنظمة من ضمنها النظام الداخلي ونظام التدريب ولائحة آداب مهنة المحاماة.

5. **نقابة المحامين الشرعية:** وهي نقابة تعمل في غزة فقط ولا وجود لمثيلتها في الضفة الغربية، وتستند النقابة في عملها لنظام أساسي مُقرّ رسمياً بتاريخ 2017/11/26 ونظام للرسوم والطوابع والموارد المالية رقم 2 لسنة 2017 المُقر بتاريخ 2017/11/26 وتعديلاته للعام 2020، ويبلغ عدد الموظفين/ات في النقابة 14 موظف/ة منهم 3 موظفات، وتتخذ نقابة المحامين الشرعيين من مدينة غزة مقراً رئيسياً لها.

6. **المحامين/ات:** المحامون/يات هم جزء حيوي من نظام العدالة في قطاع غزة، حيث يقدمون الدعم القانوني للأفراد والمؤسسات، ويمثلون المتهمين/ات والمدعين/ات أمام المحاكم. ويبلغ عدد المحامين/ات النظاميين المزاولين في قطاع غزة 2814 محامي/ة من بينهم 552 محامية، وعدد المحامين/ات النظاميين المتدربين 2115 محامي/ة نظامي منهم 697 محامية نظامية متدربة<sup>26</sup>. كما يبلغ عدد المحامين/ات الشرعيين المزاولين 1404 محامي/ة منهم 708 محامية شرعية، وعدد المحامين/ات الشرعيين المتدربين منهم 2027 محامي/ة منهم 755 محامية شرعية متدربة<sup>27</sup>، يعمل المحامون/يات أيضاً على تقديم الاستشارات القانونية وحماية حقوق الأفراد ضمن الإطار القانوني.

7. **المنظمات غير الحكومية/الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية:** تقوم العديد من المؤسسات الحقوقية والمنظمات غير الحكومية الوطنية بما فيها المؤسسات النسوية، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بدور فعّال في دعم نظام العدالة في غزة، سواء من خلال تقديم خدمات قانونية مجانية، وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان الداخلية وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، والعمل على توعية الجمهور خاصة النساء، بالقوانين الوطنية والدولية وحقوقهم تبعاً لذلك، وقد لعبت دوراً بارزاً في

<sup>26</sup> المصدر نقابة المحامين النظاميين- توثيق مساواة- سبتمبر 2023

<sup>27</sup> المصدر نقابة المحامين الشرعيين- توثيق مساواة- سبتمبر 2023

تقديم خدمات الإغاثة والدعم الإنساني أوقات الأزمات والحروب. وتستند الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية في عملها إلى قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم 1 لسنة 2000.

**8. السبل البديلة لتسوية المنازعات وخدمات الوساطة وآليات التسوية المجتمعية:** يُعتبر المحكمون والمخاتير ورجال الإصلاح والوسطاء ولجان الحماية المجتمعية أبرز القائمين على إنفاذ الوسائل البديلة لحل النزاعات في ظل غياب القضاء وأجهزة منظومة العدالة الرسمية. والوسائل والآليات البديلة لتسوية النزاعات بعضها منظم وفقاً للقانون كما المحكمين (قانون التحكيم الفلسطيني رقم 3 لسنة 2000)، وبعضها يستند للأعراف والتقاليد كما هو الحال مع رجال الإصلاح والمخاتير (ما يعرف بالقضاء العشائري)، ومنها ما يستند للوساطة وإقناع الأطراف المتنازعة بالوصول لاتفاق بالتراضي والتصالح كالوسطاء ولجان الحماية المجتمعية والشخصيات الأكاديمية والقانونية ذات الحضور المجتمعي، وتهدف الوسائل البديلة لحل النزاعات في إطار المجتمع المحلي بشكل سلمي، وتُعنى بإيجاد حلول للمشاكل الأسرية والمالية، وهذه الهيئات تقوم بدور الوساطة وتحل النزاعات دون الرجوع إلى النظام القضائي الرسمي، وتُعتبر هذه الآليات مكملية لدور القضاء في تحقيق الاستقرار الاجتماعي رغم ما يؤخذ عليها من عدم الكفاءة القانونية وغياب منظور النوع الاجتماعي في التدخلات، وبعض مظاهر الفساد والتمييز خاصة ضد النساء، إلى جانب عدم دستورية ما يعرف بالقضاء العشائري.

#### ثانياً: جهات إنفاذ القانون والوزارات المختصة والموظفون:

**1. الشرطة والمباحث:** تقوم الشرطة بتنفيذ القانون، وحفظ الأمن والنظام العام، والتحقيق الأولي في الجرائم من خلال تلقي الشكاوى وسماع إفادات المشتكين/ات والمتهمين/ات ومن ثم إحالتهم إلى النيابة العامة. وهي جزء من أجهزة الأمن العام وهي قوة نظامية تمارس اختصاصات مدنية وتتبع لوزارة الداخلية. كما أن المباحث جزء من الشرطة تعمل على جمع الأدلة ومتابعة الجرائم. سناً لقانون الإجراءات الجزائية رقم 3 لسنة 2001، حيث يوجد في قطاع غزة 22 مركز شرطة بما تشمله هذه المراكز من أماكن احتجاز (نظارات شرطة)، ومكاتب التحقيق ومقرات المباحث العامة وإدارة مكافحة المخدرات، كما يوجد خمس مقرات على مستوى القطاع كمقرات إدارة لمحافظات الشرطة، إضافة إلى مقر الجوازات (مدينة عرفات للشرطة) والذي يضم مكتب مدير عام جهاز الشرطة والإدارات المتخصصة والإدارات المركزية للمباحث العامة ومكافحة المخدرات ومقر الأدلة الجنائية.

وينظم عملها قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية رقم (8) لسنة 2005 وقانون الشرطة رقم 7 لسنة 1998.

2. **المديرية العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل:** وهي إدارة تتبع الشرطة وتقوم بإدارة السجون ومراكز الاحتجاز، وتستند إلى قانون مراكز الإصلاح والتأهيل رقم 6 لسنة 1998 وتعمل على تأهيل السجناء وإعادة إدماجهم في المجتمع. ويوجد لديها 6 مقرات ويشملون مركز إصلاح وتأهيل أنصار للنساء، ومركز إصلاح وتأهيل خانيونس المركزي، مركز إصلاح وتأهيل الشمال، مركز إصلاح وتأهيل طيبة، ومركز إصلاح وتأهيل الوسطى، ومركز إصلاح وتأهيل الكتيبة بالإضافة إلى مقر الإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل.
3. **الوزارات المختصة:**

- **وزارة الاقتصاد:** تراقب النشاطات الاقتصادية وتساهم في وضع سياسات اقتصادية تدعم العدالة الاجتماعية والاقتصادية.
- **وزارة التنمية الاجتماعية:** تقدم خدمات اجتماعية للفئات المهمشة، وتعمل على حماية حقوق الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.

### **المحور الثاني: الإطار القانوني (الوطني والدولي) الناظم لقطاع العدالة في قطاع غزة**

يُنظَّم عمل القضاء في قطاع غزة بشكل رئيس القوانين الوطنية الفلسطينية، إلى جانب تأثيرات قانونية من الفترات السابقة ومنها (المصرية والأردنية).. وتجدر الإشارة إلى أن الانقسام أدى إلى وجود قضائين منفصلين أحدهما في الضفة الغربية والآخر في قطاع غزة، والأحكام الصادرة عن كل منهما يقتصر تنفيذها على منطقة صدورهما، فالأحكام الصادرة عن محاكم الضفة الغربية لا تنفذ في قطاع غزة، والأحكام الصادرة عن المحاكم في قطاع غزة لا تنفذ في الضفة الغربية، كما أن القرارات بقوانين الصادرة عن الرئيس في الضفة الغربية لا تطبق في قطاع غزة، وكذا الحال فالقوانين الصادرة عن المجلس التشريعي في قطاع غزة لا تطبق في الضفة الغربية. وفيما يلي تفاصيل هذا الإطار:

#### **أولاً: الإطار القانوني الوطني الناظم لقطاع العدالة في قطاع غزة**

- 1- **المحاكم النظامية:** وينظم عملها على مستوى القانون الوطني كل من القانون الأساسي الفلسطيني: (المادة 97 تضمن استقلال القضاء)، والمادة 98: تؤكد على عدم عزل القضاة إلا

وفقاً للقانون، والمادة 99: والتي تنص على أن تعيين القضاة يتم بمرسوم رئاسي. وقانون السلطة القضائية رقم 1 لسنة 2002، والذي ينظم تشكيل المحاكم واختصاصاتها.

**2- المحاكم الشرعية:** وينظم عملها على مستوى القانون الوطني قوانين الأحوال الشخصية المستمدة من الشريعة الإسلامية، مثل قانون حقوق العائلة لعام 1954، المعتمد في غزة.

**3- المحاكم العسكرية:** وينظم عملها على مستوى القانون الوطني قانون القضاء العسكري وقانون العقوبات الثوري للعام 1997.

**4- النيابة العامة:** وينظم عملها على مستوى القانون الوطني قانون السلطة القضائية وقانون الإجراءات الجزائية.

**5- نقابات المحامين (الشرعية والنظامية)،** وينظم عملها على مستوى القانون الوطني كل من:

- قانون تنظيم مهنة المحاماة رقم 3 لسنة 1999 المعدل بموجب قانون المحامين النظاميين رقم 5 لسنة 1999

- النظام الأساسي المقرّر رسمياً بتاريخ 26\11\2017 ونظام للرسوم والطوابع والموارد المالية رقم 2 لسنة 2017 المقرّ بتاريخ 26\11\2017 وتعديلاته للعام 2020.

**5- المحامين/ات:** وتنظم عملهم التشريعات النازمة لنقابة المحامين النظامية والشرعية.

**6- المنظمات غير الحكومية/الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية:** وينظم عملها على مستوى القانون الوطني قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم 1 لسنة 2000.

**7- المحكمين:** وينظم عملهم على مستوى القانون الوطني قانون التحكيم الفلسطيني رقم 3 لسنة 2000، وهو الإطار القانوني الذي ينظم إجراءات التحكيم في فلسطين، بما في ذلك قطاع غزة. يهدف القانون إلى تسوية المنازعات من خلال التحكيم كوسيلة بديلة لحل النزاعات خارج المحاكم، مما يوفر الوقت والجهد على الأطراف المتنازعة، وتحتاج قراراته إلى التصديق من قبل المحاكم المختصة.

**8- المخاتير ورجال الإصلاح:** يتم الاعتماد على الأعراف المجتمعية والتقاليد في هذه الآليات، دون وجود إطار قانوني رسمي يحكمها. ولكن يتم أحياناً تدوين الاتفاقات الناتجة عن هذه الوساطات وتوثيقها في المحاكم. حيث أن هناك بعض القوانين التي تشير إلى أدوار المخاتير ورجال الإصلاح في تسوية النزاعات المجتمعية، ورغم أن القانون الأساسي لا ينظم بشكل مباشر عمل المخاتير ورجال الإصلاح، إلا أنه يكفل حق المواطنين في تسوية النزاعات بطرق سلمية، وهذا يشمل الوساطة والتحكيم التي يقوم بها هؤلاء الأشخاص. كما يضمن القانون الأساسي الحق في الوصول إلى العدالة، ويمكن اعتبار وساطة المخاتير جزءاً من هذه الآليات البديلة لتحقيق العدالة خارج إطار النظام القضائي الرسمي. كما قد يلجأ المخاتير ورجال الإصلاح إلى قانون التحكيم الفلسطيني رقم 3 لسنة 2000 في حال رغبة الأطراف المتنازعة في توثيق التسويات التي يتوصلون إليها بشكل رسمي ووفق هذا القانون، يمكن اعتبار المخاتير ورجال الإصلاح محكمين يتم تعيينهم بناءً على اتفاق الأطراف المتنازعة، ويصدر عنهم حكم تحكيمي يكون ملزماً للأطراف إذا تم تصديقه في المحاكم المختصة. ورغم وجود قوانين تنظم وسائل حل النزاعات البديلة، إلا أن العرف والتقاليد لا يزالان يشكلان الإطار الرئيسي الذي ينظم عمل المخاتير ورجال الإصلاح في قطاع غزة، وفقاً لما يُعرف بالقضاء العشائري.

#### **9- جهات إنفاذ القانون:**

**1. الشرطة:** وينظم عملها على مستوى القانون الوطني قانون الشرطة رقم 7 لسنة 1998، الذي ينظم عمل الشرطة وصلاحياتها.

**2. المباحث:** وينظم عملها على مستوى القانون الوطني قانون الإجراءات الجزائية رقم 3 لسنة 2001 الذي يحدد صلاحيات التحقيق والقبض وجمع الأدلة إضافة إلى قانون الشرطة وقانون قوى الأمن.

**3. المديرية العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل:** وينظم عملها على مستوى القانون الوطني قانون مراكز الإصلاح والتأهيل رقم 6 لسنة 1998 الذي ينظم عمل السجون ويحدد حقوق وواجبات السجناء وطرق تأهيلهم.

## ثانياً: الإطار القانوني الدولي الناظم لقطاع العدالة

إن قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان تحدد المبادئ الأساسية التي يجب أن تُراعى في تنظيم عمل مختلف مكونات قطاع العدالة الوطني، لضمان احترام حقوق الإنسان والوصول إلى العدالة. فيما يلي عرض لهذه القواعد المتعلقة بكل من المكونات موضوع الدراسة:

### ❖ النظام القضائي والموظفون والجهات ذات العلاقة:

#### 1. السلطة القضائية:

##### المحاكم النظامية والشرعية والعسكرية والإدارية والدستورية والنيابة العامة:

- المادة (10) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: تضمن الحق في محاكمة عادلة أمام محكمة مستقلة ونزيهة.
- المادة (14) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: تنص على حق الأفراد في محاكمة عادلة وعلنية من قبل محكمة مختصة ومستقلة ومحيدة.
- المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية (التي اعتمدها الأمم المتحدة عام 1985) تنص على أن السلطة القضائية يجب أن تكون مستقلة ومحيدة، وتعمل دون تدخل من السلطتين التنفيذية أو التشريعية.

#### - المحاكم الشرعية:

يجب أن تلتزم المحاكم الشرعية بالمبادئ العامة للمحاكمات العادلة المنصوص عليها في المعاهدات الدولية، ويجب أن تحترم المساواة وعدم التمييز بين الجنسين.

#### - المحاكم العسكرية:

تحت الأمم المتحدة الدول على التقليل من استخدام المحاكم العسكرية في محاكمة المدنيين، حيث أن المحاكمات العسكرية غالباً ما تكون أقل استقلالية وشفافية. ويجب أن تتوافق المحاكمات العسكرية مع نفس معايير المحاكمات العادلة الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

## - النيابة العامة:

المبادئ التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة (اعتمدها الأمم المتحدة عام 1990) تحدد المعايير الأخلاقية والمهنية التي يجب أن يتبعها أعضاء النيابة العامة لضمان العدالة والحياد.

### 2. نقابات المحامين (الشرعية والنظامية) والمحامين/ات

المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين (اعتمدها الأمم المتحدة عام 1990) تؤكد على دور المحامين/ات في حماية حقوق الإنسان وضمان حصول الأفراد على محاكمة عادلة. ويجب أن يتمتع المحامون بالاستقلالية دون تدخل غير مبرر من الحكومة. والمادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: تضمن الحق في المساعدة القانونية في القضايا الجزائية، مما يعني أن على الدول ضمان أن يتمكن الأفراد من الوصول إلى محامٍ للدفاع عنهم.

### 3. هيئات العون القانوني:

المبادئ الأساسية بشأن الحق في الدفاع: تنص على ضرورة توفير المساعدة القانونية للأفراد الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف التمثيل القانوني، وذلك لضمان الوصول المتكافئ إلى العدالة. والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 14): تضمن الحق في الحصول على مشورة قانونية مناسبة، بما في ذلك توفير الدفاع في القضايا الجزائية لمن لا يستطيعون تحمل تكاليف المحاماة.

### 4. السبل البديلة لتسوية المنازعات:

المبادئ الأساسية حول الوساطة والتحكيم: تدعو إلى ضمان أن تكون عمليات التحكيم والوساطة متوافقة مع مبادئ العدالة والشفافية وعدم التمييز أو التحيز. ويجب أن تضمن هذه الآليات حماية حقوق الأفراد، خصوصًا في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان. ويجب أن تتماشى هذه الآليات مع المبادئ الدولية للمحاكمة العادلة وحقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.



## ❖ جهات إنفاذ القانون والوزارات المختصة

### 1. الشرطة والمباحث:

مدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين (اعتمدها الأمم المتحدة عام 1979) تشدد على أن الشرطة يجب أن تحترم حقوق الإنسان وتعمل في إطار القانون. ويجب على الشرطة استخدام القوة فقط عند الضرورة وبما يتناسب مع الموقف. والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 9): تحمي الحق في الحرية الشخصية وتمنع الاعتقال التعسفي، وتضمن حق الأفراد في معرفة سبب اعتقالهم والحصول على محاكمة عادلة.

### 2. المديرية العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل:

القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (المعروفة بـ"قواعد نيلسون مانديلا") التي اعتمدها الأمم المتحدة، تنظم معاملة السجناء وتحدد المعايير الدنيا للرعاية الصحية، والمعاملة الإنسانية، وإعادة التأهيل. والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 10): ينص على أن جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم يجب أن يعاملوا بكرامة واحترام.

### 3. الوزارات المختصة:

الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل: تضمن حماية الأطفال وحقوقهم، بما في ذلك حقهم في الحماية من الاستغلال والإهمال، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW): تنص على حقوق المرأة وتطالب الحكومات بتقديم الخدمات اللازمة لدعم المرأة وحمايتها. والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR): ينظم حقوق العمال والمستهلكين ويضمن حقهم في بيئة عمل آمنة وعادلة، وتطالب الحكومات بتقديم خدمات اقتصادية تضمن عدم التمييز وتعزيز العدالة الاجتماعية والاتفاقية الدولية لحقوق ذوي الإعاقة تضمن المساواة لهم وتمتعهم بالخدمات الصحية الاجتماعية والتعليمية وسواها.

## الفصل الثاني: واقع قطاع العدالة في قطاع غزة أثناء الحرب

تأتي حرب الإبادة المستمرة على قطاع غزة في ظل عدوان إسرائيلي مستمر ومتواصل على الأرض الفلسطينية، وخاصة قطاع غزة، متمثلاً في حقيقة استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية والحصار المفروض على قطاع غزة منذ العام 2007 والعديد من التصعيدات الحربية المتفرقة على مر أكثر من عقد ونصف ابتداء من عدوان 2008 وانتهاءً بالعدوان الحالي المستمر منذ أكتوبر 2023.

وكان قطاع العدالة أحد القطاعات الحيوية التي تأثرت بالعدوانات الإسرائيلية المتتالية على قطاع غزة خاصة في الحرب محل الدراسة، حيث تعرضت معظم إن لم تكن جميع مؤسسات ومباني ومكاتب تدخل ضمن مفهوم قطاع العدالة لأضرار كبيرة كلية أو جزئية بما تحتويه من ملفات ووثائق أصلية وأوراق مهمة تخص نظام العدالة والمواطنين/ات، وأيضاً معظم مكاتب المحامين/ات التي دمرت بشكل كامل أو جزئي جزاء القصف الإسرائيلي. وحيث أن قطاع العدالة من أهم القطاعات في أي بلد، حيث يمثل الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن والسكينة والاستقرار في المجتمع. وقد تسببت الحرب في تعطيل كل مرافق العدالة بشكل شبه كامل خلال العدوان، ووفقاً لما جاء في ورقة حقائق أصدرتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان فإن "إسرائيل" تعمدت وضمن سياسة ممنهجة استهداف مقرات أجهزة إنفاذ القانون والعاملين/ات فيها في قطاع غزة، وأن هذه السياسة لم تكن وليدة العدوان الحربي الحالي على قطاع غزة، بل سبق وأن استهدف جيش الاحتلال الإسرائيلي عبر حروبه السابقة على القطاع العديد من مقرات هذه الأجهزة، وبخاصة مقرات جهاز الشرطة وآلياتها وأفرادها، ما أدى إلى قتل وإصابة المئات منهم كما معظم مقرات أجهزة القضاء وإنفاذ القانون الأخرى التي قام بتدميرها بما فيها مقرات المحاكم والنيابات العامة، والإصلاح والتأهيل<sup>28</sup>.

### المحور الأول: الأضرار المادية، والخسائر البشرية التي لحقت بمكونات قطاع العدالة في قطاع غزة.

عام ما بعد السابع من أكتوبر 2023، وحرب الإبادة تُسفر عن مقتل أكثر من 16,000 طفل فلسطيني، بينهم 171 طفلاً رضيعاً ولدوا واستشهدوا خلال حرب الإبادة الجماعية، وكذلك قتل أكثر من 11,400 من النساء. وقد تم إبادة 902 من العائلات الفلسطينية حيث قُتل جميع أفرادها وتم مسحها من السجل المدني، كما تستمر سياسات إغلاق المعابر ومنع إدخال المساعدات

28 ورقة حقائق الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان استهداف جيش الاحتلال لأجهزة إنفاذ القانون في قطاع غزة.

<https://pngoportal.org/uploads/documents/2024/09/Fytdi.pdf>

والأدوية والمستلزمات الطبية والسلع والبضائع، مما فاقم أزمة الغذاء، وعزز سياسة التجويع والتعطيش وسوء التغذية، خاصة بحق آلاف الأطفال الذين يُحرمون من حليب الأطفال ومن المُكملات الغذائية ومن التطعيمات ومن العلاج وقد بدأت تنتشر عشرات الأمراض المختلفة أخطرها مرض شلل الأطفال، ومرض الكبد الوبائي الفيروسي، والأمراض الجلدية والتنفسية والهضمية والنفسية، والعديد من الأمراض التي تسببت بمضاعفة أعداد الوفيات الطبيعية لأكثر من ستة أضعاف ونصف الضعف عن أعداد الوفيات الطبيعية ما قبل حرب الإبادة الجماعية. ويستمر العدوان في استهداف مراكز الإيواء والنزوح بشكل مباشر، فقد قُصف منها 187 مركزاً للإيواء والنزوح، وقُتل بداخلها أكثر من 1060 شهيداً، وقد قتل العدوان المستمر من الكوادر الطبية 986 طبيباً وممرضاً وكادراً صحياً، كما استهدف الطواقم التي تقدم الخدمات الإنسانية والحماية المدنية، وقُتل 85 ضابطاً من ضباط الدفاع المدني، وأكثر من 700 من رجال الشرطة الفلسطينية، كما قتل 175 صحفياً وإعلامياً، هذا وقد دمر كلياً أكثر من 200 مقر حكومي في قطاع غزة<sup>29</sup> ويشمل ذلك معظم المقرات التي تتبع لقطاع العدالة.

ومن الجدير بالذكر أن قطاع العدالة، بما فيها مراكز الشرطة، يعتبر من المرافق المدنية وفق القانون الدولي الإنساني، وبالتالي لا يجوز أن تكون محلاً للاستهداف بأي شكل، طالما لم تُستغل في المجهود الحربي. وتُعتبر قوات الشرطة والدفاع المدني وفق القانون الدولي العرفي والبروتوكول الملحق الأول باتفاقيات جنيف لسنة 1977 قوة مدنية محمية ولا يجوز أن تكون محلاً للاستهداف. ووفقاً للمادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تخضع لها أفعال إسرائيل باعتبارها دولة الاحتلال في غزة: "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير". أما المادة 147 من اتفاقية جنيف الرابعة، فتتص على أن "تدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية" هو انتهاك جسيم للاتفاقية، ومن هنا يُعد جريمة حرب. وحيثما ينقذ هذا التدمير على سبيل العقاب الجماعي، فإنه يشكل انتهاكاً للمادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على أنه: "لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً. وتُحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الترهيب". كما يقتضي البروتوكول الأول من أطراف النزاع أن تفترض في حالات الشك أن المنشأة تحتفظ بطبيعتها المدنية، وشن هجمات على أعيان مدنية عمداً هو جريمة حرب<sup>30</sup>.

<sup>29</sup> المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة - <https://t.me/s/mediagovps?before=3235>

<sup>30</sup> منظمة العفو الدولية - <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2024/09/israel-opt-israeli-military-must-be-investigated-for-war-crime-of-wanton-destruction-in-gaza-new-investigation>

## 1. القضاء في قطاع غزة:

**1- المحاكم النظامية:** منذ السابع من أكتوبر 2023 وحتى منتصف أغسطس 2024، لحقت بجميع المحاكم النظامية أضراراً مادية كبيرة تتمثل بضرر كلي لمجمع قصر العدل والذي حولته قوات الاحتلال إلى ثكنة عسكرية وألحقته إلى ما يسمى ممر نتساريم، ويضم أهم المحاكم في قطاع غزة بما في ذلك المحكمة العليا، وأيضاً ضرر كلي لمجمع محاكم شمال غزة وضرر جزئي لمحكمة بداية خانيونس ورفح، وتدمير كامل للملفات في جميع المحاكم باستثناء محكمة بداية دير البلح<sup>31</sup>. وقد نتج عن هذا الاستهداف إتلاف عدد كبير من الملفات القضائية. أدى العدوان إلى إحراق وإتلاف الملفات القضائية بنسبة 50% ويقدر عدد الملفات القضائية التي تم إتلافها جراء هذا التدمير بحوالي (1,210,000) ملفاً، منها (900,000) ملف كانت في قصر العدل، و(100,000) في محاكم شمال غزة، و(150,000) في محاكم خان يونس، و(60,000) في محاكم رفح بما تشمله هذه الملفات من أحكام ومستندات أصلية للمتنازعين أمام القضاء، ومن الجدير بالذكر أنه قبل الحرب تم الشروع في أرشفة القضايا إلكترونياً ما مكن من أرشفة 50% من الملفات القضائية، والملفات المؤرشفة مؤمن عليها – أي يمكن استرجاعها<sup>32</sup> - كما استشهد 7 من القضاة العاملين و5 من القضاة المتقاعدين وأصيب 10 قضاة وغادر قطاع غزة قاضيين<sup>33</sup>، كما اضطر عدد من القضاة للنزوح المتكرر، وقد تعرض العديد من الموظفين/ات للقتل وكذلك منهم من تم إصابته/ا وهناك موظفين/ات تم اعتقالهم ولا يوجد حتى الآن إحصائية رسمية بخصوص مجمل الأضرار البشرية خاصة أن الأعداد في تزايد يومي مع استمرار الحرب الضروس<sup>34</sup>. كما جرى تدمير مقر محكمة الأحداث والتي تتخذ من مؤسسة الربيع مكاناً لها، وتم احتراق ملفات محكمة الأحداث والمؤسسة على السواء، واستشهد عدد من مراقبي السلوك وعدد من الأحداث النزلاء في المؤسسة<sup>35</sup>، ويُشار إلى أن مؤسسة الربيع تخضع لإشراف وزارة التنمية الاجتماعية في حين أن محكمتها تخضع للسلطة القضائية ونيابتها تخضع للنيابة العامة.

**2- المحاكم الشرعية:** فور بدء العدوان على قطاع غزة في السابع من أكتوبر 2023، تعرضت مقرات القضاء الشرعي خلال العدوان لأضرار متفاوتة التأثير فقد تعرضت 5 مقرات إلى ضرر جزئي، ومقرين إلى ضرر بليغ، كما تعرضت 10 مقرات للسرقة من مجهولين، إضافة لحرق مستندات أرشيف

31 مقابلة مع القاضي علاء طوطح قاضي محكمة بداية غزة

32 تصريح للقاضي أشرف نصر الله

33 تصريح للقاضي أشرف نصر الله

34 مقابلة مع القاضي رشدي أبوسيدو قاضي محكمة بداية غزة

35 مقابلة مع مدير مؤسسة الربيع أبو الحارث دغمش

لمحكمتين شرعيتين، فيما استشهد قاضيان شرعيان و3 موظفين و3 مآذونين شرعيين<sup>36</sup>. تم حرق محكمة الشجاعة بالكامل ومحكمة جباليا بالكامل وتم إلحاق الضرر الشديد بمقر مجلس القضاء الأعلى المتواجد في شارع النصر، وجميع المحاكم بغزة تضررت جزئياً حيث تم قصف أجزاء منها فمثلاً محكمة غزة تم حرق جزء وجناح كامل من دائرة التنفيذ، كما وتم حرق كافة الملفات الموجودة وكذلك بالنسبة لديوان القضاء الشرعي تم حرق كافة الملفات وتلف جميع أجهزة الحاسوب بفعل القصف<sup>37</sup>.

**2. النيابة العامة:** منذ بدء الحرب في أكتوبر 2023، دُمر بشكل كلي المقر الرئيس للنيابة العامة ومكتب النائب العام في الطابقين العلويين، وكذلك مقر نيابة المؤسسات في أنصار، فيما دمر جزئياً مقر النيابة الجزئية في شارع الشفاء ونيابة الشمال ونتج عن هذا التدمير إتلاف عدد كبير من ملفات النيابة العامة، وحتى نهاية أغسطس 2024 كانت المقرات في المحافظات الجنوبية قد تعرضت للتدمير في كل من محافظتي رفح وخانيونس ولا تزال المباني قائمة في دير البلح والمحافظه الوسطى<sup>38</sup>. كما استشهد منهم 14 من بينهم 4 من أعضاء النيابة ما بين وكيل/ة ورئيس نيابة (واحدة منهم سيدة) و10 من موظفيها<sup>39</sup>.

**3. وزارة العدل:** جرى قصف مقر الوزارة الوحيد والموجود في مدينة غزة من قبل قوات الاحتلال التي لا تزال تتواجد في المنطقة حتى الآن. ولا يوجد إحصائيات رسمية عن عدد القتلى أو الإصابات في صفوف الموظفين/ات.

**4. نقابات المحامين (الشرعية والنظامية):** لقد استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي مقري نقابة المحامين في مدينة غزة (الشرعية والنظامية) مما أدى لهدمهما بشكل كلي، بالإضافة إلى تدمير مقر نقابة المحامين النظاميين في خانيونس، بما تشتمل عليه هذه المقرات من مكتبة وملفات ووثائق ورقية ومعلومات رسمية وقانونية ومعاملات مالية للمواطنين/ات كالتشيكات وعقود البيع وغيرها<sup>40</sup>، كما سرق السيرفر الخاص بوثائقها الالكترونية.

**5. المحامين/ات:** منذ اندلاع الحرب في السابع من أكتوبر 2023 وحتى أغسطس 2024 تم تدمير ما يزيد عن 200 مكتب محامي/ة بما تشمله هذه المكاتب من وثائق ومعلومات رسمية

36 ورقة حقائق الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان استهداف جيش الاحتلال لأجهزة إنفاذ القانون في قطاع غزة.

<https://pngoportal.org/uploads/documents/2024/09/Fytdi.pdf>

37 مقابلة مع القاضي الشرعي رأفت جمعة بارود رئيس محكمة الشيخ رضوان الشرعية

38 مقابلة مع وكالة النيابة الجزئية أمانة السرحي

39 توثيقات مساواة

40 ورقة حقائق الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان استهداف جيش الاحتلال لأجهزة إنفاذ القانون في قطاع غزة.

<https://pngoportal.org/uploads/documents/2024/09/Fytdi.pdf>

وملفات قانونية ومعاملات مالية للمواطنين/ات كالشيكات وعقود البيع وغيرها<sup>41</sup>. بالإضافة الى استشهاد ما يقارب الـ 160 محامياً ومحامية (22 محامية منهن 6 محاميات متدربات)<sup>42</sup> أثناء هذا العدوان المستمر على قطاع غزة<sup>43</sup>.

## 6. الشرطة والمباحث:

منذ السابع من أكتوبر 2023 -بدء العدوان- استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي معظم مقرات الأجهزة الشرطة في قطاع غزة حيث دمرت 19 مركز شرطة بشكل كلي فيما دمرت جزئياً 3 مراكز شرطة في المحافظة الوسطى، إضافة إلى تدمير 4 مقرات إدارات محافظات الشرطة بشكل كلي ومقر واحد بشكل جزئي، كما دمرت بالكامل مقر الجوازات بما يتضمنه من إدارات ووحدات، كما تم إتلاف أغلب الملفات والقضايا قيد العمل والتحقيق<sup>44</sup>. هذا وقد تم استهداف ضباط وأفراد الشرطة الفلسطينية المدنية في قطاع غزة، حيث سقط من العاملين في أفراد الشرطة ما يزيد عن 700 شهيد منذ بدء العدوان<sup>45</sup>، وفقدت مباحث المنطقة الوسطى وحدها 20 شهيدا وذلك إما بالاستهداف المباشر وهم يقومون بمهامهم الشرطية في ضبط الأمن وتأمين المساعدات أو باستهداف المناطق السكنية بشكل عشوائي أو استهدافهم كمواطنين في أماكن نزوحهم، كما استُهدفت سياراتها ووسائل نقلها.

## 7. المديرية العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل:

منذ بدء العدوان استهدفت قوات الاحتلال معظم مقرات المديرية العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل حيث تم تدمير مقر الإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل بشكل كلي، إضافة إلى تدمير 4 مراكز إصلاح وتأهيل بشكل كلي، ومركزين للإصلاح والتأهيل بشكل جزئي<sup>46</sup>. كما استشهدت مديرة مركز إصلاح وتأهيل النساء في بداية هذه الحرب<sup>47</sup>.

41 ورقة حقائق الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان استهداف جيش الاحتلال لأجهزة إنفاذ القانون في قطاع غزة- <https://pngoportal.org/uploads/documents/2024/09/Fytdi.pdf>

42 توثيق مساواة بتاريخ 2024/7/29

43 وفقاً لما وثقته مجموعة محامون من أجل سيادة القانون- أصدقاء "مساواة"

44 ورقة حقائق الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان استهداف جيش الاحتلال لأجهزة إنفاذ القانون في قطاع غزة- <https://pngoportal.org/uploads/documents/2024/09/Fytdi.pdf>

45 المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة- <https://t.me/s/mediagovps?before=3235>

46 ورقة حقائق الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان استهداف جيش الاحتلال لأجهزة إنفاذ القانون في قطاع غزة- <https://pngoportal.org/uploads/documents/2024/09/Fytdi.pdf>

47 توثيق مساواة

## 8. الوزارات المختصة:

- **وزارة الاقتصاد:** منذ بدء العدوان الحربي في أكتوبر 2023، استهدفت كافة مقرات ومكاتب وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة ودمرت كلياً، ولم يعد هناك أثر للأوراق والمستندات الرسمية. كما سقط العديد من العاملين في الوزارة شهيداً ومصاباً وعلى رأسهم وكيل الوزارة ونائبه حيث تم استهدافهم بشكل مباشر<sup>48</sup>.
- **وزارة التنمية الاجتماعية:** أثناء العدوان المستمر من أكتوبر 2023، تم استهداف مخازن التنمية الاجتماعية في جميع أنحاء قطاع غزة وكان منهم مخزن النصيرات (صالة حسين سلامة) والذي سقط فيه أكثر من 6 شهداء من موظفي الوزارة وبلغ العدد الاجمالي للشهداء بكافة فروع وزارة التنمية الاجتماعية أكثر من 25 شهيد من الموظفين<sup>49</sup>.

## 9. منظمات المجتمع المدني:

منذ بدء العدوان وفي ظل الظروف الصعبة التي تعاني منها جميع القطاعات، تعرضت معظم مقر الجمعيات للتدمير الكلي والجزئي، وقد اضطرت معظم المنظمات العاملة في قطاع غزة إلى تعليق عملياتها في الأشهر الأولى من الحرب<sup>50</sup>، ووفقاً لتقييم أولي أجرته شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية فإن 37 من 87 مؤسسة تعرضت لضرر كلي، 5 منها تعرض لضرر جزئي لا يمكن إصلاحه، و40 مؤسسة تعرضت لضرر جزئي يمكن إصلاحه، وقد تم إصابة وتدمير معظم المرافق والبنية التحتية لتلك المؤسسات وخسارتها للمعدات والملفات والأوراق والمستندات. ومن الجدير بالذكر أنه وفقاً لتقرير الأمم المتحدة للمرأة أن 89% من المنظمات النسوية العاملة في قطاع غزة تعرضت لأضرار و35% منهم كان ضررها كلياً<sup>51</sup>. كما استشهد من العاملين/ات فيها 200 من النشطاء في العمل في المجال الإنساني كما تم قتل وإصابة العديد من الموظفين/ات العاملين في مؤسسات المجتمع المدني وسفر العديد من الموظفين، وانقطع الاتصال مع العديد منهم<sup>52</sup>.

48 مقابلة مع عبد الله الحولي، نائب مدير مكتب وزارة الاقتصاد في دير البلح

49 مقابلة حسام أبو الخير، مدير عام الأسرة والمرأة في وزارة التنمية الاجتماعية

50 البنك الدولي-قطاع غزة، مذكرة ملخصة للتقييم المؤقت للأضرار - مارس 2024

51 هيئة الأمم المتحدة للمرأة تنبيه بشأن النوع الاجتماعي - 2024

52 مجموعة مركزة للمؤسسات

## المحور الثاني: الاحتياجات القانونية التي ظهرت في قطاع غزة أثناء العدوان

عادة أثناء الطوارئ والحروب، تواجه المجتمعات المتأثرة مشكلات قانونية معقدة ومجتمع قطاع غزة الذي يعاني أساساً من مشكلات عدة مركبة بسبب الاحتلال ليس بمنأى عن ذلك، خصوصاً بالنسبة للنساء والأطفال وذوي الإعاقة من الجنسين، الذين يُعتبرون من الفئات الأكثر هشاشة تأثراً بالعنف والنزاعات. هذه الاحتياجات القانونية التي يواجهها المجتمع بكل فئاته تتنوع وتتمحور حول ضمان الحماية الذاتية وحماية الممتلكات، والوصول إلى العدالة، والحصول على المساعدة القانونية لقضايا جديدة أو متابعة قضايا وأحكام سابقة واستحقاقاتها. كما أن النساء أثناء الحرب يواجهن خطر ازدياد معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي حيث أشار التقييم الذي أجرته مؤسسات نسويتان من خلال مشروع سواسية أنه أفادت 80.6% من المستجيبات من النساء والفتيات في قطاع غزة بأنهن تعرضن للعنف سواء كان ذلك بشكل متكرر أو أحياناً<sup>53</sup>، كما أن النساء يعانين بشكل مركّز من آثار التهجير والنزوح، وهذا وتحتاج النساء مساعدة قانونية فعالة لرفع دعاوى قضائية في حال انتهاك حقوقهن وفقاً للقانون بما يضمن وصولهن للعدالة، وهذا ما لا يمكن ضمانه أثناء الحروب. كما تعاني النساء بشكل خاص من مشكلات مركبة تنتجها الحاجة إلى الوصول إلى الخدمات الأساسية أثناء النزاعات، فالنساء اللواتي يفقدن مصادر الرزق أو يواجهن تحديات في الوصول إلى الغذاء، المياه، والرعاية الصحية يحتجن إلى ضمانات قانونية لحصولهن على المساعدة الإنسانية كما تزداد على كاهلهن المتطلبات الأسرية وتتضاعف أدوارهن، بالإضافة إلى ذلك فالنساء كبقية الرجال أثناء النزاعات يحتجن للمساعدة القانونية في حالات فقدان الوثائق خاصة في حرب من هذا القبيل. وقد عانت النساء كما عانى جميع المواطنين/ات في قطاع غزة أثناء الحرب من عدم القدرة على الوصول إلى المحاكم كونها متوقفة بسبب الأوضاع الأمنية الخطرة، كما أن معظم عانى من عدم قدرته على الوصول إلى خدمات الدعم القانوني، أو اللجوء إلى الأجهزة الأمنية والشرطية عند وجود إشكاليات ملحة.

### أولاً: الاحتياجات القانونية للنساء والرجال في قطاع غزة أثناء الحرب

منذ بدء العدوان على غزة في أكتوبر 2023، تنوعت الاحتياجات القانونية للفئات المختلفة من رجال ونساء بين متابعة السابق من قضايا وإشكاليات ومعالجة الجديد الطارئ بسبب آثار العدوان

<sup>53</sup> تقييم مخاوف واحتياجات العدالة بالنسبة للنساء والفتيات في قطاع غزة، مركز الأبحاث والاستشارات القانونية والحماية للمرأة ومركز شؤون المرأة (إبريل – يونيو 2024)



لذا ندرس في هذا القسم جميع الاحتياجات القانونية أثناء العدوان من وجهة نظر كل من الرجال والنساء في محاولة تحليل الفروقات وبيان ما هو مشترك في طبيعة الاحتياجات القانونية أثناء الحرب.

## 1. القضايا المرفوعة سابقا أو الأحكام واجبة التنفيذ



- أفادت 20% (44 سيدة من أصل 215 سيدة) من النساء المبحوثات في الاستبانة و44% (12 سيدة من أصل 27 سيدة) من النساء المشاركات في المجموعات المركزة من مختلف المحافظات في قطاع غزة أنه كانت لديهن قضية مرفوعة أمام القضاء أو حكم واجب تنفيذه (من قبل الحرب) سواء أمام القضاء الشرعي أو القضاء النظامي بسبب نزاعات مدنية ونزاعات أحوال شخصية وفي معظم كانت قضايا متعلقة بالمشاهدة والنفقة والحضانة والتفريق وقد أفادت السيدات المذكورات بأنه لم يتم التحرك في تلك القضايا أو تنفيذ الأحكام بسبب توقف المحاكم عن العمل.

- كما أفاد 21% (56 رجل من أصل 270 رجل) من الرجال المبحوثين في الاستبانة و63% (17 رجل من أصل 27 رجل) من الرجال المشاركين في المجموعات المركزة من مختلف المحافظات في قطاع غزة أنه كانت لديهم قضية مرفوعة أمام القضاء أو حكم واجب تنفيذه (من قبل الحرب) سواء أمام القضاء الشرعي أو القضاء النظامي بسبب نزاعات مدنية وجنائية مثل قضايا ذمم مالية وقضايا عمالية، وقضايا حضانة ومشاهدة، وقضايا قتل، وقضايا وضع يد وشجار وقد أفاد المبحوثون أنه لم يتم التحرك في تلك القضايا أو تنفيذ الأحكام بسبب توقف المحاكم عن العمل.

## 2. الإشكاليات القانونية الملحة التي ظهرت أثناء الحرب

• وفقاً لجمهور المواطنين من النساء والرجال:

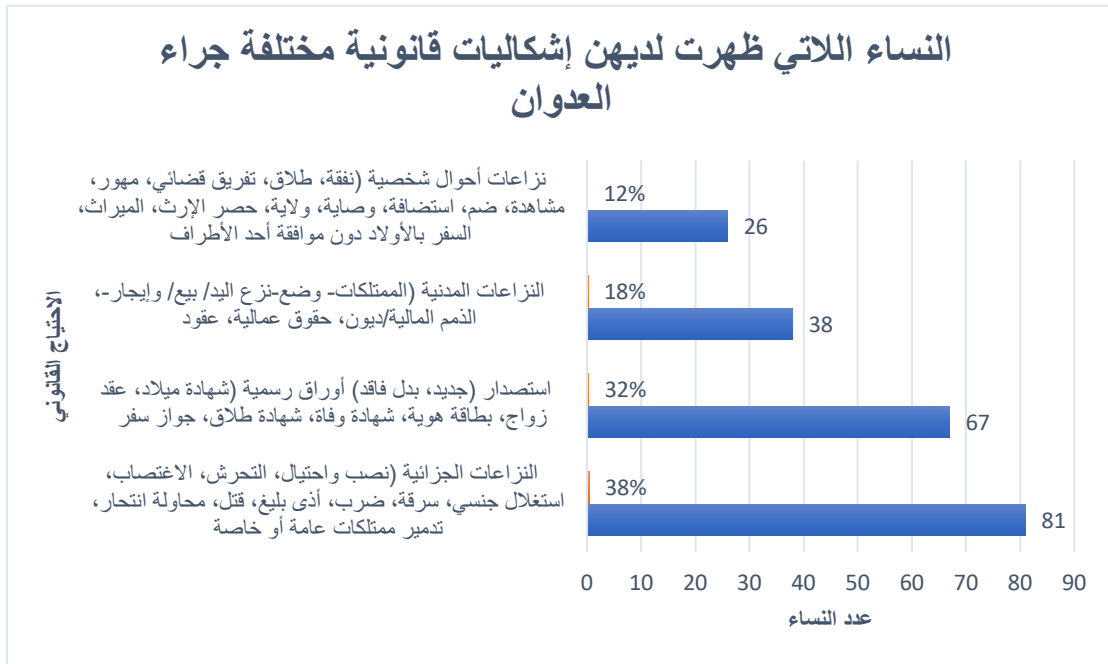


- أفادت 51% (110 سيدة من أصل 215 سيدة) من النساء المبحوثات في الاستبانة من مختلف المحافظات في قطاع غزة أنه ظهرت لديهن إشكاليات قانونية مختلفة جراء العدوان وذلك كما هو موضح أدناه

الاحتياج القانوني	عدد النساء	%
النزاعات الجزائية (نصب واحتيال، التحرش، الاغتصاب، استغلال جنسي، سرقة، ضرب، أذى بليغ، قتل، محاولة انتحار، تدمير ممتلكات عامة أو خاصة)	81	38%
استصدار (جديد، بدل فاقد) أوراق رسمية (شهادة ميلاد، عقد زواج، بطاقة هوية، شهادة وفاة، شهادة طلاق، جواز سفر)	67	32%
النزاعات المدنية (الممتلكات - وضع - نزاع اليد/ بيع/ وإيجار -، الذمم المالية/ ديون، حقوق عمالية، عقود)	38	18%
نزاعات أحوال شخصية (نفقة، طلاق، تفريق قضائي، مهر، مشاهدة، ضم، استضافة، وصاية، ولاية، حصر الإرث، الميراث، السفر بالأولاد دون موافقة أحد الأطراف)	26	12%

❖ يتضح من البيانات أعلاه أنه أثناء العدوان كانت النزاعات الجزائية هي أكثر ما كانت تعانيه النساء المبحوثات بنسبة 38% تليها الحاجة إلى استصدار أوراق رسمية بنسبة 32%، ثم يأتي في المرتبة الثالثة النزاعات المدنية بنسبة 18% وفي المرتبة الرابعة والأخيرة بنسبة 12% نزاعات الأحوال الشخصية. وهذا يختلف عما كان قبل الحرب حيث أن النساء عادة ما تكون نزاعات الأحوال الشخصية هي الأكثر إلحاحاً لدى معظمهن، ومع تدمير الممتلكات وفقد

الأوراق والنزوح المتكرر والحاجة العاجلة لتسوية الأوضاع القانونية فقد ظهرت الحاجة الجديدة والملحة لدى جميع الفئات الخاصة باستصدار أوراق رسمية واحتلت المرتبة الثانية. من الجدير ذكره أنه لم تختلف النتائج كثيرا ما بين النساء المستطلعة آرائهن في المحافظة الوسطى والمحافظات الجنوبية لقطاع غزة وما بين نظيراتهم في شمال قطاع غزة حيث أيضا كانت كل من النزاعات الجزائية واستصدار الأوراق الرسمية هي الاحتياجات القانونية الأكثر إلحاحا.



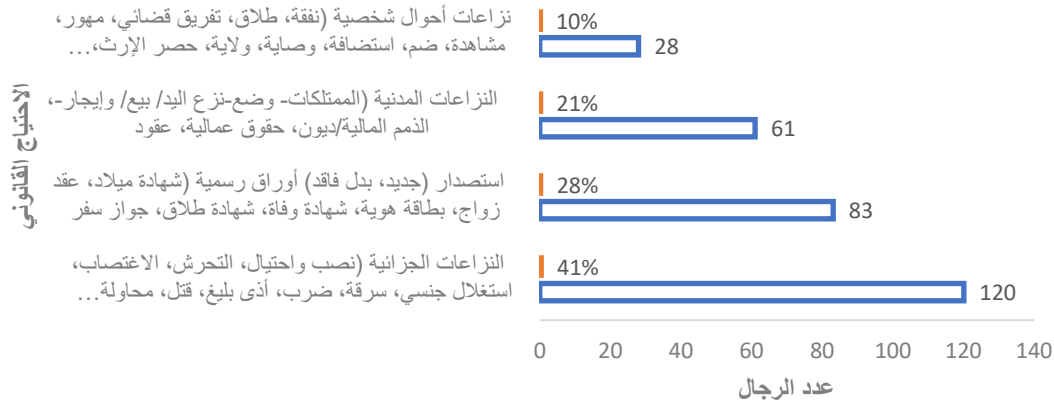
- كما أفادت 48% (13 سيدة من أصل 27 سيدة) من النساء المشاركات في المجموعات المركزة من مختلف المحافظات في قطاع غزة أنه وبسبب الحرب لديهن إشكاليات قانونية عدة خاصة فيما يتعلق بنزاعات الأحوال الشخصية، رؤية الأطفال، نفقة وحضانة، تبليغ عن سرقة، طلاق، وإشكاليات إصدار وثائق وأوراق رسمية.

- هذا وقد أفاد 61% (166 رجل من أصل 270 رجل) من الرجال المبحوثين في الاستبانة من مختلف المحافظات في قطاع غزة أنه وبسبب العدوان كانت لديهم إشكاليات قانونية مختلفة كما هو موضح أدناه:

الاحتياج القانوني	عدد الرجال	%
النزاعات الجزائية (نصب واحتيال، التحرش، الاغتصاب، استغلال جنسي، سرقة، ضرب، أذى بليغ، قتل، محاولة انتحار، تدمير ممتلكات عامة أو خاصة)	120	41%
استصدار (جديد، بدل فاقد) أوراق رسمية (شهادة ميلاد، عقد زواج، بطاقة هوية، شهادة وفاة، شهادة طلاق، جواز سفر)	83	28%
النزاعات المدنية (الممتلكات- وضع-نزع اليد/ بيع/ وإيجار-، الذمم المالية/ديون، حقوق عمالية، عقود)	61	21%
نزاعات أحوال شخصية (نفقة، طلاق، تفريق قضائي، مهر، مشاهدة، ضم، استضافة، وصاية، ولاية، حصر الإرث، الميراث، السفر بالأولاد دون موافقة أحد الأطراف)	28	10%

❖ يتضح من البيانات أعلاه أن النزاعات الجزائية هي أكثر ما كانت يعانيه الرجال المبحوثين بنسبة 41% تليها الحاجة إلى استصدار أوراق رسمية بنسبة 28%، ثم تأتي في المرتبة الثالثة النزاعات المدنية بنسبة 21% وفي المرتبة الرابعة والأخيرة بنسبة 10% نزاعات الأحوال الشخصية. وهذا لا يختلف كثيرا عما كان قبل الحرب حيث أن النزاعات الجزائية عادة ما تكون هي الأكثر إلحاحا لدى معظم الرجال لتكون في المرتبة الأولى. ومع تدمير الممتلكات وفقد الأوراق والنزوح المتكرر والحاجة العاجلة لتسوية الأوضاع القانونية فقد ظهرت الحاجة الجديدة والملحة لدى جميع الفئات الخاصة باستصدار أوراق رسمية واحتلت المرتبة الثانية. من الجدير ذكره أن هنا لم تختلف النتائج كثيرا ما بين الرجال المستطلعة آرائهم في المحافظة الوسطى والم محافظات الجنوبية لقطاع غزة وما بين الرجال في شمال قطاع غزة حيث أيضا كانت كل من النزاعات الجزائية واستصدار الأوراق الرسمية هي الاحتياجات القانونية الأكثر إلحاحا

## الرجال الذين ظهرت لديهم إشكاليات قانونية مختلفة جاء العدوان



- كما أفاد 63% (17 رجل من أصل 27 رجل) من الرجال المشاركين في المجموعات المركزة من مختلف المحافظات في قطاع أنه أثناء العدوان كانت لديهم إشكاليات قانونية وتنوعت ما بين نزاعات مدنية ونزاعات جزائية ونزاعات أحوال شخصية مثل قضايا الشجار والاعتداء والنصب والاحتيال والممتلكات والذمم المالية بالإضافة إلى إشكاليات في إصدار الأوراق الرسمية.

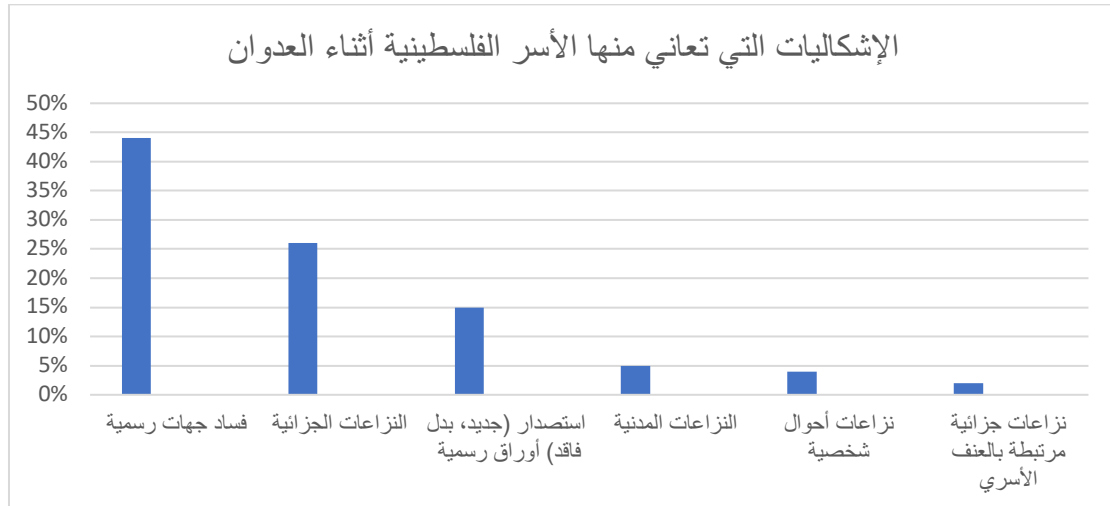
كما أفاد الرجال والنساء المبحوثين أنه من خلال معرفتهم بأوضاع الأسر الفلسطينية الأخرى أثناء العدوان المستمر، فإن أهم الإشكاليات التي ظهرت أثناء الحرب بالترتيب

الإشكالية	العدد	%
1- فساد جهات رسمية في توزيع الموارد/المساعدات	215	44%
2- النزاعات الجزائية (نصب واحتيال، التحرش، الاغتصاب، استغلال جنسي، سرقة، ضرب، أذى بليغ، قتل، محاولة انتحار، تدمير ممتلكات عامة أو خاصة)	128	26%
3- استصدار (جديد، بدل فاقد) أوراق رسمية (شهادة ميلاد، عقد زواج، بطاقة هوية، شهادة وفاة، شهادة طلاق، جواز سفر)	73	15%
4- النزاعات المدنية (الممتلكات- وضع أو نزع اليد/ بيع/ وإيجار-، الذمم المالية/ديون، حقوق عمالية، عقود)	24	5%

4%	19	5- نزاعات أحوال شخصية (نفقة، طلاق، تفريق قضائي، مهور، مشاهدة، ضم، استضافة، وصاية، ولاية، حصر الإرث، الميراث، السفر بالأولاد دون موافقة أحد الأطراف)
2%	11	6- نزاعات جزائية مرتبطة بالعنف الأسري (نساء، أطفال، كبار سن)

❖ من خلال البيانات أعلاه، أكد كل من الرجال والنساء المبحوثين في الاستبانة أنه ومن خلال معرفتهم بأوضاع الأسر الفلسطينية من جيران وأقارب أثناء العدوان أن أهم إشكالية ظهرت هي فساد الجهات الرسمية في توزيع الموارد/المساعدات أثناء العدوان وذلك بنسبة 44%، وهذا بسبب كون المساعدات والوصول إلى الموارد هي من الاحتياجات الطارئة الأكثر إلحاحاً أثناء العدوان كما أنه بدون ضبط لعملية توزيع المساعدات فإنه وكما يتضح فإن الفساد قد يكون نصيب تلك العملية مع غياب أدوات الرقابة والمساءلة، ومن ثم كانت النزاعات الجزائية خاصة الضرب والاعتداء والسرقات بنسبة 26% فقد أكدت إفادات المشاركين/ات في الاستبيان أن العديد تعرض للسرقة وأن هناك حالات اعتداء بالضرب بين الأسر المختلفة وهذا يؤكد ما ذكرنا أنه نتيجة الاستهداف الممنهج أجهزة العدالة خاصة إنفاذ القانون وتغييبها عن التواجد في الميدان انتشرت السرقات وزاد العنف بجميع أشكاله في المجتمع الغزي، ثم تأتي إشكالية الحاجة إلى استصدار الأوراق الرسمية بنسبة 15% حيث أكد المشاركون/ات بأنه وبسبب واقع العدوان وفقد الأوراق الرسمية والنزوح المتكرر والتغير في الحالة الاجتماعية بسبب الفقد وما يترتب على ذلك من حقوق فإن الحاجة لاستصدار الأوراق الثبوتية زادت إلى حد كبير، ويليهما النزاعات المدنية بنسبة 5% وتجلت وفق المبحوثين/ات في إشكاليات النزاعات على الممتلكات بسبب النزوح بالإضافة إلى واقع العدوان الذي أثر على الوضع الاقتصادي مما راكم الديون ناهيك عن المشاكل العمالية، ثم تأتي نزاعات الأحوال الشخصية بنسبة 4% من قضايا نفقة وحضانة ومشاهدة وتفريق وإلخ.. وقد يعود ذلك إلى بأن واقع العدوان بحسب المبحوثين/ات أقسى من المشاكل الأسرية والعائلية ولأن حديث الأسر الفلسطينية في غزة ينصب على الوضع السياسي والأمني والمتطلبات اليومية للحياة.. وأخيراً النزاعات الجزائية المرتبطة بالعنف الأسري بنسبة 2%. من الجدير ذكره أنه لم تختلف النتائج كثيراً ما بين النساء والرجال المستطلعة آرائهم في المحافظة الوسطى والمحافظات الجنوبية لقطاع غزة وما

بين نظرائهم في شمال قطاع غزة ومدينة غزة حيث أيضا كانت قضية الفساد في توزيع المساعدات هي الشغل الشاغل تليها من النزاعات الجزائية ومن ثم إشكالية استصدار الأوراق الرسمية وبتبعها قضايا الأحوال الشخصية والنزاعات المدنية.



- كما أفاد المبحوثين والمبحوثات من خلال المجموعات المركزة أنه ومن خلال معرفتهم بأوضاع الجيران والأقارب والمعارف من الأسر في قطاع غزة أثناء العدوان، ظهرت مشاكل قانونية مختلفة مثل النزاعات الجزائية من سرقات، واعتداءات وشجارات، ونزاعات أحوال شخصية مثل المشاهدة والرؤية والحضانة والاستضافة ومنع السفر، التفريق، ونزاعات مدنية كذمم مالية ووضع يد ونزع يد وممتلكات ثم الحاجة لضبط الأسعار ومراقبة السوق، وضرورة استصدار أوراق رسمية وتوثيقها، وتوفير صور طبق الأصل معتمدة من ملفات المحاكم والمحامين/ات. ظهرت بين المبحوثين/ات في المجموعات المركزة بشكل أكبر المشاكل المتعلقة بنزاعات الأحوال الشخصية ويبدو أن طبيعة أماكن النزوح التي تم استهدافها خلال المجموعات المركزة وتقارب الأسر جعلهم على اطلاع أوسع بتلك الإشكاليات وقد يكون ذلك بسبب فقدان الخصوصية أو بسبب أن طبيعة اكتظاظ الأماكن تجعلهم أكثر قربا وأكثر تحدثا عن إشكالياتهم خاصة بين النساء.

#### آراء العاملين/ات في قطاع العدالة:

وفقا للمبحوثين/ات من العاملين/ات في قطاع العدالة فإن الاحتياجات القانونية خلال الحرب زادت بشكل واضح وملح، حيث تم انتهاك جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية

للمواطنين الفلسطينيين، خاصة الفئات الهشة منه، بسبب الحرب مثل الحق في الحياة، في المسكن، في التعليم، في الحصول على مصدر الرزق، في العمل، في الصحة، في التعبير عن الرأي، وفي التقاضي وإلخ..

### ووفقا لآرائهم/ن تتعلق الاحتياجات القانونية التي ظهرت أثناء الحرب بالتالي:

- مشكلات تتعلق بالوصول العادل إلى الموارد والخدمات.
- ضمان عدالة التوزيع للمساعدات بين المواطنين/ات.
- إصدار الأوراق الثبوتية والرسمية وجوازات السفر وبدل فاقد وإلخ ..
- توثيق عقود الزواج وحالات الطلاق وعدد من الحجج بسبب وجود أيتام وأرامل وشهداء.
- توثيق واستعادة كل ما يتعلق بأوراق المعاملات المالية من شيكات وسندات قبض وتسليم.
- توفير الحماية والأمن من السرقات والاعتداءات.
- قضايا الأحوال الشخصية الملحة للنساء مثل معاملات نفقة الزوجة وصرفها وصرف أموال الأيتام ومشروعات الملابس ودعوى التفريق والمشاهدة والضم والاستضافة.
- ضرورة متابعة تنفيذ الأحكام المستحقة من قبل العدوان خاصة في قضايا النساء مثل النفقة والحضانة والمشاهدة وضم الأولاد.
- التعامل مع التجار والمحترفين بقوة القانون بحيث لا يُسمح لهم بتكرير فعلتهم.
- حقوق عمالية للعديد من النساء والرجال بسبب طردهم من الوظائف والأعمال.
- ضرورة ضبط جرائم القتل والثأر وانتشار السلاح في الشارع الفلسطيني.
- ضبط حوادث العنف ضد النساء والأطفال في أماكن النزوح والاحتجاز.
- حماية الأطفال من الاستغلال والعنف، والعمل القسري أثناء العدوان وفي أماكن النزوح.

### ثانيا: الإبلاغ عن الإشكاليات والوصول إلى مقدمي الخدمات:

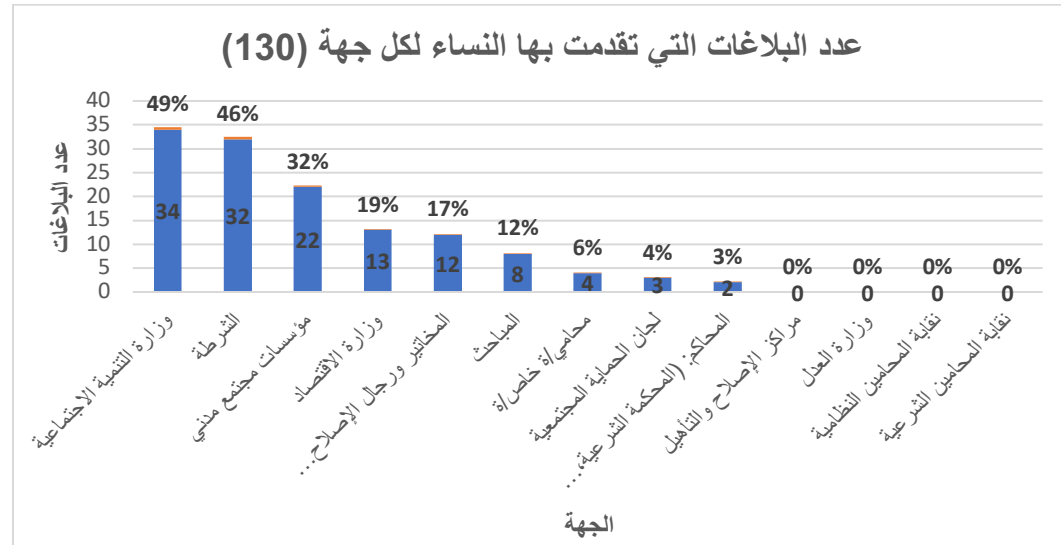
أفادت 41% (89 سيدة من أصل 215 سيدة) من المبحوثات في الاستبانة أنهن توجهن (أثناء العدوان) إلى واحدة أو أكثر من مكونات قطاع العدالة خلال العدوان، وذلك كالتالي:



الجهة	عدد النساء	% عدد بلاغات للجهة/عدد البلاغات الكلي (130)
وزارة التنمية الاجتماعية	34	49%
الشرطة	32	46%
مؤسسات مجتمع مدني	22	32%
وزارة الاقتصاد	13	19%
المختير ورجال الإصلاح والمحكمين	12	17%
المباحث	8	12%
محامي/ة خاص/ة	4	6%
لجان الحماية المجتمعية	3	4%
المحاكم: (المحكمة الشرعية، المحكمة النظامية، المحكمة العسكرية)	2	3%
مراكز الإصلاح والتأهيل	0	0%
وزارة العدل	0	0%
نقابة المحامين النظامية	0	0%
نقابة المحامين الشرعية	0	0%

❖ يتضح من البيانات أعلاه، وإجابات النساء في الاستبانة حول سبب التوجه لتلك الجهات، أن توجه النساء كان بشكل رئيسي إلى وزارة التنمية الاجتماعية بنسبة 49% والذي كان يتعلق بالتقدم بطلب الحصول على المساعدات النقدية والعينية أو الشكوى بخصوص إشكاليات توزيع تلك المعونات، وأيضا لتعديل البيانات الشخصية بسبب فقد الزوج أو المعيل من أجل الحصول على تلك المساعدات، تلاها توجه النساء إلى الشرطة بنسبة 46% من أجل قضايا تتعلق بسرقة المنازل والممتلكات والمتعلقات الشخصية وعدد قليل بسبب الخلافات العائلية ومن ضمنها التعرض للعنف الأسري. ثم توجه النساء المبحوثات إلى مؤسسات المجتمع المدني بنسبة 32% وكانت الخدمات المطلوبة من تلك المؤسسات في الغالب-وفقا للمبحوثات- تتعلق بطلب مساعدات عينية ونقدية وبعضها يتعلق بمشاكل النفقة والحضانة والمشاهدة وأخرى باستخراج أوراق رسمية، وبعضها للحصول على أدوات مساعدة للإعاقة، ثم التوجه إلى وزارة الاقتصاد بنسبة 19% وذلك للتسجيل من أجل تعبئة الغاز ومتابعة المشكلات المرتبطة بذلك، والتوجه إلى المخاتير ورجال الإصلاح والمحكمين بنسبة 17% وذلك في قضايا اعتداء من قبل الجيران والأقارب وواحدة بسبب مشكلة استضافة، وإلى المباحث بنسبة 12% وذلك للقضايا المتعلقة بسرقة المنازل والممتلكات والاعتداء بالضرب من قبل غرباء، وتلاها التوجه إلى المحامين/ات بنسبة 6% فيما يتعلق بخلافات عائلية وواحدة بسبب ذمة مالية، والتوجه إلى لجان الحماية المجتمعية بنسبة 4% بخصوص قضايا ضبط الأسعار، وإلى المحاكم بنسبة 2% بخصوص استصدار أوراق رسمية. كما يظهر من البيانات أنه لم يكن هناك أي توجه لكل من مديرية الإصلاح والتأهيل ونقابات المحامين الشرعية والنظامية أو وزارة العدل، وتعكس الأرقام والإجابات خلال الاستبانة أن الاحتياجات الطارئة أثناء الحرب كانت بشكل أساسي متعلقة بطلب الحصول على مساعدات نقدية ومالية أو تعبئة الغاز، ومن ثم بسبب التبليغ عن سرقات للمنازل والمتعلقات الشخصية، وأخرى بسبب الخلافات العائلية أو استصدار أوراق رسمية، وأخيرا لمشاكل تتعلق بالنفقة والمشاهدة. من الجدير ذكره أنه لم تختلف النتائج كثيرا ما بين النساء المستطلعة آرائهن في المحافظة الوسطى والمحافظات الجنوبية لقطاع غزة وما بين نظيراتهم في شمال قطاع غزة حيث أيضا كانت وزارة التنمية هي الوجهة الأساسية للنساء في شمال غزة ومدينة غزة تلتها مؤسسات المجتمع المدني ومن ثم الشرطة ولم يكن هناك أي توجه للمباحث، كما كان التوجه لكل من المخاتير ووزارة الاقتصاد ضعيف جدا، وفي المحافظة

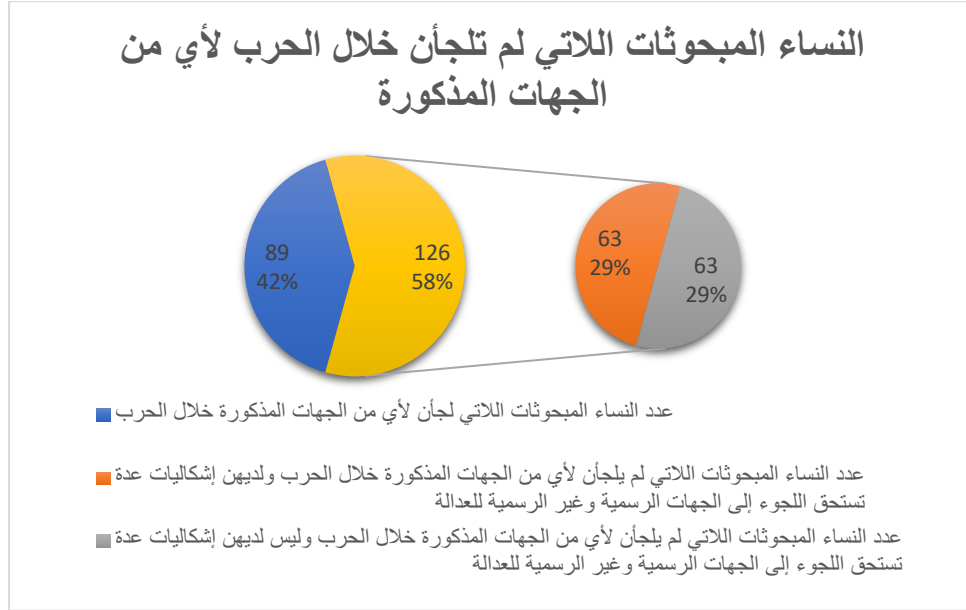
الوسطى والمحافظات الجنوبية لقطاع غزة كان التوجه الأول لوزارة التنمية ومن ثم إلى وزارة الاقتصاد يلي ذلك الشرطة ومن ثم مؤسسات المجتمع المدني يليهم المباحث ورجال الإصلاح والمخاتير.



- كما أفادت 26% (7 سيدة من أصل 27 سيدة) من المشاركات في المجموعات المركزة أنهن توجهن (أثناء العدوان) إلى واحدة أو أكثر من مكونات قطاع العدالة خلال العدوان، مثل الشرطة في حوادث سرقة ووزارة التنمية الاجتماعية للحصول على مساعدات، ووزارة الاقتصاد بخصوص مشاكل في تعبئة الغاز ومنهن من ذهبت للمخاتير ورجال الإصلاح ليساعدونهن بخصوص إشكاليات مع الجيران أو بخصوص سرقات وإعادة حقوق مالية.

- هذا وقد أفادت 59% (126 سيدة من أصل 215 سيدة) من النساء المبحوثات أنهن لم يلجأن خلال الحرب لأي من الجهات المذكورة أعلاه رغم أنه وفقاً للاستبيان فإن 63 منهن بنسبة 50% كانت لديهن إشكاليات عدة تستحق اللجوء إلى الجهات الرسمية وغير الرسمية للعدالة، حيث أفادت المبحوثات أنه كانت لديهن إشكاليات متعلقة بسرقات ممتلكات ومتعلقات شخصية وخلافات عائلية واعتداءات بالضرب، كما أن سيدتان أفادت أنهما تعرضتا للتحرش أثناء تلقي المساعدات من القائمين على توزيع المساعدات في أماكن الإيواء، كما كانت هناك سيدات عانت من فساد وسوء تعامل جهات توزيع المساعدات ولم يتقدمن بشكوى، وهناك سيدة كانت لديها مشكلة في تنفيذ قضية حضانة وأخرى نفقة، كما أفادت سيدة أخرى أنه تم الاستيلاء على أموالها وسيارتها ومتعلقاتها الشخصية من قبل زوجها وأهله. كما أكدت معظم السيدات أنهن لم يفعلن شيء إزاء تلك المشكلات

بسبب تعطل عمل الجهات الرسمية خلال الحرب-وفقا لهن-، كما أنهن عزفن حتى عن اللجوء إلى الأقارب والأصدقاء، لكن حاولت فقط 3 سيدات منهن اللجوء للأهل والجيران.



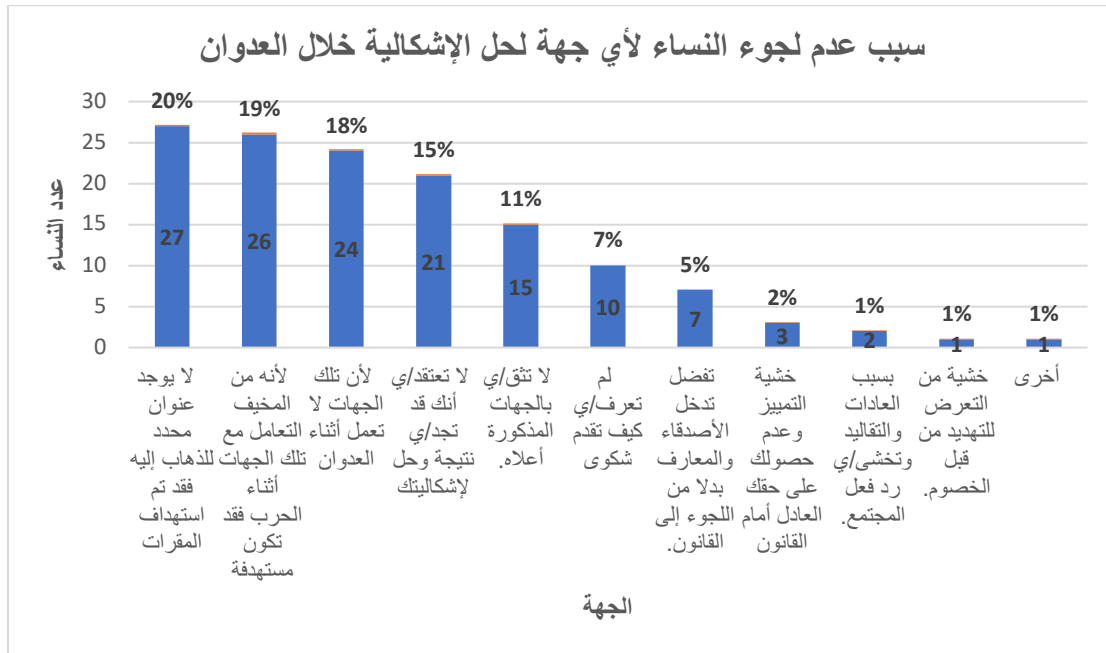
عزت السيدات المبحوثات واللاتي صرحن بأنه كانت لديهن إشكاليات واحتياجات قانونية عزوفهن عن التوجه للجهات الرسمية وغير الرسمية للعدالة إلى التالي:

سبب عدم التوجه إلى جهات العدالة المختلفة	عدد النساء	%
لا يوجد عنوان محدد للذهاب إليه فقد تم استهداف المقرات	27	20%
لأنه من المخيف التعامل مع تلك الجهات أثناء الحرب فقد تكون مستهدفة	26	19%
لأن تلك الجهات لا تعمل أثناء العدوان	24	18%
لا تعتقد/ي أنك قد تجد/ي نتيجة وحل لإشكالياتك	21	15%
لا تثق/ي بالجهات المذكورة أعلاه	15	11%
لم تعرف/ي كيف تقدم شكوى	10	7%

5%	7	تفضل تدخل الأصدقاء والمعارف بدلا من اللجوء إلى القانون.
2%	3	خشية التمييز وعدم حصولك على حقل العادل أمام القانون.
1%	2	بسبب العادات والتقاليد وتخشي/ي رد فعل المجتمع.
1%	1	خشية من التعرض للتهديد من قبل الخصوم.
1%	1	أخرى (العجز وسوء الحالة النفسية بسبب استشهاد الأبناء)

❖ وفقا للبيانات أعلاه وبالنظر إلى التفاصيل التي أدلت بها السيدات المشاركات في الاستبانة لشرح وجهة نظرهن في عزوفهن عن التوجه إلى جهات العدالة المختلفة بأن أهم سبب كان كما جاء في إفادة 20% أنه لا يوجد عنوان محدد يعلن يمكنهن الذهاب إليه لطلب أي عون قانوني حيث تم استهداف كل شيء وكل مكان. كما أنه وفقا ل 19% منهن أنه من المخيف التعامل مع تلك الجهات أثناء الحرب فقد تكون مستهدفة وأن الخوف على حياتهن وحياة عوائلهن هو الأهم، وقد أكدت 18% من تلك النساء أن الجهات المذكورة لم تكن تعمل أثناء العدوان، كما جاء في إفادة 15% منهن أنهن اعتقدن أنهن لن يجدن أي نتيجة أو حل لإشكالياتهن وقد أكدت أيضا 11% منهن أنهن لا يتقن بالجهات المذكورة قاطبة، وقد أكدت أيضا 7% منهن أنهن لم يعرفن كيف يقمن بتقديم شكاوى أثناء الحرب، ، هذا وقد فضل 5% منهن اللجوء إلى الأصدقاء والمعارف بدلا من اللجوء لمؤسسات العدالة، كما أبدت 2% من المستطلعة آرائهن خشيتها من التمييز وعدم حصولها على حقها العادل كما كانت تخشى 1% من ردة فعل المجتمع وعادات وتقاليد المجتمع الذكوري في حال توجهن لطلب المساعدة من الجهات المذكورة، ولم تصرح سوى سيدة واحدة بأنها خشيت من التعرض للتهديد من قبل الخصوم خاصة أنها كانت خلافات - على حد قولها- مع متنفذين، وقد صرحت سيدة واحدة منهن في تفسير عدم ثقتها بالمخاتير ورجال الإصلاح حيث بأنهم دائما يقفون في مواجهة حقوقهن كأمهات ولا يقومون سوى بالضغط علينا كنساء للتنازل فقط عن حقوقنا في مواجهة الذكور. وقد أشارت سيدة أخرى سبب امتناعها عن التبليغ بسبب شعورها بالعجز ومقتل جميع

أبنائها. وقد جاءت إجابات النساء المستطلعة آرائهن في محافظتي غزة والشمال عن أن أهم الأسباب هو كون هذه الجهات المذكورة لا تعمل أثناء العدوان ويليها أنه لا عنوان محدد يذهبون إليه، ثم يليه سبب خوفهن من تعريض حياتهن للخطر، أما بالنسبة للنساء في المحافظات الوسطى والجنوبية لقطاع غزة فكان أهم سببين هما الخوف على تعريض حياتهن للخطر واعتقادهن أنه لن تكون هناك أي نتيجة في حل إشكالياتهن، يليهما أنه لا يوجد هناك عناوين محددة للمقرات، كما أنهن لا يثقن بتلك الجهات.

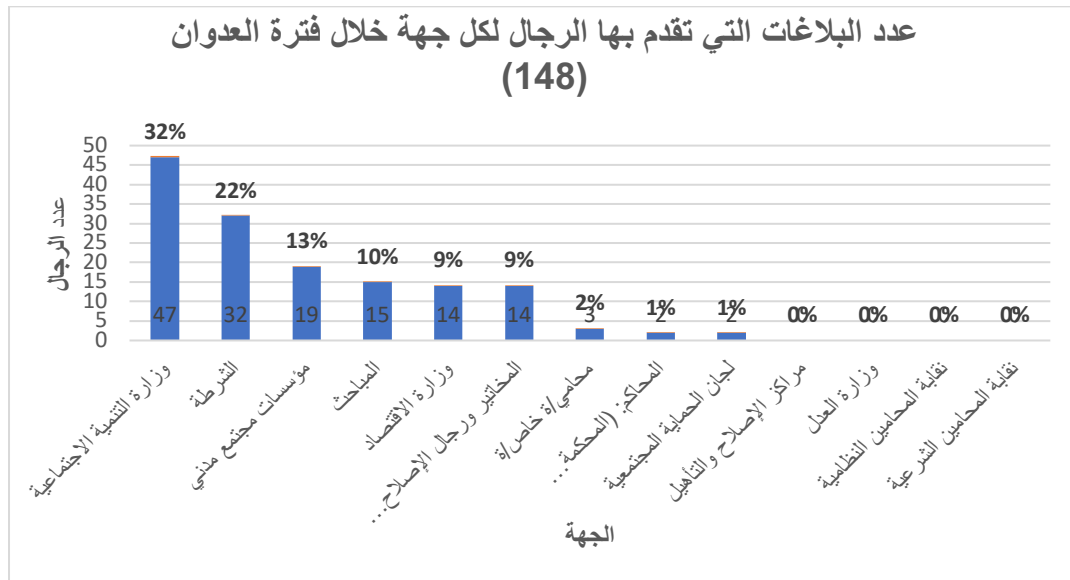


- هذا وأكدت النساء المشاركات في المجموعات المركزة على ما جاءت به نتائج الاستبيان فقد أفدن أنه كانت هناك احتياجات قانونية وإشكاليات عدة تواجههن ولكنهن آثرن عدم التوجه إلى تلك الجهات خاصة الرسمية بسبب سوء الأوضاع الأمنية وخوفهن على حياتهن، كما أنهن لا يعرفن وجهة محددة لتقديم شكاويهن، وعزت بعضهن الأمر لانشغالها بأمور حياتها وعائلتها خاصة بعد النزوح واستشهاد أفراد أسرتهن، وأضافت بعضهن أن القضاء لا يعمل أثناء الحرب فلم يستطعن التوجه له، كما فضلت العديد منهن الذهاب للأقارب والمعارف لحل إشكالياتها.
- كما أفاد 30% (82 رجل من أصل 270 رجل) من المبحوثين في الاستبانة أنهم توجهوا (أثناء العدوان) إلى واحدة أو أكثر من مكونات قطاع العدالة خلال العدوان، وذلك كالتالي:

الجهة	عدد الرجال	% عدد بلاغات للجهة/عدد البلاغات الكلي (148)
وزارة التنمية الاجتماعية	47	32%
الشرطة	32	22%
مؤسسات مجتمع مدني	19	13%
المباحث	15	10%
وزارة الاقتصاد	14	9%
المخاتير ورجال الإصلاح والمحكمين	14	9%
محامي/ة خاص	3	2%
المحاكم: (المحكمة الشرعية، المحكمة النظامية، المحكمة العسكرية)	2	1%
لجان الحماية المجتمعية	2	1%
مراكز الإصلاح والتأهيل	0	0%
وزارة العدل	0	0%
نقابة المحامين النظامية	0	0%
نقابة المحامين الشرعية	0	0%

❖ يتضح من البيانات أعلاه، وإجابات الرجال في الاستبانة حول سبب التوجه لتلك الجهات، أن توجه الرجال كان بشكل رئيس إلى وزارة التنمية الاجتماعية بنسبة 32% والذي كان يتعلق بالتقدم بطلب الحصول على المساعدات النقدية والعينية وأيضا لتعديل البيانات الشخصية بسبب فقد المعيل من أجل الحصول على تلك المساعدات.. وتلاها توجه الرجال إلى الشرطة بنسبة 22% من أجل قضايا تتعلق بسرقة المنازل والمحال والممتلكات والمتعلقات الشخصية والبضائع، والتبليغ عن عملية نصب، وبسبب الخلافات العائلية واعتداءات من قبل الأهل أو الجيران أو مجهولين و3 حالات لمنع زوجة من السفر بأبنائها. ثم كان توجه الرجال المبحوثين

إلى مؤسسات المجتمع المدني بنسبة 13% وكانت الخدمات المطلوبة من تلك المؤسسات في الغالب تتعلق بطلب مساعدات عينية ونقدية، ثم المباحث بنسبة 10% وذلك للقضايا المتعلقة بسرقة المنازل والممتلكات والاعتداء بالضرب من قبل غرباء، ثم كان التوجه إلى وزارة الاقتصاد بنسبة 9% وذلك للتسجيل من أجل تعبئة الغاز والتوجه إلى المخاتير ورجال الإصلاح والمحكمين بنسبة 9% وذلك في قضايا اعتداء من قبل الجيران والأقارب وواحدة بسبب مشكلة استضافة، وتلاها التوجه إلى المحامين/ات بنسبة 3% فيما يتعلق بخلافات عائلية وواحدة بسبب ذمة مالية، كما كان التوجه إلى كل من المحاكم ولجان الحماية المجتمعية بنسبة 2% بخصوص استصدار أوراق رسمية. كما يظهر من البيانات أنه لم يكن هناك أي توجه لكل من مديرية الإصلاح والتأهيل ونقابات المحامين الشرعية والنظامية ووزارة العدل. تعكس الأرقام والإجابات خلال الاستبانة أن الاحتياجات الطارئة أثناء الحرب كانت بشكل أساسي متعلقة بطلب الحصول على مساعدات نقدية ومالية أو تعبئة الغاز، ومن ثم بسبب التبليغ عن سرقات للمنازل والمتعلقات الشخصية، وأخرى بسبب الخلافات العائلية أو استصدار أوراق رسمية وأخيرا لمشاكل تتعلق بالنفقة والمشاهدة.

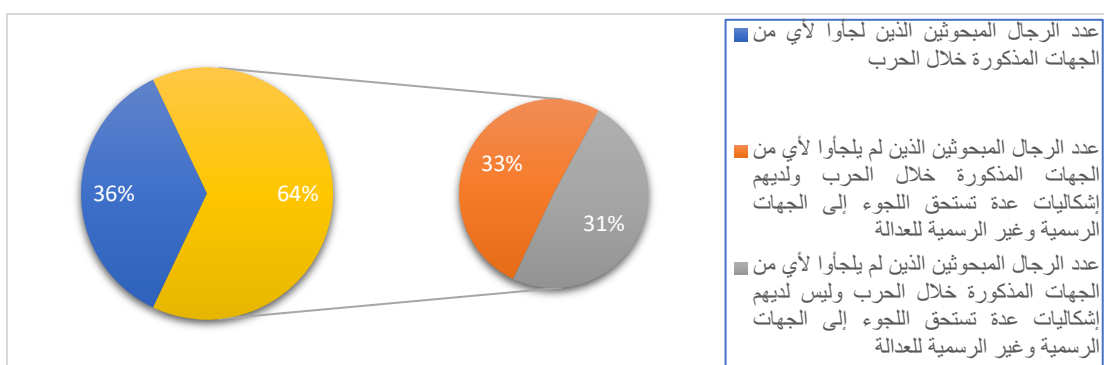


- كما أفاد 26% (7 رجل من أصل 27 رجل) من المشاركين في المجموعات المركزة أنهم توجهوا (أثناء العدوان) إلى واحدة أو أكثر من مكونات قطاع العدالة خلال العدوان، مثل الشرطة في حوادث سرقة واعتداء واحتيال ونصب وإلى وزارة التنمية الاجتماعية للحصول على مساعدات ووزارة



الاقتصاد بخصوص مشاكل في تعبئة الغاز ومنهم من ذهب للمخاطر ورجال الإصلاح لبعض قضايا وضع اليد وسرقة الممتلكات.

- وأفاد 64% (173 رجل من أصل 270 رجل) من الرجال المبحوثين ضمن الاستبانة أنهم لم يلجأوا خلال الحرب لأي من الجهات المذكورة أعلاه رغم أنه وفقا للاستبيان فإن 88 منهم بنسبة 51% كانت لديه إشكاليات عدة متعلقة بالسرقات والاستيلاء على الممتلكات والاعتداءات والشجارات وقضايا مالية وكانت تستحق التوجه إلى العدالة.



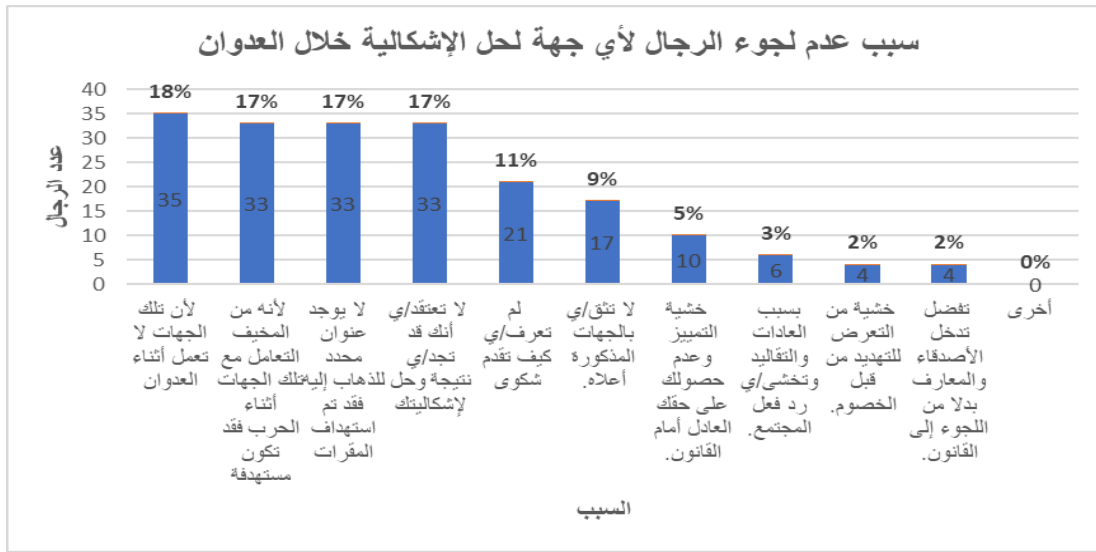
هذا ويعزو المبحوثين من الرجال والذين صرحوا بأنه كانت لديهم إشكاليات واحتياجات قانونية وعزفوا عن التوجه للجهات الرسمية وغير الرسمية للعدالة إلى التالي:

سبب عدم التوجه إلى جهات العدالة المختلفة	عدد الرجال	%
لأن تلك الجهات لا تعمل أثناء العدوان	35	18%
لأنه من المخيف التعامل مع تلك الجهات أثناء الحرب فقد تكون مستهدفة	33	17%
لا يوجد عنوان محدد للذهاب إليه فقد تم استهداف المقرات	33	17%
لا تعتقد/ي أنك قد تجد/ي نتيجة وحل لإشكالياتك	33	17%
لم تعرف/ي كيف تقدم شكوى	21	11%
لا تثق/ي بالجهات المذكورة أعلاه.	17	9%

5%	10	خشية التمييز وعدم حصولك على حَقك العادل أمام القانون.
3%	6	بسبب العادات والتقاليد وتخشي/ي رد فعل المجتمع.
2%	4	خشية من التعرض للتهديد من قبل الخصوم.
2%	4	تفضل تدخل الأصدقاء والمعارف بدلا من اللجوء إلى القانون.

❖ وفقا للبيانات أعلاه وبالنظر إلى التفاصيل التي أدلى بها الرجال المشاركين في الاستبانة لشرح وجهة نظرهم حول عزوفهم عن التوجه إلى جهات العدالة المختلفة فإن أهم سبب كان هو وبنسبة 18% من أولئك الرجال أن الجهات المذكورة لم تكن تعمل أثناء العدوان، كما أفاد 17% بأنه من المخيف التعامل مع تلك الجهات كونها مستهدفة، وأفاد 17% منهم أنه لا يوجد عنوان محدد معلن يمكنهم الذهاب إليه لطلب أي عون قانوني حيث تم استهداف جميع المناطق والمراكز والمقار. وأفاد 17% منهم أنهم اعتقدوا أنهم لن يجدوا أي نتيجة أو حل لإشكالياتهم، وأشار 11% منهم أنهم لم يعرفوا كيف يقومون بتقديم شكاوى أثناء الحرب، و9% منهم أفادوا بأنهم لا يتقنون بالجهات المذكورة قاطبة، كما أبدى 5% من المستطلعة آرائهم خشيتهم من التمييز وعدم حصولهم على حقهم العادل، وخشي 3% من ردة فعل المجتمع وعادات وتقاليد في حال توجههم لطلب المساعدة من الجهات المذكورة. هذا وقد فضل 2% منهم اللجوء إلى الأصدقاء والمعارف بدلا من اللجوء لمؤسسات العدالة، ولم يصرح سوى 4 رجال (بنسبة 2%) منهم بأنهم يخشون من التعرض للتهديد من قبل الخصوم خاصة أن خلافاتهم كانت - على حد قولهم- مع متنفذين في الحكومة، وأضافوا أن بعض المعتدين "خارجين عن القانون/بلطجية"، أو أن الإشكالية كانت مع أحد الأفراد المسلحين. وقد جاءت إجابات الرجال المستطلعة آرائهم في محافظتي غزة والشمال عن أن أهم الأسباب هو كون هذه الجهات المذكورة لا تعمل أثناء العدوان ويليها أنه لا عنوان محدد يذهبون إليه، كما يلي ذلك أنهم يعتقدون أنه لا نتيجة من التوجه لتلك الجهات، أما بالنسبة للرجال في المحافظات الوسطى والجنوبية لقطاع غزة فكان أهم سبب أنهم لا عنوان محدد يذهبون إليه، وأن هذه

الجهات لا تعمل أثناء الحرب كما أنهم أفادوا بأنه من الخطر التعامل مع تلك الجهات المستهدفة بشكل واضح أثناء الحرب.



- هذا وأكد الرجال المشاركين في المجموعات المركزة على أنه كانت هناك احتياجات قانونية وإشكاليات عدة تواجههم أثناء الحرب ويؤثرون عدم التوجه إلى تلك الجهات خاصة الرسمية بسبب سوء الأوضاع الأمنية والخوف على حياتهم وحياة أسرهم، كما أنهم لا يثقون بقدرة الجهات الرسمية على حل المشكلات في مثل هذه الأوقات، كما أشار بعضهم إلى أنه ليس هناك وجهة معلنة ومحددة لتلقي الشكاوى، وأكد بعضهم أن القانون الذي يسري في الحرب هو قانون القوة والسيطرة والمصلحة، وفضل العديد اللجوء إلى الأقارب والمعارف من المتنفذين لحل الإشكاليات التي واجهوها.

من خلال ما سبق نجد أن المواطنين من الجنسين في قطاع غزة واجهوا إشكاليات قانونية عدة تمثلت فيما هو قديم ينبغي استكمالها أو تنفيذه أو متابعتها وما هو جديد يحتاج إلى تجهيز، ومتابعة وتحقق وإثبات وإصدار أحكام وتنفيذها، بما يضمن حقوقهم الدنيا ويخفف الضغط عن كاهلهم الذي أرهقته معاناة الحرب، من انتهاك لحق الفلسطيني في قطاع غزة في الحياة والسلامة الجسدية، وإلزامه بالنزوح الإجباري، وقلة الموارد، والتجوع المتعمد، والعوز الاقتصادي، والتشرذم الاجتماعي وانعدام الأمن والسلام، فيما يسمى بالإبادة الجماعية. ويظهر أن المواطنين من الجنسين مع تفاوت سلوكهم وتوجههم واعتباراتهم قد لجأوا إلى جهات العدالة الرسمية بطرق مباشرة وغير مباشرة، رغم تغيب عمل تلك الجهات وتحييده بسبب العدوان الممنهج على قطاعات العدالة واستهداف العاملين فيه بشكل سافر وواضح، كما لجأ المواطنون/ات إلى منظمات المجتمع المدني بالدرجة الأولى

والمخاتير ورجال الإصلاح لحل إشكالياتهم، وقد آثر العديد أيضا عدم التوجه إلى تلك الجهات خوفا على سلامته بالدرجة الأولى، وبسبب غياب الدور الفعلي والعنوان المعلن للعديد من الجهات الرسمية التي لم تعلن في المعظم عن أماكنها وخدماتها فاقصر الوصول لها عبر دائرة المعارف والأصدقاء والجيران ومخيمات النزوح، بصفتها الوسيلة الأسرع والأوسع. كما كان المعظم يشعر بالإحباط واليأس من قدرة أجهزة العدالة الرسمية على تحقيق سيادة القانون في ظل وضع استثنائي بجميع المقاييس يستهدف تقويض الدولة وأجهزتها ويعزز قانون القوة والواسطة والمحسوبية أو بالأحرى يعزز انعدام الأمن والقانون. ومن الجدير ذكره أن التوجه إلى وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الاقتصاد جاء بخصوص طلب المساعدات الإنسانية وتوفير الموارد والحاجات الأساسية وينطبق هذا على معظم حالات اللجوء إلى المجتمع المدني التي كانت بصدد طلب المساعدات الإنسانية أيضا وفي حالات أقل طلب المساعدة القانونية بخصوص استصدار أوراق رسمية والمساعدة في قضايا الأحوال الشخصية. ومن اللافت أن نسبة توجه النساء إلى جهات العدالة المختلفة أعلى منه في الرجال بفارق كبير رغم وجود إشكاليات قانونية أكبر لدى الرجال، كما أن النساء كان توجههن أعلى لكل من الشرطة ووزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني ورجال الإصلاح والوسطاء عنه في الرجال وكان من الواضح أنهن يتوجهن لأكثر من جهة وقد يعود ذلك بسبب دور النساء في إدارة الحياة اليومية بسبب العدوان حيث كانت مسؤولة عن فعل أمور عدة ومتابعة العديد من الأمور الحياتية والتي كانت السبب في مسارعتهن للتوجه إلى جهات العدالة المختلفة، وبالرغم من ذلك إلى أنه من الواضح أن النساء في قطاع غزة ورغم أنهن يواجهن العديد من الإشكاليات القانونية يؤثرن عدم التوجه إلى مكونات قطاع العدالة فيما يتعلق ولا تختلف أسبابهن أثناء العدوان عن الرجال بشكل كبير ولكن من اللافت أن نسبة النساء التي أفدن أنه بسبب خشيتهن من العادات والتقاليد أقل من الرجال وقد يعود ذلك لطبيعة الإشكاليات الأكثر انتشارا أثناء الحرب وهي بخصوص النزاعات الجزائية وليس الأحوال الشخصية والتي قد تشكل حرجا مع الرجال أكثر من النساء كما أنه كانت تفضل النساء التوجه إلى الحلول الودية بشكل أعلى من الرجال وهذا لا يختلف مع طبيعة المرأة ما قبل العدوان.

## المحور الثالث: آليات استجابة هيئات قطاع العدالة في قطاع غزة أثناء العدوان

منذ بدء استهداف مكونات قطاع العدالة الرسمية وغير الرسمية المختلفة كمنظيراتها من مؤسسات ومراكز ووزارات وإدارات ومنشآت اقتصادية وتنموية وغيرها من مقار وعاملين، ومن ثم استهداف خطط وبرامج ومخرجات تلك المنظومات التي تشكل دولة مدنية ودولة مؤسسات قانونية، استجاب قطاع العدالة بمكوناته العديدة إلى هذا الحدث الجلل من خلال مجموعة من الممارسات العملية والآلية التي استلزمت منه إيقاف عمله لبعض الوقت ومن ثم إعادة تموضعه وكان ذلك على النحو التالي:

### 1. القضاء في قطاع غزة:

#### 1- المحاكم النظامية<sup>54</sup>:

- توقفت المحاكم النظامية عن العمل بشكل كامل منذ السابع من أكتوبر لعام 2023 وحتى تاريخه، ولا يوجد أي محاكم فعالة. وقد توقف عمل محكمة الأحداث<sup>55</sup> كما توقف عمل محاكم البلديات، كما توقف عمل محكمة الانتخابات وهي محكمة خاصة شكلت للبت في الطعون الانتخابية.

- تم تشكيل ما يسمى بقضاة الطوارئ الذين تولوا النظر في طلبات منع السفر وفك الحجز التحفظي حتى شهر أيار من العام 2024، ثم توقفوا عن العمل بعد اجتياح معبر رفح وحتى الآن.

- تعرض بعض القضاة بمن فيهم رئيس مجلس القضاء الأعلى إلى إطلاق نار من عصابات سُكلت من قبل محكومين تم إطلاق سراحهم بسبب الحرب<sup>56</sup>.

- لم يعد هناك دور لمجلس القضاء الأعلى منذ بداية الحرب وحتى يومنا هذا، بسبب الظروف الأمنية الصعبة.

- لم يعد هناك أي آلية للتواصل مع العاملين/ات في سلك القضاء، حيث أن السلطة القضائية مستهدفة.

- لم يعد هناك أي آلية للتواصل مع المواطنين/ات والجمهور لتلبية أي احتياجات طارئة أو لتلقي الشكاوى ومعالجتها.

<sup>54</sup> مقابلة مع القاضي رشدي أبوسيدو قاضي محكمة بداية غزة + مقابلة مع القاضي علاء طوطح قاضي محكمة بداية غزة

<sup>55</sup> مقابلة مع مدير مؤسسة الربيع أبو الحارث دغمش

<sup>56</sup> مقابلة مع القاضي أشرف نصر الله

- لا توجد أي آلية سواء لمتابعة قضايا وأحكام سابقة، أو العمل على قضايا جديدة بما فيها قضايا النساء.

- تلف وهلاك وحرقت العديد من الملفات والمستندات الأصلية، ولكن هذا لا يمنع أن هناك بعض الملفات والمستندات التي يمكن استرجاعها حيث تمت أرشفتها إلكترونياً.

## 2- المحاكم الشرعية:

- أصدر المجلس الأعلى للقضاء الشرعي قراراً بتعليق عمل المحاكم الشرعية، على أن تُعد الفترة اللاحقة وحتى يوم استئناف الدوام، فترة وقف للمدد القانونية<sup>57</sup>، استمر هذا التوقف حتى مارس 2024<sup>58</sup>. حيث بدأ العمل بشكل شخصي فردي من قبل بعض القضاة ببعض الأمور الطارئة.

- تم تشكيل لجنة طوارئ من قبل المجلس الأعلى للقضاء الشرعي وهذه اللجنة تتولى حالياً الإشراف على عمل المقرات المؤقتة، وتتمثل طبيعة الإشراف في الزيارات الميدانية والمتابعة هاتفياً من حيث طبيعة العمل والخدمات المقدمة والمعوقات التي تواجه العاملين/ات أثناء العمل<sup>59</sup>.

- يتولى 15 قاضي شرعي من قضاة المحاكم العاملة العمل إما في غرف في المستشفيات (مثل مستشفى يافا في دير البلح ومجمع ناصر في خان يونس) أو في بيوتهم أو في الخيام بالإضافة إلى 51 موظف عمومي.

- يتواصل المواطنون/ات مع القضاة الشرعيين منذ شهر مارس/2024 عبر الاتصال الهاتفي أو تطبيق الواتس أب أو من خلال مقرات العمل الميداني المؤقتة. وقد تم توزيع أرقام القضاة والموظفين على مراكز الإيواء<sup>60</sup>.

- في حال تعرضت المنطقة المتواجدة فيها مقرات المحاكم لأي خطر يتم إلغاء العمل الميداني على الفور.

- يتم العمل حالياً ومنذ يونيو ويوليو 2024، من خلال 3 إدارات؛ إدارة في مدينة غزة يتبعها مقر مؤقت للمحكمة الشرعية في مدينة غزة في عيادة الشاطئ الطبية، ومقر المحكمة الشرعية المؤقت في المستشفى الأندونيسي في الشمال، وإدارة في مدينة دير البلح يتبعها مقر مؤقت في مركز يافا، وإدارة في مدينة خان يونس يتبعها مقرين أحدهما في خان يونس - الكراج والآخر في مستشفى ناصر<sup>61</sup>.  
- لا يتم استقبال أي قضايا جديدة أمام القضاء الشرعي، أو النظر في قضايا سابقة.

57 قرار المجلس الأعلى للقضاء الشرعي

58 مقابلة مع القاضي الشرعي رأفت جمعة بارود- رئيس محكمة الشيخ رضوان الشرعية

59 زيارة ميدانية لمقر المحكمة الشرعية المؤقت في الشاطئ- ومقابلة مع أشرف خليل إبراهيم أبو شعر - قاضي شرعي ومسؤول المقر.

60 مقابلة مع القاضي الشرعي رأفت جمعة بارود- رئيس محكمة الشيخ رضوان الشرعية

61 مقابلة القاضي أحمد البحصي رئيس محكمة الاستئناف الشرعية بخان يونس

- اقتصر العمل في المحاكم الشرعية على الجانب الولائي الإداري في الأمور الطارئة التي لا تحتل التأخير بحيث يتولى قضاة من القادرين على العمل التصديق على الحجج والمعاملات الشرعية فقط، بما فيها معاملات الزواج والطلاق المتفق عليه بين الأطراف، واستخراج حجج الطلاق وعقود الزواج وحجج حصر الإرث والترمل وخلو الموانع الشرعية وغيرها، وكذلك تسيير بعض المعاملات المتعلقة بأموال الأيتام كحجة الولاية أو الوصاية<sup>62</sup>. ويقوم المحامون الشرعيون من كلا الجنسين بتجهيز جميع الأوراق الخاصة بتلك المعاملات<sup>63</sup>. كما يتم تقديم الاستشارات القانونية في المقرات المؤقتة.

- عدد العاملين في المقرات المؤقتة للمحكمة الشرعية في مقر خانيونس الشرقي يتراوح ما بين 10-15 موظف، حيث يتم التناوب بين بعضهم البعض من موظفين وقضاة على أيام محددة طوال أيام الأسبوع<sup>64</sup>، أما في المحافظة الوسطى فعدد الموظفين هو 7، وفي مدينة غزة فإن عددهم 4، وفي محافظة شمال غزة عددهم 3 فقط، وهم موزعين بين قضاة شرعيين ومساعدين وكتبة.

- تم الإعلان عن المقرات المؤقتة للمحاكم الشرعية في المحافظات من خلال الراديو، ومن خلال الأصدقاء والمعارف، ومن تداول الأمر عبر مجموعات التواصل الاجتماعي<sup>65</sup>.

- لا توجد آلية لتلقي الشكاوى من المواطنين/ات بخصوص الخدمات المقدمة.

- لقد تم إتلاف وحرق العديد من الملفات والمستندات الأصلية، ولكن هذا لا يمنع أن العديد من الملفات والمستندات يمكن استرجاعها حيث تمت أرشفتها إلكترونياً. حيث تم العمل على نقل أرشيف مدينة غزة إلى محكمة دير البلح الشرعية وخانيونس إلكترونياً، وذلك لتسهيل الحصول على جميع الوثائق والصور المحفوظة لدى المحاكم الشرعية في قطاع غزة<sup>66</sup>.

- كما ساهم ديوان قاضي القضاة في الضفة الغربية في إنشاء المستخرجات لعقود الزواج المفقودة تحت أنقاض المنازل المهدمة وتصديقها.

**يجدر الإشارة أن هناك عمل مشترك بين المحاكم الشرعية في قطاع غزة والضفة الغربية يجري الآن ويشتمل على إعطاء اختصاصات مؤقتة للمحاكم الشرعية في الضفة الغربية للنظر في دعاوى النفقات وحصر الإرث والزواج وغيره من المعاملات الشرعية<sup>67</sup>، بهدف إنجاز معاملات الجمهور**

62 زيارات ميدانية لـ 5 مقرات مؤقتة للمحاكم الشرعية في محافظات قطاع غزة والالتقاء بالمسؤولين عن المقر

63 ورقة حقائق الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان استهداف جيش الاحتلال لأجهزة إنفاذ القانون في قطاع غزة.

<https://pngoportal.org/uploads/documents/2024/09/Fytdi.pdf>

64 زيارة ميدانية للمقر المؤقت للمحكمة الشرعية خانيونس - مستشفى ناصر ومقابلة القاضي عمر نوفل - قاضي المحكمة العليا

65 زيارة ميدانية للمقر المؤقت للمحكمة الشرعية في دير البلح.

66 مداخل في ورشة عمل نظمها مركز "مساواة" 2024/10/16 - د. ماهر خضير - رئيس المحكمة الشرعية العليا في الضفة الغربية

67 مقابلة مع القاضي الشرعي أحمد البحيصي - قاضي المحكمة العليا الشرعية في غزة ورئيس المكتب الفني ورئيس دائرة التفتيش القضائي

في قطاع غزة والنازحين/ات خارجها، فهناك تعاون بين موظفي المحاكم الشرعية وقضاتها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة حيث توجد لجنة مشكلة من 3 قضاة هم إبراهيم النجار وجمال الحفني وأحمد البحيصي تتولى التنسيق والتواصل مع القضاء الشرعي بالضفة الغربية من خلال رئيس المحكمة العليا الشرعية في الضفة الغربية، حيث يتم إرسال جميع عقود الزواج سواء القديمة أو الحديثة إلى ديوان قاضي القضاة في رام الله لتصديقها حسب الأصول، بالإضافة إلى الحجج الشرعية المختلفة وتلك التي تصدر عن المحاكم الشرعية وتصديقها، حتى يتسنى للمواطنين/ات تصديقها من قبل وزارة الخارجية واستخدامها خارج فلسطين حسب الأصول. كما شارك ديوان قاضي القضاة في الضفة الغربية في لجنة خاصة للإجلاء الطبي للأطفال في قطاع غزة، حيث تم تسجيل حجج وصايات هؤلاء الأطفال وإجلائهم إلى جمهورية مصر العربية بالتعاون التام مع المحاكم الشرعية في قطاع غزة، أدى هذا التعاون إلى إنجاز 50 عقد زواج لدى سفارات فلسطين في الخارج، وتصديق جميع الوثائق من عقود الزواج الواردة للمحاكم الشرعية في الضفة الغربية الخاصة بقطاع غزة من سفارات فلسطين في كافة أنحاء العالم العربي، كما تم الردّ على الاستشارات التي تردّ إلى ديوان قاضي القضاة عبر المواقع الإلكترونية أو عبر الهاتف الخاص للمحكمة العليا الشرعية والمتعلقة باختصاصات المحاكم الشرعية المتعلقة بالأحوال الشخصية الناتجة عن توقف بعض أعمال المحاكم الشرعية في قطاع غزة بسبب الحرب<sup>68</sup>.

### 3- القضاء العسكري<sup>69</sup>:

- توقف عمل القضاء العسكري، باستثناء محكمة الميدان العسكرية التي تجري محاكماتها بسرية.
- تُعنى محكمة الميدان العسكرية أثناء العدوان فقط بقضايا العمالة.
- توقف عمل النيابة العسكرية والمشكلة من نيابة الشرطة وقوى الأمن، ونيابة الأمن الداخلي والمخابرات، والتي تُسند مهامها إلى نيابة المرافعات ونيابة التنفيذ ونيابة التدقيق.

### 2. النيابة العامة<sup>70</sup>:

- لم تعد النيابة تعمل على الإطلاق أثناء الحرب حيث فقط تتلقى الشكاوى وتحفظ بها لما بعد الحرب عبر الشرطة والمباحث. ولم تعد تمارس دورها في الاستجواب الوجيهي، وتنفيذ أوامر الحبس والإفراج وغيرها من الصلاحيات المناطة بها قانوناً.
- تم فقدان الملفات الورقية بسبب تدمير الاحتلال الإسرائيلي للمقرات، لكن يوجد نسخة إلكترونية.

<sup>68</sup> مداخلة في ورشة عمل نظمها مركز "مساواة" 2024/10/16 - د.ماهر خضير - رئيس المحكمة الشرعية العليا في الضفة الغربية

<sup>69</sup> توثيق مساواة

<sup>70</sup> مقابلة مع أ. ياسر المدهون - موقعه الوظيفي: رئيس نيابة غزة الجزئية



- يتم تلقي شكاوى في جميع القضايا "سرقة، مشاجرة، قتل، كافة الجرائم" من خلال عناصر الشرطة في مراكز الإيواء المختلفة والمباحث التي يعمل أفرادها بالزي المدني.
- تم فقدان التواصل الرسمي بين موظفي النيابة وبعضهم، ولكن هناك تواصل مع أفراد الشرطة للتنسيق بشأن الشكاوى.

### 3. وزارة العدل:

- توقفت وزارة العدل عن العمل تماما أثناء الحرب.
- تم فقدان الملفات الورقية بسبب تدمير الاحتلال الإسرائيلي للمقرات، لكن يوجد نسخة إلكترونية تمت أرشفتها سابقا قبل العدوان ويمكن بعد انتهاء الحرب ومعرفة مدى الضرر الذي لحق بها استعادتها.
- لا يوجد آلية تواصل مع الموظفين/ات في الوزارة وبعضهم وبين الهيئات التي تشرف عليها الوزارة.
- لا يوجد آلية تواصل بين المواطنين/ات وبين وزارة العدل حيث اختفى دورها تماما أثناء العدوان.

### 4. نقابات المحامين النظاميين<sup>71</sup>:

- توقفت النقابة عن العمل بشكل شبه كامل في الحرب.
- لا يوجد آلية تواصل رسمية محددة مع الموظفين/ات في النقابة وأعضاء الهيئة العمومية.
- يتم التواصل عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي بين أعضاء مجلس النقابة.
- لم يتم أخذ قرار بخصوص سد الفجوة الزمنية التي لحقت بفترة تدريب المحامين/ات النظاميين والأمر مؤجل -وفقا للنقابة- إلى ما بعد انتهاء الحرب.
- تقوم النقابة بالعمل في حالات طارئة بما يخدم فئة المحامين/ات فقط بتقديم المساعدة المالية لهم، أو التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني لتقديم المساعدات الإنسانية لهم.
- لا يوجد أي تواصل مع أي مؤسسة رسمية عدلية.
- هناك تواصل على مستوى بسيط مع بعض المخاتير ورجال الإصلاح وذلك من باب إيجاد حلول لبعض الإشكاليات التي تواجه المحامين/ات فقط ولا يتعلق ذلك بخدمات مقدمة لغير المحامين/ات حيث توقفت خدماتهم في متابعة إشكاليات المواطنين/ات تماما.
- هناك تواصل بين المواطنين/ات والنقابة فيما يخص بعض المعاملات المدنية المتعلقة بتصديق بعض الوكالات فقط.

<sup>71</sup> مقابلة مع أ.صافي الدحدوح - نائب نقيب المحامين الفلسطينيين ومقابلة مع أ.زياد النجار - عضو مجلس نقابة المحامين

- آلية الشكاوى في النقابة مازالت متوفرة ولكن لم يرد لها أي شكوى رسمية خلال العدوان، ولقد تم حل بعض الإشكاليات بالتواصل المباشر مع بعض أعضاء مجلس النقابة، وكانت الشكاوى تتعلق باعتداءات على المحامين جسدياً، وانعدام الأمن، وانعدام دخل المحامين/ات وأثره على وضعهم النفسي والاجتماعي.

- كان للنقابة دوراً في رصد الأضرار البشرية في صفوف المحامين/ات ومتابعة الانتهاكات التي لحقت بالمحامين/ات أثناء العدوان، وكان بعضها حول انتهاك حقوق المحامين/ات من قبل بعض الأجهزة الأمنية، وبعض المسلحين، وذلك بالقتل والاعتداء الجسدي، إضافة إلى متابعة وضع البعض منهم كأسرى وجرحى وشهداء.

- تم فقدان الملفات والمستندات الورقية بسبب تدمير الاحتلال الإسرائيلي للمقرات، ولأزال باكراً الحديث عن استرجاع أي ملفات والذي سيتحدد عند انتهاء الحرب وحصر الأضرار.

- لا يوجد آلية تواصل بين المواطنين/ات وبين النقابة حيث اختفى دور الأخيرة تماماً أثناء العدوان.

#### 5. نقابة المحامين الشرعيين<sup>72</sup>:

- توقفت النقابة عن العمل بشكل شبه كامل في الحرب.

- لا يوجد آلية تواصل رسمية محددة مع الموظفين/ات في النقابة وأعضاء الهيئة العمومية ومجلس النقابة.

- يتم التواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشكل محدود.

- لم يتم أخذ قرار بخصوص سد الفجوة الزمنية التي لحقت بفترة تدريب المحامين/ات الشرعيين والأمر مؤجل وفقاً للنقابة إلى ما بعد انتهاء الحرب.

- يقوم مجلس النقابة بمساعدة المحامين/ات بجهود فردية وتقتصر هذه المساعدات على المساعدات العينية.

- هناك اتصالات قائمة ولكنها محدودة مع المحاكم الشرعية فيما يتعلق ببعض المعاملات كالزواج والطلاق والمعاملات السريعة.

- لا يوجد اتصال مع المختير ورجال الإصلاح أثناء العدوان.

- ليس هناك آلية لتلقي الشكاوى من قبل أعضاء الهيئة العامة للنقابة ومجلس النقابة.

<sup>72</sup> مقابلة مع أ. أيمن أبو عيشة- نقيب المحامين الشرعيين

- لا يوجد آلية تواصل بين المواطنين وبين النقابة حيث اختفى دورها تماما أثناء العدوان.

#### ٦. المحامين/ات<sup>73</sup>:

- توقف معظم المحامين/ات عن العمل تماما أثناء الحرب.
- عمل بعض المحامين/ات في المعاملات المتعلقة بإصدار الحجج.
- تم استخدام مكاتب المحامين/ات كأماكن إيواء أثناء النزوح المتكرر، كما تم سرقة العديد منها.
- حدثت جريمة قتل لواحدة من المحاميات على خلفية خلاف مروري أدى إلى قيامه بإطلاق النار عليها وقتلها مباشرة، ولم تتم محاسبة الجاني<sup>74</sup>.
- تعرض بعض المحامين/ات إلى اعتداءات جسدية وقد تم ضربهم وإهانتهم أثناء الحرب.
- يعمل العديد من المحامين/ات في أعمال لا تمت لعملهم في قطاع العدالة بصفة ذلك لسد احتياجاتهم بسبب انعدام الدخل أثناء العدوان.
- تم فقدان معظم ملفات المحامين/ات الورقية وأرشيفهم الإلكتروني بسبب تدمير الاحتلال الإسرائيلي لمكاتب العديد من المحامين/ات.
- لم يتم التواصل مع أي من المحامين/ات تحت التدريب من قبل النقابات.
- معظم المحامين/ات ليس لهم صلة بأي من المؤسسات العدلية الرسمية وغير الرسمية أثناء العدوان وكان لدى البعض علاقات مع مؤسسات المجتمع المدني سواء من خلال عملهم الحالي أو السابق، كما لديهم بعض العلاقات الشخصية مع رجال الإصلاح والمختير ولا ترقى للتعاون المشترك والتأثير.

#### ٧. الشرطة والمباحث<sup>75</sup>:

- تعطل عمل الشرطة بشكل كامل في مقراتها المعلنة، واضطرت قيادة الشرطة ومراكز المحافظات إلى أداء عملها بشكل ميداني غير مستقر.
- تم إتلاف أغلب الملفات والقضايا قيد العمل والتحقيق بسبب العدوان.
- لم يتمكن معظم المواطنون/ات من تقديم العديد من شكاويهم وبلاغاتهم حول المشكلات والنزاعات والأحداث.
- في المحافظة الوسطى تم أخذ إفادات بعض المواطنين/ات ورقيا، ويتم متابعة الشكاوى وإحضار المتهمين والتحقيق معهم بصعوبة لانعدام أماكن العمل، وفي حال الوصول إلى المتهم يتم حل

73 مجموعة مركزة للمحامين/ات عبر الزوم

74 توثيق مساواة

75 مقابلة مع أحد أفراد المباحث العامة

القضية في جرائم السرقة والسطو والنصب والاحتيال بإرجاع الحقوق المالية والمادية لأصحابها وحفظ الملف وإطلاق سراح المتهم إلى حين انتهاء الحرب لعدم وجود أماكن توقيف. كما يتم إلزام المشتكى عليهم بتوقيع تعهدات خطية بعدم التعدي على المشتكين/ات، وهو الإجراء التحقيقي الوحيد التي تقوم به الشرطة والمباحث، أما الجرائم التي لا يتم الوصول إلى المتهمين بارتكابها يستمر البحث والتحري فيها، وتحفظ ملفات الشكاوى ورقياً وإلكترونياً من خلال لجان الطوارئ وبخاصة تلك المتعلقة بشكاوى السرقة والنصب والاحتيال والمخدرات والجرائم الأخلاقية والقتل لمتابعتها بعد انتهاء الحرب<sup>76</sup>.

- تقوم المباحث بمحاولة توفير الأمن والحفاظ على النظام العام بين المواطنين ومكافحة الجريمة إلى جانب عناصر الشرطة<sup>77</sup>.

- تقوم المباحث العامة بملاحقة المجرمين المعروفين لديهم ومتابعة حالات السرقة والاحتيال.

- عناصر المباحث والشرطة يعملون بشكل متخفي، والموجودون منها يرتدون زيّاً مدنياً ولا يُعرف بذلك من الشخص ذوي العلاقة منهم أو المسؤول عن المتابعة.

- تقوم الشرطة بمهام محددة في إطار العمل الطارئ والتدخلات الآنية، دون قدرة على احتجاز الجناة أو إجراء التحقيقات الشاملة، فيما تركزت إستراتيجية العمل على الحسم الفوري للنزاعات<sup>78</sup>.

#### ٨. المديرية العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل<sup>79</sup>:

- خرج جميع النزلاء الموجودين في مراكز الإصلاح والتأهيل أثناء استهداف قوات الاحتلال هذه المراكز منذ الأسبوع الأول للعدوان، من الجدير ذكره أن 60% من النزلاء محتجزين في مراكز الإصلاح والتأهيل على خلفية قضايا جنائية ونزاعات عائلية ومنها قضايا القتل، إضافة إلى 320 نزيراً أيضاً كانوا محتجزين في مركز احتجاز الشرطة العسكرية في مدينة غزة<sup>80</sup>.

- لا يوجد تواصل بين المديرية العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل والمؤسسات العدلية الأخرى منذ الأسبوع الأول للعدوان<sup>81</sup>.

76 مقابلة مع مدير مباحث الوسطى

77 مقابلة مع مدير مباحث الوسطى

78 ورقة حقائق الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان استهداف جيش الاحتلال لأجهزة إنفاذ القانون في قطاع غزة-

<https://pngoportal.org/uploads/documents/2024/09/Fytdi.pdf>

79 رفضت المديرية العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل عمل مقابلة للإجابة عن الأسئلة

80 ورقة حقائق الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان استهداف جيش الاحتلال لأجهزة إنفاذ القانون في قطاع غزة-

<https://pngoportal.org/uploads/documents/2024/09/Fytdi.pdf>

81 مقابلة مع نقابة المحامين النظامية والشرعية

## ٩. الوزارات المختصة:

### • وزارة الاقتصاد<sup>82</sup>:

- قامت الوزارة بتقديم المساعدات الغذائية - حال توفرها - وتسهيل وصولها للمستهلك والمستوردين من التجار من ألبان ولحوم وبيض وخضار وفواكه وغيرها.
- قامت الوزارة في المحافظات الوسطى والجنوبية بفتح نقاط عبر مكاتب للوزارة لتقديم الخدمات وتنظيم وصولها لكافة المواطنين/ات بشكل دوري ومنظم.
- نفذت الوزارة عدة محاولات لضبط الأسعار وللرقابة على التجار في بداية الحرب، كما أعلنت عن كشوفات بأسعار السلع والبضائع على موقع الوزارة وقامت بضبط مخالفات لرفع الأسعار واحتكار البضائع.
- تلقت الوزارة الشكاوى من قبل المواطنين/ات في مكاتبها المؤقتة وقامت بحل بعض الإشكاليات.
- كان هناك تواصل مع مؤسسات المجتمع المدني والوزارة لمعالجة شكاوى المواطنين/ات التي تشمل تسجيل المواطنين/ات في كشوفات استلام الغاز.
- قامت الوزارة بمساعدة الشركات التي تحتاج السولار أو غيرها من مواد في توفيرها عبر المعابر وتسهيل وتنظيم وصولها للمستحقين حال توفرها.

### • وزارة التنمية الاجتماعية<sup>83</sup>:

- تم تسليم الأطفال (الأحداث البالغ عددهم 80 طفل) إلى أهلهم أو أقارب لهم، وتم وضع جزء منهم في مبرة الرحمة بالتعاون مع اليونيسيف كما لا توجد أي آلية لمتابعة هؤلاء الأطفال حالياً.
- تم تسليم بعض الفتيات والسيدات نزيلات بيت الأمان الى أهاليهن وتم تسليم جزء آخر منهن للأقارب ولا توجد أي آلية رسمية لمتابعتهم حالياً.
- تم سرقة المخازن والمساعدات من قبل الخارجين عن القانون، كما قام بعض المواطنين بالاعتداء على مقر وزارة التنمية الاجتماعية بعد إخلائها.

<sup>82</sup> مقابلة مع عبد الله الحولي، نائب مدير مكتب وزارة الاقتصاد في دير البلح  
<sup>83</sup> مقابلة حسام أبو الخير، مدير عام الأسرة والمرأة في وزارة التنمية الاجتماعية

- الوزارة لا تعمل في مقراتها بل تعمل في الميدان من خلال فرق متطوعين موجودين في مخيمات النزوح.

- شكلت الوزارة إدارات لمراكز الإيواء المقدر عددها ب 200 مركز، وتشمل هذه اللجان الإدارية أناس متطوعين ويسكنون ضمن هذه المراكز ويكون مرجعهم الأساسي هو الوزارة حيث يتم تزويد المقيمين/ات في مخيمات النزوح بالطرود الغذائية والمساعدات العينية من خلالهم.

- في بداية العدوان قامت الوزارة بتقديم الخدمات للمواطنين/ات والمتمثلة في تقديم سلال غذائية وذلك حتى مايو 2024 يوم إغلاق المعبر حيث توقف عملها بالكامل بهذا الخصوص.

- قدمت الوزارة احتياجات الإيواء، وعملت على توفير الطرود الصحية مستلزمات النظافة الشخصية مثل الصابون والمعقمات وغيره للنازحين/ات واستمر ذلك - وفقا للوزارة- إلى مايو 2024.

- قامت الوزارة بتوزيع مياه الشرب النظيفة على النازحين/ات وتوفيرها لهم.

- قامت الوزارة بعد اغلاق معبر رفح بالتنسيق مع الصليب الأحمر والمؤسسات العاملة بقطاع غزة بإنشاء مرافق صحية مؤقتة داخل مخيمات النزوح، وقامت بتوفير شواذر بالإضافة إلى عمل أفران مصنوعة من الطين وتوفير الحطب وتقديم أجرة لمن يقوم بعملية الخبز.

- ليس هناك آلية لاستقبال الوزارة للشكاوى من المواطنين/ات أثناء العدوان، وقد يكون هناك حالات فردية في تقديم الشكاوى من خلال العلاقات مع العاملين/ات بالوزارة ومن خلاله يتم إيصال الشكاوى للوزارة وتتعلق هذه الشكاوى في الغالب بعدم وصول المساعدات أو عدم كفاية المساعدات التي يتم الحصول عليها، وعدم جودة الطرود الغذائية التي يتم توزيعها.

- شكلت وزارة الداخلية (عناصر شرطة) لجان في مراكز الإيواء لاستقبال شكاوى المواطنين/ات المتواجدين في المراكز ويتم التحقق من هذه الشكاوى ومن ثم إرسالها للإدارة الخاصة بالداخلية ولا علاقة لوزارة التنمية الاجتماعية بها.

- نشرت الوزارة روابط خاصة لطلب المساعدات العينية والنقدية وكذلك لحصر الأضرار المادية التي لحقت بالمواطنين/ات أثناء الحرب

- أكد ممثل وزارة التنمية الاجتماعية على أن الوزارة بصدد تأسيس مخيم آمن للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وأضاف أن الوزارة ستعمل بالتعاون مع الصليب الأحمر واليونيسف وبعض المؤسسات النسوية على توفير مراكز طبية ونفسية تقدم الخدمات اللازمة لهن من الدعم النفسي والاجتماعي<sup>84</sup>.

#### 10. رجال الإصلاح والمخاتير والمحكمين والوسطاء :

- استمر عمل رجال الإصلاح والمخاتير في حدود ضيقة بسبب النزوح وعدم القدرة على الحركة والتنقل أثناء القصف<sup>85</sup>.

- يعمل المخاتير على حل المشكلات بين المواطنين/ات في ظل ضعف عمل الشرطة وقطاع العدالة أثناء الحرب، وكذلك حل المشكلات في مجال الإصلاح الاجتماعي والمشاكل الأسرية والعائلية والاعتداءات بمختلف أنواعها ومشاكل السرقة وأيضاً مشاكل حوادث سير عند سقوط ضحايا<sup>86</sup>، وذلك رغم عدم إلزامية قراراتهم و(أحكامهم) وعدم أخذهم باعتباريات دمج النوع الاجتماعي وخصوصية قضايا النساء.

- لعب الوسطاء ووجهاء العشائر والشخصيات المجتمعية ولجان الحماية المجتمعية دوراً بارزاً في حل العديد من الإشكاليات سلمياً، وحمل الأطراف المتنازعة على التصالح وقبول الحل الودي وتوثيقه.

- لا يعمل المخاتير ورجال الإصلاح والوسطاء في قضايا القتل وقضايا القتل على خلفية الشرف لأنها تحتاج إلى المحاكم واللجوء إلى جهات إنفاذ القانون<sup>87</sup>.

- عمل المخاتير على مساعدة النازحين/ات من خلال توزيع الطرود الغذائية وتوفير المساعدات النقدية للمواطنين/ات<sup>88</sup>.

84 مقابلة حسام أبو الخير، مدير عام الأسرة والمرأة في وزارة التنمية الاجتماعية

85 مقابلة المختارة فاتن حرب- المحافظة الوسطى

86 مقابلة المختار ورجل الإصلاح/ علي ربيع علي رضوان - غزة

87 مقابلة مع رجل إصلاح ومحكم- أ. فكري عبد العزيز شمالي- خانينوس

88 مقابلة مع عودة أبو مصطفى - وسيط من خانينوس

- يوجد تواصل مع المواطنين/ات بشكل جيد مما سهل عملهم في متابعة المشكلات التي كانت تظهر خاصة بين خيام النازحين/ات، والمشاكل بين الأزواج<sup>89</sup>.

- يقوم المخاتير ورجال الإصلاح والوسطاء بالجلوس مع جميع الأطراف أو عن طريق الهاتف للعمل على سرعة حل الإشكاليات العائلية أو بين الجيران والمواطنين/ات قبل أن تتفاقم كثيرا.

- لا يوجد أي قناة اتصال مع الجهات الرسمية للعدالة من شرطة ومباحث وقضاء ونيابة.

#### 11. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان<sup>90</sup>:

اختلف دور الهيئة بعد تعطل عمل الأجهزة الرسمية في الشق الرقابي وما يرافقه من خطر وملاحقة واستهداف لكل المؤسسة الرسمية في قطاع غزة خاصة مؤسسات قطاع العدالة وقامت الهيئة بالتالي:

- أعدت الهيئة خطة طوارئ للعمل بشكل مباشر في الانتهاكات الإسرائيلية كأنماط.

- جهزت الهيئة ما يقارب 60 متطوعة/ة للعمل ضمن فرق الطوارئ.

- قامت بتوثيق ما يزيد عن 600 إفادة في العديد من الانتهاكات الإسرائيلية رُصد من خلالها طيف واسع من الانتهاكات، كالحق في الصحة والحياة والتعليم والحصول على الخدمات القانونية والاجتماعية والانتهاكات التي طالت النساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.

- حولت الهيئة الإفادات إلى بيانات صحفية ومنتجات إعلامية نشرت وفضحت الانتهاكات.

- قامت الهيئة بتوصيف الحرب الجارية وتفنيداً قانونياً على أنها تدخل ضمن جريمة الإبادة الجماعية حيث تم اعتماده كوصف، وترتب عليه العديد من التدخلات الدولية أمام المحكمة الجنائية والعدل الدولية باعتبار أن ما تقوم به إسرائيل جريمة إبادة جماعية، وما زال آثار اعتماد هذا المصطلح فعال وساري المفعول، بما يترتب عليه من تدخلات على كل مستويات الهياكل المؤسسية والمنظومات الدولية ومجلس حقوق الإنسان وجلسات الإحاطة لمبعوثي الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية باعتبار جريمة الإبادة الجماعية ضمن جرائم الحرب ويتوجب إيقافها.

89 مقابلة مع كامل كوارع - رجل إصلاح -خانيونس

90 مقابلة أ.حازم هنية ، منسق دائرة الرقابة على السياسات والتشريعات- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان



- توقفت الهيئة (في مقرها بمدينة غزة وخانيونس) عن العمل لمدة 3 شهور حيث كان التواصل الرسمي مع الموظفين/ات ضعيف.
- قامت الهيئة بفتح مقر صغير في محافظة رفح وبدأ من خلاله استئناف النشاطات الطارئة بما يتوفر من قدرات بشرية ووصول للموظفين/ة وقدرات لوجستية، موضوع الكهرباء والنت وغيرها، استمر العمل في مكتب رفح حتى طلب إخلاء مدينة رفح.
- انتقل الطاقم إلى مقر جديد في دير البلح في منتصف مايو 2024 وحتى الآن، ويقومون في المقر بالأنشطة الرئيسية والطارئة.
- تتلقى الهيئة الشكاوى من المواطنين/ات وتركز على بعض الأنواع المستعجلة منها.
- تقوم الهيئة بالمتابعة مع الدفاع المدني وبعض المؤسسات الشريكة.

## 12. مؤسسات المجتمع المدني المحلية<sup>91</sup>:

- توقفت معظم المؤسسات المحلية عن العمل في بداية الحرب، لتعود إلى العمل بعد 3 شهور من بدء العدوان.
- حتى تاريخه توقفت 15% من منظمات المجتمع المدني عن العمل تماماً، وبقيت 85% تعمل بطاقة كلية أو جزئية<sup>92</sup>.
- تعمل الآن 56% من المنظمات النسوية بطاقاتها كاملة وبالاستعانة بشبكة من المتطوعين/ات و 40% من تلك المؤسسات تعمل بشكل جزئي<sup>93</sup>.
- 74% من منظمات المجتمع المدني العاملة اضطرت إلى تغيير طبيعتها وبرامجها وعملياتها، وركزت على التدخلات الإنسانية وتقديم المساعدات الإغاثية والعاجلة<sup>94</sup>.
- لم تستطع المؤسسات التواصل مع موظفيها في الأشهر الأولى ولكنها استعادت بناء آليات جديدة بعد مضي الربع الأول من عام الحرب.

<sup>91</sup> مجموعة مركزة للمؤسسات

<sup>92</sup> شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية- التقييم الأولي السريع لمنظمات المجتمع المدني في غزة- <https://pngoportal.org/uploads/documents/2024/09/SF7Gj.pdf>

<sup>93</sup> شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية- التقييم الأولي السريع لمنظمات المجتمع المدني في غزة- <https://pngoportal.org/uploads/documents/2024/09/SF7Gj.pdf>

<sup>94</sup> شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية- التقييم الأولي السريع لمنظمات المجتمع المدني في غزة- <https://pngoportal.org/uploads/documents/2024/09/SF7Gj.pdf>

- وفقا لاستبيان شبكة المنظمات الأهلية فإنه تم الإبلاغ عن 159 حالة وفاة (14 عضو مجلس إدارة و 77 موظف و 58 متطوع) كما أن هناك 43 موظف سافروا بسبب الحرب، كما أن هناك العديد من الموظفين/ات والمتطوعين/ات في عداد المفقودين<sup>95</sup>.
- هناك خسائر فادحة في الأرشفة الورقية والإلكترونية لتلك المنظمات، كما أن قدرة تلك المنظمات على استرجاع النسخ الإلكترونية مازالت مبهمة ولكنها تميل للضعف<sup>96</sup>.
- اضطرت معظم المؤسسات لتوفير مقر مؤقتة أثناء العدوان في عدة مناطق في جنوب قطاع غزة وفي مدينة غزة أيضا وذلك لتقديم الخدمات بشكل أكثر فاعلية.
- قدمت مؤسسات المجتمع المدني النسوية التي تُعنى بتقديم الدعم القانوني للنساء العديد من الخدمات وساعدت تلك المؤسسات النساء في استصدار أوراق رسمية وثبوتية كما قدمت استشارات قانونية لهن واستمرت بعض المؤسسات في التوعية القانونية.
- لم تستطع أي مؤسسة رفع قضايا أو تنفيذ أحكام بسبب توقف عمل المحاكم.
- قدمت مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة أثناء العدوان العديد من المساعدات العينية والنقدية لجمهور المواطنين/ات.
- فقدت معظم المؤسسات التواصل مع الجهات الرسمية لقطاع العدالة، ولكن كان هناك تواصل جيد بين المؤسسات الحقوقية والمحاكم الشرعية وعدد من القضاة بخصوص قضايا الأحوال الشخصية. كما كان هناك تواصل جيد بين المؤسسات ووزارة التنمية الاجتماعية وبعض الجهات الشرطية.
- أعلنت العديد من المؤسسات الفاعلة عن عملها وطبيعته خلال العدوان للجمهور لتسهيل الوصول إليها.
- تقدم مؤسسات المجتمع المدني خاصة النسوية منها مجموعة من الخدمات لجمهورها عن بُعد<sup>97</sup>، وذلك لكي تتغلب على تحديات الحرب وإشكالياتها.
- تعمل المؤسسات الحقوقية بشكل جزئي في مجال توثيق الانتهاكات الداخلية وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي أثناء العدوان.

<sup>95</sup> شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية- التقييم الأولي السريع لمنظمات المجتمع المدني في غزة-

<https://pngoportal.org/uploads/documents/2024/09/SF7Gj.pdf>

<sup>96</sup> مجموعة مركزة للمؤسسات

<sup>97</sup> تقييم أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة

- هناك اتصال محدود بين المؤسسات والمخاتير ورجال الإصلاح وذلك لحل ومتابعة بعض الإشكاليات.

بشكل عام، ورغم ضعف استجابة بعض مكونات قطاع العدالة وتفاوت استجابة الأخرى، إلا أنه يمكن القول إن آليات استجابة قطاع العدالة كانت فقط في حدود الضرورات والطوارئ ومرتبطة بشدة بالموارد البشرية والمادية المحدودة وانعدام البنية التحتية المستقرة، مع الاعتماد على الوسائل غير التقليدية كالعامل الميداني من خلال متطوعين/ات، والتواصل عبر التطبيقات الإلكترونية، وإنشاء المقرات المؤقتة والمتحركة منها، وتغيير الخطط والبرامج مع محاولة النجاة فيما يمكن النجاة به من مقدّرات مادية وبشرية وإنجازات على مدار 3 عقود. ولكن لم يكن هناك أي آليات استجابة لمؤسسات عدلية رسمية مخصصة للتعامل مع الإشكاليات القانونية التي عانت منها الفئات الهشة مثل النساء والأطفال والنساء والأطفال في خلاف مع القانون وذوي الإعاقة من الجنسين ولم تأخذ اعتبارات النوع الاجتماعي أي بعد في تلك الاستجابة على خلاف مؤسسات المجتمع المدني الحقوقية والنسوية والتي عدلت برامجها وخططها بما يتيح لها خدمة تلك الفئات قانونياً على وجه الخصوص بالإضافة إلى تقديم المساعدات الإغاثية بشكل أساسي للتقليل من أثر الحرب على تلك الفئات والمساهمة في تحسين الوضع اليومي لتلك الفئات بما يسهم في تحقيق العدالة لهم.

## الفصل الثالث: تقييم فعالية آليات استجابة قطاع العدالة في قطاع غزة أثناء

### الحرب

كما سبق وذكرنا أن قطاع العدالة يشكل ركيزة أساسية لاستقرار أي مجتمع وازدهاره، فهو يضمن حماية حقوق الأفراد ويعزز من سيادة القانون. في ظل الظروف الاستثنائية التي تعيشها فلسطين كدولة محتلة ويعيشها قطاع غزة، خاصة خلال فترات الحرب والعدوان والتي توجت بحرب الإبادة المستمرة، فإن قطاع العدالة يتعرض لتحديات جسيمة تؤثر بشكل مباشر على فعاليته وقدرته على تلبية احتياجات المجتمع، ويتناول هذا الفصل تقييم فعالية آليات استجابة قطاع العدالة في قطاع غزة أثناء الحرب، في محورين رئيسيين.

### المحور الأول: الآثار المترتبة على المجتمع في قطاع غزة جراء تأثر قطاع العدالة في ظل

#### الحرب

من خلال الفصل السابق تشير المعطيات المتوفرة إلى أن الاحتلال الاسرائيلي منذ بدء هذا العدوان استهدف منظومة العدالة في قطاع غزة من خلال استهداف مقرات الحكومة، ومعظم المحاكم وقصر العدل ومقرات مجلس القضاء الأعلى بما يتضمن ذلك وما يرمز إليه هذا المكان من أساس تحقيق العدالة بقطاع غزة، وايضا استهدف أركان العدالة وسلطة إنفاذ القانون والشرطة بشكل واضح وصريح، وذلك بهدف خلق حالة من الفوضى وإضعاف نظام العدالة في قطاع غزة، شمل ذلك ما حدث في السجون، فقد أدى القصف المتواصل إلى إخلاء المحكومين والموقوفين على ذمة قضايا مختلفة بما فيها القضايا الجنائية والعائلية، مما أحدث إرباكا في الشارع الفلسطيني وزاد العنف خاصة على النساء والأطفال وذوي الإعاقة ونشر الفوضى في المجتمع، حيث ظهرت إشكاليات متعلقة بالتأثر وأخذ القانون باليد<sup>98</sup>، وأيضا انتشار السرقات بما فيها سرقة الآثار، والاستيلاء على الممتلكات والمتعلقات الشخصية، ونهب المساعدات، والاعتداءات على الشيوخ والشجارات والخلافات العائلية<sup>99</sup>، والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة. هذا ومن الجدير ذكره أن خروج كل من الأطفال الأحداث والناجيات من العنف في بيت الأمان والنساء في خلاف مع القانون خارج أماكن تواجدهم أثناء الحرب دون ترتيب ومتابعة من قبل الجهات الرسمية قد يؤدي إلى اتساع دائرة العنف ضد هذه الفئات أو قد يشاركون برضى أو غير رضى في إشاعة الفوضى في المجتمع في غياب أدوات المتابعة والمساءلة والمحاسبة. فقد لوحظ مع خروج المحكومين من مراكز الإصلاح والتأهيل بعد قصفها وتدميرها أنه قد توسعت الجرائم بشكل لافت، وزاد عدد

<sup>98</sup> مجموعة مركزة الوسطى

<sup>99</sup> ورقة حقائق الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان استهداف جيش الاحتلال لأجهزة إنفاذ القانون في قطاع غزة-

<https://pngoportal.org/uploads/documents/2024/09/Fytdi.pdf>

الشجارات والاختطاف وجرائم الثأر الذي راح ضحيتها قتلى وجرحى، بالإضافة إلى بروز "العصابات" العائلية خاصة في شمال قطاع غزة والمدينة<sup>100</sup>. وما زالت هذه التحديات نذير خطر قائم في ظل الاستهداف الإسرائيلي المتعمد لهذه المنظومة وتبعاً لذلك غياب سلطة إنفاذ القانون الحقيقية، وهذا له تأثيرات على المدى القريب وعلى المدى البعيد يجعل من قطاع غزة مكاناً غير آمن وغير قابل للعيش ويخلق أعباء إضافية على كاهل الشعب الفلسطيني خاصة الفئات الهشة منه إلى فترات طويلة لاحقة سيحاول فيها جاهداً إعادة وضع قطاع العدالة إلى ما كان عليه قبلاً بعد أن خسرت هذه المنظومة معظم الجهد المبذول على مدار سنوات منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى صبيحة السابع من أكتوبر 2023، بما تشمل من مبان ومقار وقوانين وتشريعات وموارد بشرية، ومقدرات لوجستية، وخطط وبرامج، ووثائق ومستندات. ورغم كل ذلك فإن استجابة قطاع العدالة في قطاع غزة أثناء الحرب كانت تتسم بالتكيف مع الواقع المتغير، وإن كانت الاستجابة الرسمية محدودة للغاية وتعاني من انعدام الاستقرار والأمان. فقد تنوعت آليات الاستجابة وأدواتها من مؤسسة عدلية إلى أخرى بناءً على دورها وقدرتها على العمل في ظل الظروف القاسية ضمن الإمكانيات المتاحة والمهارات المتوفرة بالرغم من أنه لم تؤخذ بعين الاعتبار أي آليات خاصة بالاستجابة لاحتياجات الفئات الهشة كالنساء والأطفال وذوي الإعاقة من الجنسين في معظم مكونات قطاع العدالة الرسمية وذلك يختلف عما هو عليه في مؤسسات المجتمع المدني والتي أتت استجابتها مراعية لمعايير المساواة بين الجنسين واعتبارات حقوق الإنسان.

- **القضاء النظامي:** تميز توقيفه الكامل بالعجز عن تقديم أي خدمات قضائية أو متابعة القضايا السابقة والجديدة، نتيجة استهداف مقرات المحاكم ومجلس القضاء الأعلى وغياب التواصل مع العاملين/ات من جهة والمواطنين/ات من جهة أخرى. كما أدى تدمير الملفات الورقية إلى فقدان معظم البيانات، باستثناء الأرشيف الإلكتروني الذي يحتفظ بنصف المعلومات تقريباً، ومن الواضح أنه ليس بالسهولة بمكان استرجاع الأرشيف المفقود. هذه الحالة من العجز تؤدي إلى تزايد العنف المجتمعي نتيجة غياب آليات حل النزاعات بالقانون، ويُضعف الثقة العامة في المؤسسات القضائية، مما يطيل أمد استعادة هذه الثقة مستقبلاً. كما يُعزز اعتماد المواطنين/ات على هياكل غير رسمية، مثل المتنفذين والأفراد والجماعات المسلحة، مما يُعقد لاحقاً جهود إعادة السلطة للقضاء النظامي. كما يؤدي غياب المحاكم أيضاً إلى ضعف حماية الحقوق، خصوصاً للفئات الهشة مثل النساء وذوي الإعاقة من الجنسين، وتراكم القضايا القانونية، مما يصعب على القضاء النظامي تحقيق

<sup>100</sup> ورقة حقائق الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان استهداف جيش الاحتلال لأجهزة إنفاذ القانون في قطاع غزة.

<https://pngoportal.org/uploads/documents/2024/09/Fytdi.pdf>

العدالة بعد استئناف العمل بالسرعة المطلوبة واللازمة. علاوة على ذلك، يزيد توقف القضاء من حالات التهرب من العقاب، مما يُضعف سيادة القانون ويساهم في انتشار الفساد، الأمر الذي يضع تحديات كبيرة أمام تحقيق العدالة في المستقبل القريب.

- **القضاء الشرعي:** رغم تعليق العمل في المحاكم الشرعية، تم تشكيل لجنة طوارئ للإشراف على مقرات العمل المؤقتة، وتوفير خدمات طارئة. اعتمدت المحاكم على وسائل التواصل الحديثة (الهاتف وتطبيقات التواصل الاجتماعي) للتفاعل مع الجمهور. استمر العمل الولائي الإداري في الأمور الشرعية الطارئة كمعاملات الزواج والطلاق والوصاية، مما يعكس تكيف المحاكم الشرعية بشكل نسبي في ظل غياب المحاكم النظامية حيث أنه يوفر حلولاً جزئية، لكنه يترك فجوات كبيرة في تحقيق العدالة الشاملة ويؤدي إلى انعدام المساواة في الوصول للعدالة. كما أدى توقف المحاكم الشرعية وعدم الاستقرار في العمل إلى عدم إثبات الكثير من حالات الطلاق ومشكلات جدية في فترات طلب الحصول على إذن للموافقة على السفر، إضافة إلى توقف الإجراءات الخاصة بالنفقة وتنفيذ أحكام متعلقة بالمشاهدة والاستضافة والحضانة، مما يزيد من العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والأطفال بشكل ملحوظ.

- **النيابة العامة:** اقتصر أعمال النيابة على تلقي الشكاوى وتوثيقها من خلال الشرطة والمباحث، في حين تم تعليق التحقيقات الميدانية والإجراءات القضائية المباشرة، مع الاعتماد مستقبلاً على الأرشيف الإلكتروني - الغير معلوم ما حل به حتى الآن - لتعويض خسائر الملفات الورقية. جاء ذلك نتيجة تدمير المقرات وانقطاع التواصل الرسمي بين الموظفين/ات بسبب العدوان والنزوح وضعف شبكة الاتصالات والاستهداف المتعمد للكوادر، مما يعني انعدام المتابعة القانونية للجرائم المرتكبة، الذي يؤدي إلى زيادة في معدلات الجريمة وغياب المحاسبة القانونية في ظل العدوان. كما أن هذا التوقف يضر بثقة المواطنين/ات في منظومة العدالة ويزيد من مظاهر الانفلات الأمني. وعلى المدى البعيد، يؤدي هذا التعطل إلى تراكم القضايا غير المحسومة، مما يولد ضغطاً كبيراً على النيابة عند استئناف العمل ويؤخر تحقيق العدالة في القضايا المتراكمة أمام النيابة، إضافة إلى تفاقم أزمت النزاعات القانونية والتأخير في حماية حقوق المواطنين/ات. هذا التوقف يتسبب في تعطيل مسار العدالة، مما قد يضعف مناعتها واستقلاليتها، ويزيد من تحديات بناء نظام عدلي فعال ومستدام يخدم الدولة والمجتمع.

- **وزارة العدل:** إن توقف وزارة العدل عن العمل وغياب دور هذه الوزارة أثناء الحرب يترك أثراً كبيراً على نظام العدالة، خاصة فيما يتعلق بوصول الفئات الهشة مثل النساء، الأطفال، وكبار السن وذوي/ات الإعاقة إلى العدالة. فعندما تتوقف الوزارة عن العمل، ويتعطل إشرافها الإداري والواجبات القانونية، تضعف القدرات المؤسسية التي تدير وتتابع سير العدالة. وقد يفقد بذلك المواطنون/ات خاصة الفئات الهشة، مثل النساء وذوي الإعاقة من الجنسين، الدعم والمساعدة القانونية التي توفرها الوزارة في الأوقات العادية، مما يجعلها أكثر عرضة للانتهاكات دون القدرة على تحصيل حقوقها. أما على المدى البعيد، يؤدي هذا الغياب إلى تداعيات على استدامة العدالة، حيث تعاني مؤسسات العدالة من صعوبة في تدارك التراكمات التي تحدث أثناء الحرب، وقد يتضرر هيكل النظام القانوني. كما تتعرض جهود الإصلاح والتطوير القانوني للتوقف أو التراجع، مما يعوق جهود بناء نظام عدالة فعال ومرن بعد انتهاء العدوان.

- **الشرطة والمباحث:** تبنت الشرطة والمباحث أدواراً ميدانية مؤقتة تعتمد على حل النزاعات بشكل مباشر، وتعذر عليها توقيف الجناة أو تنفيذ تحقيقات موسعة، مما يعكس اعتمادها على استراتيجيات الحسم الفوري للنزاعات مع حفظ الحد الأدنى من الأمن العام. يؤدي هذا النهج إلى تقديم حلول سريعة لمشاكل محددة، ما يساعد في تهدئة الأوضاع وحفظ الحد الأدنى من الأمن العام في فترة تعذر العمل الرسمي. ولكن ما تقوم به الشرطة والمباحث على السواء غير كاف وغير قادر على مواجهة الجريمة أو فرض الأمن والنظام العام نظراً لخطورة الوضع الأمني، وقلة الكوادر وضعف الإمكانيات وتدمير المقرات وزيادة عدد النازحين/ات، كما يغيب عن هذه الحلول الأبعاد القانونية الواجبة، كالتحقيقات الشاملة وجمع الأدلة، مما قد يجعل معالجة النزاعات آتياً فقط دون ضمان محاسبة الأطراف المتورطة بشكل مناسب مما يخلق مجالات كبيرة أمام ضياع الحقوق أو انتهاكها. أما على المدى الطويل، فقد يؤدي هذا إلى تحديات في تحقيق العدالة الشاملة، إذ قد تنشأ فجوة في استكمال الإجراءات القانونية، وتضييع حقوق المتضررين لغياب التوثيق الرسمي. وفي المستقبل قد يصبح استرجاع الأمن القانوني والمؤسسي أكثر صعوبة، حيث إن الاعتماد على حلول مؤقتة قد يرسخ نمطاً من التعاملات الشكلية التي تهمل الحقوق الفردية والتفاصيل القانونية مما يفاقم من إشكاليات الوصول إلى العدالة بالنسبة للمواطنين/ات خاصة النساء والأطفال وذوي الإعاقة منهم.

- **نقابات المحامين والمحامون:** توقفت أعمال المحامين/ات ونقابات المحامين إلى حد كبير، دون آلية واضحة للتواصل بينهم أو تنفيذ مهامهم. واضطر المحامون/يات للنزوح الدائم والاعتماد على المساعدات الإنسانية بشكل رئيسي، أو لجوئهم إلى العمل في إطار تنظيم العقود والمعاملات وبخاصة لدى المحاكم الشرعية. وقد قدمت نقابة المحامين النظامية مساعدات مالية وعينية للمحامين. كما اقتصر في الحرب عمل النقابة على تصديق بعض المستندات كالوكالات وشهادات الميلاد وشهادات الوفاة، ولم تحدد النقابات بعد آلية تنظيم فترة التدريب للمحامين/ات المتدربين. إن غياب دور نقابتي المحامين الفعلي أدى إلى تقييد قدرة المحامين/ات على العمل والتحرك تحت مظلة نقابية، كما أنه جعلهم لقمة سائغة للاعتداء، خاصة في ظل تدهور الوضع الاقتصادي، كما يؤدي انقطاع التدريب للمحامين/ات المتدربين إلى فجوة في تأهيل الكوادر المستقبلية، مما يضر بجودة العمل القانوني. كما أن ضياع الوثائق الرسمية من مكاتب المحامين/ات له عظيم الأثر في مستقبل قضاياهم كما أنه يضعف قدرة المحامين/ات على العودة والتعافي بعد انتهاء الحرب. أما على المدى البعيد، فإن هذا الانقطاع يضعف البنية القانونية ويفاقم من أزمة الثقة بين المجتمع والنظام العدلي والنقابة على وجه الخصوص. كما أن اقتصار عمل النقابة على المساعدات المالية والاعتمادات يُفقد دورها المحوري في ترسيخ القانون وضمان العدالة، مما قد يترك آثاراً مستدامة على استمرارية النظام القانوني وفعاليته.

- **مؤسسات المجتمع المدني:** قام المجتمع المدني بدور كبير في سد ثغرات غياب الجهات الرسمية في قطاع العدالة وفي قطاعات أخرى أيضاً، فقد أعادت هذه المؤسسات تكييف برامجها مع الأزمة الإنسانية الناتجة عن الحرب، بحيث أصبح تركيزها الأساسي على تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية والعاجلة مما يساهم في تخفيف الأعباء المعيشية، كما يسهّل وصول المواطنين/ات إلى الخدمات ويعزز الثقة مع المجتمع، ومن الجدير ذكره أن بعض المؤسسات الحقوقية تقوم بتوثيق الانتهاكات الداخلية (انتهاكات الجهات الرسمية) التي طالت المدنيين وهذا التوثيق يهدف لجمع الأدلة الضرورية لرفع دعاوى قانونية، مما يزيد الوعي العام حول الانتهاكات ويؤدي إلى ضغوط على الجهات الرسمية لتحسين أدائها. هذا وتؤدي متابعة الشكاوى مع الجهات الرسمية إلى تعزيز الاستجابة القانونية من الجهات الرسمية وتزيد من فرص الأفراد في الحصول على العدالة، مما يقوي التواصل بين المواطنين/ات والجهات الحكومية بدلا من أن يفقد المواطن



بها الثقة، رغم تراجع دور تلك المؤسسات الرقابية أثناء الحرب إلى صالح عملها الإغاثي والإنساني وتقديم التدخلات العاجلة والتركيز على انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي. بيد أن استمرار التوعية وتقديم خدمات الاستشارة القانونية للفئات المختلفة خاصة الهشة منها مثل النساء تمكنهم من معرفة حقوقهم وتوفير بيئة للتفاعل مع هذه المؤسسات بحيث يشكلون فهما واضحا عن احتياجات تلك الفئات، مما يسهل الوصول إلى العدالة، وفي ذات الصعيد، فإن تقديم مؤسسات المجتمع المدني لبعض الخدمات القانونية مثل المساعدة في استصدار الأوراق الثبوتية الرسمية والحجج القانونية المختلفة والوساطة لحل النزاع خاصة في قضايا الأحوال الشخصية أثره على تحسين وضع الوصول إلى العدالة أثناء الحرب، أيضا التواصل مع الجهات القضائية مهما كان مستواه يسهم في استقرار الأوضاع القانونية. وعلى المدى البعيد فإن استجابة مؤسسات المجتمع المدني أثناء العدوان تُعزز من قدرة المؤسسات على تلبية احتياجات المجتمع والتكيف والتأقلم الإيجابي، مما يسهم في إنشاء هياكل قانونية مستدامة. كما أن استخدام البيانات الموثقة في تلك المؤسسات يعمل على تحسين السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان والعدالة، مما يضمن حماية أفضل للحقوق، وينطبق ذلك على تحسين الاستجابة للشكاوى من خلال التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والجهات الرسمية، والذي يرفع من فعالية النظام القانوني ويؤدي التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والوزارات المعنية إلى تطوير نظام عدالة أكثر فعالية واستجابة للتحديات المقبلة.

- **المخاتير والوسطاء ورجال الإصلاح والمحكمين:** يترك عمل المخاتير ورجال الإصلاح والوسطاء في قطاع غزة أثرا عميقا على قطاع العدالة والوصول إليها سواء سلبا أو إيجابا، ففي أثناء العدوان يبرز هؤلاء الأفراد كحلقة وصل بين المجتمع والنظام العدلي، من خلال تقديم بدائل جيدة لحل النزاعات أحيانا، وقد ينجح أحيانا المخاتير ورجال الإصلاح في معالجة القضايا بشكل أسرع، مما يسهم في تقليل التوترات الاجتماعية والحفاظ على الاستقرار المؤقت. حيث يساعد المخاتير ورجال الإصلاح المواطنين/ات في التعبير عن مخاوفهم واحتياجاتهم بطرق غير رسمية. ولكن تبقى هذه الوسائل غير منضبطة بقوة القانون بسبب غياب مؤسسات قطاع العدالة الرسمية. فهناك غياب للمعايير القانونية في عملهم كما البعد الجندري أثناء التدخلات وهذا قد يؤدي إلى عدم تحقيق العدالة بشكل متساوٍ، حيث قد يفضل بعض المخاتير أو رجال الإصلاح مصالح أو عائلات معينة على حساب الآخرين أو مصالح المجتمع الذكوري على حساب النساء، وقد تتأثر

قرارات المخاطر ورجال الإصلاح بعوامل شخصية أو اجتماعية بعيدا أحيانا عن البعد القانوني والحقوقى والحساسية الجندرية المطلوبة في تلك الحالات، مما يسبب تبايناً في كيفية معالجة القضايا المختلفة خاصة في قضايا النساء ويعزز من شعور الإحباط بين الأفراد الذين قد يشعرون بأنهم تم تجاهلهم أو التمييز ضدهم. وفي بعض الأحيان، قد تؤدي الوساطة غير الرسمية إلى تفاقم النزاعات بدلاً من حلها، وإذا لم يتمكن المخاطر ورجال الإصلاح من التوصل إلى اتفاق أطراف المنازعات، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تصاعد التوترات بين الأطراف المتنازعة ويزيد من الأوضاع المتوترة. كما أن الحلول التي يقدمها المخاطر ورجال الإصلاح قد تكون مؤقتة وغير فعالة على المدى الطويل، حيث لا تتناول الجذور الحقيقية للمشاكل. كما أنه بدون تدخل رسمي، قد تبقى القضايا معلقة، مما يؤدي إلى تفشي المشكلات الاجتماعية وعدم الاستقرار مستقبلاً.

- **وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الاقتصاد:** تداخلت جهود وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الاقتصاد في قطاع غزة أثناء الحرب بشكل عميق مع قطاع العدالة، حيث تلعب هذه الوزارات دوراً حيوياً في تقديم الدعم الضروري للفئات المتضررة. فما قامت به وزارة التنمية الاجتماعية من خلال تسليم الأطفال الأحداث إلى أسرهم أو أقاربهم، أدى إلى تأمين الأطفال وحماية حقوقهم وضمان استقرارهم الأسري. ومع ذلك، قد ينشأ تحدٍ يتمثل في الحاجة إلى الإشراف القانوني المناسب لضمان عدم تعرض الأطفال للاستغلال بعد تسليمهم. كذلك الأمر بالنسبة للفتيات والسيدات نزيلات بيت الأمان، فإن تسليمهن إلى أهاليهن يعكس الجهود المبذولة لتعزيز الأمان الشخصي، ولكن من الضروري متابعة حالاتهن للتأكد من حمايتهن من أي انتهاكات قد تحدث داخل أسرهن بعد أن عدن إلى دائرة الخطر. وفي السياق نفسه، فإن سرقة المخازن والاعتداءات على مقار وزارة التنمية الاجتماعية والمساعدات تؤدي إلى تقويض الثقة بين المجتمع والسلطات، مما يزيد من صعوبة الوصول إلى العدالة ويضعف فعالية توزيع المساعدات. ورغم أن اعتماد العمل الميداني في تلك الوزارات من خلال فرق متطوعة، يعزز من سرعة الاستجابة للاحتياجات المتزايدة للمواطنين، ولكن يبرز تحدٍ آخر يتمثل في نقص التنظيم والرقابة، مما قد يؤثر سلباً على فعالية الخدمات المقدمة. وعلى صعيد إدارة مراكز الإيواء، تسهم هذه الجهود في تحسين ظروف العيش للنازحين، لكنها تواجه صعوبات كبيرة بسبب غياب آليات استقبال الشكاوى، مما يعيق معالجة مشاكل المواطنين/ات بشكل فعال. كما يشكل عدم وجود آلية واضحة لاستقبال الشكاوى فجوة في التواصل بين المواطنين/ات والوزارات، مما يزيد من شعور الإحباط ويقلل من فرص الحصول على العدالة ويوسع من دائرة العنف خاصة القائم على النوع الاجتماعي. كما أن الشكاوى التي تُرفع من خلال العلاقات الشخصية غالباً ما تعاني من ضعف الاستجابة، مما يعزز من إحساس المجتمع بعدم العدالة. لذا

رغم كل الجهود المبذولة من قبل الوزارة، فإن التحديات المتعلقة بالأمن، الشفافية، وغياب آليات الشكاوى والحساسية الجندرية تبقى عقبات تؤثر سلباً على فعالية النظام القانوني في حماية حقوق الأفراد وتحقيق العدالة خاصة للفئات الهشة كالنساء والأطفال وذوي الإعاقة.

وقد جاء في إجابات المبحوثين من الجنسين سواء من المواطنين/ات أو من العاملين/ات في قطاع العدالة على ماهية وطبيعة الآثار المترتبة على المجتمع في قطاع غزة جراء تأثر قطاع العدالة في ظل الحرب التالي:

- يحرم المواطنون/ات خاصة الفئات الهشة مثل النساء والأطفال وذوي الإعاقة من التمتع بحقوقهم القانونية المكفولة بما يشكل انتهاكاً واضحاً مما يزيد على سبيل المثال العنف الواقع على النساء والأطفال وذوي/ات الإعاقة حيث أنهم سيكونون الأكثر تضرراً إذا ما استمرت حالة ضعف العدالة الموجودة.

- تتأثر سلباً حالة المواطنون/ات النفسية والاجتماعية بسبب شعور المواطن في قطاع غزة بالعجز والظلم في ظل غياب هذه المنظومة.

- يدفع غياب منظومة العدالة الكثير من الأفراد إلى أخذ القانون باليد وهذا يخلق تداعيات خطيرة على السلم الاجتماعي.

- يؤدي ضعف عمل أجهزة إنفاذ القانون إلى زيادة نسبة الجريمة وانتشار الفوضى والفلتان الأمني. ويؤدي لتأخر حصول الناس على حقوقهم ووصولهم إلى العدالة كونه لا يوجد قضاء قائم وتحتاج المحاكم لفترة كبيرة حتى تستعيد العمل كالمسابق.

وفي عرض إجابة المبحوثين/ات عن التبعات المستقبلية المتوقعة الناتجة عن غياب قطاع العدالة كانت إجاباتهم تتلخص في التالي:

في حال استمرار حالة ضعف قطاع العدالة الرسمي فسيكون هناك فقدان الثقة بمنظومة العدالة والأمن المجتمعي وستترسخ الانطباعات السلبية وظاهرة أخذ القانون باليد، وسينعكس ذلك على تصرفات الأفراد وبالتالي المجتمع، وما ينتج عن ذلك من أنماط شاذة عن المجتمع خلافاً للقانون، وسيساهم ذلك في إطالة أمد الآثار السلبية للحرب. كما سيكون هناك ضياع الحقوق وفقدان الأدلة حيث سيكون هناك إشكالية كبيرة خصوصاً في الملكية ومستنداتها الرسمية واشتباك العديد من الادعاءات، الأمر الذي يصعب الفصل في أحقيتها ومدى قانونية المطالبة، وسيسمح بتسرب

المستغلين وأصحاب النفوذ والمصالح والمنافع في رفع الالتزامات القانونية أو التكسب غير المشروع استناداً إلى الوقائع الجديدة. وسيؤدي ذلك لا محالة إلى تراكم القضايا بشكل كبير جداً أمام المحاكم بسبب تكديس الإشكاليات والقضايا أثناء الحرب وتأجيلها وعدم وجود حلول لها خاصة في ظل ضعف التوثيق القانوني وغياب عمل المحاكم والنيابة، وقد يؤدي إلى شرخ في النسيج الفلسطيني وتعميق التفكك الاجتماعي، مما قد يؤدي إلى حدوث حرب أهلية بين فئات المجتمع كافة.

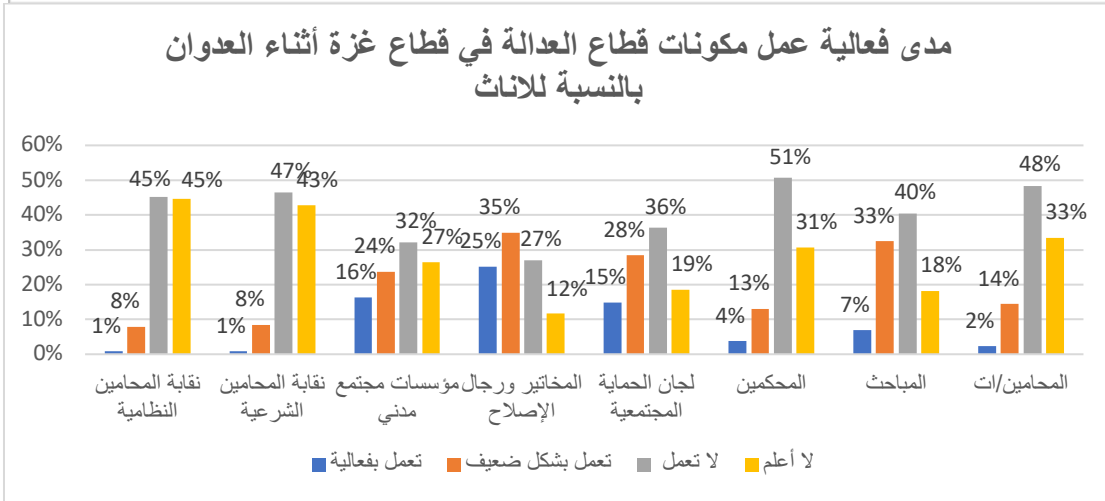
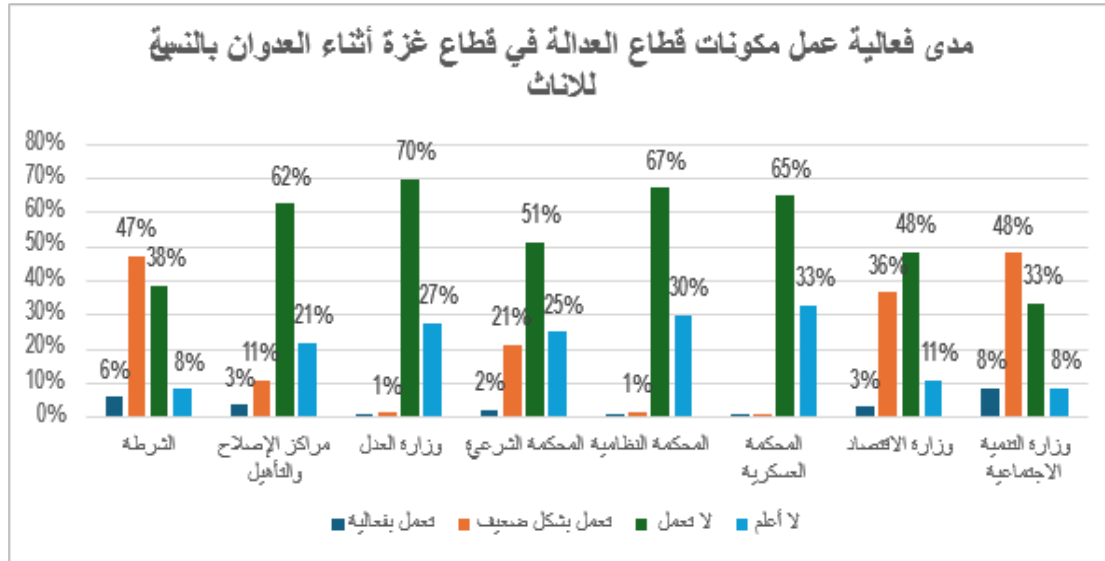
### المحور الثاني: تقييم فعالية آليات استجابة مكونات قطاع العدالة

كما رأينا في استجابة مكونات قطاع العدالة الرسمية وغير الرسمية العديد من الديناميكيات والإجراءات المتخذة والتي لم تتخذ، والتي مثلت آلية استجابة هذا القطاع لاحتياجات المواطنين/ات القانونية أثناء العدوان الجاري في قطاع غزة ومن أهم المعايير الواجب دراستها في تلك الاستجابة هي الكفاءة، والمرونة، والتنسيق المؤسسي الداخلي والخارجي، وسرعة الاستجابة لاحتياجات القانونية للمواطنين/ات وفقاً لمبادئ المساواة بين الجنسين، وذلك بالاعتماد على استطلاع رأي المتأثرين والفاعلين من الجنسين وتحليل المعلومات التي تم جمعها.

#### • استطلاع رأي المتأثرين/ات من المواطنين حول فعالية عمل<sup>101</sup> مكونات قطاع العدالة:

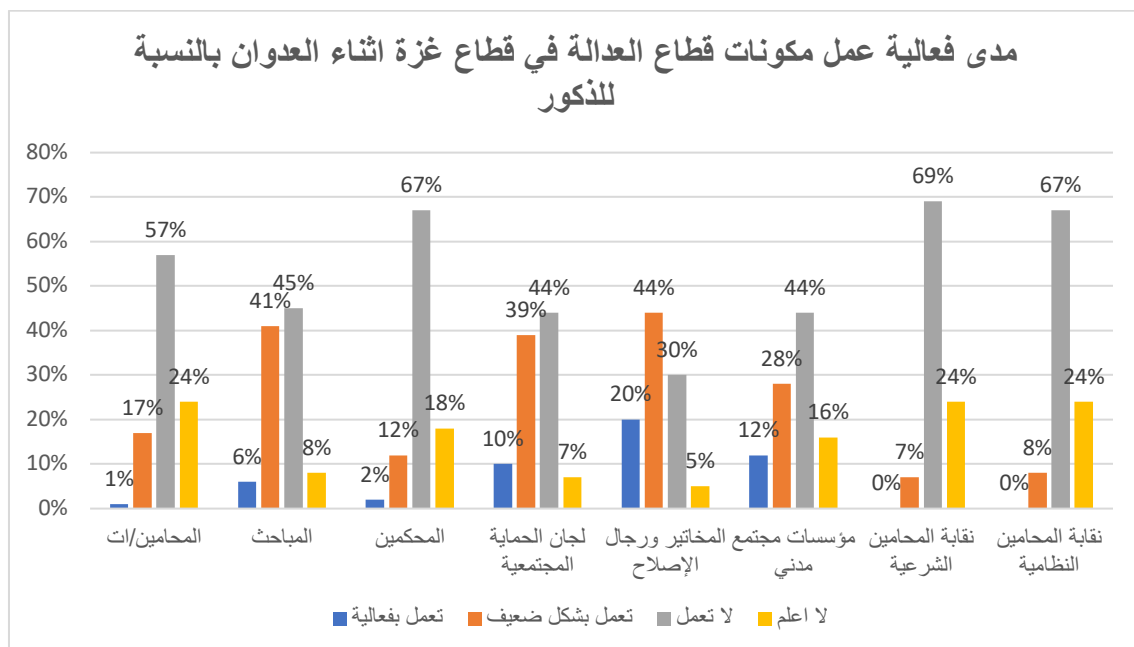
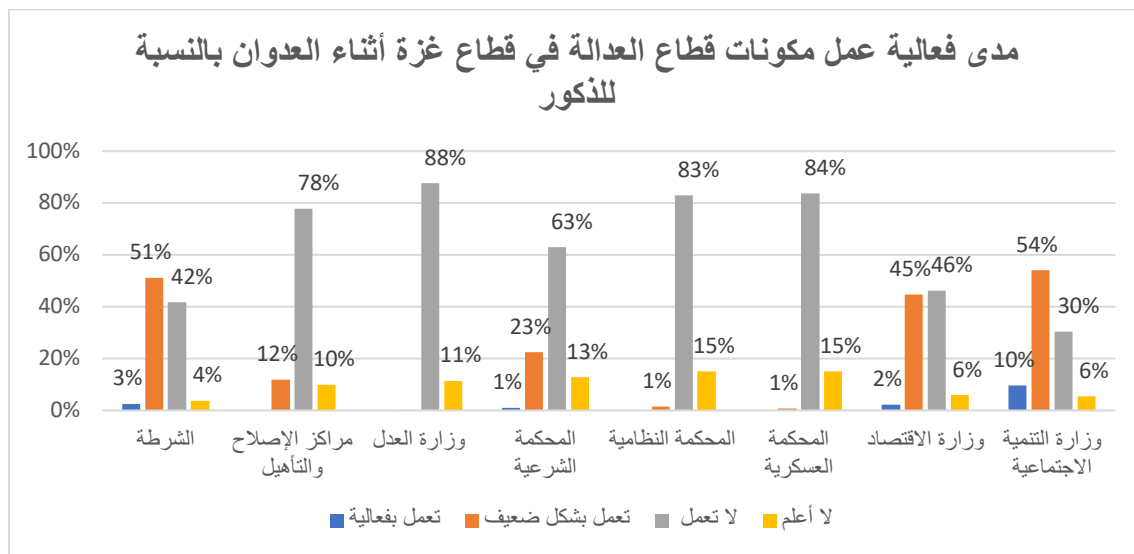
وقد جاء في إجابات المستطلعة آراءهم/ن ضمن الاستبانة ما يلي: مع ملاحظة أن هذه النسب تعبر عن رأيهم بشكل عام في ضوء ما يسمعون وما يرون وليس بالضرورة من خلال تجربة فعلية دائماً، وذلك خلال إجاباتهم/ن عن السؤال المطروح: كيف تعمل مكونات قطاع العدالة المختلفة أثناء الحرب من خلال تجربتك أو تجربة القريبين منك التي تعرفها جيداً؟

<sup>101</sup> تقييم فعالية عمل المكون تكون بتقييم مؤشرات توافر الخدمات، والوصول إليها وجودة النتائج بالنسبة للمستفيد/ة دون تمييز.



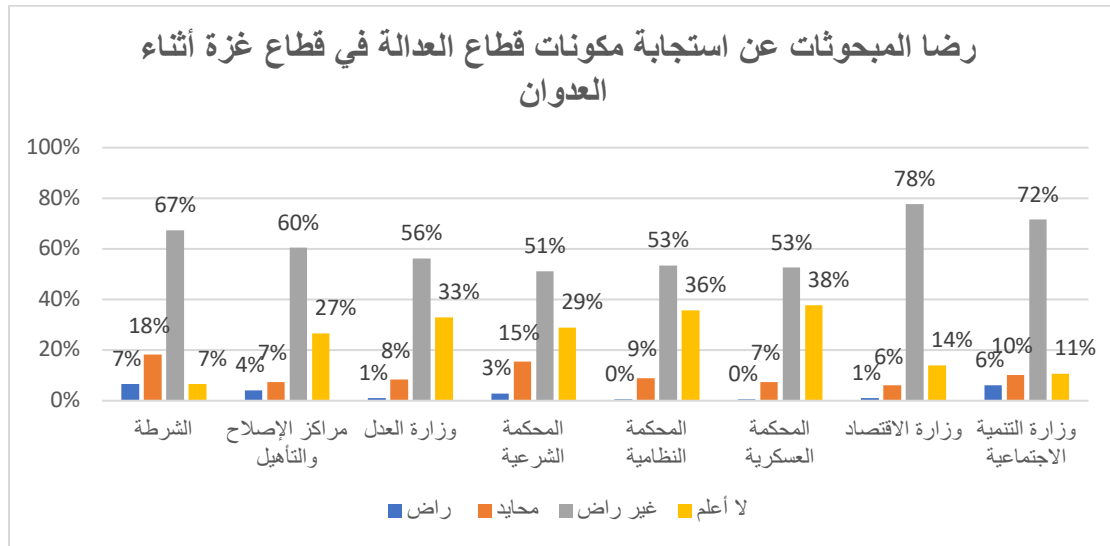
- ترى 25% من السيدات المستطلعة آرائهن ضمن الاستبانة في فعالية مكونات قطاع العدالة أثناء الحرب أن عمل رجال الإصلاح والمختارين هو الأكثر فعالية أثناء العدوان ويعود ذلك إلى قدرتهم على الوصول والتواصل مع الناس وحل الإشكاليات الآنية بطريقة أسرع وأسهل. وتأتي منظمات المجتمع المدني في المرتبة الثانية وبنسبة تقل عن سابقتها بشكل ملحوظ (16% من المستطلعة آرائهن) رغم ما تقدمه من خدمات إنسانية سريعة وعاجلة، ومن تلبية لاحتياجات النساء القانونية. كما وتأتي لجان الحماية المجتمعية في المرتبة الثالثة والتي يمكن القول إنها كانت متواجدة في الميدان أثناء العدوان حيث كانت تقوم بمهام عدة مختلفة من ضمنها توفير احتياجات الناس وحمايتهم وحماية مصالحهم ومراقبة السوق وحل الإشكاليات. وتأتي وزارة التنمية الاجتماعية لاحقاً بما تقدمه من خدمات إنسانية وإغاثية لهم. من الجدير بالذكر أن 7% فقط منهن يرون أن جهاز الشرطة والمباحث يعمل بشكل فعال أثناء الحرب. وما يجب ذكره أنه لا فروقات ذات دلالة بين آراء النساء في كل من جنوب القطاع وشماله حول فعالية المكونات بل كانت النتائج متقاربة

بشكل يكاد يكون متطابق. هذا ومن الواضح أن تقييم عمل جميع مكونات قطاع العدالة بالنسبة للمبحوثات ضعيف خاصة أن أعلاهم نسبة من حيث العمل بفعالية-وفقا لهن- لا يتجاوز 25%. وعلى الرغم مما يشوب التدخلات الخاصة بالمخاتير ورجال الإصلاح من عيوب بسبب عدم وجود ضابط حقوقي وقانوني وضعف الحساسية الجندرية اتجاه قضايا النساء إلى أنه كانت نسبتهم الأعلى وذلك لطبيعة القضايا المستحدثة في الحرب والتي جعلت النساء يتجهن إليهن في إطار الأسرة ولقضايا متعلقة بسرقة أو اعتداء بالضرب على أحد أفراد الأسرة أو التعدي على ممتلكات.

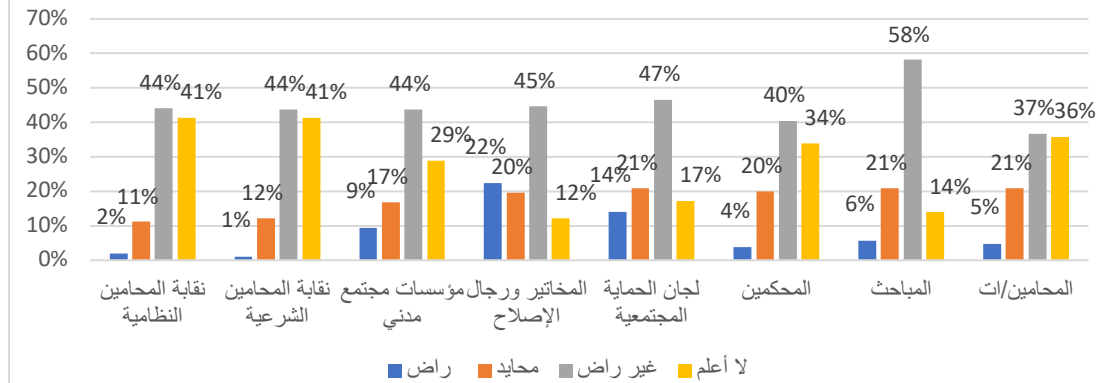


- هذا ويرى الرجال بنسبة 20% وفقا لاستطلاع الرأي الذي شاركوا فيه حول فعالية عمل مكونات قطاع العدالة أثناء الحرب أن عمل رجال الإصلاح والمخاتير هو الأكثر فعالية أثناء العدوان ويعود

ذلك إلى بروز دورهم في حل الإشكاليات العائلية وبين الجيران والإشكاليات المتعلقة بالأزواج وقدرتهم على التواصل والاتصال مع الناس بشكل جيد. وتأتي منظمات المجتمع المدني في المرتبة الثانية لما قدمته لهم من خدمات إنسانية عاجلة للأسر الفلسطينية في قطاع غزة، وتأتي لجان الحماية المجتمعية التي كانت تضطلع بمهام عدة مختلفة من ضمنها توفير احتياجات الناس وحمايتهم وحماية مصالحهم ومراقبة السوق وحل الإشكاليات كما هو الحال - وفقاً لآرائهم- مع وزارة التنمية الاجتماعية بما تقدمه من خدمات إنسانية وإغاثية لهم. ويرى فقط 6% منهم أن المباحث تعمل بشكل فعال أثناء الحرب. وما يجب ذكره أنه بتقنين آراء الرجال المستطلع رأيهم في كل من جنوب القطاع وشماله أكد المبحوثون في شمال القطاع وغزة أن الأكثر فعالية هم المخاتير ورجال الإصلاح فقط وأن معظم الآخرين لا يعملون أو يعملون بشكل ضعيف، كما كانت المباحث فاعلة بالنسبة لهم بما لا يزيد عن 4%، أما الرجال المستطلع آرائهم في جنوب قطاع غزة فقد أفادوا بأن المخاتير ورجال الإصلاح هم بالمرتبة الأولى ومن ثم لجان الحماية المجتمعية ويليهم وزارة التنمية الاجتماعية والمجتمع المدني بنفس الدرجة. هذا ومن الواضح أن تقييم عمل جميع مكونات قطاع العدالة بالنسبة للمبحوثين ضعيف خاصة أن أعلاهم نسبة من حيث العمل بفعالية- وفقاً لهم- لا يتجاوز 20%.



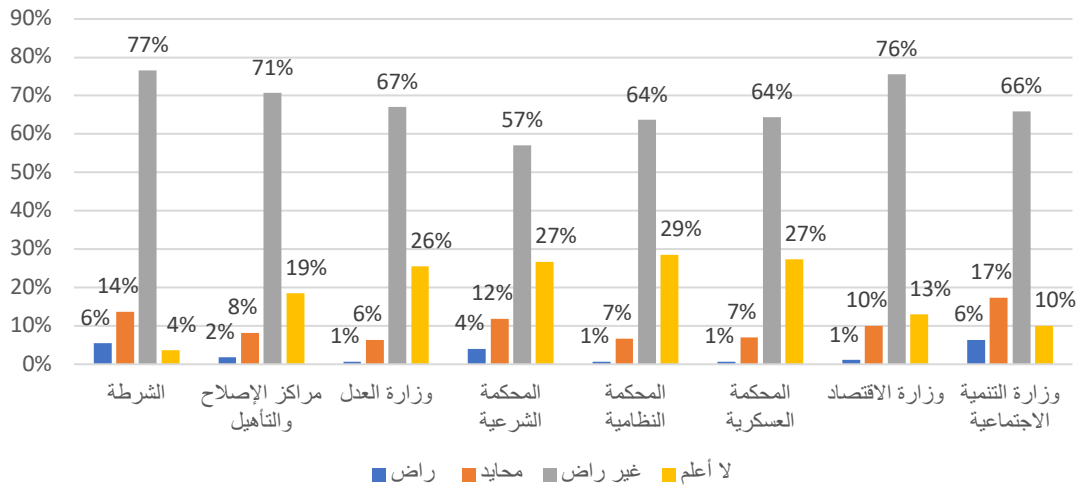
## رضا المبحوثات عن استجابة مكونات قطاع العدالة في قطاع غزة أثناء العدوان



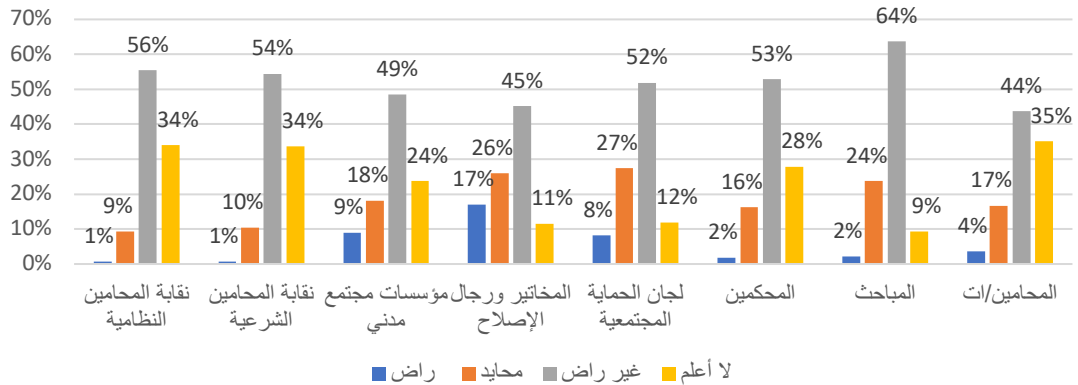
- ترى السيدات المستطلعة آرائهن ضمن الاستبانة في قياس مدى رضاهن عن استجابة مكونات قطاع العدالة المختلفة أثناء الحرب، أنهن راضيات عن عمل كل من المختير ورجال الإصلاح ولجان الحماية المجتمعية بنسبة 20% و 14% بالترتيب، ويليهن رضاهن عن عمل منظمات المجتمع المدني بنسبة 9%. أما نسبة رضا المبحوثات عن عمل الشرطة والمباحث فلا تتجاوز 7% من المستطلعة آرائهن. وما يجب ذكره أن هناك فروقات ذات دلالة بين آراء النساء في التعبير عن رضاهن على عمل كل من الشرطة والمباحث حيث كانت النساء في محافظتي غزة والشمال راضين عن الشرطة بنسبة 1% وعن المباحث بنسبة 3% فقط بينما في المحافظات الجنوبية والوسطى كانت نسبة الرضا عن الشرطة هي 12% وعن المباحث 8%. كما كانت نسبة الرضا عن أداء مؤسسات المجتمع المدني في جنوب قطاع غزة والوسطى أقل بكثير منه في شمال القطاع مع الإشارة أن معظم عمل المؤسسات تلك هو في جنوب القطاع. هذه النسب تعبر عن حالة عدم الرضا عن مكونات قطاع العدالة المختلفة ويعود ذلك لأن حجم المشكلات وأزمات العدوان أكبر من الاحتمال وأن دور القضاء المغيب تماماً، وجهات إنفاذ القانون التي غابت بشكل كبير وكون أن تدخلات المختير ورجال الإصلاح ولجان الحماية المجتمعية والمجتمع المدني هي في إطار التدخلات السريعة والعاجلة والتي لا تصل إلى حلول في معظم المشكلات كقضايا الفساد في توزيع الموارد أو النزاعات الجزائية والتي طفت على السطح أثناء العدوان وأصبحت الشغل الشاغل في إطار الانتهاكات جميعها التي طالعت حقوقهن ولكن كانت تلك الأكثر تأثيراً.



### رضا المبحوثين عن استجابة مكونات قطاع العدالة في قطاع غزة أثناء العدوان



### رضا المبحوثين عن استجابة مكونات قطاع العدالة في قطاع غزة أثناء العدوان



- ويرى الرجال المستطلعة آرائهم ضمن الاستبانة في قياس مدى رضاهم عن استجابة مكونات قطاع العدالة المختلفة أثناء الحرب، أنهم راضون عن عمل كل من المخاتير ورجال الإصلاح بالدرجة الأولى بنسبة 17%، ويليهم رضاهم عن عمل منظمات المجتمع المدني، ثم لجان الحماية المجتمعية. ويتبعهم رضاهم عن عمل وزارة التنمية الاجتماعية. كما كانت نسبة رضا المبحوثين عن عمل الشرطة لا يتجاوز 6% من المستطلعة آرائهم. وما يجب ذكره أن هناك فروقات ذات دلالة بين آراء الرجال في التعبير عن رضاهم على عمل كل من الشرطة والمباحث حيث كان الرجال في محافظتي غزة والشمال راضين عن الشرطة بنسبة 2% وعن المباحث بنسبة 0% فقط بينما في المحافظات الجنوبية والوسطى كانت نسبة الرضا عن الشرطة هي 8% وعن المباحث 3% كما لم يكن هناك رضا إطلاقاً عن عمل وزارة التنمية الاجتماعية في كل من غزة والشمال

رغم أنها كانت تحتل المرتبة الرابعة في الرضا في استطلاع آراء المبحوثين من الجنوب والوسطى، وأيضاً وزارة الاقتصاد كان هناك نوعاً من الرضا على عملها في الشمال وغزة ولكن ذلك لم يكن موجوداً في الجنوب والوسطى. كما كانت نسبة الرضا عن أداء مؤسسات المجتمع المدني في جنوب قطاع غزة والوسطى أقل منه في شمال القطاع مع الإشارة أن معظم عمل المؤسسات تلك هو في جنوب القطاع.

يتضح من البيانات أعلاه أن نسبة الرضا عن أداء مكونات قطاع العدالة المختلفة ضعيفة فأعلاها (بالنسبة للرجال والنساء) لم يتجاوز نسبته 20% وهذا يدل على الشعور بالاستياء والسخط العام من حالة قطاع العدالة أو استجابته أثناء العدوان وقد ينعكس هذا في انخفاض مستوى الثقة في قطاع العدالة الرسمي خصوصاً، كما يكرس صوراً سلبية معينة في مواجهة المشكلات والتحديات بالنسبة للمواطنين/ات مستقبلاً قد تجعل من الصعب الوصول إلى العدالة بالنسبة للجميع.

#### • تقييم كفاءة عمل المحاكم ومؤسسات قطاع العدالة:

ولأن هذا المعيار لا يمكن قياسه بشكل واقعي وصادق في حالتنا هذه حيث توقف تماماً عمل المحاكم والنيابة ووزارة العدل، وكان هناك توقف شبه كلي لعمل الشرطة ولم يكن هناك استخدام لأي وسائل تحقيق وإجراءات قضائية للاستجابة للنزاعات، كما لم يكن هناك آلية فعالة لاستقبال الشكاوى لمتابعتها، وبالتالي لا يمكن تقييم هذا المعيار بناءً على كل ما سبق، ولكن بالاستناد إلى إجابات المبحوثين/ات وإفاداتهم/ن ممن استطاعوا الوصول إلى المباحث والشرطة في الإشكاليات المتعلقة بالنزاعات المدنية والجزائية وقضايا الأحوال الشخصية، فإن معظم القضايا لم تحل ولم يتم أخذ إجراءات جادة فيها، مما يضعف درجة الثقة في التعامل مع الإشكاليات القانونية من قبل أجهزة العدالة الرسمية. كما أنه يُحسب للقضاء الشرعي في معيار الكفاءة ما يقوم به من معاملات إدارية ساعدت وبشكل كبير في حل إشكاليات المواطنين/ات الطارئة والمُلحة وهذا ما لمستته العينة المبحوثة في موضوع إصدار الأوراق وتوثيقها. ومن خلال المعلومات يوجد تفاوت في طريقة التعامل مع الإشكاليات التي ظهرت والمتعلقة بالوصول والتوزيع العادل للمساعدات والموارد والتي أشار بعض المبحوثين/ات أنها كانت جيدة في بعض الأحيان، عندما قاموا باللجوء إلى وزارة الاقتصاد ووزارة التنمية الاجتماعية بهذا الخصوص، ولكن هذا لا يعني أن درجة مؤشر الكفاءة قد ارتفعت بشكل كبير هنا ولكنها أفضل من سابقتها الخاصة بالشرطة والمباحث. أما على مستوى المجتمع المدني فوفقاً للمبحوثين/ات فإن استجابته وطبيعتها لاحتياجاتهم ونتائجها كانت بشكل جيد

ومشابه لنظيره الخاص باللجوء إلى رجال الإصلاح والمخاتير ولجان الحماية المجتمعية مع اختلاف - أحيانا- طبيعة المشكلات التي يتم التوجه فيها للمخاتير والوسطاء ورجال الإصلاح ولجان الحماية المجتمعية عن تلك الخاصة بمؤسسات المجتمع المدني خاصة في الحرب رغم عدم مراعاتهم لخصوصية قضايا النساء والبعد الحقوقي في الاستجابة، ولكن هذا لا يمنع أن كفاءة الأداء في مؤسسات المجتمع المدني ملموسة بشكل واضح من خلال البحث الميداني والإفادات التي تم جمعها من المبحوثين/ات خاصة في تقييم النتائج مقارنة بالخدمات المطلوبة.

#### • استجابة نظام العدالة لاحتياجات الحماية القانونية للمواطنين/ات

من خلال تحليل البيانات التي تم جمعها خلال البحث الميداني حول الشكاوى الخاصة بالمواطنين/ات واحتياجاتهم القانونية أثناء العدوان وخاصة النساء، يمكننا قياس هذا المعيار من خلال دراسة مدى توفر المساعدة القانونية وتسهيل وصول الأفراد إليها في الأوقات الحرجة، وهذا ما لا ينطبق على معظم أجهزة العدالة الرسمية التي توقفت عن العمل في معظم ما عدا المعاملات الإدارية في المحاكم الشرعية، وأيضا بعض التدخلات للشرطة والمباحث في بعض القضايا أثناء العدوان، واستمرار عمل بعض الوزارات كالتممية الاجتماعية ووزارة الاقتصاد، وبالنظر إلى تلك المعلومات فإنه من غير العادل وصف تلك الخدمات بالوفرة حيث أنه تقريبا كانت قنوات الشكاوى شبه مقطوعة وكان التوزيع الخاص بالموارد والمساعدات يتم بناءً على معلومات سابقة أو ميدانية ومن خلال شبكة متطوعين، ولم يكن هناك سهولة في الوصول إلى الخدمات، كما لم يتم الإعلان إلا عن بعض تلك الخدمات، ولم يصل ذلك إلى جميع الأفراد في المجتمع، ولم تؤخذ بعين الاعتبار خصوصية النساء وذوي/ات الإعاقة في تسهيل عقبات الوصول والحصول على الخدمات. وفي معرض التحقق عن مدى شمولية خدمات العدالة وإتاحتها في المناطق الأكثر تضرراً أو المعرضة للخطر للفئات جميعا، نجد أن هذا المؤشر ينخفض أمام عدم قدرة جميع المؤسسات العدلية الوصول إلى جميع الأفراد أثناء العدوان وفي كل الأوقات، ولم يكن بالإمكان إتاحة الخدمات للجميع أو تذليل الوصول إليها، كما في حالات الأشخاص ذوي الإعاقة من الجنسين أو النساء أو الأطفال أو كبار السن. كما أن الخدمات المقدمة مثل استصدار وتوثيق الأوراق كانت تخضع للرسوم مما منع العديد من المبحوثين/ات من طلب الخدمة مع تردي الوضع الاقتصادي وانعدام الدخل مما أفقدهم الفرصة للوصول إلى العدالة. هذا بالإضافة إلى أن المقرات الخاصة باستقبال الناس سواء في المحاكم الشرعية المؤقتة أو نقاط الشرطة في أماكن الإيواء ليست متاحة ولا ملائمة للتعامل مع جميع المواطنين/ات، كما أنه ومن خلال مشاهدة الباحثين/ات في أحد الزيارات الميدانية أنه

كان يُمنع دخول النساء إلى المقر المؤقت للمحاكم الشرعية<sup>102</sup>. قد يختلف الأمر عن سابقه في مؤسسات العدالة الرسمية في حالة كل من المخاتير ورجال الإصلاح والوسطاء وأيضاً مؤسسات المجتمع المدني فقد كانت الاستجابة لديها أسرع وأشمل، وتميزت استجابة المجتمع المدني بقدرته على توفير خدمات الحماية القانونية المجانية، وتسهيل وصول الناس في معظم الأوقات وخاصة النساء والأطفال لها مقارنة بغيرها من مكونات قطاع العدالة، لذا فإن هذا المؤشر يرتفع لصالح المجتمع المدني الذي وفرت واحدة من مؤسساته مركزاً لإيواء الناجيات من العنف في جنوب قطاع غزة<sup>103</sup>، ويليه رجال الإصلاح والمخاتير ولجان الحماية المجتمعية رغم ما يؤخذ على عملهم من افتقاده للمنظور الحقوقي والجندي، ومن ثم المحاكم الشرعية ويليهم الوزارات والشرطة والمباحث في ظل غيابها الملموس بسبب الاستهداف أثناء العدوان.

#### - تقييم المرونة<sup>104</sup>:

مع توقف أو شبه توقف عمل معظم أجهزة العدالة الرسمية لا يمكن الحديث عن المرونة بمفهومها المحدد، ولكن يمكننا هنا قياس مؤشر المرونة بالاستجابة التي قدمها مجلس القضاء الأعلى للمحاكم الشرعية والتي تمثلت بتوفير مقار مؤقتة لها، واقتصرت عملها على الأمور الإدارية، كما قامت وزارة التنمية الاجتماعية بمتابعة مراكز الإيواء من خلال شبكة المتطوعين وقامت بتعيين إدارات لتلك المراكز، كما قامت الشرطة بوضع نقاط لها داخل تلك المراكز لضبط الأمن وتميز هذا الفعل بمرونة الاستجابة ضمن الموارد والظروف المتاحة، هذا وقامت الوزارات بعمل روابط للتسجيل والمتابعة استجابة لمتطلبات المواطنين/ات الطارئة أثناء العدوان لتقديم المساعدات النقدية أو بخصوص حصر الأضرار المادية في ممتلكات المواطنين/ات. ومن جهة أخرى تميز عمل منظمات المجتمع المدني بالمرونة الشديدة حيث سارعت المؤسسات إلى القيام بأدوار تختلف عما جاء في خططها وبرامجها لهذا العام، كما أنها غيرت أماكن تواجدها ووصولها وأدواتها كي تستطيع مواكبة الاحتياجات والمتطلبات المختلفة للمواطنين/ات جراء العدوان بما فيها رقمنة بعض خدماتها والتدخلات عن بُعد. وهنا يمكن وصف ما حدث في استجابة تلك الجهات أنه مرّن من حيث استخدام الموارد المادية والبشرية وأيضاً في الأمور العملية لتقديم الخدمات وتلبية الاحتياجات أثناء العدوان على أفضل وجه ممكن، وبما يلائم احتياجات بعض الفئات الهشة كالنساء والأطفال

<sup>102</sup> زيارة ميدانية لمقر المحكمة الشرعية المؤقت في دير البلح

<sup>103</sup> مداخلة زينب الغنيمي- مديرة مركز الأبحاث والاستشارات القانونية والحماية للمرأة مداخلة في ورشة عمل -الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

<sup>104</sup> تعرف المرونة هنا على أنها القدرة التي يتمتع بها المكون لاستيعاب الوضع الجديد من خلال إعادة التنظيم والاستمرار في أداء الوظائف بشكل شمولي وبأفضل حال لخدمة الجميع دون تمييز.

ولكن يبقى ضبط تلك العمليات والقيام بتقييم نتائجها داخليا هو الأهم لتقييم الأثر الإيجابي أو السلبي لتلك المرونة.

### - تقييم التنسيق بين المؤسسات العدلية الرسمية من جهة وبينها وبين بقية مكونات قطاع العدالة من جهة أخرى

من خلال المعلومات التي تم جمعها من مكونات قطاع العدالة الرسمية المختلفة نجد أن التنسيق بينها كان ضعيفا بل كاد يكون منعدما داخل المؤسسة الواحدة، وأيضا بين المؤسسات العدلية المختلفة بسبب واقع الحرب، ما يجعل هذا المؤشر منخفض جدا في حال مؤسسات العدالة الرسمية، مستثنين بذلك الجهد المشترك المستحدث بين القضاء الشرعي في غزة والضفة الغربية من أجل تقديم الخدمات القانونية للمواطنين/ات من قطاع غزة، ومع وجود تعاون بين الوزارات والشرطة والمباحث لتأمين وصول المساعدات والموارد إلى مستحقيها من المواطنين/ات، ومتابعة الشكاوى الخاصة بهم. كما أن مؤشر استجابة مؤسسات المجتمع المدني يبدو جيدا نظراً لتوفر التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني وداخلها الذي تميز بقدرة المؤسسات على الحفاظ على التواصل الفعال الذي كان ظاهرا أثناء تلبية احتياجات الناس رغم كل الظروف، خصوصا في ظل وجود جسم كشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية والذي كان يقوم بجهد تنسيقي عال وفقا للبيانات التي تم جمعها. ومن جهة أخرى فإن حلقات الاتصال بين أجهزة العدالة الرسمية من جهة وبين المجتمع المدني والعدالة غير الرسمية من جهة أخرى هي شبه مقطوعة وإن كانت موجودة فهي على مستويات ضئيلة تتعلق بعمل المحاكم الشرعية ووزارة الداخلية فيما يتعلق بالأمور الخاصة باستصدار الأوراق.

ومن ناحية أخرى، وبخصوص التعاون بين أجهزة العدالة (الرسمية وغير الرسمية) من جهة والمنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة فهناك بعض التعاون بين وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الاقتصاد وبعض المؤسسات الدولية أثمر عن تقديم خدمات جيدة للمواطنين/ات، كما أن هناك تعاون كبير وواضح بين مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وتلك المنظمات كعلاقة مانحين وشركاء، فمعظم المؤسسات المحلية الفاعلة تعمل ضمن مجموعات قطاعية تنسق عملها وتجعلها قادرة على التنسيق فيما بينها وتحديد الأولويات وتوزيع الأدوار ومن ثم الحصول على التمويل اللازم وقد وأثر هذا التعاون عن قيام المجتمع المدني المحلي بتلبية احتياجات الناس، وتقديم الدعم القانوني والإنساني في ظل غياب القطاع الرسمي بسبب العدوان والاستهداف الممنهج له.

من الظلم بمكان مناقشة مبادئ الشفافية والمساءلة الداخلية لدى قطاع العدالة الرسمي حيث أنه كما سبق وذكرنا أن المحاكم والنيابة ووزارة العدل توقفت عن العمل تماماً، واقتصرت عمل بعض المحاكم الشرعية على أمور إجرائية وإدارية في ظل ظروف معقدة، وبذلك لا يمكن مطلقاً هنا الحديث عن إجراءات تم اتخاذها بخصوص الشفافية والمساءلة. أما بخصوص الوزارات المختصة فوفقاً للمبجوثين/ات فإن توزيع المساعدات والموارد والتعامل مع شكاوهم وتظلماتهم كانت بشكل عام ليست ذات جدوى في معظم الأحيان، وحيث لم توجد نقاط معلنة لتلقي الشكاوى ولا آلية فعالة لدى معظم المؤسسات الرسمية، كما لم تستخدم الإعلام للإعلان عن كل ما يخص عملها وتقديم الخدمات إلا في حدود ضيقة وإن وُجد فهو لم يكن قد وصل الجميع، لذا لا يمكننا النظر إلى أن هذا المعيار قد تحقق هنا. كما أنه أثناء العدوان لا يمكن ضبط عمل المخاتير ورجال الإصلاح والمحكمين ولجان الحماية المجتمعية في ظل غياب القضاء، مما يجعل من الاستحالة بمكان أن يتم قياس هذا المؤشر هنا. ويختلف ذلك نوعاً ما في عمل مؤسسات المجتمع المدني التي وفقاً للمعلومات التي تم جمعها ما زال لديها القدرة على العمل على مبادئ الشفافية والمساءلة في تقديم الخدمات ورغم ذلك فإن ما يقارب من 30% من العينة المبحوثة أبدت استياءها من طريقة بعض المؤسسات الأهلية في متابعة شكاوهم أثناء تظلمهم أمامها.

ومن جهة أخرى، فليس بالإمكان الحديث عن دور رقابي حقيقي لمؤسسات المجتمع المدني على عمل أجهزة العدالة الرسمية التي لا تعمل بالغالب، خاصة مع انشغال معظم مؤسسات المجتمع المدني بتقديم الخدمات الإنسانية والإغاثية الطارئة، وفي ظل الحديث عن شبه انقطاع للاتصال مع الأجهزة الرسمية، ولكن يُحسب للمؤسسات الحقوقية ما تقوم به من توثيق لانتهاكات داخلية أثناء العدوان ومتابعتها لبعض الشكاوى في حدود المتاح مع أجهزة العدالة في الدولة مما يسمح بوجود فرص لضمان النزاهة ولو مستقبلاً من أجل الوصول إلى العدالة.

لذا فإن تقييم فعالية استجابة مكونات قطاع العدالة أثناء العدوان في قطاع غزة بالنسبة للمتأثرين من المواطنين/ات، تبين أن منظمات المجتمع المدني التي قدمت دعماً إنسانياً وخدمات قانونية جيدة لمختلف الفئات خاصة النساء والأطفال بمرونة واضحة وبتكييف عملياتها لتتواءم مع واقع العدوان كانت هي الأكثر فعالية بالنظر إلى جميع المؤشرات. وتلاها عمل المخاتير ورجال

<sup>105</sup> الشفافية والمساءلة في النظام هي انفتاح هذا النظام وانكشاف عمله (إتاحة المعلومات الحقيقية) أمام الجميع (المواطنين وأصحاب المصلحة) مع وجود القدرة (آليات مراقبة ومتابعة وتقييم داخلية وخارجية) على المراجعة والمحاسبة والتقويم إن حاد

الإصلاح الذين برز دورهم أثناء العدوان، حيث تمكنوا من حل بعض النزاعات باستجابة سريعة وبنائج جيدة. كما برزت لجان الحماية المجتمعية في دورها الميداني لتوفير الحماية والاحتياجات الأساسية للسكان وحل الإشكاليات المختلفة. كما غابت عن الصورة كل من نقابة المحامين الشرعيين والنظاميين، وعلى النقيض ونتيجة للعدوان تراجعت فعالية المؤسسات الرسمية كالشرطة والمباحث والمحاكم ووزارة العدل، إذ توقفت عن العمل إلى حد كبير بسبب ظروف الحرب، ما أعاق تقديم استجابات قانونية فعّالة. أما على مستوى التنسيق، فكان ضعيفاً بين المؤسسات الحكومية، بينما أظهرت مؤسسات المجتمع المدني فعالية في التعاون ضمن شبكاتها لضمان استمرارية تقديم الخدمات. وبشكل عام يمكننا القول إنه قد واجهت مكونات قطاع العدالة الرسمية تحديات كبرى في تحقيق الكفاءة والاستجابة بشكل فعال، بينما عوضت منظمات المجتمع المدني هذا النقص بمرونة أكبر ومتابعة دقيقة للاحتياجات الطارئة للمواطنين/ات بالتركيز على احتياجات الفئات الهشة كالنساء والأطفال وذوي الإعاقة من الجنسين خصوصاً.

## الفصل الرابع: مستقبل قطاع العدالة والوصول إليها

قطاع العدالة في قطاع غزة بكل مكوناته يعاني ويلاط الحرب كما عانى ولاط الانقسام وولايات الاحتلال، فما فتى يخطو خطوة للأمام باتجاه التغيير فتجبره كل الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية على التراجع خطوات عدة للخلف، لذا فإن مستقبل قطاع العدالة في قطاع غزة بعد حرب الإبادة هذه يرتبط بمدى قدرة نظام العدالة على إعادة بناء مؤسساته، واستعادة الثقة المجتمعية، وتحقيق سيادة القانون بتظافر الجهود المختلفة للفاعلين في الميدان والمواطنين/ات ووجود الإرادة الحقيقية اللازمة لإعادة البناء على المستوى الرسمي والشعبي، فالوصول إلى عدالة مستدامة وسيادة القانون في قطاع غزة بعد الحرب يتطلب التزاماً جاداً من الحكومة المحلية والدعم الدولي، إلى جانب جهود مكثفة لإعادة بناء وتعزيز نظام عدلي شفاف، قوي، وعادل يمكنه الصمود في وجه التحديات المستقبلية. ولتحقيق هذه الأهداف:

**أولاً:** يجب إنهاء حرب الإبادة هذه بشكل عاجل وسريع على أن يتحمل الاحتلال الإسرائيلي مسؤولياته فيما ارتكب من جرائم وأن يقوم بما عليه اتجاه قطاع غزة كدولة احتلال، وأن يتحمل تبعات هذه الحرب بشكل كلي في وجود ضامين دوليين وإقليميين بحيث يكون غير قادر على التهرب من مسؤولياته بما يضمن انسحابه التام من قطاع غزة، ويمكن الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره بنفسه، وتشكيل مؤسسات وسلطات دولته وفقاً لمبادئ الدولة القانونية وإرادته.

### ثانياً: على المدى القريب لا بد من:

- المطالبة والعمل على توفير الحماية العاجلة للعاملين/ات في أجهزة العدالة وحماية مكونات قطاع العدالة المختلفة ووقف الاعتداءات الممنهجة ضدها.
- توفير قنوات شكاوى عاجلة مختلفة للمواطنين/ات لتلقي وتوثيق الشكاوى الخاصة بهم أثناء العدوان، والعمل على توفير خدمات استشارات قانونية مجانية للمواطنين/ات في قطاع غزة عن بعد، على أن تراعي قضايا النوع الاجتماعي وحساسية قضايا النساء الناجيات من العنف.
- توفير مراكز حماية مؤقتة وعاجلة للضحايا خاصة من النساء والأطفال وذوي/ات الإعاقة، وإعداد برامج للتأهيل النفسي والاجتماعي لهم، يضمن إعادتهم إلى السياق الاجتماعي الصحيح، وبما يمنع وقوع مزيداً من الانتهاكات لحقوقهم ويعزز وصولهم إلى العدالة.



- تكثيف الإعلان عن أماكن تقديم الخدمات القانونية سواء من الجهات العدلية الرسمية أو مؤسسات المجتمع المدني باستخدام الوسائل المختلفة (المقروءة والمسموعة) والقيام بالمزيد من ورش التوعية بتلك الخدمات بشكل دائم.

- استمرار المؤسسات الأهلية النسوية والحقوقية في تقديم خدمات الدعم القانوني للفئات الهشة خصوصاً النساء عبر الدفاع المجاني وتمثيلهن أمام المحاكم الوطنية المتوفرة أو لجان العدالة البديلة من أجل تعزيز وصولهن للعدالة، وتوفير التمويل اللازم لها بما يعزز ديمومة هذه الخدمات المقدمة للفئات الأكثر هشاشة كالنساء والأطفال وذوي الإعاقة.

- تعزيز تواجد وعمل العيادات القانونية في مراكز الإيواء التي يمكنها معالجة قضايا المواطنين/ات بشكل أسرع وأفضل، وتقديم الاستشارات، وتوجيه المواطنين/ات إلى مقدمي الخدمات المختلفة.

- تفعيل دور صندوق النفقة الفلسطيني لمساعدة النساء في قطاع غزة في الإنفاق على أطفالهن.

- العمل على توثيق الانتهاكات الداخلية خاصة تلك التي لحقت بالفئات الهشة (نساء وأطفال وذوي الإعاقة) ووصولهم إلى العدالة أثناء الحرب ومتابعتها إن أمكن، بما يضمن تحقيق العدالة.

- تعزيز مشاركة الفئات الهشة خاصة النساء والأطفال وذوي الإعاقة في تحديد احتياجاتها من العون القانوني والخدمات الأخرى خصوصاً في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني.

- تعزيز مشاركة النساء وذوي الإعاقة من الجنسين في تدخلات الحماية المجتمعية الطارئة، وتعزيز تواجدهم في اللجان المختلفة والهيكل القيادية على جميع المستويات بما فيها تلك الميدانية.

- الإيعاز للسلطة القضائية في الضفة الغربية لتولي النظر في القضايا المستعجلة للمواطنين/ات من قطاع غزة، من خلال اعتماد وكالاتهم الممنوحة لمحامين/ات في الضفة الغربية، مع مراعاة الوضع الاقتصادي المتدهور في قطاع غزة بخصوص التكاليف المرتفعة.

- العمل على استعادة أرشيف مؤسسات العدالة، وبناء الأرشيف الجديد وقواعد بيانات محمية بالاستعانة بما يتوفر من ملفات وأوراق رسمية إلكترونية أو ورقية لدى المحامين/ات ولدى مؤسسات المجتمع المدني، والعمل على حفظها على وجه السرعة وذلك لاستخدامها بعد الحرب، وعند عودة المحاكم للعمل.

- العمل على الأرشفة الإلكترونية للإشكالات الواردة والخدمات المقدمة والمعاملات المنجزة من الجهات العدلية الرسمية أولاً بأول أثناء العدوان، حتى لا تتكرر إشكالية فقد الأرشيف الورقي.

- التوافق على جهة مهنية متخصصة تتولى تنفيذ القرارات الصادرة في المنازعات أو توثيق مصالحات أو اتفاقات رضائية بين الأطراف بتوقيع شهود أو كفلاء كحل لتلك المنازعات وديا أو حفظ الحقوق لحين شروع لجان حل المنازعات في عملها.

- إعداد دراسات وصفية وتحليلية بشكل دوري لقياس أثر غياب قطاع العدالة على الفئات الهشة في المجتمع، وتقييم فعاليات استجابته لاحتياجات كل فئة خاصة النساء والأطفال وذوي الإعاقة، وطرح حلولاً تتعلق بخصوصية كل فئة والنظر بشكل أكثر تعمقا في مشكلاتها، ومشاركة تلك الفئات في تحديد الأولويات وآليات الاستجابة المطلوبة.

- تشكيل لجان من القضاة والحقوقيين/ات ونقابة المحامين ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة تضمن فيها تمثيل الفئات الهشة خاصة النساء وذوي الإعاقة بشكل فعال وعادل، وذلك للنظر في الإشكاليات العالقة ما قبل العدوان وترتيب أولويات التدخل في القضايا الطارئة والملحة التي ظهرت أثناء العدوان.

- العمل على تحسين الوضع اللوجستي والفني في المراكز المؤقتة العاملة في المحاكم الشرعية وتزويدها بمجموعة من الأدوات والإمكانات اللازمة لإنجاز العمل بشكل أسرع وأدق وأكثر فاعلية.

- القيام بإعداد دراسات وصفية وتحليلية من منظور جندي لكل مكون من مكونات العدالة لتقييم مدى الضرر الذي لحق به جراء العدوان وآليات إعادة البناء بما يخدم الوصول إلى عدالة مستدامة.

- ينبغي تعزيز التنسيق بين أجهزة العدالة الرسمية وغير الرسمية، بالإضافة إلى دعم التعاون مع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني من أجل توفير خدمات شاملة وفعالة، سواء خلال الأزمات أو بعدها.

- العمل على إعادة دور مؤسسات المجتمع المدني الرقابي على أداء المؤسسات الرسمية أثناء العدوان واستعادة دورها المتخصص في الحماية والدمج وتقديم تلك الخدمات بما يناسب حقوق واحتياجات مختلف فئات المجتمع خاصة الهشة منها.

- العمل على توطيد التمويل والتدخلات المقدمة في قطاع غزة من قبل المؤسسات الدولية غير الحكومية بالتشاور الفاعل مع منظمات المجتمع المدني لتحديد أولويات التدخلات في قطاع العدالة.

### ثالثاً: على المدى البعيد لا بد من:

- استخدام أدوات العدالة الانتقالية في قطاع غزة بما يلبي احتياجات مرحلة ما بعد هذا العدوان، آخذين بعين الاعتبار دمج النوع الاجتماعي، وتعزيز مبدأ المحاسبة من أجل الوصول إلى العدالة من خلال المحاسبة القضائية أمام المحاكم الوطنية للمواطنين/ات المدانين وفقاً للتشريعات السارية والإجراءات العادية، والمحاسبة الإدارية للمتورطين/ات في انتهاكات حقوق الإنسان أو في الفساد.
- البدء بالعمل على توحيد القضاء الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة ولا بد من أن تتضمن آليات الوحدة الشروع في إعادة بناء مؤسسات منظومة العدالة في قطاع غزة وفق معايير الاستقلالية والنزاهة، يتبعها ويتشابك معها توحيد يضمن إصلاح حقيقي وتقييم مهني لأداء كل من يشغل وظيفة منظومة العدالة في الضفة الغربية.
- تنظيم حملات ضغط مجتمعي بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني ونقابة المحامين والشخصيات القانونية والأكاديمية والمجتمعية بهدف ضمان السير في إجراءات إعادة البناء وتوحيد منظومة العدالة بصفتها سلطة قضائية مستقلة وبعيدة عن التسييس والحزبية.
- إيلاء الأطفال والنساء وذوي/ات الإعاقة الاهتمام الخاص والكاف من خلال قراءة وتحليل واقعهم في ظل الحرب، وآليات حماية حقوقهم في الحياة والكرامة والسلامة الصحية والنفسية والجسدية والوصول والإدماج المجتمعي ما بعد الحرب.
- تشكيل لجان أو هيئات مجتمعية ذات اختصاص قضائي (تضمن مشاركة فعالة للنساء وذوي الإعاقة) وتتولى فض المنازعات في قطاع غزة إلى حين إتمام إعادة البناء والتوحيد المشار إليها.
- بناء الثقة بين المواطنين/ات ومكونات قطاع العدالة المختلفة، حيث تُعدّ هذه الثقة ركيزة لتحقيق الاستقرار بعد الحرب وذلك لضمان استدامة نظام العدالة، ويتطلب ذلك إطلاق حملات توعوية مبتكرة وتوفير قنوات اتصال فعالة لضمان مشاركة المواطنين/ات في تطوير النظام القضائي وضمان مشاركة فعالة للنساء وذوي الإعاقة.
- العمل على تصويب أوضاع المؤسسات العدلية الرسمية وتقييم أدوارها بشكل سريع وناجز، ومحاولة تقديم خطط وتصورات لتساعد تلك المؤسسات على التعافي من خلال التنسيق التشاركي مع المؤسسات الأهلية.

- العمل على إعادة تأهيل البنية التحتية لمؤسسات قطاع العدالة المختلفة التي دُمرت بسبب الحرب، وإيجاد مساحات بديلة مؤقتة فور انتهاء الحرب لتلك المؤسسات كي تمارس عملها دونما تأخير وتزويدها بالموارد البشرية والمادية اللازمة، آخذين بعين الاعتبار دمج النوع الاجتماعي.

- تصميم أنظمة مرنة وقابلة للتكيف مع الأزمات المستمرة في قطاع غزة وذلك عبر بناء آليات قانونية مشروعة للاستجابة السريعة والتعامل مع النزاعات بطرق مبتكرة تشمل الآليات البديلة لتسوية النزاعات (كالوساطة والتحكيم والمصالحات) أو المجالس المجتمعية بما في ذلك الأسرة، وقادة المجتمع والمؤسسات الحقوقية والنسوية والنقابات وخاصة نقابة المحامين، بهدف حل الإشكاليات القانونية أوقات الطوارئ، وتوفير التدريبات المتخصصة خاصة في مجال حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وآليات الاستجابة والمراقبة.

- استخدام التكنولوجيا ورقمنة عمل قطاع العدالة الفلسطيني في محاولة للتغلب على إشكاليات الوصول وتقديم الخدمات ومراقبة جودتها التي طرأت خلال العدوان، وللحفاظ على الأرشيف سليماً وعدم تعريضه للإهلاك والضياع مجدداً.

- تشكيل لجان من الخبراء المحليين والإقليميين والدوليين للنظر في إعادة بناء قطاع العدالة في فلسطين بتطبيق مبادئ سيادة القانون تحت مظلة القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية مع ضمان مشاركة فعالة للنساء وذوي الإعاقة فيها.

- العمل على إعداد خطط طوارئ (من منظور جندي) فعالة قادرة على التكيف، ملائمة لنظام عدلي يركز تحت نير الاحتلال لجميع مؤسسات قطاع العدالة.

- بناء قدرات العاملين/ات في قطاع العدالة على الاستجابة للأزمات، وتحديث السياسات وإجراءات العمل لضمان جاهزية هذا القطاع في المستقبل بما يخدم جميع الفئات وخاصة الهشة منها، وبما يراعي مبدأ التخصصية (مثل كوادرات مؤهلة للتعامل مع وتقديم خدمات عدلية للنساء الناجيات من العنف والخ..).

- يجب إرساء آليات تضمن الشفافية والمساءلة ضمن المؤسسات العدلية الرسمية، وتشكيل هيئات رقابية مستقلة على أعمال مؤسسات العدالة (تضمن مشاركة فعالة للنساء وذوي الإعاقة)، بما في ذلك إشراك المجتمع المدني كطرف رقابي لتوثيق ومتابعة وتقييم أداء أجهزة العدالة الرسمية، وضمان إدارة موارد العدالة بشكل عادل وشفاف.

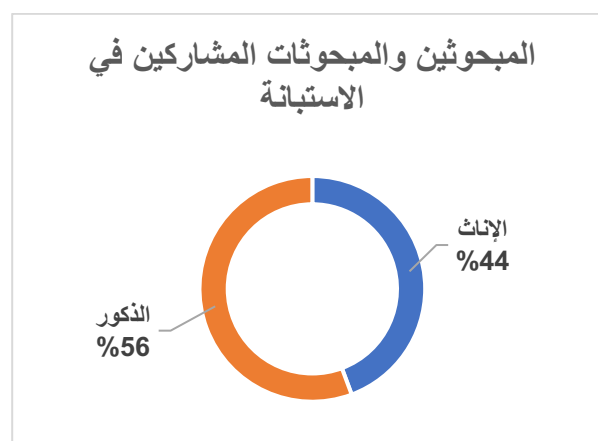
- خلق أوسام استشارية دائمة (مؤسسات مجتمع مدني، حقوقيين/ات، نقابة المحامين، خبراء محليين من الجنسين) لتساعد مؤسسات العدالة الرسمية على الوقوف على احتياجات المواطنين/ات بصورة دائمة وكاملة، ويُرَاعَى في تشكيلها مشاركة النساء وذوي الإعاقة.

- تطبيق مبادئ سيادة القانون لضمان الوصول العادل إلى العدالة بما يشمل ذلك من تطوير لقوانين توفر الحماية للفئات المهمشة والضعيفة وتضمن الوصول إلى الخدمات القانونية للجميع دون تمييز، خصوصًا في المناطق الأكثر تضررًا والفئات الأكثر هشاشة كالنساء وذوي الإعاقة.

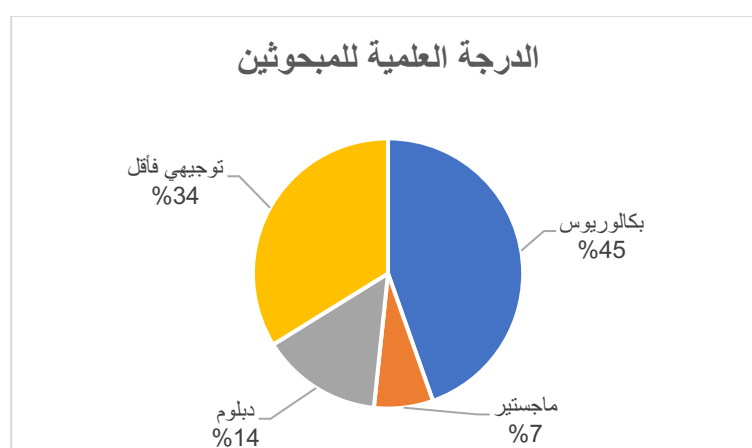
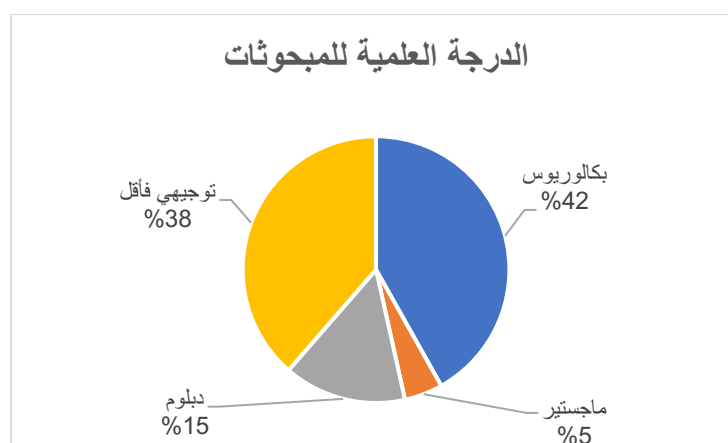
## ملحق (1)

### • خصائص عينة الاستبانة:

#### الجنس:

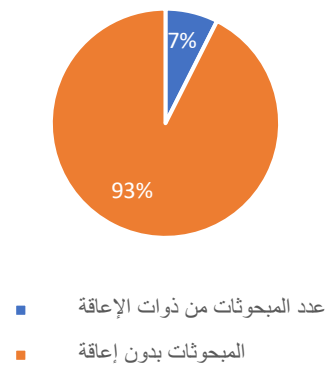


#### المستوى التعليمي:

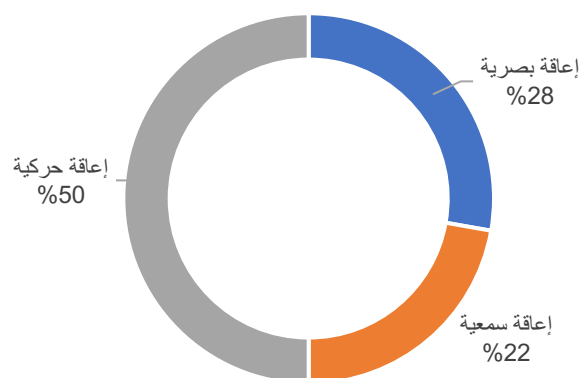


## الإعاقة:

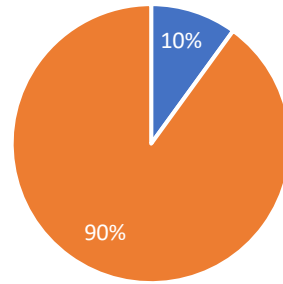
نسبة المبحوثات من ذوي الإعاقة



نوع الإعاقة للمبحوثات

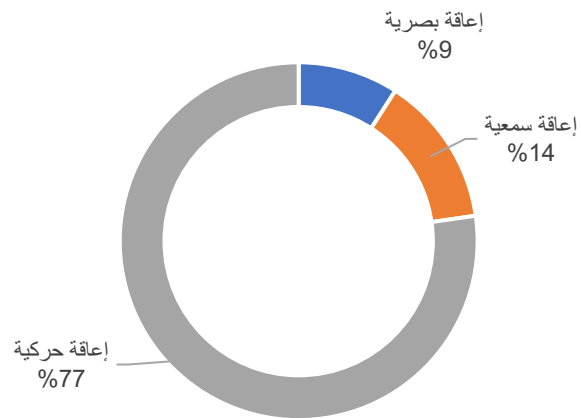


### المبحوثين من ذوي الإعاقة



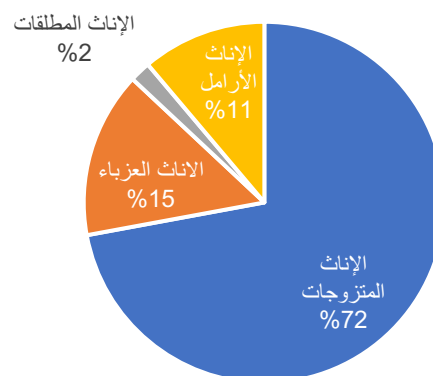
■ عدد المبحوثين من ذوي الإعاقة  
■ المبحوثين بدون إعاقة

### نوع الإعاقة للمبحوثين

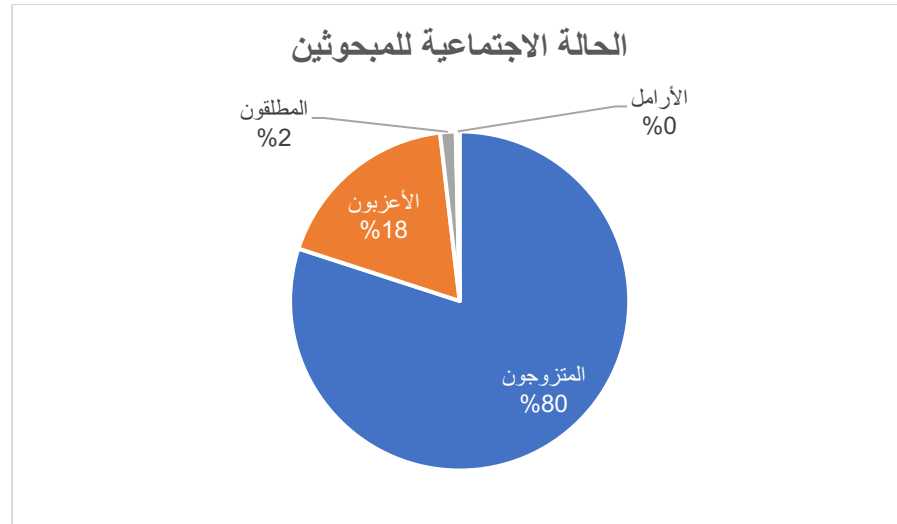


### الحالة الاجتماعية:

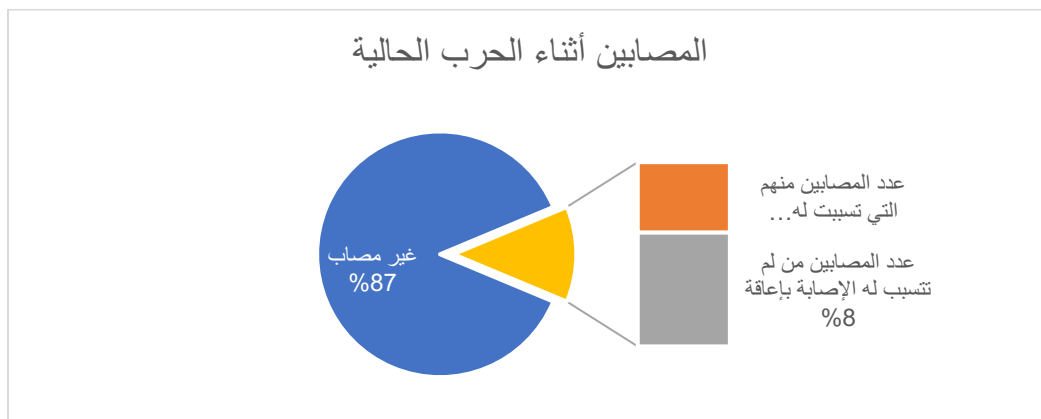
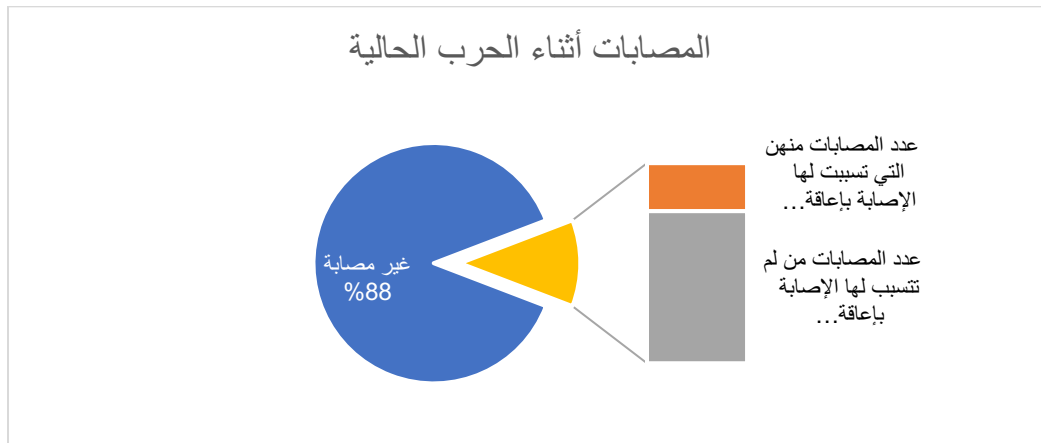
### الحالة الاجتماعية للمبحوثات





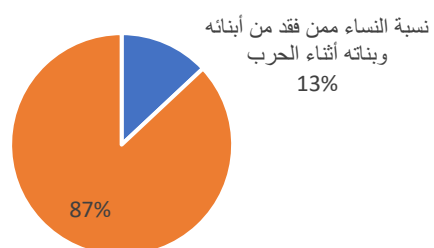


## الإصابات أثناء الحرب:

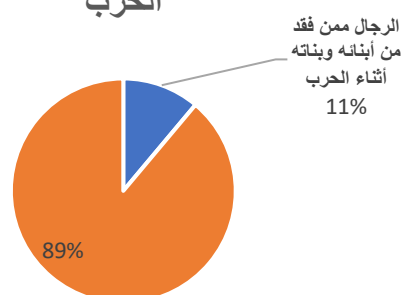


## الفقد:

### عدد النساء ممن فقدن أحدا من أبنائهن أو بناتهن أثناء الحرب

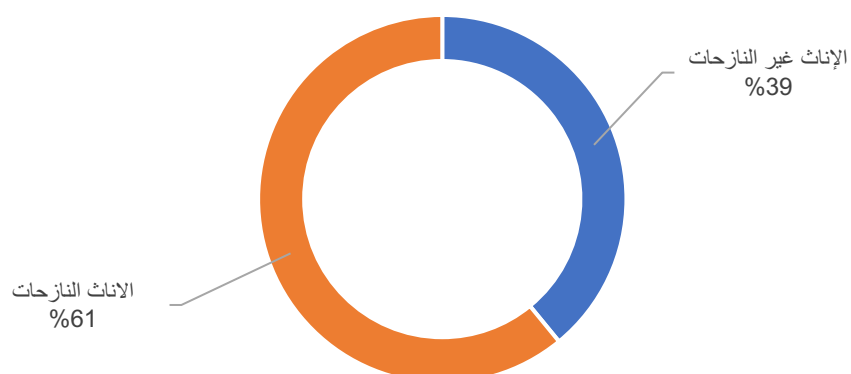


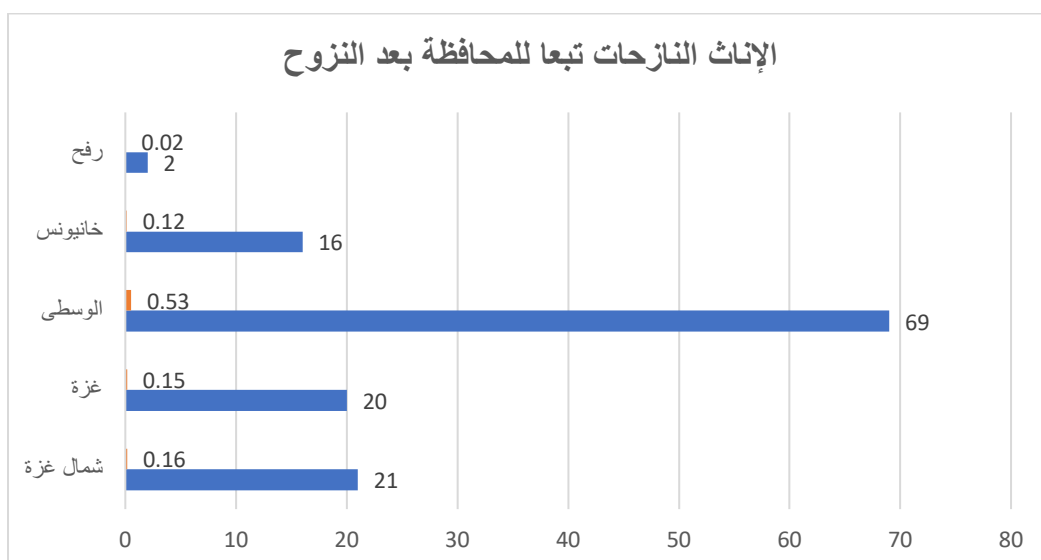
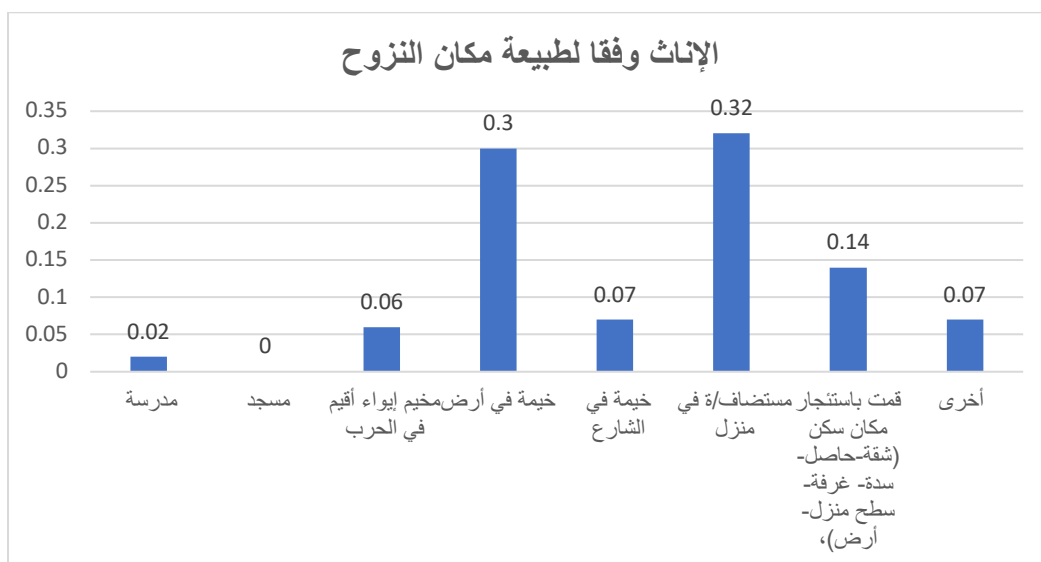
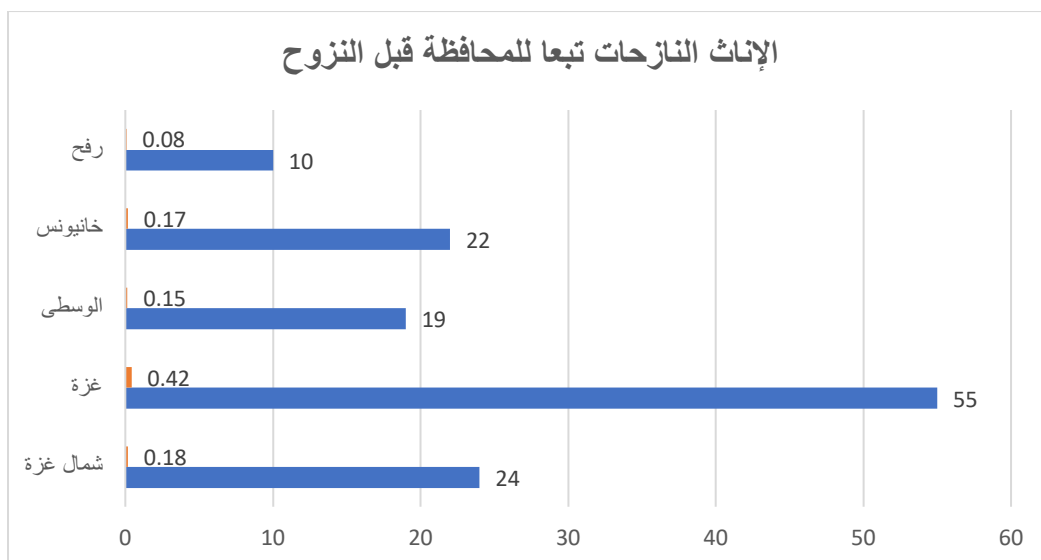
### عدد الرجال ممن فقد من أبنائهم وبناتهم أثناء الحرب



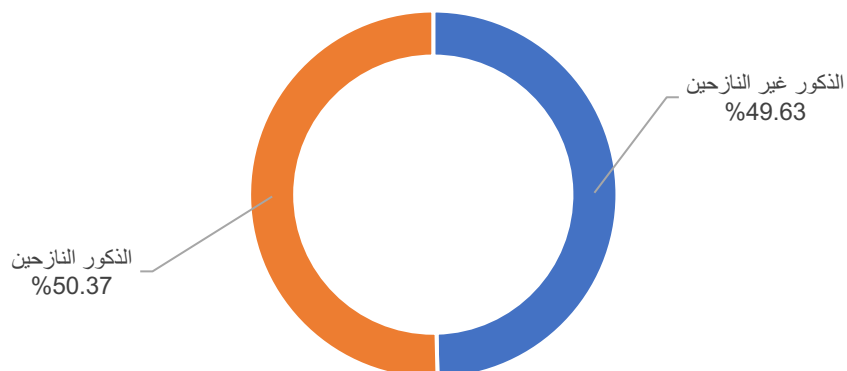
## النزوح:

### نسبة النزوح بين الإناث

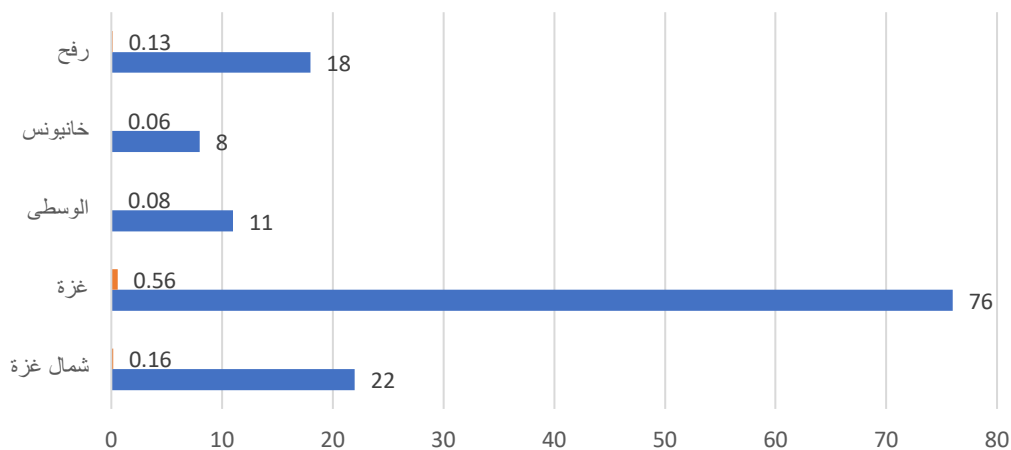




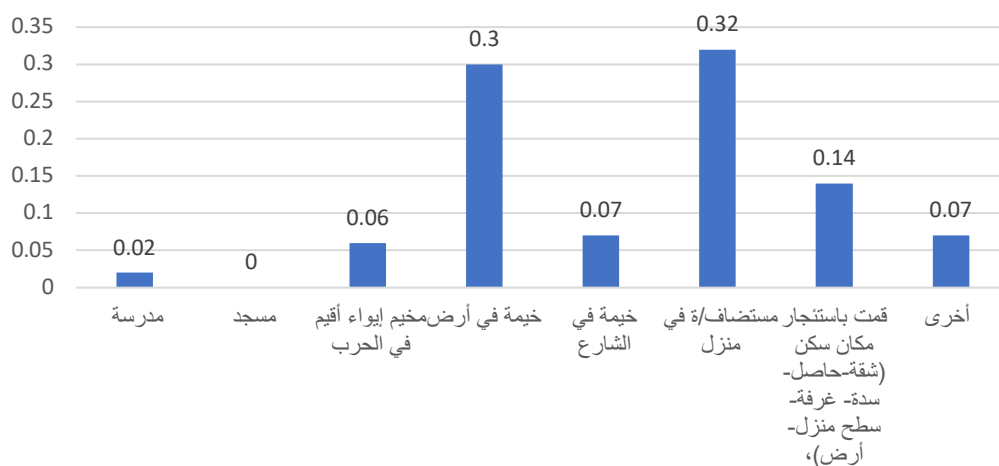
### نسبة النزوح بين الذكور

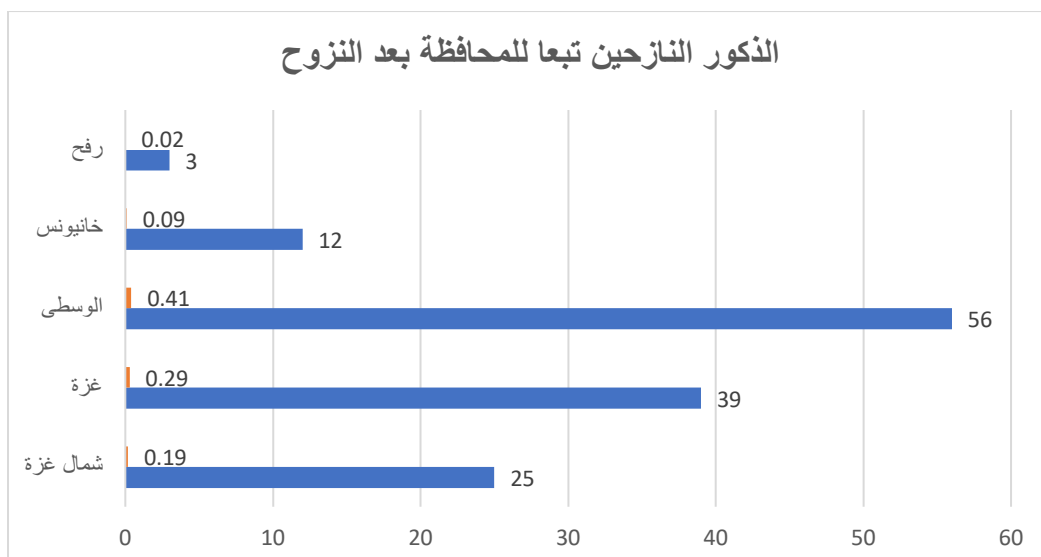


### الذكور النازحين تبعا للمحافظة قبل النزوح

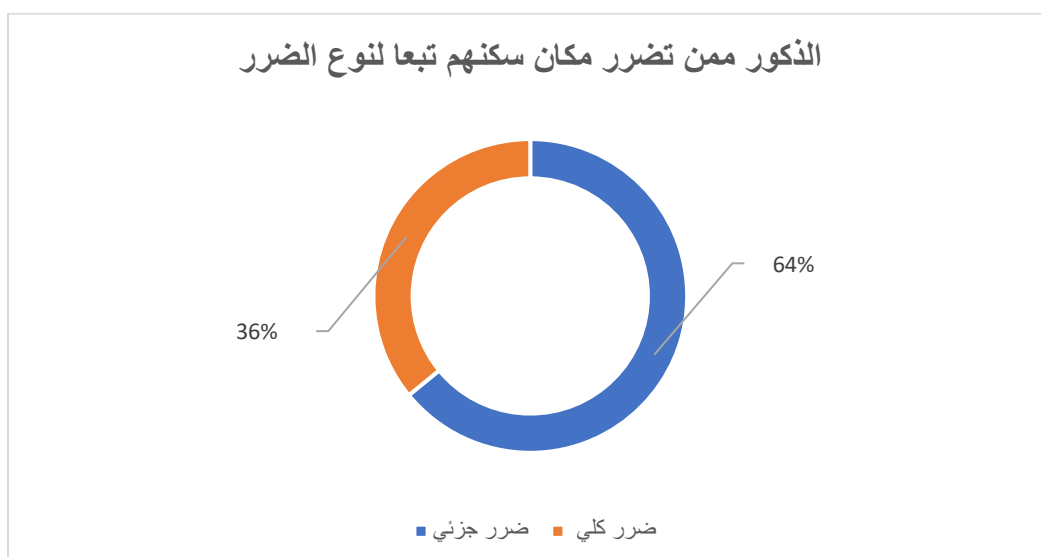
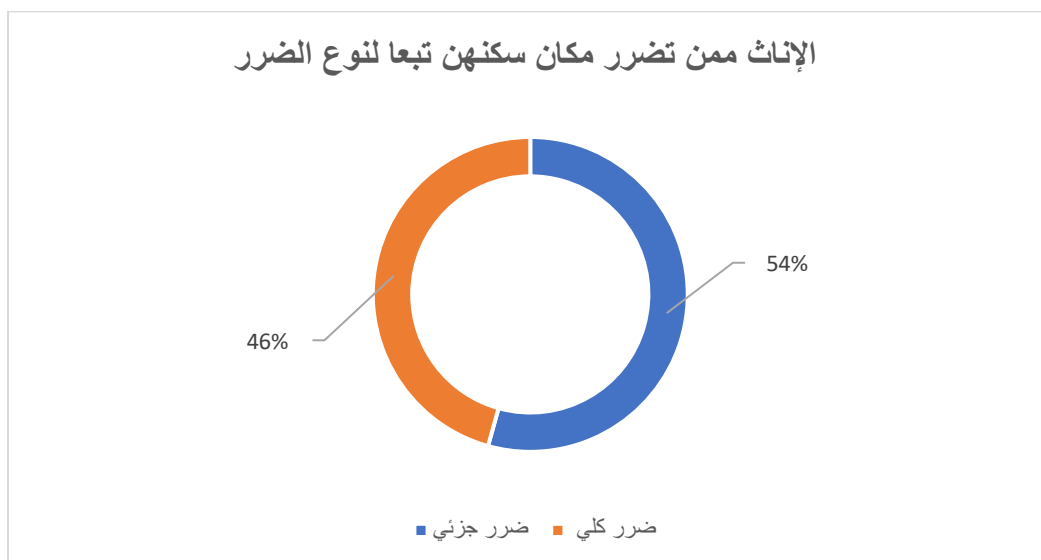


### الذكور وفقا لطبيعة مكان النزوح





### الأضرار التي لحقت بالمسكن:



# **A Research Study on Gaza's Justice Sector During and After the Ongoing War**

**MUSAWA – the Palestinian Center for the Independence of the Judiciary and the Legal  
Profession**

**2024**

**Team:**

**Lead researcher:** Sanabel Ahmed Abusaid      Gaza  
**Lead researcher:** Ibrahim Barghouthi      Ramallah

**Field Research Team:**

- Adv. Omar Abdulwahid      Gaza
- Adv. Hala Hassanein      Gaza
- Adv. Nour Hammad      Beit Lahia / North Gaza
- Adv. Marwan Baroud      Deir al-Balah
- Adv. Musab al-Dahdouh      al-Nuseirat
- Trainee Lawyer, Rawaa al-Fleet      al-Zawaida
- Professor and Adv. Yaqeen Shbeir      al-Zahra'a / currently in Deir al-Balah
- Social Researcher Ahmad Atallah      Khan Younis

**Documentation and Coordination:**

Adv. Rula Mousa – Legal Monitoring Officer – MUSAWA / Gaza  
Rasha Khmour – Programs Department – MUSAWA / Ramallah

## *Table of Contents*

<i>Introduction.....</i>	<i>4</i>
<i>Theoretical Framework of the Study.....</i>	<i>9</i>
<i>Executive Summary .....</i>	<i>17</i>
<i>Chapter 1: Gaza’s Justice Sector.....</i>	<i>22</i>
<i>Section 1: Components of Gaza’s Justice Sector.....</i>	<i>22</i>
<i>Section 2: The Legal Framework (National and International) Governing Gaza’s Justice Sector .....</i>	<i>28</i>
<i>Chapter 2: The State of Gaza’s Justice Sector During the War.....</i>	<i>34</i>
<i>Section 1: Material Damage and Human Losses Suffered by the Components of Gaza’s Justice Sector.....</i>	<i>34</i>
<i>Section 2: The Legal Needs Arising in Gaza During the Aggression.....</i>	<i>39</i>
<i>Section 3: Response Mechanisms of Gaza’s Justice Sector Entities During the Aggression .....</i>	<i>60</i>
<i>Chapter 3: Evaluating the Effectiveness of Gaza’s Justice Sector’s Response Mechanisms During the War.....</i>	<i>74</i>
<i>Section 1: Effects on Gazan Society Due to the War’s Impact on the Justice Sector .....</i>	<i>75</i>
<i>Section 2: Effectiveness of the Justice Sector’s Response Mechanisms.....</i>	<i>83</i>
<i>Chapter 4: The Future of the Justice Sector and Access to It .....</i>	<i>95</i>
<i>Appendix (1) .....</i>	<i>101</i>



## Introduction

The Israeli military aggression on the Gaza Strip, which erupted in October 2023, has been unprecedented in the scale of death and destruction it has inflicted, leaving severe and devastating effects on the lives of Palestinians in occupied Gaza.<sup>1</sup> By October 7, 2024, a year after it began, it had killed no fewer than 42,000 people, more than 60% of whom were children and women, and injured over 97,000 people.<sup>2</sup> The Ministry of Health in Gaza asserts that the actual number of martyrs is much higher than the announced figure, considering that a large number of victims, in the thousands (10,000 missing), remain trapped under the rubble or in the streets. Throughout the year, multiple reports surfaced regarding the retrieval of some of these bodies, including news of individuals found tied up and buried in mass graves, suggesting that they were killed by the Israeli army after being detained. Palestinians have been forced to create temporary burial sites in hospitals, markets, streets, and near destroyed homes, as transporting the martyrs to official cemeteries has become impossible.<sup>3</sup> The Palestinian Ministry of Health previously stated that the genocide in Gaza has resulted in one out of every twenty Palestinians in Gaza being either a martyr, injured, or missing.<sup>4</sup> Thousands of Palestinians are also under arbitrary detention, with reports indicating that they are subjected to torture and inhumane treatment, without any information on their whereabouts.<sup>5</sup>

In addition to the catastrophic loss of life, the relentless aggression on Gaza and the total blockade imposed by Israel have led to unparalleled levels of deprivation and multidimensional poverty,<sup>6</sup> resulting in a humanitarian crisis at every level. According to Palestinian human rights organizations, the Israeli military aggression has forced the residents of Gaza into a dire reality, with diseases and epidemics spreading to nearly half of the population. The look of many residential neighborhoods has changed drastically, as the Ministry of Public Works and Housing has reported that more than 250,000 housing units have either been entirely demolished or have sustained severe damage, rendering them uninhabitable. This figure accounts for more than 86% of the

---

<sup>1</sup> Translator's Note: "the Gaza Strip" is also referred to as "Gaza", and should not be confused with "Gaza City" which refers to the city of Gaza within the Gaza Strip

<sup>2</sup> Palestinian Ministry of Health in Gaza. October 7, 2024. [https://www.facebook.com/MOHGaza1994/?locale=ar\\_AR](https://www.facebook.com/MOHGaza1994/?locale=ar_AR)

<sup>3</sup> Nasser Hospital and Al-Shifa Hospital, as reported on various news sites – Al Jazeera Net, Sky News, Al-Sharq Newspaper

<sup>4</sup> Palestinian Ministry of Health in Gaza, January 2024

<sup>5</sup> OCHA. *One year of unimaginable suffering since the 7 October attack*. <https://www.ochaopt.org/content/one-year-unimaginable-suffering-7-october-attack>

<sup>6</sup> Report by ESCWA, October 2023

total housing units in Gaza. The remaining units have also sustained varying degrees of partial damage, meaning no residential unit in Gaza has escaped destruction or damage. Additionally, over 80% of the roads and streets linking the governorates, cities, and different neighborhoods in Gaza have been destroyed,<sup>7</sup> and most economic activities have ceased. Even public employees now find it difficult to withdraw their salaries amid a liquidity crisis, often having to pay fees ranging from 15% to 30% at money exchange shops to withdraw their salaries, leaving nearly the entire population reliant on aid.<sup>8</sup> The devastation inflicted upon Gazans extends beyond the physical damage caused by Israeli bombardment; they have also lost access to essential services. Civilians in Gaza experience severe deprivation, with limited or nonexistent access to healthcare, food, electricity, and humanitarian aid. Children have lost an entire year of education. Nearly 90% of Gaza's population (estimated at 2.1 million people) have been issued multiple evacuation orders.<sup>9</sup> Schools sheltering displaced families have been repeatedly bombed, while healthcare workers, hospitals, and humanitarian staff have faced systematic attacks, with aid convoys consistently obstructed and even fired upon.<sup>5</sup> Amidst the ongoing war (the genocidal war),<sup>10</sup> access to basic rights and freedoms has become impossible, consequently hindering all forms of access to justice.

On one hand, the lives of Gazans have been affected by business shutdowns, unemployment, and limited access to cash, coupled with skyrocketing prices, shortages of essential goods, and the outbreak of diseases and epidemics. Added to this are the psychological pressures on individuals and the disruption of family relationships, which increases the likelihood of violence due to the absence of justice during the aggression. With the targeting of formal justice institutions and the difficulty of enforcing the law, the sector has plunged into chaos, leading to the use of weapons and gunfire in family disputes during this period. Social media and public gatherings are flooded with news of theft incidents, including cases of private and public property theft and the looting of aid trucks moving from southern Gaza to the central and northern regions. These aid deliveries do not reach their beneficiaries due to the absence of an authority ensuring fair distribution. The absence of police patrols responsible for securing safety and protecting homes, properties, and aid convoys has led to

---

<sup>7</sup> Press release by the Ministry of Public Works and Housing, October 12, 2024. <https://www.facebook.com/p/mpwh/year-of-war>

<sup>8</sup> Al-Haq Organization - Al-Dameer Association - Al Mezan Center - Palestinian Center for Human Rights, April 2024

<sup>9</sup> UNFPA. *Women of Gaza: A year in crisis*. <https://www.unfpa.org/ar/Gazan-Women-2024>

<sup>10</sup> Wherever "war" is mentioned in the study, it refers to the current genocidal war that began in October 2023

a rise in thefts by “thieves” who raid homes, official and private premises such as companies, banks, centers, and civil society organizations (CSOs)—whether damaged or abandoned. They also ambush aid convoys at multiple points within Gaza, using cold weapons and firearms, and then sell the stolen items at exorbitant prices. Also, the lack of police presence has allowed traders to take advantage of the ongoing situation in Gaza, driving prices up to exorbitant levels, making it nearly impossible for citizens to afford food. This situation has caused widespread discontent among the population. Consequently, to fill the void left by the absence of police, who fear being targeted by Israeli forces, the Popular Protection Committees were formed in southern Gaza in late February 2024. Comprising masked young men armed with batons, they spread out in markets to maintain security and regulate prices. However, they operate without any legal authority and lack organizational structure. According to reports from local Palestinian media, the occupation has deliberately fostered chaos through “targeted and systematic” operations, resulting in the martyrdom of several police leaders and officers during Israeli airstrikes that targeted their vehicles, including official cars clearly marked with police colors and markings.<sup>11</sup> A UN Women report stated that two women are killed every hour in Gaza, with nearly one million women and girls being displaced.<sup>12</sup> Reports also indicate that Palestinian women and girls in Gaza have been subjected to horrific levels of sexual violence, including while in detention.<sup>9</sup> Moreover, in these circumstances, the risks of gender-based violence against women and girls escalate due to overcrowded camps, scarce resources, and increasing stress levels.<sup>9</sup> This suffering imposes extra burdens and roles on women, overwhelming them and leaving them with no safe place to turn, and the circle of violence extends to include their children as well. Women fear that, given the food shortages, school closures, and loss of educational opportunities, families may resort to desperate coping mechanisms, such as early marriage, particularly with the increasing number of young girls who have lost one or both parents.<sup>12</sup> Furthermore, some stories of harassment and rape in overcrowded shelters and displacement centers have surfaced, with no legal deterrence in place.

On the other hand, the Government Media Office in Gaza reported on October 1, 2024,<sup>13</sup> that all sectors are being systematically targeted. According to its

---

<sup>11</sup> Al Jazeera Net, Sky News, Al-Sharq Newspaper

<sup>12</sup> UN Women. *Gender alert: The gendered impact of the crisis in Gaza*. January 2024.

<https://www.unwomen.org/sites/default/files/2024-09/gender-alert-gaza-a-war-on-womens-health-en.pdf>

<sup>13</sup> Government Media Office in Gaza. <https://t.me/s/mediagovps?before=3235>

report, 200 government sites, including the Public Prosecution headquarters, judicial offices, multiple police stations, and various ministry headquarters, were destroyed during the aggression. Additionally, 125 schools and universities were completely destroyed, while over 337 others sustained partial damage, including at least four that housed law faculties. The aggression also killed 750 teachers and education staff, 130 scholars, academics, and university professors, as well as 12,700 students. Moreover, two UN rapporteurs stated that there has been unnecessary destruction of the judicial infrastructure in Gaza.<sup>14</sup> Most court buildings and justice sector facilities were targeted, including Gaza's main courthouse (Palace of Justice), North Gaza courthouse, Ministry of Justice's headquarters, and both the Regular Bar Association and the Shari'a Lawyers Association offices which have been completely destroyed. As a result, much of the official archives were lost. In addition, the main headquarters of the Public Prosecution and the Attorney General's office were entirely demolished. Hundreds of lawyers, judges, and law enforcement officials have been killed or wounded in different airstrikes during the aggression, which witnesses described as targeted, not random. It is also worth noting that all official institutions concerned with the judiciary (serving as venues for appearance and litigation) were shut down due to the aggression.

Amid the widespread destruction impacting all facets of life, coupled with the displacement of citizens, whether through compulsion or fear, the war seems aimed at dismantling and transforming Gazan society into one devoid of an institution-based state, and rendering Gaza uninhabitable. This poses a direct threat to the core values of peace, security, justice, and protection, which are indispensable for any human society. The absence of a formal justice system has compromised the rule of law and stability, with no effective and authoritative bodies to resolve issues or safeguard rights and freedoms (including economic, social, and cultural rights). As a result, numerous civil and criminal disputes remain unresolved, and many crimes go unpunished, fueling an increase in gender-based violence and exacerbating its impact on vulnerable groups such as women and children.

Since life abhors a vacuum, Gazan society has shifted toward relying on mukhtars and trusted community figures through both individual and collective initiatives (such as conciliators, mukhtars, lawyers, and academics) aimed at

---

<sup>14</sup> <https://news.un.org/ar/story/2024/04/1130101>

establishing peace, security, and resolving disputes. These efforts strive to provide relative justice by establishing quasi-judicial mechanisms outside the formal justice system and forming community-based reconciliation and mediation bodies to settle disputes. In addition, the remaining surviving employees and judges have been working to issue essential documents, such as marriage, divorce, and other legal certificates, to curb lawlessness, crime, and denial of rights. This has significantly impacted the formal justice sector, which plays a vital role in fostering people's respect for the law and their ability to remain within the bounds of civil peace.

Given that the main role of the justice sector in any state is to safeguard rights and freedoms, prevent the abuse of power, and resolve conflicts through the enforcement of laws that focus on assisting citizens and managing public order—particularly by preventing, monitoring, and punishing crime—any structural or organizational weakness will inevitably lead to chaos, lawlessness, and the spread of crime.

This warrants careful consideration and an in-depth examination of the current state of Gaza's justice sector during the war to analyze it, identify areas of failure or success, study its impact on citizens, and then propose ways to develop or reinforce the justice system, ensuring access to justice for all.

## **Theoretical Framework of the Study**

This study aims to examine and analyze the state of the justice sector in Gaza during the ongoing aggression. It will help document the effects of the aggression on the sector and its repercussions on both individuals and communities. The study will also explore future scenarios for the justice sector (post-aggression phase), with a focus on strengthening the rule of law and ensuring a swift and seamless recovery process. This seeks to uphold and protect the rights of individuals and communities in Gaza, by providing a precise diagnosis, outlining recovery scenarios, and fostering collaborative efforts for civil peacebuilding in the post-aggression phase. This analysis considers the ambiguity surrounding the future of Gaza after the war, especially regarding the nature of the political and legal system—since law mirrors reality (the war in Gaza’s case) and is shaped by both internal and external power dynamics. This brings into question whether the war will end with a ceasefire maintaining Gaza’s administration as it was before the war, a return to how it was before the 2007 division under the control of the Palestinian Authority, or a direct Israeli occupation of the Gaza Strip, reinstating administrative control as it was before Israel’s withdrawal and the Oslo Accords. Alternatively, the aggression could generate broad international support for Palestinians, bringing the Palestinian cause back to the forefront of global attention. This could pave the way for genuine political unity within the Palestinian community and the establishment of an institution-based Palestinian state, supported by international efforts aimed at reconstruction, rebuilding, and reactivating justice sector institutions.

### **Study Objectives:**

1. To understand the structure and mechanisms of Gaza’s justice sector during the ongoing war through its emergency response.
2. To compile data and statistics about the material damage (physical and digital infrastructure) and the human toll on Gaza’s justice sector.
3. To assess the effectiveness of the mechanisms adopted by Gaza’s justice sector during the ongoing war.
4. To outline or document the main legal needs and disputes that have arisen during the ongoing war on Gaza.
5. To assess the impact on Gazan society due to the impact of the war on the justice sector.

6. To propose new strategies and mechanisms to enhance the work of Gaza's justice sector during emergencies and post-war, ensuring the rights of all members of society, especially vulnerable groups such as women, children, and persons with disabilities.

### **Study Scope:**

This study examines the current state and performance of the justice sector in Gaza (across its five governorates) by analyzing its response to the aggression that began on October 7, 2023, and continues to this day, while also offering an outlook for the sector in the post-aggression phase. The study specifically focuses on the components of the justice sector, including courts (regular, Shari'a, military, and administrative), the public prosecution, lawyers' associations,<sup>15</sup> and lawyers. It also examines legal aid organizations (providing legal consultation and representation), including CSOs (human rights and women's organizations), alternative dispute resolution methods, mediation services, and community-based dispute resolution methods (arbitrators, mukhtars, conciliators, and popular protection committees). Additionally, the study covers certain law enforcement entities, such as police stations and detention centers (police holding cells), the General Directorate of Correction and Rehabilitation Centers, criminal investigation units, and relevant ministries like the Ministry of Justice, Ministry of Social Development, and Ministry of Economy. These components were selected due to their critical role in urgently addressing people's needs during wars and emergencies, rather than their role in legislation or performance monitoring at this stage. Accordingly, the scope of the study will not allow for an analysis of the performance of all components of Gaza's justice sector; therefore, the aforementioned components were selected.

### **1. Temporal Boundaries**

The study covers the period from October 2023 to October 2024, which is the duration of the ongoing war on Gaza. This timeframe directly impacts the performance of the components of the justice sector. These temporal boundaries are essential for evaluating the justice sector's response to emergency events, including changes in justice mechanisms and methods of addressing violations and individual rights.

---

<sup>15</sup> Translator's note: "Lawyers' associations" denotes both the Regular Bar Association and the Shari'a Lawyers Association. Full names are used when referring to either association alone.

## **2. Spatial Boundaries**

The study focuses on Gaza, covering its five governorates (Rafah, Khan Younis, Central Gaza, Gaza City, and North Gaza). Gaza represents a unique setting for the justice sector, functioning within constraints imposed by limited resources and structural difficulties due to the ongoing blockade. Consequently, assessing the performance and responsiveness of the justice system, police, and other relevant entities in this environment adds a critical perspective to the study. Therefore, examining the performance and response of judicial bodies, law enforcement, and other relevant entities within this setting adds a fundamental dimension to the research.

### **Study Methodology:**

The researchers use a descriptive-analytical methodology in conducting this study, gathering data from both primary and secondary sources to answer the following study questions:

1. What legal needs (for different groups, including women) have arisen in Gaza due to the war?
2. How has Gaza's justice sector responded to its assigned role during the war, and how effective has this response been?
3. What are the material and human losses suffered by Gaza's justice sector during the war?
4. What are the effects on Gazan citizens due to the impact of the war on the justice sector?
5. What are the proposed measures to ensure citizens can access justice in Gaza post-war?

### **The secondary resources include:**

1. Statistics provided by the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS).
2. Data and reports issued by the Government Media Office in Gaza.
3. Related data, reports, and studies published and conducted by CSOs, the Independent Commission for Human Rights (ICHR), and international or UN organizations.
4. Official reports on the justice sector's response in Gaza during the war.
5. Media reports on the justice sector's response in Gaza during the war.
6. Relevant national laws and regulations.
7. Relevant international laws and standards.



**The primary resources include:**

1. Online survey with 485 Palestinian families in Gaza (215 females, 270 males), distributed across the five governorates of Gaza, including both displaced individuals (those in schools, tents, and with host families) and non-displaced individuals.
2. 5 Field visits to the temporary Shari'a courts' facilities established in Gaza.
3. Focus group (via Zoom) involving 10 institutions from the Access to Justice Network (AWN), and other CSOs, of which 7 are concerned with women and children and 3 are human rights organizations.
4. Focus group (via Zoom) with 26 practicing lawyers (10 females, 16 males) from Shari'a and regular courts from North Gaza and the southern governorates.
5. 6 focus groups involving 54 participants (27 women and 27 men), both displaced and non-displaced, who either sought or did not seek justice services during the war on Gaza. This includes women, girls, and injured individuals of both genders, to assess the justice sector's response in Gaza during the war. The groups are distributed as follows:
  - Group one comprises 9 male citizens, both displaced and non-displaced, currently in Rafah or Khan Younis governorates.
  - Group two comprises 9 female citizens, both displaced and non-displaced, currently in Rafah or Khan Younis governorates.
  - Group three comprises 9 male citizens, both displaced and non-displaced, currently in the Central Gaza governorate.
  - Group four comprises 9 female citizens, both displaced and non-displaced, currently in the Central Gaza governorate.
  - Group five comprises 9 male citizens, both displaced and non-displaced, currently in Gaza City and North Gaza governorates
  - Group four comprises 9 female citizens, both displaced and non-displaced, currently in Gaza City and North Gaza governorates.
6. 10 in-person or phone interviews with representatives of official institutions, as follows:
  - The Shari'a Judiciary Department to identify the role of Shari'a courts and document the damage, including material and human losses, suffered during the aggression (2 interviews with 2 judges from the Shari'a Judiciary Department).

- The Supreme Judicial Council to identify the role of regular courts and document the damage, including material and human losses, suffered during the aggression (2 interviews with 2 judges from the Supreme Judicial Council).
  - The Public Prosecution to identify its role and document the damage, including material and human losses, suffered during the aggression (2 interviews: One with the chief prosecutor, and one with a deputy prosecutor).
  - The Criminal Investigations Department (CID) to identify its role and document the damage, including material and human losses, suffered during the aggression (2 interviews: One with the Director of the Central Gaza CID and another with a staff member from the Gaza City CID).
  - The Ministry of Economy to identify its role during the aggression (1 interview with the Deputy Director of the Ministry).
  - The Ministry of Social Development to identify its role during the aggression (1 interview with the Director General of the General Administration of Family and Childhood).
7. 12 in-person or phone interviews with the following:
- Two judges, one from the Shari'a judiciary and the other from the regular judiciary.
  - Representatives from the Shari'a Lawyers Association (2 interviews: One with the President of the Shari'a Lawyers Association, and one with a member of its council)
  - Representatives from the Regular Bar Association (2 interviews: One with the Deputy President of the Regular Bar Association, and one with a member of its council)
  - Coordinator of the Monitoring of National Policies and Legislation department at ICHR.
  - Four individuals: A mukhtar (community leader), a mukhtara (female mukhtar), a conciliator, and an arbitrator.
  - One trainee lawyer.

## **Study Structure:**

This study is divided into four chapters. The first chapter provides an overview of the justice sector in Gaza, highlighting its components (subject of the study) and the legal framework governing them. The second chapter examines the state of the justice sector in Gaza during the war, reviewing the physical damages and human losses sustained by its components, the key legal needs that arose in Gaza during the aggression, and the response mechanisms adopted by justice sector bodies in Gaza. Chapter Three evaluates the effectiveness of the justice sector's response mechanisms in Gaza during the war. This includes discussing the impact on Gazan society due to the justice sector's condition amidst the aggression and assessing the effectiveness of both the justice sector and its response mechanisms. In the fourth and final chapter, the study outlines a future vision for the justice sector and access to justice, both during the current war and the post-war phase, in light of the compiled findings and recommendations.

## **Challenges:**

The study of Gaza's justice sector during the war faced a range of obstacles and issues, mainly involving the deteriorating security conditions, rapidly changing information, weak infrastructure, and political and social pressures, along with limited resources. This necessitated the adoption of innovative strategies for data collection and for accurate and effective assessment of the justice sector's condition under such complex circumstances. The key challenges were as follows:

### **1. Ongoing war and deteriorating security conditions:**

- Access to information and institutions: Amid the ongoing war, safe access to judicial institutions and courts becomes challenging, preventing researchers from obtaining essential data and conducting interviews with justice sector stakeholders. Researchers could not meet with representatives from the police, the Directorate of Correction and Rehabilitation, or the military judiciary.
- Risk to field researchers: Navigating Gaza under constant bombardment poses significant safety risks for researchers, which restricted fieldwork and access to data.
- Restriction of field researchers' work: The ongoing displacement has heavily impacted field research during the war, hindering researchers'

ability to communicate with local communities and justice sector stakeholders from both formal and informal institutions.

## **2. Rapidly changing information:**

- Constant changes in the field: Legal and judicial conditions are continuously shifting amid the war, making it difficult to capture a clear or accurate picture. Decisions made by justice institutions (relocating offices, suspending or resuming operations, introducing new types of documents for issuance or certification, or working discreetly, etc.) may also change due to security or political conditions. Additionally, the material and human losses suffered by these institutions increase almost daily as the war continues, making it impossible to keep up with these changes.
- Difficulty in verifying data accuracy: Discrepancies between data sources and unreliable information present a significant challenge in verifying data accuracy and constructing an objective view on the situation.

## **3. Destruction of service infrastructure:**

- Internet and power outages: Interruptions in essential services like electricity and internet impact the ability of judicial institutions to operate effectively and hinder researchers in data collection, analysis, and communication with various sources.
- Loss of documents and records: Most legal records and judicial documents have been destroyed or lost due to bombings or evacuations, and new documentation is not being recorded consistently. This creates a gap in the data required for examining the justice sector.

## **4. Limitations on reaching relevant parties due to frequent displacement:**

- Access to affected individuals: It is difficult to reach those directly impacted by the war, limiting the ability to conduct thorough interviews to evaluate the legal services provided to them.
- Limited Communication with official entities: The ability to communicate with judicial, police, and other stakeholders has been limited by the war, largely due to the dangerous security situation in Gaza and these entities being preoccupied with emergency response efforts.

## **5. Psychosocial dimensions of the society:**

- The intense psychological strain experienced by citizens, stemming from losses and destruction, lowers the priority given to legal services during wartime and hinders efforts to evaluate their effectiveness in a complex reality marked by resource scarcity and restricted access to basic services. This has at times made it challenging to connect with affected citizens and collect data from them.

## **Executive Summary**

The Gaza Strip is undergoing severe and unprecedented conditions as the genocidal war waged by the Israeli Occupation since October 7th has led to the deterioration of various facets of life, including the justice sector and its infrastructure. This study examines the impact of the war on Gaza's formal and informal justice institutions and on its citizens by examining the justice sector's responsiveness to the urgent legal needs of citizens who are now facing heightened challenges in accessing justice and legal services amidst the ongoing aggression. Most headquarters and offices of justice sector bodies have been repeatedly targeted, leading to the total destruction of many and partial damage to others. This has made it increasingly difficult for the Shari'a, military, and regular judiciary to function and has also immobilized law enforcement agencies such as the police, the CID, and correctional and rehabilitation centers. It has also impacted the operations of the Regular Bar Association, the Shari'a Lawyers Association, the Ministry of Justice, and other relevant ministries, while also restricting the work of human rights and women-centered CSOs.

Moreover, justice sector personnel have also been directly, systematically, and deliberately targeted whether on duty, in their homes, or in displacement camps, with thousands killed or injured, and forcing many to be repeatedly displaced. The official paper archives have also been destroyed, and the status of the justice sector's electronic archives remain uncertain. However, in the regular judiciary, about 50% of documents and records are confirmed to be securely stored in an electronic archive, while parts of the electronic archives from the Shari'a courts in Gaza City have been transferred to Shari'a courts in southern Gaza.

Amid these challenges, some formal justice institutions undertook urgent measures, such as setting up temporary offices or using digital platforms to communicate with citizens, such as the relevant ministries. To this day, the regular judiciary, Public Prosecution, Ministry of Justice, and both the Regular Bar Association and the Shari'a Lawyers Association remain inactive. The work of the Shari'a judiciary, however, is confined to functions of an administrative nature in urgent matters, carried out in temporary offices in hospitals, health centers, and rented facilities that are completely inadequate for their operations. Accordingly, the judges who are still able to work focus exclusively on certifying Shari'a documents and certificates, handling matters such as

consensual marriage and divorce, and issuing certificates for divorce, marriage, inheritance, widowhood, and the Certificate of No Impediment to marriage. They also deal with matters involving orphans' funds, such as certificates of guardianship and custodianship, among other related documents. Lawyers handle all the required paperwork for these matters, with legal consultations also available at the temporary offices. The police and CID work undercover, following repeated targeting of officers and vehicles that has led to significant casualties. They handle some complaints from designated points within shelter centers, which have also been targeted multiple times. The police work to resolve issues swiftly, investigate thefts, and pursue other criminal cases. Once a perpetrator is identified, they attempt to restore the victim's rights. However, without available detention facilities during the war, the perpetrator is released after signing an undertaking not to harm the complainants. Meanwhile, CSOs have tried to fill some of these gaps by providing legal aid to vulnerable groups, particularly women, children, and persons with disabilities, who have been largely overlooked by other justice sector components in Gaza. These organizations not only provide emergency relief to help citizens withstand daily hardships, but also organize psychological and social support programs for victims, and provide temporary shelter for women survivors of violence, ensuring their protection in the absence of a functioning justice system.

The study concluded that citizens in Gaza faced numerous legal issues, encompassing unresolved, pending matters that require completion, execution, or follow-up, as well as new cases needing preparation, follow-up, verification, adjudication, and execution. Addressing these issues is essential to safeguard their basic rights and alleviate the strains imposed by the suffering of this war. According to the study, the most significant legal issues citizens faced were related to equal access to resources and services; issuing ID documents, official papers, passports, and replacements for lost documents; certifying marriage and divorce documents along with other essential certificates due to the rising numbers of orphans, widows, and martyrs; documenting and retrieving papers related to financial transactions such as checks, payment receipts, and delivery notes; urgent need for protection from theft and assaults; filing and following up on personal status matters for women, including alimony, disbursement of funds for orphans, clothing allowances, separation, visitation, transfer of custody, and hosting; enforcing pre-war judgments, especially in cases involving women (alimony, custody, visitation, and child custody transfer); taking legal action

against the monopolistic practices of traders to stop their recurrence; labor rights violations due to layoffs; murder and revenge crimes; proliferation of weapons; violence against women and children in overcrowded areas; and protecting children from exploitation, violence, and forced labor during the war and in displacement sites.

From the above, it is clear that Gazans are facing significant obstacles in obtaining legal services, including criminal cases and dispute resolution, in a time where the need for justice is growing given the increasing challenges related to lawlessness and difficulty of movement due to the constant displacement. On top of that, there is an increase in the obstacles facing the vulnerable groups like children, women, and persons with disabilities, who have become more prone to increasing risks of societal and domestic violence, leading to a continuous need for legal, social, and psychological support. The study shows that citizens, each with different behaviors, approaches, and considerations, have sought assistance from formal justice entities in both direct and indirect ways, even though these entities have been suppressed and rendered inactive due to the systematic targeting of the justice sector and its personnel. Citizens primarily turned to CSOs, as well as to mukhtars and conciliators, to resolve their issues. However, many avoided approaching these entities out of primary concern for their safety and due to the lack of a visible role and announced locations for many official bodies, as most of them had not announced their locations or available services. Instead, access to such entities was mainly through networks of acquaintances, friends, neighbors, and displacement camps, which provided the fastest and broadest access to these services. Many also felt a sense of frustration and hopelessness about the justice system's ability to enforce the rule of law amid an extraordinary situation aimed at destabilizing the state and its institutions. The ongoing war and absence of justice have intensified dangerous social and security issues. Some individuals have turned to informal methods to settle personal and family disputes, fostering chaos and reinforcing feelings of frustration and distrust in the justice system. The study also indicated that the lack of accountability and legal deterrents has bred a sense of disregard among citizens, which could further escalate internal violence.

According to the study's findings on the effectiveness of justice sector components in Gaza during the war, CSOs emerged as the most effective among



all stakeholders in providing humanitarian aid and quality legal services to all affected groups, particularly women and children. They demonstrated resilience in adapting swiftly and flexibly to the conditions imposed by the aggression, as they adjusted their operations, plans, and programs to meet the community needs amidst the aggression, especially the needs of the vulnerable groups, such as women, children, and persons with disabilities, making them the most effective responders according to the available indicators. The role of mukhtars and conciliators also stood out, as they were able to quickly and effectively resolve disputes, calming tensions within the community. In contrast, some components of the justice sector were notably absent from the scene, such as lawyers' associations, which did not play a prominent role during the aggression. Regarding official institutions (the police, CID, courts, and the Ministry of Justice), their effectiveness was significantly weakened as they largely ceased operations under these conditions, severely hindering their ability to provide effective legal responses and meet the legal and humanitarian demands of citizens. In terms of coordination, it was generally weak among government institutions regarding crisis response, whereas CSOs showed effective collaboration within their networks. Through these networks, they were able to ensure the continued delivery of services in a way suited to the current conditions, allowing them to largely compensate for the limited effectiveness of formal institutions.

Finally, this study presented a series of immediate and future measures to improve the justice sector in Gaza, emphasizing the critical role of justice institutions and civil society in addressing the urgent needs and difficult circumstances faced by citizens during and after the war. Regarding immediate steps, the study stresses the need to end this genocidal war immediately, hold Israel accountable for its crimes against Palestinians, and ensure it fulfils its obligation toward Gaza as an occupying power under the supervision of international and regional guarantors. This step seeks to provide protection to citizens, allowing Palestinians to enjoy self-determination, and establish their own state grounded in the rule of law.

**In terms of immediate protection,** the study demands the protection of all justice sector personnel and ending all attacks against justice sector entities. It also emphasizes the need to offer remote legal services to address citizens' needs, especially vulnerable groups like women and children. It also

recommends establishing temporary protection centers for victims, particularly women, children, and persons with disabilities, and providing them with psychological and social support to help reintegrate them into society. This includes documenting the violations faced by vulnerable groups, providing fast and effective complaint channels, informing citizens about the locations of legal service providers, and activating the Palestinian Maintenance Fund (PMF) to aid women in meeting their children's needs. When it comes to CSOs, the study underscores the importance of continuing to provide legal support, especially to vulnerable groups, and securing funding to ensure the sustainability of these services. It also calls for greater cooperation and coordination among entities to provide a comprehensive response, with an emphasis on expanding the role of legal clinics in shelters to deliver a faster and more effective legal aid.

**As for long-term measures,** the study recommends implementing transitional justice mechanisms in Gaza that align with community needs and ensure legal accountability for violations committed. It also calls for unifying the judiciary between the West Bank and Gaza to establish an independent judiciary and rebuild Gaza's justice institutions on principles of integrity and impartiality. In addition, the study highlights the need to localize international funding in Gaza according to community priorities, enhance coordination between formal and informal justice entities, and empower civil society to reclaim its oversight role. It also stresses the importance of promoting the rights of vulnerable groups, such as women, children, and persons with disabilities, through awareness and social inclusion programs, along with building flexible legal systems that can respond to Gaza's persistent crises. It also urges the modernization of the Palestinian justice sector's infrastructure and the introduction of digitization to prevent the loss of archives. Moreover, it calls for the establishment of local and international committees to rebuild the justice sector based on international standards. Additionally, the study underlines the importance of strengthening the capabilities of justice sector personnel to handle crises effectively and ensuring transparency and accountability through independent oversight bodies that include CSOs. The formation of permanent advisory bodies, comprising specialists and legal professionals of both genders, to address citizens' needs across all stages of the crisis. It also emphasizes the importance of enforcing the rule of law to ensure justice for all, particularly vulnerable groups, and reinforcing the legal framework to protect citizens' rights during troubling times.

## Chapter 1: Gaza's Justice Sector

Defined as the third branch of political and legal governance, the justice sector represents one of the three main state powers (the judiciary), alongside the legislative and executive branches. It comprises all types of courts and jurisdictions responsible for adjudicating disputes, except those explicitly excluded by law. Its rulings are binding on all parties to a dispute and, in constitutional cases, on the general public. The judiciary is supported by a range of governmental and non-governmental entities and actors that aid in delivering, managing, and overseeing justice.<sup>16</sup> The justice sector, or the pillars of justice in Palestine, is composed of the regular judiciary, Shari'a judiciary, military judiciary, administrative judiciary, constitutional judiciary, along with the Public Prosecution, Military Prosecution, lawyers' associations, and CSOs.<sup>17</sup> Palestine's justice sector operates under a framework of national laws and, since Palestine's accession to the UN General Assembly and its signing of various international agreements and conventions, is also governed by international laws and standards.

This chapter will address two key sections: The components of the justice sector in Gaza (the subject of this study) and the national and international legal frameworks governing these justice institutions.

### Section 1: Components of Gaza's Justice Sector

The justice system in Gaza is made up of multiple institutions and organizations that work collaboratively to implement the law, protect individual rights, and regulate the relationship between citizens and the government.

#### **First: The Justice System, Personnel, and Relevant Entities:**

In Palestine, the Justice system is based on distributing judicial powers across four main branches: The regular judiciary, the Shari'a judiciary, the constitutional judiciary, and the military judiciary, each under an independent administrative body.

---

<sup>16</sup> DCAF - Geneva Centre for Security Sector Governance. *The Justice Sector: Roles and Responsibilities in Good Security Sector Governance*.

[https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/WEB\\_DCAF\\_BG\\_6\\_The%20Justice%20Sector-AR.pdf](https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/WEB_DCAF_BG_6_The%20Justice%20Sector-AR.pdf)

<sup>17</sup> AMAN. *Analytical Review of the Justice Sector: Legislative, Institutional, and Policy Framework*. [https://www.aman-palestine.org/cached\\_uploads/download/Justice](https://www.aman-palestine.org/cached_uploads/download/Justice)

1. **The Judiciary:** The judiciary is the cornerstone of the justice system in Gaza, responsible for enforcing the law and resolving disputes. It consists of multiple levels, including:
  - a. **Regular Courts:** The legislator adopted the principle of a unified judicial system with multiple jurisdictions, granting the regular judiciary authority to adjudicate civil, criminal, administrative, and constitutional disputes, in addition to overseeing juvenile and municipal courts. By an administrative decree, the Supreme Criminal Court was established, composed of judges from the Court of First Instance and based in Gaza City. The civil judiciary operates under the Judicial Authority Law No. 1 of 2002, Law on the Formation of Regular Courts No. 5 of 2001, and Civil and Commercial Procedures Law No. 2 of 2001, excluding Chapter 14, which was repealed by the Administrative Disputes Law passed by the Legislative Council in Gaza. This law governs the administrative courts, their operations, and the two levels of litigation, as an Appeals Court panel hears initial administrative appeals (Administrative Court), while a Supreme Court panel hears appeals against Administrative Court decisions (High Administrative Court). Penal Procedures Law No. 3 of 2001 also applies. There are 90 judges within the judiciary (including 2 female judges serving as First Instance Judges) and 374 judicial staff (90 females).<sup>18</sup> The Supreme Court has (11) judges, the Court of Appeals (17), Gaza's First Instance and Magistrates' Courts (29), North Gaza's First Instance and Magistrates' Courts (8), Central Gaza's First Instance and Magistrates' Courts (8), Khan Younis's First Instance and Magistrates' Courts (10), and Rafah's First Instance and Magistrates' Courts (7). Additionally, one judge from the Magistrates' Court is assigned to preside over juvenile cases, while another handles municipal cases. The Magistrates' Courts are distributed across five governorates: Rafah, Khan Younis, Central Gaza (Deir al-Balah), North Gaza (Jabalia), and Gaza City. Similarly, there are five Courts of First Instance located in these same governorates.<sup>19</sup> Gaza City has one Court of Appeals, with one of its panels serving as the Administrative Court. Meanwhile, the Supreme Court in Gaza City fulfills the roles of the Court of Cassation, the High Administrative Court, and the Constitutional Court.

---

<sup>18</sup> Interview with Judge Ashraf Nasrallah

<sup>19</sup> Interview with Judge Rushdi Abu Seido, serving at the Gaza Court of First Instance

- b. Shari'a Courts:** Shari'a courts have jurisdiction over personal status cases, such as marriage, divorce, inheritance, alimony, proof of lineage, and all mutual obligations arising from the marriage contract. The Shari'a court system in Gaza consists of:
1. The Supreme Shari'a Court, the highest judicial authority in Shari'a matters, which supervises all lower Shari'a courts, including first instance and appellate courts. It reviews appeals against the decisions of Shari'a appellate courts, is located at the Shari'a Judiciary Office, and is presided over by Judge Sheikh Hasan al-Juju.
  2. The Shari'a Appellate Court, which hears appeals against rulings and decisions from Shari'a courts of first instance. Gaza has two Shari'a Appellate Courts: One located in Gaza City/Sheikh Radwan, presided over by Judge Sheikh Omar Noufal, and the other in Khan Younis, presided over by Sheikh Ahmad al-Buheisi.
  3. The Shari'a courts of first instance, which handle Shari'a disputes based on territorial jurisdiction. They also issue official documents, such as marriage contracts, as well as divorce, inheritance, widowhood, and single status certificates, among other Shari'a-related documents. There are 10 Shari'a first instance courts, including the North Gaza Court, Jabalia Court, Sheikh Radwan Court, Shuja'iyya Court, Gaza City Shari'a Court, Central Gaza Court, Deir al-Balah Court, Khan Younis Court, East Khan Younis Court, and Rafah Court.<sup>20</sup> There are 30 judges serving in the Shari'a judiciary.
- c. Military Judiciary:** Established under Article (101) of the Palestinian Basic Law, the military judiciary operates according to the Revolutionary Law of 1979. It comprises the Supreme Military Court, the Special Military Court, the Permanent Military Court, the Central Military Court, and the Field Military Court, and operates on three levels: First instance, appellate, and supreme. Prior to the war, the Field Military Court handled cases involving weapons, drugs, and collaborators, alongside its other cases, and held its sessions publicly before the suspension of the military judiciary. In addition, there is a Military Prosecution, comprising the Police and Security Forces Prosecution and the Internal Security and Intelligence Prosecution. It is worth noting that the military judiciary has

---

<sup>20</sup> Interview with Shari'a Judge Raafat Jumaa Baroud, presiding judge of the Sheikh Radwan Shari'a Court

a Defense Body that defends the accused in military courts, made up of ranking officers and lawyers from outside the military.

2. **The Public Prosecution:** This is the official prosecution body in Gaza, tasked with representing the public interest in criminal cases. Its role encompasses crime investigation, pressing charges, and overseeing the enforcement of criminal laws. The Public Prosecution also protects public rights, enforces judgments, and represents the state according to the law on State Cases.

There are 11 public and district prosecution offices in Gaza,<sup>21</sup> with 5 in North Gaza, 3 in Gaza City, 1 in Khan Yunis, and 1 in Rafah.<sup>22</sup> The Attorney General and 85 members make up the Public Prosecution, which includes 19 Chief Prosecutors, 66 Deputy Prosecutors (6 of whom are women), and a number of administrative staff (48 of whom are women)<sup>23</sup> and clerks. The Public Prosecution's work is primarily based on the Judicial Authority Law and the Penal Procedures Law.

3. **The Ministry of Justice:** In Gaza, it oversees the justice sector and ensures the implementation of justice policies in collaboration with other authorities. The ministry's roles include managing courts and providing the necessary infrastructure for their operations, supervising property registration and contract documentation offices, and offering legal services to the public, such as official registrations and document certification.

4. **The Bar Association (Regular Lawyers):** It is a branch of the Palestinian Bar Association, financially and administratively independent, with representation on the main association's council. The association represents lawyers, defends their rights, regulates the legal profession, and provides professional oversight and disciplinary action when necessary. The Regular Bar Association has one office in Gaza City and another in Khan Younis. Its work is guided by a law outlining its role in defending its members' rights and upholding rights and freedoms. This framework is provided by the Law on the Regulation of the Legal Profession No. 3 of 1999, as amended by the Regular Lawyers Law No. 5 of 1999. It was established by Presidential Decree No. 78 of 1997, forming the founding council for the Palestinian Bar

---

<sup>21</sup> Interview with District Deputy Prosecutor Amneh al-Sarhi

<sup>22</sup> Interview with Yasser al-Madhoun, Chief Prosecutor of the Gaza District Prosecutions

<sup>23</sup> Documented by MUSAWA

Association, with its term later extended by Presidential Decree No. 2 of 1999. The Regular Lawyers Law was amended in coordination between the association's headquarters in Ramallah and its Gaza branch under Decree Law No. 14 of 2011, which stipulates:

Except for the exclusive representation of the Bar Association for all Palestinian lawyers before external parties, the council members—15 in total, including the Bar President, with 9 members in Ramallah and 6 in Gaza, including a Deputy Bar President at each location—hold the council's powers as outlined in the Regular Lawyers' Law.

The association has 16 employees, including 4 women, and it operates according to its bylaws, the training system, and the legal profession's Code of Ethics.

- 5. The Palestinian Shari'a Lawyers Association:** This association operates exclusively in Gaza, with no counterpart in the West Bank. It functions under the bylaws officially adopted on November 26, 2017, along with the Fees, Stamps, and Financial Resources Regulation No. 2 of 2017, which was also adopted on the same date and later amended in 2020. The association has 14 employees, including 3 women, and it is headquartered in Gaza City.
- 6. Lawyers:** Lawyers play a pivotal role in Gaza's justice system by providing legal support to individuals and organizations and representing defendants and plaintiffs in court. In Gaza, there are 2,814 regular practicing lawyers (552 women) and 2115 regular trainee lawyers (697 women).<sup>24</sup> As for Shari'a lawyers, there are 1,404 practicing lawyers (708 women), and 2,027 trainees (755 women).<sup>25</sup> Lawyers also provide legal consultations and work to safeguard individuals' rights within the confines of the law.
- 7. NGOs / Charitable Associations and CSOs:** Numerous human rights organizations and national NGOs, including women's organizations and the ICHR, actively support the justice system in Gaza. They offer free legal services, document human rights violations, both domestic and those

---

<sup>24</sup> Source: The Regular Bar Association – documented by MUSAWA – September 2023

<sup>25</sup> Source: The Palestinian Shari'a Lawyers Association – documented by MUSAWA – September 2023

perpetrated by the Israeli occupation, and strive to educate the public, particularly women, about their rights under national and international laws. They have also been instrumental in delivering relief services and humanitarian aid during times of crises and wars. Their operations are governed by Law No. 1 of 2000 concerning Charitable Associations and Civil Society Organizations.

## **8. Alternative Dispute Resolution, Mediation, and Community-based**

**Conflict Resolution:** With the judiciary and formal justice system institutions absent, arbitrators, Mukhtars, conciliators, mediators, and Community Protection Committees are the primary enforcers of alternative dispute resolution methods. Some alternative dispute resolution methods are regulated by law, such as arbitration (the Palestinian Arbitration Law No. 3 of 2000), while others are rooted in customs and traditions, like mukhtars and conciliators (known as Tribal Justice). There are also mediation-based approaches, where disputing parties are persuaded to reach an amicable settlement through mediators, community protection committees, and respected academic and legal professionals. Alternative dispute resolution methods aim to peacefully resolve conflicts within the local community, focusing on family and financial problems. They play a mediating role, resolving disputes without resorting to the formal justice system. While these methods complement the judiciary's role in achieving social stability, they are sometimes criticized for legal incompetence, absence of gender-sensitive interventions, and some instances of corruption and discrimination, particularly against women, along with the unconstitutionality of the so-called Tribal Justice.

## **Second: Law Enforcement Agencies, Relevant Ministries, and Personnel:**

### **1. Police and CID:**

The police enforce the law, maintain security and public order, and conduct preliminary investigations into crimes by receiving complaints, taking statements from complainants and suspects, and then referring them to the Public Prosecution. It is part of the public security apparatus, a regular force that exercises civil powers, and reports to the Ministry of Interior. The CID, which is part of the police, focuses on collecting evidence and pursuing criminal cases, based on Penal Procedures Law No. 3 of 2001. In Gaza, there are 22 police stations, including detention



centers (police holding cells), interrogation rooms, and offices for the CID and the Anti-Narcotics Department. Additionally, there are five headquarters across Gaza serving as administrative centers for the police departments in each governorate, along with Arafat Police City “al-Jawzaat”, which houses the office of the Director General of the Police, specialized departments, and the central administrations for the Criminal Investigation, Anti-Narcotics, and Forensic Evidence departments. Their work is governed by the Law of Service in the Palestinian Security Forces No. 8 of 2005, and the Police Law No. 7 of 1998.

## **2. The General Directorate of Correction and Rehabilitation Centers:**

Operating under police authority, it oversees prisons and detention centers, and works according to the Correction and Rehabilitation Centers Law No. 6 of 1998, with the aim of rehabilitating prisoners and facilitating their reintegration into society. The directorate manages six facilities, including the Ansar Women’s Correction and Rehabilitation Center, the Khan Younis Central Correction and Rehabilitation Center, the North Correction and Rehabilitation Center, the Taybeh Correction and Rehabilitation Center, the Central Correction and Rehabilitation Center, and the Katiba Correction and Rehabilitation Center, in addition to the headquarters of the General Directorate of Correction and Rehabilitation Centers.

## **3. Relevant Ministries:**

- **Ministry of Economy:** It oversees economic activities and contributes to formulating economic policies that promote social and economic justice.
- **Ministry of Social Development:** It provides social services to marginalized groups and works to protect the rights of children, women, and persons with disabilities.

## **Section 2: The Legal Framework (National and International) Governing Gaza’s Justice Sector**

The judiciary in Gaza is primarily governed by Palestinian national laws, along with legal influences from earlier periods, such as Egyptian and Jordanian law. Notably, the Palestinian division resulted in two separate judiciaries, one in the West Bank and another in Gaza, with each judiciary’s rulings limited to its

respective area. Therefore, rulings issued by West Bank courts are not enforced in Gaza, and rulings from Gaza courts are not enforced in the West Bank. Similarly, decree-laws issued by the president in the West Bank do not apply in Gaza, nor do laws passed by Gaza's Legislative Council apply in the West Bank. Further details on this are provided below:

### **First: The National Legal Framework Governing Gaza's Justice Sector**

- 1. Regular Courts:** At the national level, their work is governed by the Palestinian Basic Law, with Article (97) guaranteeing the independence of the judiciary, Article (98) stipulating that judges may not be removed except as provided by law, and Article 99 requiring the appointment of judges by presidential decree. Also, the Judicial Authority Law No. 1 of 2002 regulates the formation of courts and their jurisdictions.
- 2. Shari'a Courts:** At the national level, their work is governed by personal status laws derived from Islamic Shari'a, such as the 1954 law of Family Rights, which is applied in Gaza.
- 3. Military Courts:** At the national level, their work is governed by the Military Judiciary Law and the 1997 Revolutionary Penal Code.
- 4. Public Prosecution:** At the national level, their work is governed by the Judicial Authority Law and the Penal Procedures Law.
- 5. Lawyers' Associations (Shari'a & Regular):** At the national level, their work is governed by the following:
  - The Law on the Regulation of the Legal Profession No. 3 of 1999, as amended by the Regular Lawyers Law No. 5 of 1999.
  - The bylaws officially adopted on November 26, 2017, along with the Fees, Stamps, and Financial Resources Regulation No. 2 of 2017, which was also adopted on the same date and later amended in 2020.
- 6. Lawyers:** Their work is regulated by the legislation governing both the Regular Bar Association and the Shari'a Lawyers Association.

- 7. NGOs, Charitable Associations, and CSOs:** At the national level, their work is governed by Law No. 1 of 2000 Concerning Charitable Associations and Civil Society Organizations.
- 8. Arbitrators:** At the national level, their work is governed by the Palestinian Arbitration Law No. 3 of 2000, which is the legal framework regulating arbitration procedures in Palestine, including Gaza. This law aims to resolve disputes through arbitration as an alternative means of dispute resolution, allowing parties to avoid court proceedings and save time and effort. Nevertheless, arbitration awards still require validation by the competent courts.
- 9. Mukhtars and Conciliators:** Their work is grounded in community customs and traditions rather than an official legal framework. However, agreements arising from such mediations may sometimes be documented in the courts, and some laws recognize the roles of mukhtars and conciliators in resolving disputes. Although the Basic Law does not directly regulate the work of mukhtars and conciliators, it guarantees citizens the right to resolve disputes peacefully, including mediation and arbitration carried out by these individuals. The Basic Law also guarantees the right to access justice, with the mediation by mukhtars seen as part of these alternative methods to achieve justice outside the formal justice system. Mukhtars and conciliators may refer to the Palestinian Arbitration Law No. 3 of 2000 if disputing parties wish to officially document their settlements. Under this law, mukhtars and conciliators can be considered arbitrators appointed by mutual agreement of the disputing parties, issuing an arbitration award that, once validated by the relevant courts, is binding. While there are laws regulating alternative dispute resolution methods, customs and traditions remain the primary framework governing the work of mukhtars and conciliators in Gaza, in what is known as tribal justice.

**10. Law Enforcement Agencies:**

- a) Police:** At the national level, Police Law No. 7 of 1998 governs police work and outlines their powers.

- b) **CID:** Their work is regulated at the national level by the Penal Procedures Law No. 3 of 2001, which details their authority to investigate, arrest, and collect evidence, alongside the Police Law and the Security Forces Law.
- c) **General Directorate of Correction and Rehabilitation Centers:** At the national level, its work is regulated by the Correction and Rehabilitation Centers Law No. 6 of 1998, which oversees prison operations, specifies prisoners' rights and obligations, as well as their rehabilitation methods.

## **Second: The International Legal Framework Governing the Justice Sector**

International human rights law defines core principles that must be observed in organizing the operations of various components of the national justice sector, ensuring respect for human rights and access to justice. Below is an overview of these principles for each component covered in this study:

### **❖ The Justice System, Personnel, and Relevant Entities**

#### **1. The Judiciary:**

##### **➤ Regular, Shari'a, Military, Administrative, and Constitutional Courts, and the Public Prosecution:**

- Article (10) of the Universal Declaration of Human Rights ensures the right to a fair and public hearing by an independent and impartial tribunal.
- Article (14) of the International Covenant on Civil and Political Rights stipulates that everyone shall be entitled to a fair and public hearing by a competent, independent, and impartial tribunal.
- The UN's Basic Principles on the Independence of the Judiciary (adopted by the UN in 1985) state that the judiciary must be independent and impartial, operating without interference from the executive or legislative branches.

##### **➤ Shari'a Courts:** Shari'a courts must adhere to the general principles of fair trial as outlined in international treaties, upholding gender equality and non-discrimination.

##### **➤ Military Courts:** The United Nations urges states to limit the use of military courts for trying civilians, as military trials are often less

independent and transparent. Military trials must meet the same standards of fair trials as outlined in the International Covenant on Civil and Political Rights.

- **Public Prosecution:** The Guidelines on the Role of Prosecutors (adopted by the United Nations in 1990) establish the ethical and professional standards that prosecutors must follow to ensure justice and impartiality.

2. **Lawyers' Associations (Regular & Shari'a) and Lawyers:** The UN's Basic Principles on the Role of Lawyers (adopted by the UN in 1990) emphasize the role of lawyers in protecting human rights and ensuring fair trials. Lawyers must enjoy independence without undue government interference. Article (14) of the International Covenant on Civil and Political Rights guarantees the right to legal aid in criminal cases, requiring states to ensure access to legal representation.
3. **Legal Aid Organizations:** The Basic Principles on the Right to Defense highlight the importance of offering legal aid to individuals who cannot afford legal representation, ensuring equal access to justice. Article (14) of the International Covenant on Civil and Political Rights guarantees the right to appropriate legal counsel, including defense in criminal cases for those who cannot afford lawyer fees.
4. **Alternative Dispute Resolution Methods:** The Basic Principles on Mediation and Arbitration stress that mediation and arbitration processes must adhere to principles of justice, transparency, and the absence of discrimination or bias. They should ensure the protection of individuals' rights, especially in human rights-related cases, and should align with international standards of fair trials and basic human rights, including the International Covenant on Civil and Political Rights.

## ❖ **Law Enforcement Agencies and Relevant Ministries**

### 1. **Police and CID:**

The Code of Conduct for Law Enforcement Officials (adopted by the UN in 1979) underlines that police must respect human rights and act within the bounds of the law, using force only when necessary and proportionate to the situation. Additionally, Article (9) of the International Covenant on

Civil and Political Rights protects the right to personal liberty, prohibits arbitrary arrest, and ensures individuals' right to know the reason for their arrest and to receive a fair trial.

**2. General Directorate of Correction and Rehabilitation Centers:**

The UN's Standard Minimum Rules for the Treatment of Prisoners (known as the Nelson Mandela Rules) adopted by the UN, govern prisoner treatment and set minimum standards for healthcare, humane treatment, and rehabilitation. In addition, Article (10) of the International Covenant on Civil and Political Rights stipulates that all persons deprived of liberty must be treated with dignity and respect.

**3. Relevant Ministries:**

The International Convention on the Rights of the Child guarantees the protection of children and their rights, including protection from exploitation and neglect. The Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women (CEDAW) sets forth women's rights and calls on governments to provide necessary services to support and protect women. The International Covenant on Economic, Social, and Cultural Rights (ICESCR) addresses the rights of workers and consumers, guaranteeing their right to a safe and fair workplace. It requires governments to offer economic services that prevent discrimination and promote social justice. The International Convention on the Rights of Persons with Disabilities ensures equality and access to health, social, educational, and other services for persons with disabilities.

## **Chapter 2: The State of Gaza's Justice Sector During the War**

The ongoing genocidal war on Gaza takes place amid ongoing Israeli aggression against Palestinian territories, especially in Gaza. This is evident in the persistent Israeli occupation of Palestinian land, the blockade imposed on Gaza since 2007, and various military escalations over the past fifteen years, starting with the 2008 offensive and leading up to the ongoing aggression that began in October 2023.

The justice sector was one of the vital sectors that was impacted by the repeated Israeli aggressions on Gaza, particularly in the war examined in this study. Almost all institutions, buildings, and offices within the justice sector sustained significant damage—partial or total—affecting files, original documents, and important papers related to the justice system and citizens. Furthermore, most lawyers' offices were completely or partially destroyed by Israeli bombardment. As one of the most crucial sectors in any country, the justice sector functions as the main instrument for ensuring security, peace, and stability in society. The war has led to an almost complete shutdown of all justice facilities. According to a fact sheet issued by the ICHR, Israel has deliberately, as part of a systematic policy, targeted law enforcement headquarters and personnel in Gaza. However, this did not originate with the current aggression on Gaza; the Israeli occupation forces (IOF) have previously targeted numerous law enforcement headquarters, especially police stations, their vehicles, and personnel, resulting in hundreds of deaths and injuries. Most judiciary and law enforcement facilities, including courts, public prosecution offices, and correctional and rehabilitation centers, were similarly destroyed.<sup>26</sup>

### **Section 1: Material Damage and Human Losses Suffered by the Components of Gaza's Justice Sector**

A year on from October 7, 2023, this genocidal war has killed over 16,000 Palestinian children, including 171 infants who were born and martyred during this genocide, as well as more than 11,400 women. 902 Palestinian families have been wiped out, with all members killed and erased from the civil registry.

---

<sup>26</sup> Independent Commission for Human Rights. *Factsheet: Israel's Targeting of Law Enforcement Agencies in the Gaza Strip: Undermining the Rule of Law and Deepening the Humanitarian Tragedy*. [https://cdn1.ichr.ps/cached\\_uploads/download/2024/09/04/iof-targeting-of-law-enforcement-agencies-english-translation-1725453653.pdf](https://cdn1.ichr.ps/cached_uploads/download/2024/09/04/iof-targeting-of-law-enforcement-agencies-english-translation-1725453653.pdf)

Continued policies of border closures and restrictions on the entry of aid, medicines, medical equipment, goods, and supplies have aggravated the food crisis, fostering a policy of starvation, thirst, and malnutrition — especially affecting thousands of children who are deprived of infant formula, nutritional supplements, vaccinations, and medical treatment. Dozens of various diseases have started to spread, with the most dangerous being polio, acute viral hepatitis, and skin, respiratory, digestive, and mental illnesses, along with other diseases that have raised the natural death rate to more than six and a half times the pre-genocide figures. The aggression continues to target shelters and displacement centers directly, bombing 187 of these centers and killing more than 1,060 people inside. The continuous aggression has killed 986 doctors, nurses, and health workers, in addition to targeting humanitarian aid teams and civil defense personnel, killing 85 civil defense officers and over 700 Palestinian police officers. Furthermore, 175 journalists and media personnel have been killed. More than 200 government buildings have been fully destroyed in Gaza,<sup>13</sup> including most of the justice sector facilities.

It is worth noting that the justice sector, including police stations, is classified as a civilian facility under international humanitarian law and, therefore, should not be targeted in any way, provided it is not being used for military purposes. According to customary international law and Protocol I (Additional to the Geneva Conventions of 1977), police and civil defense forces are considered protected civilian forces and must not be targeted. Moreover, Article (53) of the Fourth Geneva Convention, which Israel is bound by as the occupying power in Gaza, states that:

Any destruction by the Occupying Power of real or personal property belonging individually or collectively to private persons, or to the State, or to other public authorities, or to social or co-operative organizations, is prohibited, except where such destruction is rendered absolutely necessary by military operations.

Meanwhile, Article (147) of the Fourth Geneva Convention stipulates that “extensive destruction and appropriation of property, not justified by military necessity and carried out unlawfully and wantonly” constitutes a grave breach of the Convention, thereby qualifying as a war crime. When such destruction is carried out as a form of collective punishment, it breaches Article (33) of the



Fourth Geneva Convention, which states: “No protected person may be punished for an offence he or she has not personally committed. Collective penalties and likewise all measures of intimidation or of terrorism are prohibited”. Under Protocol I, parties to the conflict are required to presume, in cases of uncertainty, that a facility maintains its civilian nature. Intentionally targeting civilian objects constitutes a war crime.<sup>27</sup>

## 1. Judiciary in Gaza:

- a. **Regular Courts:** From October 7, 2023, to mid-August 2024, all regular courts in Gaza sustained significant material damage. This includes the total destruction of the Palace of Justice Courthouse, which the occupation forces converted into a military base and annexed to what is known as the Netzarim Corridor. It houses Gaza’s most important courts, including the Supreme Court. There was also total destruction of the North Gaza Courthouse, partial damage to the Khan Younis and Rafah first instance courts, and the complete loss of all court files, except those of the Deir al-Balah First Instance Court.<sup>28</sup> This targeting led to extensive loss of judicial files. About 50% of court files were burned and destroyed, with an estimated (1,210,000) files lost due to the destruction, including (900,000) files at the Palace of Justice, (100,000) in North Gaza courts, (150,000) in Khan Younis courts, and (60,000) in Rafah courts. These files contained judgments and original documents pertaining to litigants. Notably, electronic archiving of cases had begun before the war, resulting in 50% of judicial files being archived and securely stored, meaning they can be retrieved.<sup>29</sup> In addition, seven active judges and five retired judges were martyred, ten were injured, and two left Gaza.<sup>29</sup> Several judges also faced repeated displacement. Numerous staff members were killed, some were injured, and others detained. Currently, there is no official record of the total human toll, with numbers rising daily as the brutal war continues.<sup>19</sup> The Juvenile Court, located within the Rabee’ Institution, was destroyed, resulting in the burning of files belonging to both the Juvenile Court and the institution. Several probation officers and juvenile residents in the institution were martyred.<sup>30</sup> It is worth noting that the Rabee’ Institution is

---

<sup>27</sup> Amnesty International. <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2024/09/israel-opt-israeli-military-must-be-investigated-for-war-crime-of-wanton-destruction-in-gaza-new-investigation/>

<sup>28</sup> Interview with Judge Alaa Totah, serving at the Gaza Court of First Instance

<sup>29</sup> Statement by Judge Ashraf Nasrallah

<sup>30</sup> Interview with the Director of al-Rabee’ Institution, Abu al-Harith Doghmosh

overseen by the Ministry of Social Development, while the juvenile court is governed by the judiciary and its prosecution by the Public Prosecution.

- b. Shari'a Courts:** From the start of the aggression on Gaza on October 7, 2023, Shari'a court headquarters sustained varying levels of damage. Five locations suffered partial damage, two were heavily damaged, and ten sites were looted by unidentified individuals. Archival documents at two Shari'a courts were also burned. Two Shari'a judges, three staff members, and three Shari'a registrars were martyred.<sup>26</sup> The Shuja'iyya and Jabalia courts were entirely burned, and the headquarters of the Supreme Judicial Council on Al-Nasr Street sustained severe damage. All courts in Gaza were partially damaged, with certain parts being hit; for instance, one section and an entire wing of the Enforcement Department at the Gaza City Court were burned, along with all files. Similarly, at the Shari'a Judiciary Department, all files were burned, and all computers were destroyed due to the shelling.<sup>20</sup>
- 2. Public Prosecution:** Since the war began in October 2023, the main headquarters of the Public Prosecution and the Attorney General's office on the top two floors have been completely destroyed, as well as the Institutions Prosecution office in Ansar. The district prosecution office on al-Shifa Street and the North Gaza Prosecution sustained partial damage, resulting in significant loss of Public Prosecution files. By the end of August 2024, prosecution offices in the southern governorates had been destroyed in both Rafah and Khan Younis, while buildings remained intact in Deir al-Balah and the central governorate.<sup>21</sup> Among the martyrs were 14 individuals, including 4 prosecution members (deputies and chief prosecutors) and 10 staff members.<sup>31</sup>
- 3. Ministry of Justice:** The ministry's sole headquarters in Gaza City was bombed by occupation forces, who continue to be stationed in the area. There are currently no official figures on casualties or injuries among the staff.
- 4. Lawyers' Associations:** The IOF attacked the offices of both the Regular Bar Association and the Shari'a Lawyers Association in Gaza City, leading

---

<sup>31</sup> Documented by MUSAWA

to their total destruction, along with the Regular Bar Association's office in Khan Younis. These offices contained libraries, files, paper records, official and legal information, and citizens' financial transactions, including checks and sale contracts.<sup>26</sup> Also, the server containing electronic records was stolen.

5. **Lawyers:** From October 7, 2023 – August 2024, over 200 lawyer offices have been destroyed, along with all documents, official records, legal files, and citizens' financial transactions, such as checks and sale contracts.<sup>26</sup> In addition, around 160 lawyers, including 22 female lawyers (6 of whom were trainee lawyers),<sup>32</sup> have been martyred in this ongoing aggression on Gaza.<sup>33</sup>
6. **Police and CID:** Since the start of the aggression on October 7, 2023, the IOF targeted most police facilities in Gaza, resulting in the complete destruction of 19 police stations and partial damage to 3 stations in the central governorate. Moreover, four police administration offices were completely destroyed, and one sustained partial damage. Additionally, “al-Jawzaat” headquarters, along with all its departments and units, was also fully destroyed, with most active files and ongoing cases lost.<sup>26</sup> The IOF have targeted police personnel as well, with over 700 martyred since the aggression began.<sup>13</sup> In the Central region alone, 20 members of the CID were martyred, either through direct targeting while on duty maintaining order and securing aid, in indiscriminate strikes on residential areas, or as civilians in the displacement sites. Police vehicles and other means of transport were also hit.
7. **General Directorate of Correction and Rehabilitation Centers:** Since the start of the aggression, the IOF have targeted most facilities of the General Directorate for Correction and Rehabilitation Centers, resulting in the complete destruction of its main headquarters, as well as four other correction and rehabilitation centers, and causing partial damage to two additional centers.<sup>26</sup> In addition, the Director of a Women's Correction and Rehabilitation Center was martyred at the start of the war.

## 8. Relevant Ministries:

---

<sup>32</sup> Documented by MUSAWA, 29 July 2024

<sup>33</sup> Documented by the Lawyers for the Rule of Law Group (friends of MUSAWA)

- **Ministry of Economy:** Since the aggression began in October 2023, all offices and headquarters of the Ministry of National Economy in Gaza have been completely destroyed, leaving no trace of official papers and documents. Many ministry employees were martyred or injured, including the Undersecretary and his deputy, who were directly targeted.<sup>34</sup>
  - **Ministry of Social Development:** Amid the ongoing aggression, the warehouses of the Ministry of Social Development across Gaza have been struck, including al-Nuseirat warehouse (Hussein Salameh Hall), where over 6 ministry employees were killed. Across all branches of the Ministry of Social Development, more than 25 employees have been martyred.<sup>35</sup>
9. **CSOs:** Since the onset of the aggression, under the dire conditions affecting all sectors, most CSOs' offices have been completely or partially destroyed, prompting most organizations in Gaza to suspend their operations during the first months of the war.<sup>36</sup> An initial assessment by the Palestinian NGOs Network (PNGO) indicated that 37 out of 87 institutions were completely destroyed, 5 sustained irreparable partial damage, and 40 suffered partially repairable damage. The majority of these organizations' facilities and infrastructure were damaged or destroyed, leading to the loss of equipment, files, and documents. A UN Women report reveals that a staggering 89% of women's organizations in Gaza have been severely affected, with 35% sustaining complete destruction.<sup>12</sup> In addition, 200 humanitarian workers were martyred, many CSO staff members were killed or injured, several others have left Gaza, and communication with numerous others has been severed.<sup>37</sup>

## **Section 2: The Legal Needs Arising in Gaza During the Aggression**

During emergencies and wars, affected communities typically face complex legal issues, and Gaza's community, already burdened by multiple issues due to the occupation, is no exception. This is particularly true for women, children, and persons with disabilities, who are among the most affected by violence and conflict. These legal needs affecting all groups in the community are wide-

---

<sup>34</sup> Interview with Abdallah al-Houli, Deputy Director of the Ministry of Economy's Office in Deir Al-Balah

<sup>35</sup> Interview with Husam Abo al-Kheir, Director General of the General Administration of Family and Childhood at the Ministry of Social Development

<sup>36</sup> World Bank - Gaza Strip, Summary Note on the Interim Damage Assessment - March 2024

<sup>37</sup> Focus group for institutions

ranging, revolving around personal safety, property protection, access to justice, and acquiring legal aid for new cases or following up on previous cases, judgments, and their related entitlements. During war, women face heightened risks of gender-based violence. According to a study by two women's organizations through the Sawasya project, 80.6% of surveyed women and girls in Gaza reported experiencing violence, whether repeatedly or occasionally.<sup>38</sup> Moreover, the effects of displacement and forced migration weigh heavily on women, who need effective legal aid to file lawsuits in cases of rights violations, ensuring their access to justice—a right that is often denied in times of war. Women are especially burdened by complex issues arising from the need to access essential services during these troubling times. Those who lose their income or struggle to access food, water, and healthcare need legal assurances to secure humanitarian aid. Their family responsibilities and roles also multiply. Women, like men, also require legal aid during conflicts, particularly for issues like lost documentation, which is especially critical in a war of this nature. During the war, women, like all other citizens in Gaza, were unable to access the courts, which have been closed due to dangerous security conditions. Likewise, most have struggled to obtain legal aid or to turn to security and police forces in urgent cases.

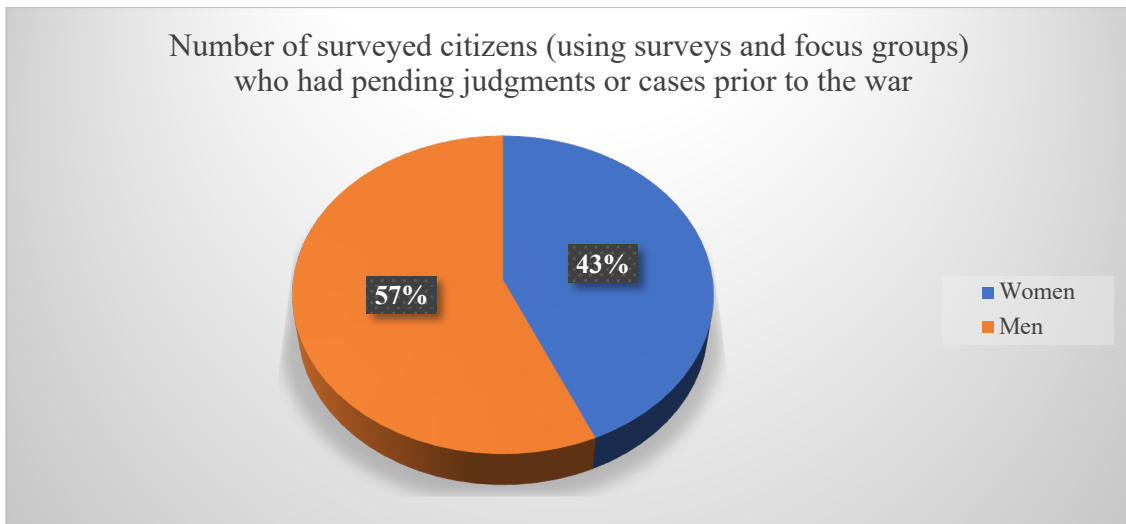
## **First: Legal Needs of Women and Men in Gaza During the War**

Since the beginning of the aggression on Gaza in October 2023, the legal needs of various groups, both men and women, have ranged from following up on previous cases and issues to addressing new and urgent matters arising due to the aggression. In this section, we examine the full scope of legal needs during the aggression from the perspectives of both men and women, aiming to analyze differences and highlight shared legal needs during this war.

### **1. Pre-existing cases or enforceable judgments**

---

<sup>38</sup> Assessment of justice-related concerns and needs of women and girls in Gaza. The Center for Women's Legal Research and Consulting (CWLRC) and the Women Affairs Center Gaza. April – June 2024

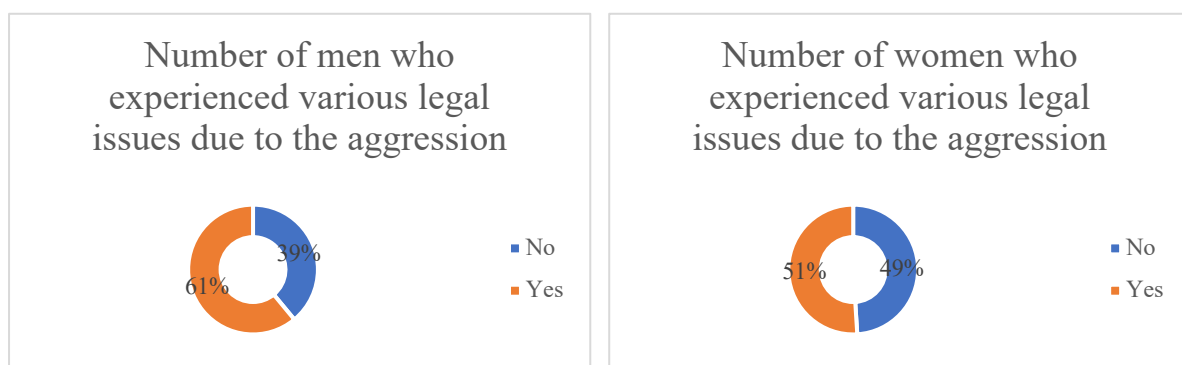


Among the surveyed women, 20% (44 out of 215) in the survey and 44% (12 out of 27) in the focus groups from various governorates in Gaza reported having a case pending in court or an enforceable judgment (prior to the war), either in Shari'a or regular courts. These cases generally involved civil disputes and personal status issues, mainly related to visitation rights, alimony, custody, and separation. The women stated that these cases had not progressed, nor were judgments enforced, due to the suspension of court operations.

Among the men surveyed, 21% (56 out of 270) in the survey and 63% (17 out of 27) in the focus groups from various Gaza governorates reported having a case pending in court or an enforceable judgment (from before the war) in either Shari'a or regular courts. These cases involved civil and criminal disputes, such as financial liabilities, labor issues, custody and visitation, murders, squatting, and altercations. The respondents indicated that these cases had not progressed, nor were judgments enforced, due to the suspension of court operations.

## 2. Pressing Legal Issues Arising During the War

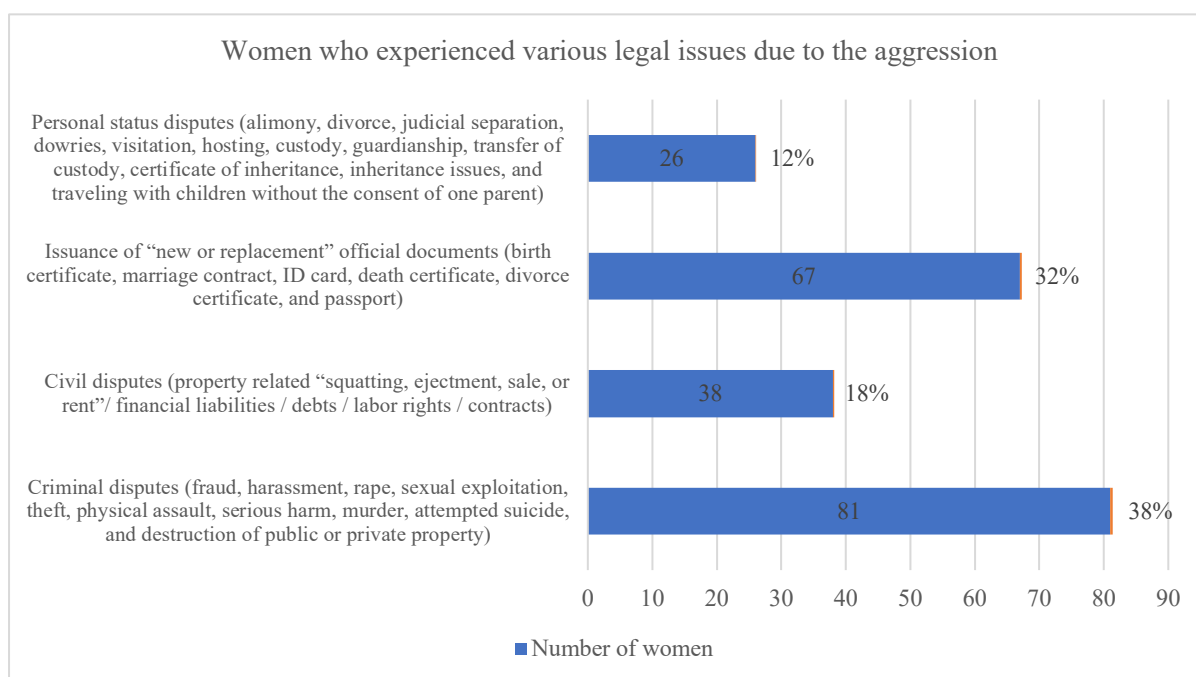
### ➤ According to the citizens, both women and men:



51% of the surveyed women (110 out of 215) from various governorates in Gaza reported encountering various legal issues due to the aggression, outlined below:

<b>Legal Issue</b>	<b>No. of Women</b>	<b>%</b>
Criminal disputes (fraud, harassment, rape, sexual exploitation, theft, physical assault, serious harm, murder, attempted suicide, and destruction of public or private property)	81	38%
Issuance of “new or replacement” official documents (birth certificate, marriage contract, ID card, death certificate, divorce certificate, and passport)	67	32%
Civil disputes (property related “squatting, ejectment, sale, or rent”/ financial liabilities / debts / labor rights / contracts)	38	18%
Personal status disputes (alimony, divorce, judicial separation, dowries, visitation, hosting, custody, guardianship, transfer of custody, certificate of inheritance, inheritance issues, and traveling with children without the consent of one parent)	26	12%

It is evident from the above data that during the war, criminal disputes were the primary issue for the surveyed women, at 38%. The need to obtain official documents followed at 32%, civil disputes ranked third at 18%, and personal status disputes came in fourth at 12%. This is a shift from the pre-war situation, where personal status disputes were usually the most urgent issues for many women. However, with property destruction, loss of documents, repeated displacement, and the urgent need to resolve legal matters, the need to obtain official documents has emerged as a new and urgent priority, now ranking second. Notably, the results showed little difference between the women surveyed in Central Gaza and the southern governorates compared to those in North Gaza, with criminal disputes and the need for official documents emerging as the most urgent legal needs.



48% of the women in focus groups (13 out of 27) from various governorates in Gaza reported facing multiple legal issues due to the war, especially in personal status matters, such as child visitation, alimony, custody, theft reports, divorce, and issues related to issuing official documents.

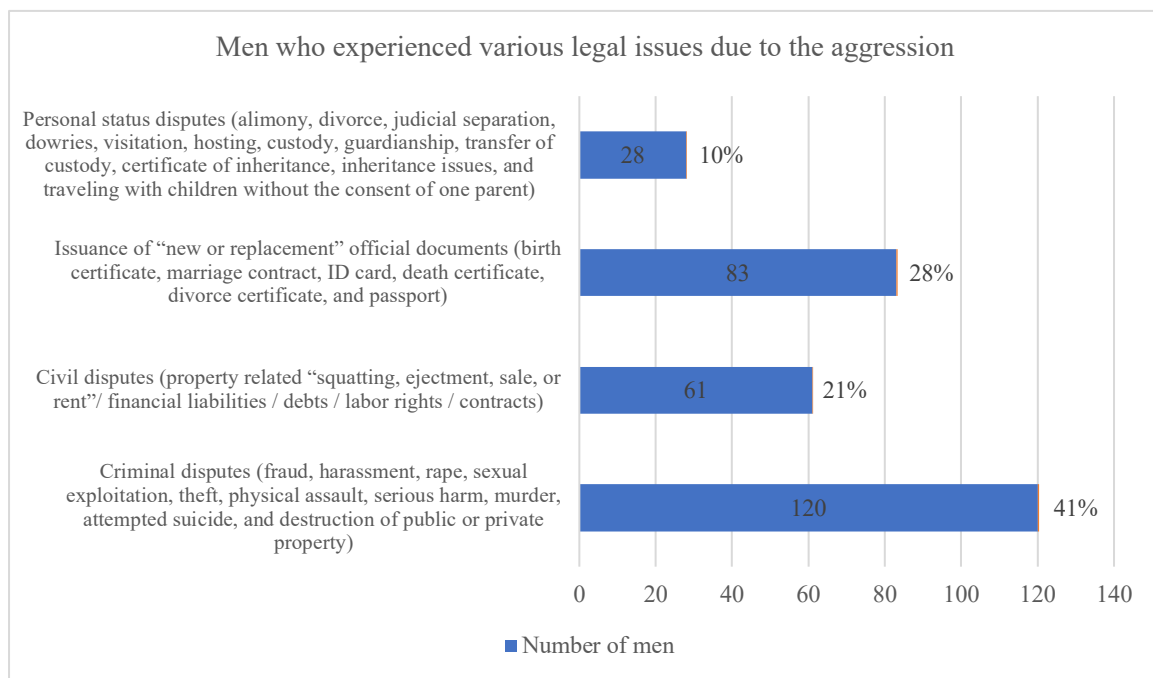
61% of the men surveyed (166 out of 270) from various governorates in Gaza reported facing different legal issues due to the war, as outlined below:

Legal Issue	No. of Men	%
Criminal disputes (fraud, harassment, rape, sexual exploitation, theft, physical assault, serious harm, murder, attempted suicide, and destruction of public or private property)	120	41%
Issuance of "new or replacement" official documents (birth certificate, marriage contract, ID card, death certificate, divorce certificate, and passport)	83	28%
Civil disputes (property related "squatting, ejectment, sale, or rent"/ financial liabilities / debts / labor rights / contracts)	61	21%
Personal status disputes (alimony, divorce, judicial separation, dowries, visitation, hosting, custody, guardianship, transfer of custody, certificate of inheritance,	28	10%



inheritance issues, and traveling with children without the consent of one parent)		
--	--	--

The data above indicates that criminal disputes were the most common issue faced by the surveyed men, at 41%. This was followed by the need to issue official documents at 28%, civil disputes in third place at 21%, and personal status disputes came in fourth at 10%. This is not significantly different from the pre-war situation, where criminal disputes were typically the most urgent issue for most men, ranking first. However, with property destruction, document loss, repeated displacement, and the urgent need to resolve legal matters, the need to obtain official documents has emerged as a new and urgent priority, now ranking second. Notably, the results showed little difference between the men surveyed in Central Gaza and the southern governorates compared to those in North Gaza, with criminal disputes and the need for official documents emerging as the most urgent legal needs.



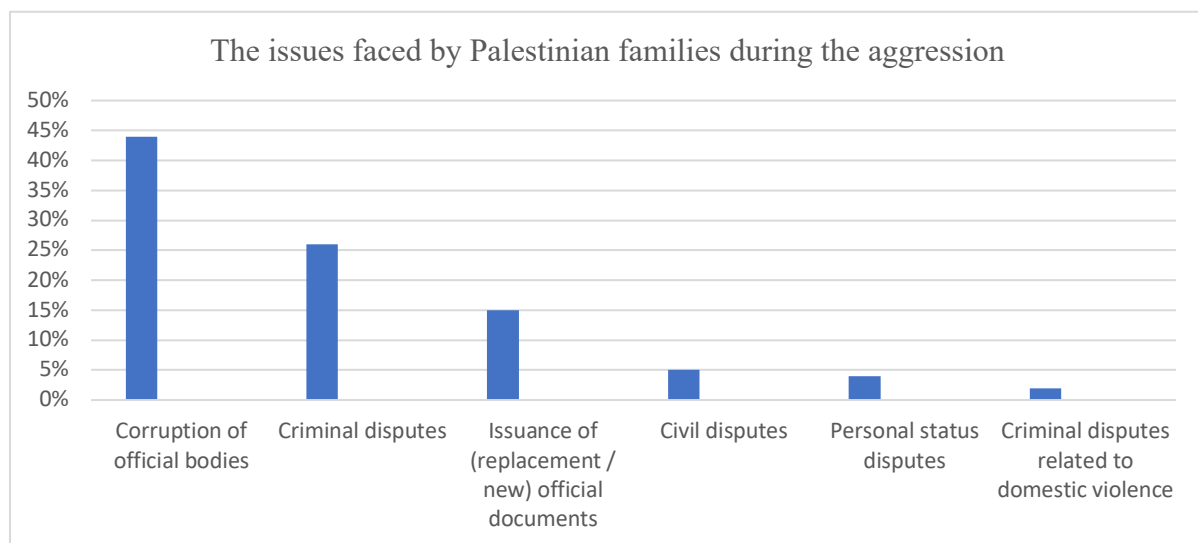
63% of the men in the focus groups (17 out of 27) from various Gaza governorates reported having legal issues during the aggression. These issues included civil disputes, criminal disputes, and personal status matters, including fights, assaults, fraud, scams, property disputes, financial liability cases, and issues in obtaining official documents.

Both the surveyed men and women reported that, based on their knowledge of other Palestinian families' situation during the ongoing aggression, identified the following as the most significant issues that emerged during the war:

Issue	Number	%
1. Corruption of official bodies in the distribution of resources/aid	215	44%
2. Criminal disputes (fraud, harassment, rape, sexual exploitation, theft, physical assault, serious harm, murder, attempted suicide, and destruction of public or private property)	128	26%
3. Issuance of "new or replacement" official documents (birth certificate, marriage contract, ID card, death certificate, divorce certificate, and passport)	73	15%
4. Civil disputes (property related "squatting, ejectment, sale, or rent"/ financial liabilities / debts / labor rights / contracts)	24	5%
5. Personal status disputes (alimony, divorce, judicial separation, dowries, visitation, hosting, custody, guardianship, transfer of custody, certificate of inheritance, inheritance issues, and traveling with children without the consent of one parent)	19	4%
6. Criminal disputes related to domestic violence (women, children, elderly)	11	2%

The above data reveals that both surveyed men and women, based on their knowledge of other Palestinian families' situation (neighbors and relatives) during the aggression, identified corruption in resource/aid distribution by official bodies as the most pressing issue. This is due to the urgent need for aid and resources during such times, where a lack of oversight and accountability mechanisms has allowed corruption to influence this process. Criminal disputes, particularly assault and theft, were the next most reported issue at 26%. Survey responses indicated that many participants had been victims of theft, with some also reporting instances of physical assault between families. This confirms our earlier point that the systematic targeting of justice institutions, particularly law enforcement agencies, and rendering their field role absent, has triggered widespread thefts and a surge in violence in all its forms within Gazan society. Next comes the need to obtain official documents at 15%, with participants

stating that due to the aggression, loss of documents, ongoing displacement, and the change in marital status caused by loss, this need has increased significantly. Following this are civil disputes, accounting for 5%, primarily involving property issues caused by displacement, coupled with the aggression that has severely affected the economic situation, leading to increased debts, and labor-related issues. At 4%, personal status disputes such as (alimony, custody, visitation, separation, etc.), come next. Participants noted that the aggression's severity has made family and domestic issues less of a priority, with most families in Gaza concentrating on the political and security situation, as well as basic survival. Domestic violence-related criminal disputes are last, at 2%. Interestingly, the findings were consistent between the men and women surveyed in Central Gaza and the southern governorates compared to those in North Gaza and Gaza City. Corruption in aid distribution was the main issue, followed by criminal disputes, challenges in obtaining official documents, personal status matters, and civil disputes.



Focus group participants reported that, based on their knowledge of other Palestinian families' situation (neighbors and relatives) during the aggression, various legal issues have emerged. These include criminal disputes (thefts, assaults, and altercations), personal status disputes (visitation rights, custody, hosting, travel bans, and separation), and civil disputes (financial liabilities, possession, ejectment, and property claims). Other pressing needs include controlling prices, monitoring the market, issuing and certifying official documents, and providing certified copies from court and lawyer files. Personal status disputes were more prominent among the focus group participants. It

seems that the nature of the displacement sites targeted by the focus groups and the close proximity of families have shed more light on these issues. This could be due to the loss of privacy or simply because the overcrowding of these places has brought people closer, making them more open about their problems, particularly among women.

➤ **According to Justice Sector Personnel:**

Justice sector personnel, who were among the survey participants, have reported that legal needs have increased significantly and urgently during the war, as the civil, political, economic, and social rights of Palestinian citizens, particularly vulnerable groups, have been compromised. These include the right to life, housing, education, livelihood, work, healthcare, freedom of expression, and litigation, among others.

**Based on their opinions, the legal needs arising during the war include:**

- Guaranteeing equal access to resources and services.
- Ensuring fair distribution of aid among citizens.
- Issuance of “new or replacement” identification papers, official documents, passports, etc.
- Documentation of marriage, divorce, and numerous other certificates due to the increasing number of orphans, widows, and martyrs.
- Documentation and retrieval of all documents related to financial transactions, such as checks, payment receipts, and delivery notes.
- Providing security and protection from theft and assaults.
- Urgent personal status issues for women, such as alimony payments, disbursement of funds for orphans, clothing allowances, and cases concerning separation, visitation, custody, and hosting.
- Following up on the enforcement of judgments issued prior to the aggression, particularly those involving women, such as alimony, custody, visitation, and the transfer of custody of children.
- Using legal measures to prevent merchants and monopolists from repeating their actions.
- Labor rights for many women and men who were dismissed from their jobs.

- Preventing murder, revenge crimes, and the spread of weapons in Palestinian streets.
- Controlling violence against women and children in overcrowded displacement sites.
- Protecting children from exploitation, violence, and forced labor during the aggression and in displacement sites.

## **Second: Reporting Issues and Accessing Service Providers:**

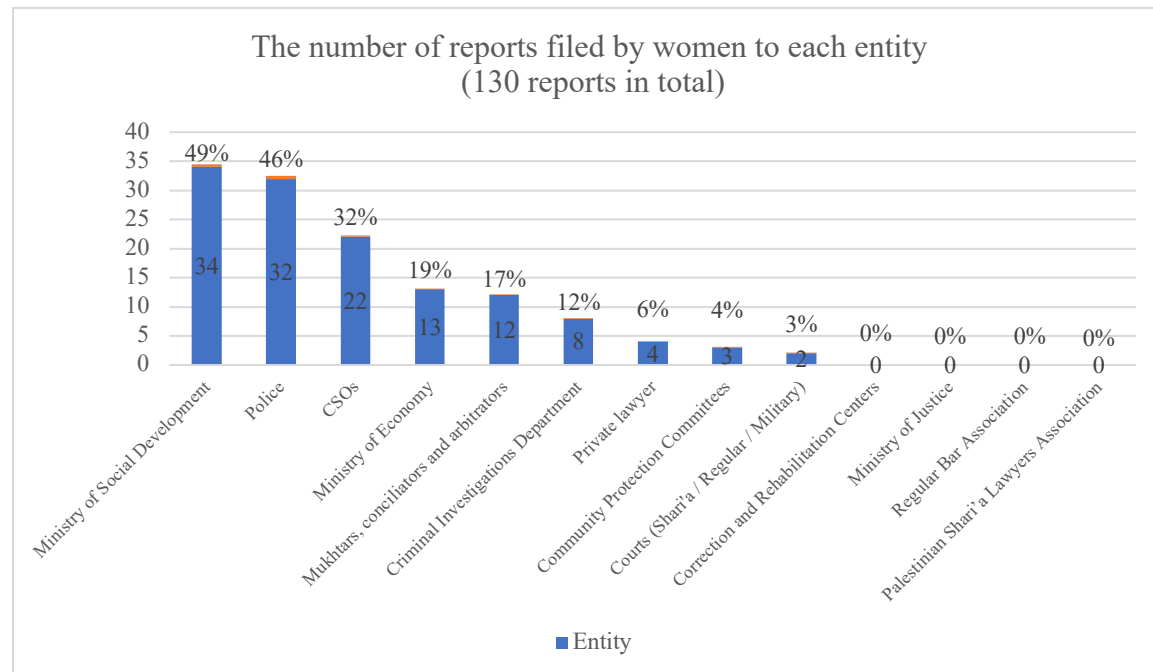
41% of the surveyed women (89 out of 215) reported that they sought assistance (during the aggression) from one or more components of the justice sector, as follows:

<b>Entity</b>	<b>No. of Women</b>	<b>% of reports per entity / Total number of reports (130)</b>
Ministry of Social Development	34	49%
Police	32	46%
CSOs	22	32%
Ministry of Economy	13	19%
Mukhtars, Conciliators, and Arbitrators	12	17%
Criminal Investigations Department (CID)	8	12%
Private Lawyer	4	6%
Community Protection Committees	3	4%
Courts (Shari'a / Regular / Military)	2	3%
Correction and Rehabilitation Centers	0	0%

Ministry of Justice	0	0%
The Regular Bar Association	0	0%
The Palestinian Shari'a Lawyers Association	0	0%

According to the data above and survey responses from women on their reasons for seeking assistance, it appears that most women primarily reached out to the Ministry of Social Development, at 49%. These requests were related to financial and in-kind aid, complaints about issues in aid distribution, or updating personal information following the loss of the main provider, in order to qualify for these aids. The police were the second most contacted, at 46%, mainly for cases involving theft of homes, property, and personal belongings, along with a few cases of family disputes, including domestic violence. Next, 32% of the surveyed women turned to CSOs mainly seeking financial and in-kind aid. Additional requests included addressing issues of alimony, custody, visitation rights, obtaining official documentation, and securing assistive devices for disabilities. Following this, 19% of the women went to the Ministry of Economy to register for gas refills and address issues related to that, while 17% turned to mukhtars, conciliators, and arbitrators regarding cases involving assaults by neighbors or relatives, including one related to a hosting issue. Another 12% contacted the CID for cases of home and property theft or assault by strangers, 6% sought help from lawyers regarding family disputes, including one case involving financial liabilities, while 4% approached Community Protection Committees regarding price control issues. Lastly, 2% turned to the courts to obtain official documents. Meanwhile, the data indicates that the Directorate of Corrections and Rehabilitation Centers, the Ministry of Justice, and the lawyers' associations were not approached. Survey figures and responses show that immediate needs during the war were mainly for cash assistance or gas refills, followed by reporting theft of homes or personal belongings, family disputes, official document issuance, and finally, matters related to alimony and visitation. Interestingly, the results were largely similar between the women surveyed in Central Gaza and the southern governorates compared to those in North Gaza. In Gaza City and North Gaza, women primarily sought assistance from the Ministry of Social Development, followed by CSOs, then the police, with no interaction with the CID. There was also

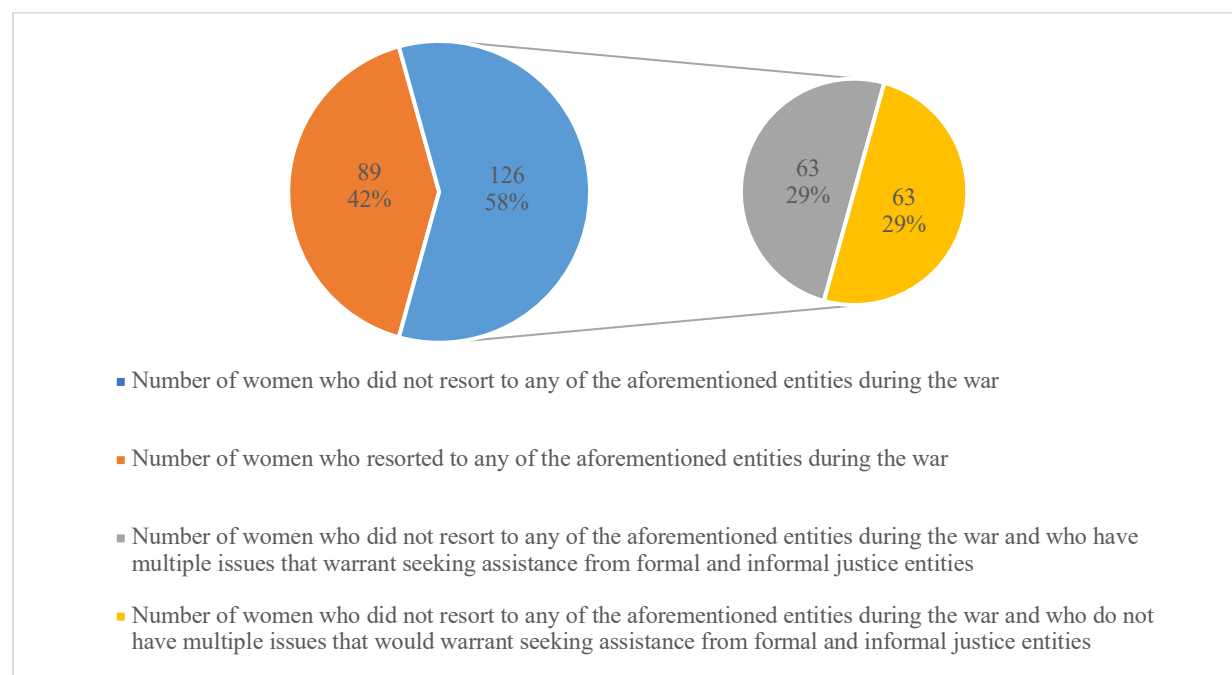
minimal interaction with mukhtars and the Ministry of Economy. In Central Gaza and the southern governorates, women primarily turned to the Ministry of Social Development, followed by the Ministry of Economy, then the police, CSOs, the CID, and lastly, conciliators and mukhtars.



26% of the women in the focus groups (7 out of 27) stated that they reached out to one or more justice sector entities during the aggression. This included contacting the police regarding theft incidents, the Ministry of Social Development for aid, the Ministry of Economy for gas refill issues, and some turned to mukhtars and conciliators to help resolve disputes with neighbors or handle issues such as thefts and recovering stolen money.

Moreover, 59% of the surveyed women (126 out of 215) reported that they did not turn to any of the above-mentioned entities during the war, despite survey results indicating that 63 of them (50%) had various issues that warranted turning to formal and informal justice entities. The surveyed women reported facing issues related to the theft of property and personal belongings, family disputes, and physical assaults. Two women reported that they were harassed by aid distributors during distribution of aid at shelter centers, and some reported instances of corruption and mistreatment by aid distributors, but they did not file complaints. One woman encountered an issue with enforcing a custody case and one regarding alimony, while another woman reported that her husband and

his family had taken her money, car, and personal belongings. Most women reported that they took no action regarding these issues because, according to them, formal justice entities were shut down during the war. They also avoided reaching out to relatives or friends, while only three women attempted to seek help from family or neighbors.



The women surveyed who reported having legal issues and needs cited the following reasons for their reluctance to seek help from formal and informal justice entities:

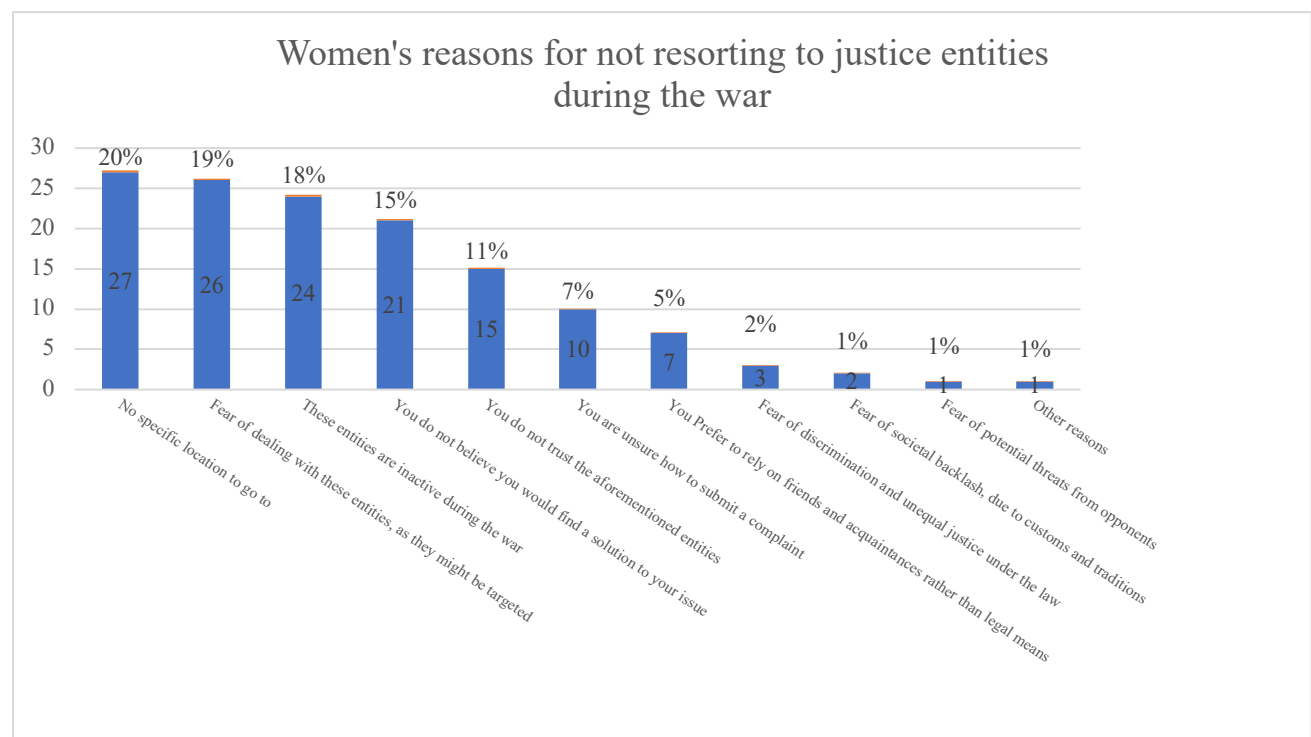
Reason for not seeking assistance	No. of Women	%
No specific location to go to, as the headquarters and offices have been targeted	27	20%
Fear of dealing with these entities during the war, as they may be targeted	26	19%
These entities are inactive during the war	24	18%
You do not believe you would find a solution to your issue	21	15%



You do not trust the aforementioned entities	15	11%
You are unsure how to submit a complaint	10	7%
You Prefer to rely on friends and acquaintances rather than legal means	7	5%
Fear of discrimination and unequal justice under the law	3	2%
Fear of societal backlash, due to customs and traditions	2	1%
Fear of potential threats from opponents	1	1%
Other reasons (helplessness and psychological distress due to the martyrdom of one's children)	1	1%

Based on the data above and the explanations given by the women in the survey about their reluctance to approach justice entities, the primary reason, cited by 20%, was that there was no designated location where they could seek legal assistance, as everything and every place had been targeted. Moreover, 19% of the women reported that it was frightening to approach these entities during the war, as they could be targeted, with their main priority being their own safety and that of their families. Another 18% confirmed that these entities were inactive during the aggression, and 15% believed they would not find a resolution to their issues. Furthermore, 11% of the women reported that they did not trust any of the mentioned entities, 7% stated they were unsure of how to file complaints during the war, 5% chose to rely on friends and acquaintances instead of justice institutions, 2% feared discrimination and not receiving fair treatment, while 1% were concerned about societal backlash and traditional male-dominated customs if they sought assistance from these entities. One woman stated that she feared threats from opponents, especially since the disputes, as she put it, involved people with influence. Another woman explained her distrust in mukhtars and conciliators, stating that they always oppose mothers' rights and simply pressure women to relinquish their rights to men. Another participant shared that her reason for not reporting was due to a

feeling of helplessness after the martyrdom of all her children. Women surveyed in Gaza City and North Gaza stated that the primary reason they did not approach these entities was that they were not operational during the aggression, followed by the absence of specific locations to go to and fear for their personal safety. For women in Central Gaza and the southern governorates, the primary reasons were fear for their safety and the belief that seeking help would be ineffective. This was followed by the absence of clear locations for these entities, and the lack of trust in them.



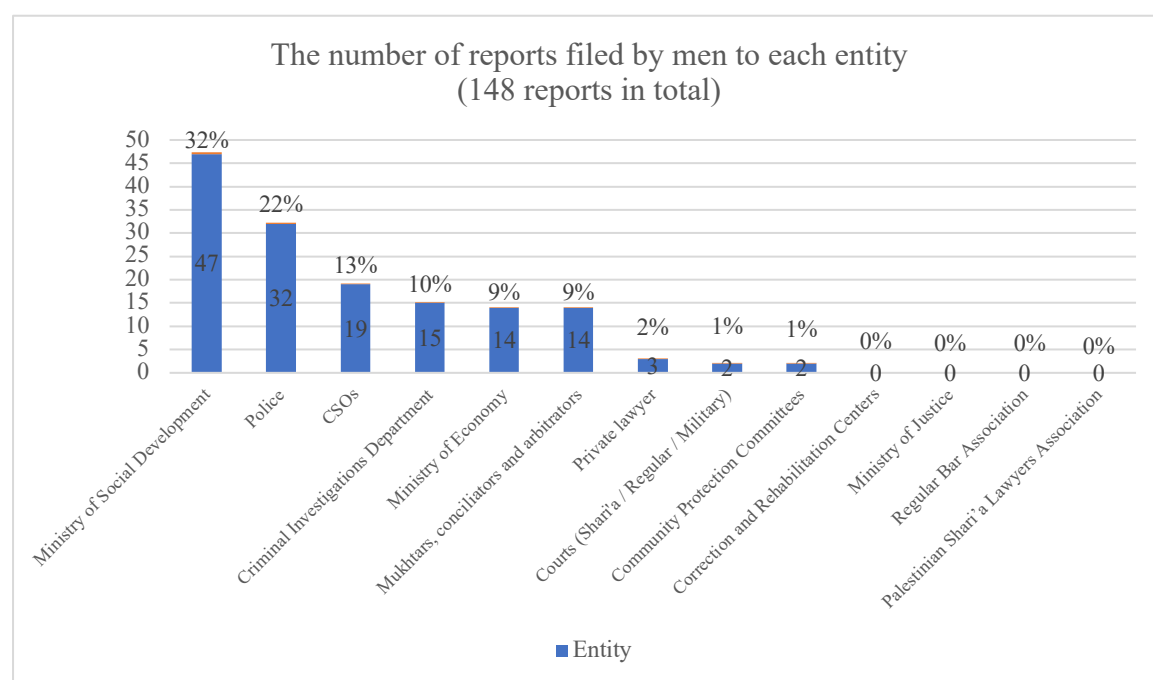
The women in the focus groups confirmed the survey results, mentioning that while they had several legal needs and issues, they opted not to seek assistance from these entities, especially official ones, due to the deteriorating security situation and concerns for their safety. They also expressed uncertainty about where to file their complaints, while some attributed this to being preoccupied with their lives and families, particularly after displacement and the martyrdom of their family members. In addition, some noted that the judiciary was not active during the war, preventing them from seeking assistance, and many preferred to turn to relatives and friends to resolve their issues.

30% (82 out of 270) of the men surveyed reported that they sought assistance from one or more justice sector entities during the aggression, as follows:

Entity	No. of Men	% of reports per entity / total number of reports (148)
Ministry of Social Development	47	32%
Police	32	22%
CSOs	19	13%
Criminal Investigations Department	15	10%
Ministry of Economy	14	9%
Mukhtars, Conciliators, and Arbitrators	14	9%
Private Lawyer	3	2%
Courts (Shari'a / Regular / Military)	2	1%
Community Protection Committees	2	1%
Correction and Rehabilitation Centers	0	0%
Ministry of Justice	0	0%
The Regular Bar Association	0	0%
The Palestinian Shari'a Lawyers Association	0	0%

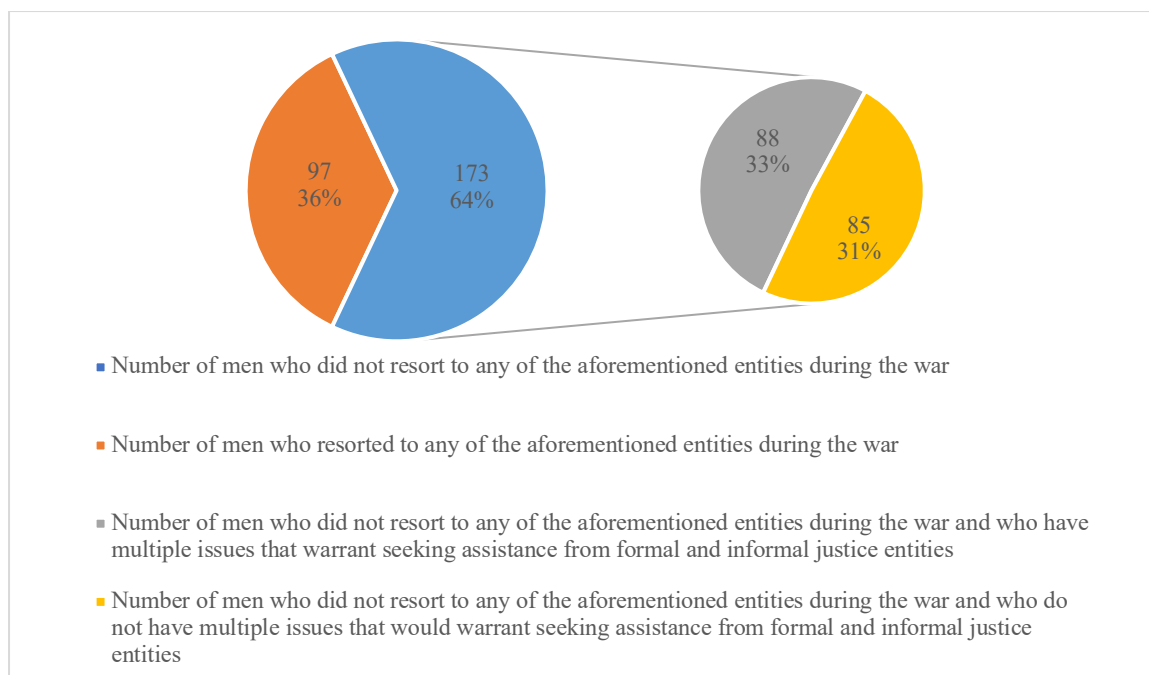
Survey responses from men, as well as the data above, reveal that men mainly turned to the Ministry of Social Development, with 32% doing so to apply for financial and in-kind aid, and to update personal information following the loss of the main provider, in order to qualify for these aids. Next, 22% of the men sought help from the police for cases involving theft of homes, stores, property, personal belongings, and goods. This also included instances of fraud, family disputes, assaults by relatives, neighbors, or strangers, as well as three cases concerning the prevention of a wife's travel with her children. 13% sought assistance from CSOs, mostly for financial and in-kind aid, followed by 10% who turned to the CID for cases involving theft of homes and properties or physical assaults by strangers. 9% registered with the Ministry of Economy for gas refills, while another 9% sought help from mukhtars, conciliators, and arbitrators for issues involving assaults by neighbors or relatives, with one hosting-related case. 3% sought legal assistance from lawyers concerning family disputes and one financial claim. Lastly, 2% reached out to the courts

and community protection committees regarding the issuance of official documents. The data reveals that none of the respondents sought help from the Directorate of Correction and Rehabilitation Centers, the Regular Bar Association, the Shari'a Lawyers Association, or the Ministry of Justice. Survey findings indicate that urgent needs during the war mainly revolved around requests for cash assistance or gas refills, followed by reporting thefts of homes and personal belongings, family disputes, obtaining official documents, and finally, matters related to alimony and visitation.



Moreover, 26% (7 out of 27 men) from the focus groups indicated that they approached various justice sector entities during the aggression, including the police for cases of theft, aggression, fraud, and scams; the Ministry of Social Development for financial aid; and the Ministry of Economy regarding gas refill issues. A few also consulted mukhtars and conciliators regarding matters of squatting and property theft.

Among the men surveyed, 64% (173 out of 270) stated they did not seek help from any of the justice sector entities during the war, even though 33% of them (88 men) had issues involving theft, unlawful possession of property, assaults, disputes, and financial matters that warranted legal action.

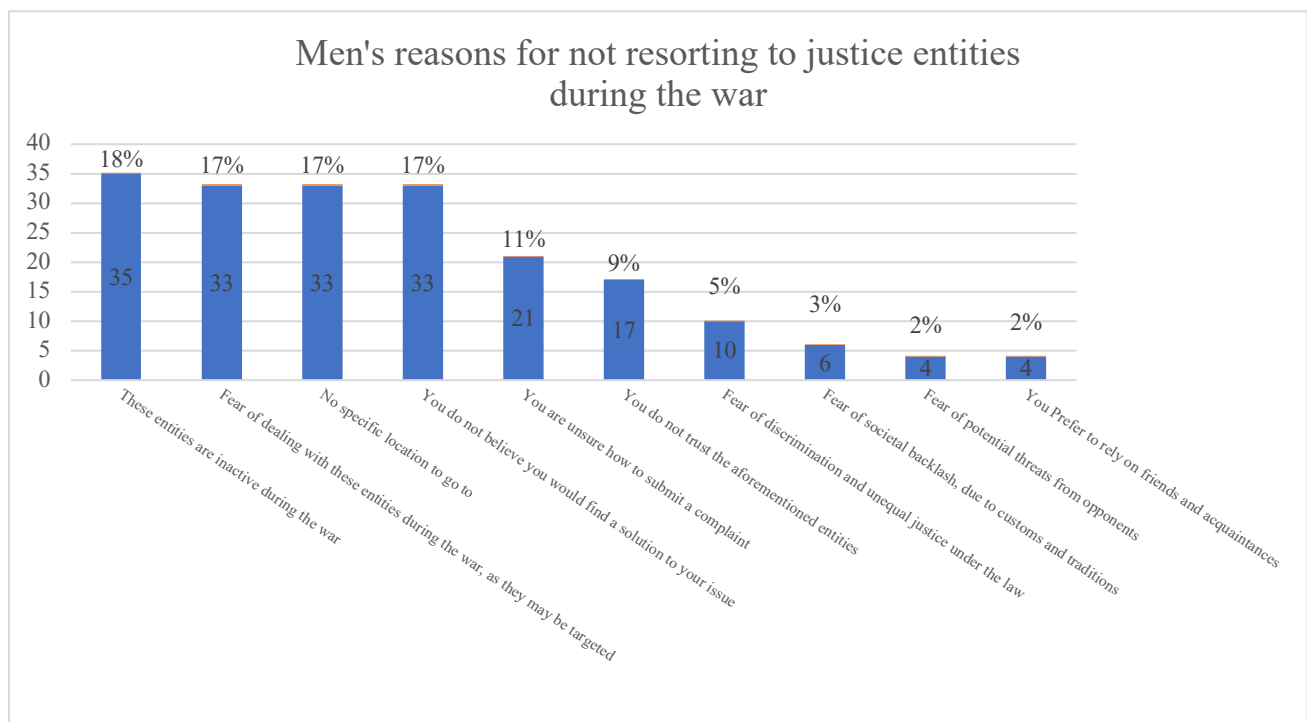


The men surveyed, who reported having legal issues and needs, cited the following reasons for their reluctance to seek help from formal and informal justice entities:

Reason for not seeking assistance	No. of Men	%
These entities are inactive during the war	35	18%
Fear of dealing with these entities during the war, as they may be targeted	33	17%
No specific location to go to, as the headquarters and offices have been targeted	33	17%
You do not believe you would find a solution to your issue	33	17%
You are unsure how to submit a complaint	21	11%
You do not trust the aforementioned entities	17	9%
Fear of discrimination and unequal justice under the law	10	5%

Fear of societal backlash, due to customs and traditions	6	3%
Fear of potential threats from opponents	4	2%
You Prefer to rely on friends and acquaintances rather than legal means	4	2%

From the data and the survey responses of men on their reasons for avoiding justice entities, the primary reason, mentioned by 18%, was that these entities were inactive during the aggression. Additionally, 17% cited the fear of approaching these entities due to potential targeting, and another 17% stated there was no specific location they could go to for legal aid as all areas and centers had been targeted. Furthermore, 17% of the respondents believed they wouldn't find any results or solutions for their issues, 11% mentioned they were uncertain how to file complaints during the war, and 9% expressed a lack of trust in the mentioned entities. Moreover, 5% voiced concerns about potential discrimination and unequal justice under the law, 3% feared societal backlash due to customs and traditions if they sought help from these institutions, while 2% opted to rely on friends and acquaintances rather than justice institutions. Only four men (2%) stated that they feared threats from opponents, especially as their disputes were—in their words—with influential figures in the government. They also noted that some of the aggressors were “outlaws” or “thugs”, or that the conflict involved an armed individual. The responses of men surveyed in Gaza City and North Gaza indicated that the main reason for not seeking assistance from the mentioned entities was that they were inactive during the war, followed by the absence of specific addresses to go to, and then their belief that approaching these entities would yield no results. For men in Central Gaza and the southern governorates, the primary reason was the lack of specific addresses to go to, followed by the fact that these entities were inactive during the war. They also mentioned that it was dangerous to engage with these entities as they are targeted.



The men in the focus groups emphasized that they had several legal needs and issues but opted not to seek assistance from these entities, especially official ones, due to the deteriorating security situation and concerns for their own and their families' safety. They also expressed uncertainty about where to file their complaints, while some attributed this to being preoccupied with their lives and families, particularly after displacement and the martyrdom of their family members. Also, some noted that the judiciary was not active during the war, preventing them from seeking assistance, and many preferred to turn to relatives and friends to resolve their issues. They also expressed a lack of confidence in the ability of official entities to resolve issues in such times, while some noted the lack of a specific place to submit complaints. Others stated that the law that prevails in war is the law of power, control, and self-interest, with many choosing instead to rely on powerful relatives and acquaintances to resolve their issues.

It is evident that both male and female citizens in Gaza are facing a multitude of legal issues, encompassing pre-existing issues that demand completion, enforcement, or follow-up, as well as new matters that need preparation, follow-up, review, validation, and the issuance and enforcement of judgments. These efforts aim to secure their basic rights and alleviate some of the burdens exacerbated by the war. This includes widespread violations of the right to life

and bodily integrity for Palestinians in Gaza, forced displacement, resource scarcity, deliberate starvation, economic deprivation, social fragmentation, and a lack of security and peace, in what can be termed as genocide.

It appears that citizens of both genders, each with different behaviors, approaches, and considerations, have sought assistance from formal justice entities in both direct and indirect ways, even though these entities have been suppressed and rendered inactive due to the systematic targeting of the justice sector and its personnel. Citizens primarily turned to CSOs, as well as to mukhtars and conciliators, to resolve their issues. However, many avoided approaching these entities out of primary concern for their safety and due to the lack of a visible role and clearly announced locations, as most of them had not announced their locations or available services. Instead, access to such entities was mainly through networks of acquaintances, friends, neighbors, and displacement camps, which provided the fastest and broadest access to these services. Many also felt a sense of frustration and hopelessness about the justice system's ability to enforce the rule of law amid an extraordinary situation aimed at destabilizing the state and its institutions, thereby reinforcing the rule of power and nepotism, and ultimately fostering insecurity and lawlessness. It should be noted that the Ministry of Social Development and the Ministry of Economy were primarily approached for humanitarian aid and the provision of basic needs. Likewise, most requests to CSOs were also for humanitarian aid, with a smaller number of requests for legal assistance related to issuing official documents and support with personal status matters.

Interestingly, women were much more likely than men to approach different justice entities, even though men had more legal issues. Women tended to reach out to the police, the Ministry of Social Development, CSOs, conciliators, and mediators. Women also approached multiple entities, and this could be attributed to women's role in managing day-to-day affairs during the aggression, where they handled several tasks and followed up on many aspects of daily life, which prompted them to quickly seek help from different justice entities. Despite facing numerous legal issues, women in Gaza often avoid turning to justice sector components, with reasons that are not vastly different from those of men. However, it is interesting that fewer women than men cited fear of societal backlash due to customs and tradition. This could be because the most common issues during the war were related to criminal disputes rather



than personal matters, which are often more sensitive for men. Moreover, women were more inclined to seek peaceful resolutions than men, a trend that is consistent with their behavior before the aggression.

### **Section 3: Response Mechanisms of Gaza's Justice Sector Entities During the Aggression**

Following the targeting of multiple components of the formal and informal justice sectors, alongside similar attacks on organizations, ministries, departments, and economic and developmental institutions, along with their personnel—and then the subsequent targeting of the plans, programs, and outputs of these entities essential for building a civil and institution-based state—the justice sector responded to these extraordinary circumstances with a set of operational and urgent measures. This involved a temporary halt in operations, followed by a realignment, which proceeded as outlined below:

#### **1. The Judiciary in Gaza:**

##### **a. Regular Courts:<sup>39</sup>**

- The regular courts have been fully inactive since October 7, 2023, and as of now, there are no operational courts. This suspension also includes the Juvenile Court,<sup>30</sup> municipal courts, and the Election Court, a specialized court formed to handle election-related appeals.
- The so-called Emergency Judges were formed to handle requests related to travel bans and the lifting of precautionary attachment. Their work continued until May 2024, after which it was suspended following the invasion of the Rafah crossing, and they have remained inactive since.<sup>18</sup>
- Judges, including the President of the Supreme Judicial Council, were fired upon by gangs made up of convicts who were released due to the war.
- The Supreme Judicial Council has been inactive since the start of the war and continues to be so due to challenging security conditions.
- No means of communication with judicial personnel, as the judiciary has become a target.

---

<sup>39</sup> Interview with Judge Rushdi Abu Seido + Interview with Judge Alaa Totah

- No system in place to communicate with the public to meet urgent needs or handle complaints.
- No mechanism available to follow up on pre-existing cases and judgments, not to take up new cases.
- Numerous original files and documents were lost, damaged, or burned; however, certain files and documents can be retrieved thanks to digital archiving.

#### **b. Shari'a Courts:**

- The Supreme Shari'a Court Council issued a decision to suspend the work of Shari'a courts, with legal deadlines paused until work resumes.<sup>40</sup> This suspension lasted until March 2024,<sup>20</sup> at which point some judges began personally handling basic matters.
- An Emergency Committee was formed by the Supreme Shari'a Court Council, which currently oversees the operations of temporary offices. This includes on-site visits and phone follow-ups to evaluate the services provided, type of work, and challenges faced by the personnel.<sup>41</sup>
- Judges of the active courts are working from various locations, including hospital rooms (such as Yafa Hospital in Deir al-Balah and Nasser Medical Complex in Khan Younis), their homes, or in tents.
- Since March 2024, citizens have been reaching out to Shari'a judges via phone calls, WhatsApp, or through temporary field offices, as the contact information of judges and staff has been shared with the shelter centers.<sup>20</sup>
- In the event of any threat to the area where the court offices are situated, fieldwork is canceled immediately.
- Currently, since June and July 2024, operations are managed through three administrations: One in Gaza City, overseeing a temporary Shari'a court office at the Beach Medical Clinic, and a temporary court office at the Indonesian Hospital in the north. Another administration is based in Deir al-Balah with a temporary court office at Yaffa Hospital. The third administration operates in Khan

---

<sup>40</sup> The decision of the Supreme Shari'a Court Council

<sup>41</sup> A field visit to the temporary Shari'a court office in Al-Shati' and an interview with Ashraf Khalil Ibrahim Abu Sha'ar, a Shari'a judge and the head of the office

Younis with two temporary locations, one at the Khan Yunis (al-Karaj) and the other at Nasser Medical Complex.<sup>42</sup>

- The Shari'a judiciary is currently not accepting any new cases or reviewing previous ones.
- Currently, Shari'a courts are limited to functions of an administrative nature in urgent matters, with judges who are able to work focusing exclusively on certifying Shari'a documents and certificates, handling consensual marriage and divorce, and issuing certificates for divorce, marriage, inheritance, widowhood, and the Certificate of No Impediment to marriage. They also address orphan-related matters, such as certificates of guardianship and custodianship.<sup>43</sup> Shari'a lawyers handle all the required paperwork for these matters,<sup>26</sup> with legal consultations also available at the temporary offices.
- The temporary Shari'a court office in Eastern Khan Younis employs 10 to 15 staff members, with both judges and staff taking turns working on certain days of the week.<sup>44</sup> The Central Gaza office has seven staff, Gaza City has four, and North Gaza has three. These include Shari'a judges, assistants, and clerks.
- Information on the locations of these temporary offices in each governorate was shared via social media, radio, and by word of mouth among friends and acquaintances.<sup>45</sup>
- There is no system in place to receive complaints from citizens about the provided services.
- Although numerous original files and documents were damaged or burned, some files are still retrievable thanks to electronic archiving. The archives in Gaza City have been digitally transferred to Deir al-Balah and Khan Younis Shari'a courts, providing access to records and images stored in Gaza's Shari'a courts.<sup>46</sup>
- The Supreme Judge Department in the West Bank also contributed by issuing replacements for marriage contracts lost under the rubble of demolished homes and certifying them.

---

<sup>42</sup> Interview with Judge Ahmad al-Buheisi, Presiding Judge of the Khan Younis Shari'a Court of Appeals

<sup>43</sup> Field visits to five temporary Shari'a court offices across Gaza's governorates, and meetings with the heads of these offices

<sup>44</sup> Field visit to the temporary Shari'a court office in Khan Younis – Nasser Hospital, and an interview with Judge Omar Noufal, a supreme court judge

<sup>45</sup> Field visit to the temporary Shari'a court office in Deir al-Balah

<sup>46</sup> Statement by Dr. Maher Khdeir, Presiding Judge of the Supreme Shari'a Court in the West Bank, during a workshop organized by MUSAWA. 16 October 2024

It is worth highlighting that there is an ongoing collaboration between the Shari'a courts in Gaza and the West Bank, which includes granting temporary authority to the West Bank Shari'a courts to handle cases related to alimony, inheritance, marriage, and other Shari'a matters to serve the public in Gaza and displaced individuals outside Gaza.<sup>47</sup> The staff and judges of Shari'a courts in both the West Bank and Gaza maintain close collaboration. A committee, formed of three judges—Ibrahim al-Najjar, Jamal al-Hafni, and Ahmad al-Buheisi—coordinates and communicates with the Shari'a judiciary in the West Bank, working through the Chief Judge of the Supreme Shari'a Court in the West Bank. All marriage contracts, whether old or new, as well as various other Shari'a documents and those issued by Shari'a courts, are forwarded to the Supreme Judge Department in Ramallah to be certified. This allows citizens to have the documents certified by the Ministry of Foreign Affairs for use outside of Palestine. The Supreme Judge Department in the West Bank took part in a specialized committee that oversaw the medical evacuation of children from Gaza, registering their guardianship certificates, and arranging their transfer to Egypt, in full coordination with Gaza's Shari'a courts. Through this collaboration, 50 marriage contracts were processed at Palestinian embassies abroad, and all marriage contracts from Gaza—submitted to West Bank Shari'a courts—were certified through Palestinian embassies across the Arab world. Furthermore, the Supreme Judge Department addressed inquiries submitted via its online platforms or the Shari'a Supreme Court's dedicated phone line. These inquiries were related to matters under the jurisdiction of Shari'a courts, particularly personal status issues resulting from the suspension of certain Shari'a court operations in Gaza due to the war.<sup>48</sup>

**c. Military Judiciary:<sup>48</sup>**

- The military judiciary has ceased operations, except for the Military Field Court, which holds secret trials.

---

<sup>47</sup> Interview with Judge Ahmad al-Buheisi, Supreme Shari'a court judge, Head of the Technical Office, and Head of the Judicial Inspection Department

<sup>48</sup> Documented by MUSAWA

- During the aggression, the Military Field Court handled only cases concerning collaborators.
- The Military Prosecution—composed of the Police and Security Forces Prosecution, and the Internal Security and Intelligence Prosecution—is no longer operational, and its roles have been reassigned to the Pleadings, Execution, and Review Prosecutions.

## **2. Public Prosecution:<sup>22</sup>**

- The Public Prosecution has completely ceased its operations during the war, only receiving complaints through the police and CID for processing after the war. It no longer performs face-to-face questioning or enforces detention or release orders, along with other duties assigned by law.
- Paper records were lost due to the destruction of offices by the Israeli occupation; however, an electronic copy is available.
- Police officers stationed at various shelters, along with CID personnel dressed in civilian clothing, handle complaints for all types of cases, including theft, altercations, murder, and other crimes.
- Official communication between prosecution staff has been cut off, yet coordination continues with police officers regarding complaints.

## **3. Ministry of Justice:**

- The Ministry of Justice completely ceased operations during the war.
- Paper records were lost due to the destruction of offices by the Israeli occupation; however, an electronic copy is available, which had been archived before the war, and can be retrieved once the war ends and the extent of the damage is determined.
- No available means of communication between ministry staff or with the bodies overseen by the ministry.
- No available means of communication between citizens and the Ministry of Justice, as its role has entirely vanished during the aggression.

## **4. Regular Bar Association:<sup>49</sup>**

---

<sup>49</sup> Interview with Safi al-Dahdouh, Vice President of the Palestinian Bar Association, and an interview with Ziad al-Najjar, a member of the association's council

- It has almost entirely suspended its operations during the war.
- No available means of official communication with the association's staff and the general assembly members.
- Board members maintain communication through social media.
- The association has yet to make a decision regarding compensation for the disruption in the training period of regular lawyers, with the matter postponed—as stated by the association—until after the war.
- The association provides emergency support exclusively to lawyers, either through financial aid or by collaborating with CSOs to secure humanitarian aid for the lawyers.
- No communication with any formal judicial institution.
- Minimal contact is maintained with certain mukhtars and community conciliators to address issues specific to lawyers only, and does not extend to non-lawyers, as their role in addressing citizens' issues has entirely ceased.
- Citizens and the bar association remain in touch for certain civil matters, specifically for the certification of certain powers of attorney only.
- The bar association's complaint system remains operational, although no formal complaints have been filed during the aggression. Some issues were resolved through direct communication with certain bar council members. These include physical assaults on lawyers, lack of security, and loss of income and its impact on lawyers' psychological and social well-being.
- The bar association actively tracked human losses among lawyers and monitored the violations they faced during the aggression. These included rights violations by certain security forces and armed individuals, with incidents of killings and physical assaults. They also tracked the situation of lawyers who had been detained, injured, or martyred.
- Paper records were lost due to the destruction of offices by the Israeli forces, and it remains too early to discuss file recovery, which will be assessed once the war ends, and the extent of the damage is determined.
- Communication between citizens and the association is non-existent, as its role has been entirely absent throughout the war.

## **5. The Palestinian Shari'a Lawyers Association:<sup>50</sup>**

- The association has almost entirely suspended its operations during the war.
- No available means of official communication with the association's staff, general assembly members, and board.
- Communication, though limited, takes place via social media.
- The association has yet to make a decision regarding compensation for the disruption in the training period of Shari'a lawyers, with the matter postponed—as stated by the association—until after the war.
- The Bar Council provides support to lawyers through individual efforts, limited only to in-kind aid.
- Limited communications with the Shari'a courts regarding certain matters like marriage, divorce, and quick procedures.
- No communication with mukhtars and conciliators during the aggression.
- No complaint system in place to receive complaints from members of the general assembly and the board.
- No means of communication between the citizens and the association, as its role has been entirely absent throughout the aggression.

## **6. Lawyers:<sup>51</sup>**

- Most lawyers stopped working completely during the war.
- Certain lawyers, however, dealt with matters related to the issuance of legal documents.
- The offices of lawyers were repurposed as shelters amid the repeated displacements, and many were looted.
- A female lawyer was murdered following a traffic dispute, where the perpetrator shot and killed her, yet the perpetrator has not been held accountable.<sup>52</sup>
- Some lawyers were subjected to physical assaults, having been beaten and humiliated during the war.
- Many lawyers have taken up jobs outside of their profession to meet their needs due to the loss of income during the aggression.

---

<sup>50</sup> Interview with the President of the Palestinian Shari'a Lawyers Association, Ayman Abo Aisha

<sup>51</sup> Focus group for lawyers via Zoom

<sup>52</sup> Documented by MUSAWA

- Most of the lawyers' paper records and electronic archives were lost due to the destruction of many lawyers' offices by the Israeli occupation.
- None of the trainee lawyers were contacted by either of the lawyers' associations.
- Most lawyers had no connection with any formal or informal justice institutions during the aggression, though some had ties with CSOs through their current or previous work. They also had personal ties with mukhtars and conciliators, yet these connections did not lead to collaborative efforts or significant influence.

## **7. Police and CID:<sup>53</sup>**

- The police were entirely unable to function in their official locations, compelling them to perform their duties in an unstable field setting.
- Most files and active cases or under investigation were destroyed due to the aggression.
- In the central governorate, some citizens' statements were taken on paper, and complaints are being followed up, with suspects brought in for questioning, despite the challenges posed by the lack of operational facilities. When the perpetrator is apprehended in cases such as (theft, robbery, and fraud), the stolen money or items are restored to their rightful owners, case files are archived, and the perpetrator is released until the end of the war, as there are no detention facilities available. Defendants are also required to sign written undertakings not to assault the complainants, which is the only investigative measure carried out by the police and CID. Crimes for which suspects are not yet identified continue to be investigated, with complaint files stored both in paper and electronic formats by emergency committees. These include cases of theft, fraud, scams, drugs, moral crimes, and murder, all of which will be addressed after the war.<sup>54</sup>
- The CID works alongside police officers to provide security, maintain public order among citizens, and combat crime.<sup>54</sup>
- The CID pursues known criminals and follows up on cases of theft and monopolistic practices.

---

<sup>53</sup> Interview with one of the CID personnel

<sup>54</sup> Interview with the Director of the Central Gaza CID



- CID and police personnel work undercover, in civilian clothing, making it unclear who among them is involved or responsible for follow-up.
- Police operations are limited to specific tasks under emergency measures and immediate interventions. They lack the capacity to detain perpetrators or conduct thorough investigations. The work strategy has been focused on swiftly resolving disputes.<sup>26</sup>

## **8. The General Directorate of Correction and Rehabilitation Centers:<sup>55</sup>**

- During the first week of the aggression, occupation forces targeted correction and rehabilitation centers, leading to the escape of all detainees. Notably, 60% of the detainees were held in correction and rehabilitation centers on criminal charges and family disputes, including murder cases, along with 320 detainees who had also been held in the military police detention center in Gaza City.<sup>26</sup>
- No communication between the General Directorate of Correction and Rehabilitation Centers and other judicial institutions since the first week of the aggression.<sup>56</sup>

## **9. Relevant Ministries:**

### **a. Ministry of Economy:<sup>34</sup>**

- The ministry provided food aid—when available—and facilitated its access to consumers and importing traders, including dairy products, meat, eggs, vegetables, fruits, and more.
- The ministry set up service points in its offices in the central and southern governorates to provide services and ensure organized, regular access for all citizens.
- The ministry made several attempts to control prices and monitor traders at the beginning of the war. It published price lists for commodities and goods on its website and documented violations related to price increases and goods monopolization.
- The Ministry received complaints from citizens at its temporary offices and resolved some of the issues.

---

<sup>55</sup> The General Directorate of Correction and Rehabilitation Centers refused to conduct an interview to answer the questions

<sup>56</sup> Interview with the Shari'a Lawyers Association and the Regular Bar Association

- Communication took place between CSOs and the ministry to resolve citizens' complaints regarding registration on the gas refill lists.
- The ministry assisted companies needing diesel or other materials by securing them through the crossings and facilitating and organizing their delivery to eligible beneficiaries, when available.

**b. Ministry of Social Development:<sup>35</sup>**

- The children (80 juveniles in total) were handed over to their parents or relatives, and some were placed in the Mercy Association for Children in collaboration with UNICEF. However, there is currently no mechanism in place to monitor or follow up with them.
- Some of the women and girls housed at Beit al-Aman safe house were returned to their families, with others placed with relatives. However, there is currently no official mechanism in place to monitor or follow up with them.
- The warehouses and aid supplies were looted by outlaws, while some citizens vandalized the Ministry of Social Development's offices after they were evacuated.
- The ministry operates in the field rather than from its offices, utilizing volunteer teams present in displacement camps.
- The ministry established administrations for the estimated 200 shelter centers, comprising volunteers who live within these centers. They report directly to the ministry, distributing food parcels and in-kind aid to the residents of the displacement camps.
- At the onset of the aggression, the ministry provided services to citizens, including food baskets, until May 2024, when the crossing was closed, bringing these efforts to a complete stop.
- The ministry provided shelter supplies and distributed hygiene kits, including personal items like soap, sanitizers, and more to the displaced people, which, according to the ministry, continued until May 2024.
- The ministry ensured the distribution and provision of clean drinking water for the displaced.

- Following the closure of the Rafah crossing, the ministry, in coordination with the Red Cross and other organizations in Gaza, set up temporary sanitation facilities in displacement camps. It also provided tarpaulins, set up clay ovens, supplied firewood, and paid those involved in the bread-making process.
- No system in place to receive complaints from citizens during the aggression, although some individuals may manage to submit complaints through connections with ministry staff. These complaints mostly relate to the absence of aid distribution, the inadequacy of the distributed aid, or the poor quality of the provided food parcels.
- The Ministry of Interior set up committees (police officers) in the shelter centers to handle complaints from the citizens. These complaints are reviewed and subsequently sent to the relevant department within the Ministry of Interior, with no connection to the Ministry of Social Development.
- The ministry posted special links to request both in-kind aid and cash assistance, as well as to document the material damage incurred by citizens during the war.
- A representative from the Ministry of Social Development confirmed that the ministry is planning to establish a safe camp for survivors of gender-based violence. He added that the ministry, in collaboration with the Red Cross, UNICEF, and various women's organizations, will provide medical and psychological centers that will provide essential psychological and social support services.<sup>35</sup>

#### **10. Mukhtars, Conciliators, Arbitrators, and Mediators:**

- The work of mukhtars and conciliators was significantly restricted due to displacement and limited mobility during the shelling.<sup>57</sup>
- Mukhtars work to resolve disputes among citizens given the limited functionality of the police and justice systems during the war. They tackle matters related to community reconciliation, family and domestic disputes, assaults of all types, theft, and traffic accidents with casualties.<sup>58</sup> However, their judgments are not legally binding,

---

<sup>57</sup> Interview with Mukhtara Faten Harb – Central Gaza

<sup>58</sup> Interview with Mukhtar and conciliator Ali Rabee' Ali Radwan – Gaza City

and they do not take into account gender mainstreaming and the specificity of women's issues.

- Mediators, mukhtars, and respected community figures, along with the Community Protection Committees, played a prominent role in peacefully resolving numerous disputes, persuading conflicting parties to reconcile and agree to a documented, amicable settlement.
- Mukhtars, conciliators, and mediators do not handle cases of murder and honor killing, as these matters should be resolved through courts and law enforcement bodies.<sup>59</sup>
- Mukhtars assisted the displaced people by distributing food parcels and providing cash assistance to citizens.<sup>60</sup>
- There is effective communication with citizens, which has facilitated their work in addressing issues that have arisen, particularly among the displaced in the tents and marital disputes.<sup>61</sup>
- Mukhtars, conciliators, and mediators meet with all parties involved or communicate by phone to quickly resolve family issues or disputes between neighbors and citizens before they escalate further.
- No means of communication with formal justice entities, such as the police, CID, judiciary, and public prosecution.

## **11. The Independent Commission for Human Rights (ICHR):<sup>62</sup>**

In light of the collapse of the oversight role of official entities—and amidst the threats, persecution, and targeting directed at all official institutions in Gaza, especially the justice institutions—the commission's role shifted, which includes the following actions:

- Prepared an emergency plan to directly address Israeli violations, categorizing them by patterns.
- Mobilized around 60 volunteers to join the emergency teams.
- Documented over 600 testimonies, covering a wide array of Israeli violations, including the right to health, life, education, access to legal aid and social services, and violations affecting women, persons with disabilities, and the elderly.

---

<sup>59</sup> Interview with conciliator and arbitrator Fikri Abdelaziz Shamaly – Khan Younis

<sup>60</sup> Interview with mediator Odeh Abo Mustafa – Khan Younis

<sup>61</sup> Interview with conciliator Kamel Kawarea' – Khan Younis

<sup>62</sup> Interview with the Coordinator of the Monitoring of National Policies and Legislation department at ICHR, Hazem Haniyeh

- Turned testimonies into press releases and media content that were published to expose the violations.
- Legally defined and classified the ongoing war as an act of genocide, a classification that was officially adopted and led to numerous international interventions before the ICC and ICJ, asserting that Israel's actions constitute genocide. The adoption of this term remains active and effective, prompting interventions across all levels of institutional frameworks, international systems, the Human Rights Council, and briefings by UN envoys and international organizations, recognizing genocide as a war crime that must be ended.
- Ceased operations (in its Gaza City and Khan Younis offices) for three months, with limited formal communication with staff during this time.
- Established a small office in the Rafah governorate to resume emergency activities, utilizing any available human resources and logistical capacities, including electricity and internet. Work at the Rafah office continued until the evacuation of Rafah City was ordered.
- Relocated in mid-May 2024 to a new location in Deir al-Balah, where they continue to carry out core and emergency activities.
- Receives complaints from citizens, prioritizing those of an urgent nature.
- Follows up with the Civil Defense and some partner organizations.

## 12. Local CSOs:<sup>63</sup>

- Most local organizations ceased operations at the start of the war, resuming their work three months after the aggression began.
- To date, 15% of CSOs have completely ceased operations, while 85% continue to operate at full or partial capacity.<sup>63</sup>
- Currently, 56% of women's organizations are operating at full capacity, utilizing a network of volunteers, whereas 40% of these organizations are only partially operational.<sup>63</sup>
- 74% of CSOs had to reorient their programs and operations, shifting their focus to humanitarian interventions and the provision of urgent relief aid.<sup>63</sup>

---

<sup>63</sup> PNGO. *Initial Rapid Assessment of CSOs in The Gaza Strip*.  
<https://pngoportal.org/uploads/documents/2024/09/mam3s.pdf>

- In the first few months, organizations were unable to reach their staff; however, they developed new ways to communicate after the war's first quarter.
- A survey by PNGO reported 159 deaths (14 board members, 77 staff members, and 58 volunteers). Furthermore, 43 employees have left the country due to the war, and many employees and volunteers are currently missing.<sup>63</sup>
- These organizations have suffered severe losses in both their paper and electronic archives. The likelihood of recovering the digital copies remains uncertain, but it appears unlikely.<sup>37</sup>
- During the aggression, most organizations had to set up temporary offices in several areas in southern Gaza and in Gaza City as well to enhance the effectiveness of service delivery.
- Women-centered CSOs that provide legal services supported women in various ways, such as helping them obtain official and identification documents and offering legal consultations, while some organizations continued their legal awareness efforts.
- No organization has been able to file cases or enforce judgments due to the suspension of court operations.
- CSOs that remained active during the aggression provided substantial in-kind and financial aid to citizens.
- Most organizations lost contact with formal justice sector entities, but there was good communication between human rights organizations, Shari'a courts, and several judges on personal status matters. There was also good communication between the organizations, the Ministry of Social Development, and certain law enforcement agencies.
- Several active organizations informed the public about their activities and the nature of their work during the aggression to facilitate public access.
- CSOs, particularly women-centered ones, are providing a range of remote services to their audience to overcome the challenges and issues posed by the war.<sup>64</sup>
- Human rights organizations are partially active in documenting both internal violations and those committed by the Israeli occupation during the aggression.

---

<sup>64</sup> Evaluation conducted by UN Women

- There is limited communication between organizations and mukhtars and conciliators, aimed at resolving and following up on certain issues.

Overall, despite the limited response from some components of the justice sector and the varied responses from others, it can be said that the justice sector's response mechanisms were heavily constrained by limited resources and a lack of stable infrastructure. This led to reliance on unconventional methods, including volunteer-led fieldwork, communication through digital applications, setting up temporary and mobile offices, and adjusting plans and programs, while striving to preserve the material and human resources and achievements built over the past three decades. However, none of the official justice institutions adopted response mechanisms specifically designed to address the legal issues faced by vulnerable groups, such as women, children, women and children in conflict with the law, and persons with disabilities. Their responses also lacked any gender-sensitive considerations. In contrast, human rights and women-centered CSOs realigned their programs and plans to be able to provide legal services to these groups. They also focused on providing humanitarian aid to alleviate the impact of the war on these vulnerable groups and improve their daily conditions, thereby contributing to achieving justice for them.

### **Chapter 3: Evaluating the Effectiveness of Gaza's Justice Sector's Response Mechanisms During the War**

As previously mentioned, the justice sector is a fundamental pillar for the stability and prosperity of any society, safeguarding individual rights and promoting the rule of law. In light of the extraordinary situation in Palestine as an occupied nation, particularly in Gaza during times of war and aggression that have culminated in the ongoing genocide, the justice sector faces serious challenges that directly affect its effectiveness and ability to meet community needs. Divided into two main sections, this chapter evaluates the effectiveness of the response mechanisms of Gaza's justice sector during the war.

## **Section 1: Effects on Gazan Society Due to the War's Impact on the Justice Sector**

From the previous chapter, the available evidence proves that since the onset of this aggression, the Israeli occupation has focused on dismantling the justice system in Gaza by targeting government buildings, most courts, and the Palace of Justice, along with the offices of the Supreme Judicial Council and everything it represents as the core of justice in Gaza. Additionally, the pillars of justice, law enforcement, and the police were also clearly and deliberately targeted, with the aim of creating chaos and weakening the justice system in Gaza. This includes what happened with the prisons, as the ongoing bombardment forced the evacuation of both convicted prisoners and detainees held on various charges, including criminal and family matters. This led to unrest on Palestinian streets, increased violence, especially against women, children, and persons with disabilities, and sowed chaos in the community. This gave rise to issues such as revenge, people taking the law into their own hands,<sup>65</sup> and a surge in thefts, including of historical artifacts, personal belongings, and aid supplies. It also led to assaults, fights, family disputes,<sup>26</sup> and attacks on both public and private property. It is important to note that the release of women survivors of violence from Beit al-Aman safe house, along with juvenile offenders and women in conflict with the law from their designated places, during the war—without proper coordination and monitoring by official authorities—could lead to increased violence against these groups. It could also lead them, willingly or unwillingly, to contribute to the spread of chaos in society, due to the lack of monitoring, accountability, and responsibility mechanisms. Moreover, the destruction of correction and rehabilitation centers and the subsequent release of prisoners led to a significant surge in crime, including an increase in fights, kidnappings, and crimes of revenge, leaving a trail of deaths and injuries. This period also saw the emergence of “family-based gangs”, particularly in North Gaza and Gaza city.<sup>26</sup>

These ongoing challenges continue to pose a serious threat, especially given the deliberate Israeli targeting of this system, leading to the absence of a genuine law enforcement authority. This situation has both short-term and long-lasting effects, making Gaza unsafe and uninhabitable, and placing further burdens on

---

<sup>65</sup> Focus group – Central Gaza



the Palestinian people, especially vulnerable groups, with consequences that will last for a long time. They will have to work tirelessly to restore the justice sector to its previous state, as much of the effort poured into it—from the establishment of the Palestinian National Authority up until the morning of October 7, 2023—has been largely undone. These losses include buildings, offices, laws, legislation, human resources, logistical capabilities, plans, programs, documents, and records. In spite of these setbacks, the justice sector in Gaza has shown adaptability to changing circumstances during the war, although official responses were extremely limited and hampered by instability and insecurity. Response mechanisms and tools varied from one justice institution to another, depending on their roles and their ability to operate under challenging conditions, within the available resources and the skills at hand. However, most components of the formal justice sector did not consider mechanisms specifically aimed at addressing the needs of vulnerable groups such as women, children, and persons with disabilities. This contrasts with the approach of CSOs, whose responses integrated gender equality and human rights considerations.

### **Regular Judiciary:**

The judiciary's complete shutdown has rendered it incapable of providing judicial services or handling old and new cases alike, resulting from targeted attacks on court facilities and the Supreme Judicial Council, alongside disrupted communication with both judicial staff and citizens. The destruction of paper records has caused the loss of most data, with only around half preserved in the electronic archive, and it is apparent that recovering the lost archives will be a challenging process. This state of incapacity leads to increased societal violence due to the absence of legal mechanisms for conflict resolution, and erodes public trust in judicial institutions, extending the time needed to restore that trust in the future. It also encourages people to resort to informal actors, including those with influence, and armed groups, complicating future attempts to restore authority to the regular judiciary. The absence of courts also compromises the protection of rights, especially for vulnerable groups such as women and persons with disabilities, and leads to a backlog of legal cases. This makes it challenging for the regular judiciary to deliver timely and effective justice once work resumes. The judiciary's suspension also facilitates impunity, weakening the rule of law and contributing to the spread of corruption, posing major obstacles to achieving justice in the near future.

**Shari'a Judiciary:**

Despite the suspension of work in Shari'a courts, an emergency committee was formed to oversee the temporary offices and provide emergency services. The courts relied on modern communication methods (phones and social media applications) to engage with the public. Meanwhile, Shari'a courts continued handling urgent Shari'a matters, such as marriage, divorce, and guardianship, reflecting a degree of adaptability by Shari'a courts in the absence of regular judicial systems. While these efforts offer partial solutions, they leave substantial gaps in delivering full justice and result in unequal access to justice. The suspension and instability in Shari'a court operations also left numerous divorce cases undocumented and caused significant delays in obtaining travel permissions. Furthermore, the halting of alimony procedures and the non-enforcement of judgments related to visitation, custody, and guardianship contributed to a notable rise in gender-based violence against women and children.

**The Public Prosecution:**

The work of the public prosecution was limited to receiving and documenting complaints through the police and CID, with field investigations and direct judicial procedures suspended. There are future plans to rely on the electronic archives—whose current status remain unknown—to compensate for the losses of paper records. This situation resulted from the destruction of facilities, disrupted communication among employees due to the aggression and displacement, poor communication networks, and the deliberate targeting of staff. This has led to a complete absence of legal follow-up on crimes, resulting in a surge in crime rates and a lack of legal accountability amid the aggression. Moreover, this suspension erodes citizens' confidence in the justice system and contributes to increasing signs of lawlessness. In the long term, this interruption will cause a backlog of unresolved cases, which will put enormous pressure on the prosecution once operations resume and delay the resolution of accumulated cases. It will further intensify legal conflicts and hinder the protection of citizens' rights. It will also escalate legal disputes and delay the safeguarding of citizens' rights. This suspension disrupts the course of justice, potentially undermining its resilience and independence, and complicates efforts to establish an efficient and sustainable justice system that serves both the state and society.

**Ministry of Justice:** The cessation of the Ministry of Justice's activities and its absence during wartime significantly impacts the justice system, especially in terms of access to justice for vulnerable groups like women, children, the elderly, and individuals with disabilities. When the Ministry stops functioning, its administrative oversight and legal duties are also interrupted, diminishing the institutional capacities that guide and monitor the justice system. This situation means that citizens, particularly vulnerable groups such as women and persons with disabilities, may lose the legal support and assistance usually provided by the Ministry. This makes them more susceptible to rights violations without a way to claim their rights. In the long run, this absence has lasting effects on the sustainability of justice, as justice institutions struggle to address the backlogs created during the war, potentially damaging the legal system's structure. Efforts toward legal reform and development either come to a standstill or regress, impeding efforts to build an effective and resilient justice system once the aggression ends.

#### **The Police and CID:**

The police and CID have taken on temporary field roles, focusing on immediate dispute resolution but were unable to detain the perpetrators or conduct thorough investigations. This highlights their reliance on immediate conflict resolution to maintain a minimal level of public safety. This approach delivers quick solutions to specific issues, helping to calm tensions and uphold a basic level of public security in the absence of formal operations. Nevertheless, the measures taken by the police and CID are insufficient to effectively tackle crime or enforce public order, given the severe security conditions, a shortage of personnel, scarce resources, the destruction of facilities, and the rise in displaced people. Moreover, these solutions lack essential legal components, such as detailed investigations and evidence collection, which may lead to only temporary conflict resolution without ensuring that the involved parties are held accountable, potentially resulting in rights being lost or violated. In the long term, this situation may create challenges in achieving full justice, as gaps in legal processes could develop, with the rights of those affected going unprotected due to a lack of official documentation. Moving forward, restoring legal and institutional stability may prove challenging, as reliance on temporary solutions might establish a pattern of superficial handling that neglects

individual rights and legal details. This will further aggravate the challenges of accessing justice, especially for women, children, and those with disabilities.

### **Lawyers' Associations and Lawyers (Regular & Shari'a):**

The activities of lawyers and their associations were largely suspended, with no clear mechanism for communication among them or for carrying out their duties. Lawyers faced constant displacement and had to rely mainly on humanitarian aid or work in drafting contracts and legal documents, particularly in Shari'a courts. The Regular Bar Association offered both financial and in-kind aid to lawyers. During the war, the association's functions were limited to certifying documents such as powers of attorney, and birth and death certificates. In addition, the association has not yet outlined a clear mechanism to organize the training period of trainee lawyers. The absence of an active role by the lawyers' associations has made it challenging for lawyers to operate and move under their backing and protection, leaving them vulnerable to assault, particularly given the worsening economic situation. The suspension of training for trainee lawyers has also created a gap in the preparation of future cadres, affecting the quality of legal work. Furthermore, the loss of official documents from lawyers' offices has a considerable impact on the future of their cases and diminishes their capacity to resume and recover post-war. In the long term, this disruption undermines the legal structure and exacerbates the trust crisis between the community and the justice system, especially the bar association. Moreover, limiting the association's role to financial aid and document certification diminishes its crucial role in reinforcing the law and ensuring justice, potentially creating lasting impacts on the continuity and effectiveness of the legal system.

### **CSOs:**

Civil society played a significant role in filling the gaps left by the absence of official bodies in the justice sector, as well as in other sectors. In response to the humanitarian crisis caused by the war, these organizations have reoriented their programs, shifting their primary focus to providing humanitarian aid to alleviate living hardships. This approach helps citizens access services more easily and builds trust with the community. Notably, some human rights organizations are documenting internal violations (violations by official entities) against civilians. This process aims to gather the necessary evidence for filing legal claims, raising public awareness about the violations, and exerting pressure on official

entities to improve their performance. Moreover, the follow-up on complaints with official entities helps bolster their legal response, and improves individuals' chances of achieving justice, while promoting better communication between citizens and these entities rather than eroding trust in them. The oversight role of these organizations has diminished during the war in favor of relief and humanitarian efforts, immediate interventions, and a focus on Israeli occupation violations. Nonetheless, the continuation of awareness-raising efforts and providing legal counseling services to various groups, particularly vulnerable ones such as women, enables them to understand their rights and engage with these organizations. This, in turn, allows CSOs to form a clearer understanding of the needs of these groups, thereby facilitating access to justice. Similarly, the efforts of CSOs in providing legal services, including help with obtaining official documents, different legal certificates, and dispute mediation, particularly in personal status cases, contributed to better access to justice during the war. Furthermore, maintaining communication with judicial authorities, at any level, contributes to legal stability. In the long term, the response of CSOs during the aggression bolsters their ability to meet community needs and adapt positively, supporting the development of sustainable legal frameworks. Additionally, using documented data enhances human rights and justice policies, ensuring stronger rights protection. This also strengthens the handling of complaints, fostered by cooperation between CSOs and official bodies, which strengthens the legal system's effectiveness. The cooperation between CSOs and relevant ministries aids in developing a justice system that is more effective and prepared to handle future challenges.

### **Mukhtars, Mediators, Conciliators, and Arbitrators:**

The roles of mukhtars, conciliators, and mediators in Gaza significantly impact the justice sector and access to it, whether negatively or positively. During the aggression, these individuals serve as a link between the community and the justice system, occasionally providing viable alternative dispute-resolution methods. At times, mukhtars and conciliators manage to resolve cases swiftly, helping to alleviate social tensions and maintain temporary stability. They assist citizens in voicing their concerns and needs informally; however, such methods lack legal enforcement due to the absence of formal justice institutions. Due to the lack of legal standards guiding their work, along with the absence of gender-sensitive interventions, there's a risk of unequal justice. Certain mukhtars or conciliators may favor specific families or interests over others, or prioritize the

interests of the patriarchal society over those of women. Their decisions might be swayed by personal and social biases, causing them to disregard the legal, rights-oriented, and gender-sensitive approach needed in these cases. This results in inconsistent case handling, especially those involving women, and leads to frustration among individuals who may feel overlooked or discriminated against. In certain situations, informal mediation may even intensify disputes instead of resolving them. If mukhtars and conciliators fail to reach an agreement among disputing parties, this could lead to heightened tensions. The solutions offered by mukhtars and conciliators may also be temporary and lack long-term effectiveness, as they do not address the underlying causes of the issues. Without formal intervention, disputes may remain unresolved, leading to the spread of social issues and future instability.

### **Ministry of Social Development and Ministry of Economy:**

The collaborative efforts of the Ministry of Social Development and the Ministry of Economy in Gaza during the war have closely intertwined with the justice sector, as these ministries are crucial in providing essential support to affected populations. For example, the Ministry of Social Development's initiative to place juvenile children with their families or relatives ensured their safety, safeguarded their rights, and supported family stability. However, there is a challenge in requiring adequate legal oversight to prevent any exploitation of children after they are returned to their families. Likewise, transferring women and girls from safe houses back to their families is intended to improve their personal safety, but their situations must be monitored to prevent potential abuse within their families, as they return to a risky setting. In addition, the looting of warehouses and attacks on the Ministry of Social Development's premises and aid supplies erode community trust in authorities, complicating access to justice and reducing aid effectiveness. While these ministries rely on volunteer field teams, which improves responsiveness to the citizens' increasing needs, the lack of organization and oversight presents another challenge, potentially impacting service quality. Regarding the management of shelter centers, these efforts improve the displaced people's living conditions, but they face significant challenges due to the absence of a complaint system, hindering the effective resolution of citizens' issues. The lack of a clear complaint system creates a communication gap between citizens and the ministries, leading to increased frustration, reduced chances of attaining justice, and a rise in violence, particularly gender-based violence. In addition, complaints submitted through

personal connections often receive weak responses, thereby reinforcing the community's sense of injustice. Therefore, despite the ministry's efforts, challenges related to security, transparency, and the absence of a complaint system and gender mainstreaming continue to hinder the legal system's effectiveness in protecting individuals' rights and achieving justice, particularly vulnerable groups such as women, children, and persons with disabilities.

**The following responses were provided by male and female participants (citizens and justice sector personnel) regarding the effects on Gazan society due to the war's impact on the justice sector:**

- Citizens, particularly vulnerable groups such as women, children, and persons with disabilities, are deprived of their guaranteed legal rights, which constitutes a clear violation. This exacerbates, for instance, the violence faced by women, children, and persons with disabilities, as they will be the most affected if the current weakness in the justice system persists.
- The psychological and social well-being of Gazan citizens is negatively affected due to the feelings of helplessness and injustice experienced by citizens in Gaza amidst the absence of this system.
- The absence of a justice system drives many individuals to take the law into their own hands, posing significant risks to social peace.
- The weakened capacity of law enforcement agencies results in a rise in crime, widespread chaos, and lawlessness. It also hinders people's ability to secure their rights and access justice, given the absence of an active judiciary, with courts needing significant time to restore full functionality.

**The responses of the participants on the expected future impacts of the absence of the justice sector can be summarized as follows:**

If the justice sector's weakness persists, public trust in the justice and community security systems will diminish, with negative perceptions and the practice of taking the law into one's hands becoming more ingrained. This will influence individual behaviors and, consequently, society as a whole, leading to socially deviant behaviors, thereby prolonging the negative impacts of the war. Loss of rights and missing evidence will be a growing problem, particularly concerning property ownership and official documentation, resulting in

numerous overlapping claims. This will complicate the process of determining rightful ownership and the legality of claims, allowing exploiters, and those with influence or vested interests to escape legal obligations or exploit the new conditions for illicit gains. This situation will inevitably lead to an overwhelming backlog of cases due to the accumulation of disputes and unresolved cases during the war, their postponement, and the lack of solutions, especially given the lack of legal documentation and the inactivity of courts and the prosecution. This could further fracture the Palestinian social fabric, deepening social fragmentation, and potentially leading to civil conflict among different groups within society.

## **Section 2: Effectiveness of the Justice Sector's Response Mechanisms<sup>66</sup>**

Through the responses of formal and informal justice sector components, we have observed numerous dynamics, including actions taken and others not, which have shaped this sector's response mechanism to citizens' legal needs during the ongoing aggression in Gaza. Key criteria for evaluating these mechanisms include efficiency, resilience, internal and external institutional coordination, and the speed at which they address legal needs while maintaining gender equality. This is based on the views of affected individuals and stakeholders of both genders, along with an analysis of the collected data.

- **Survey of affected citizens' opinions on the effectiveness of justice sector components:**

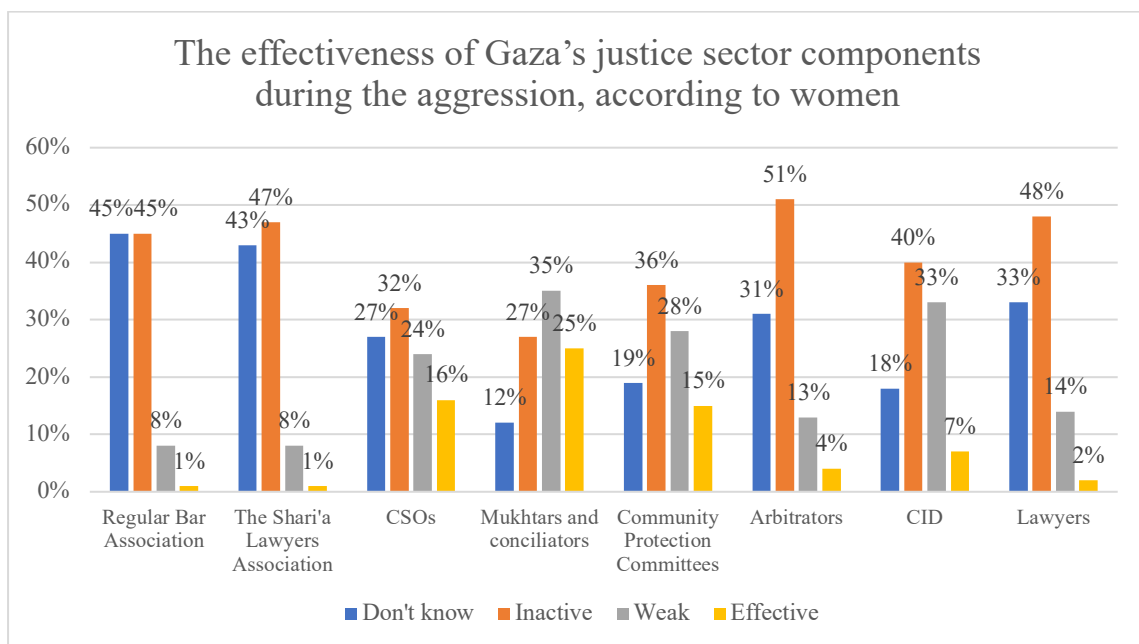
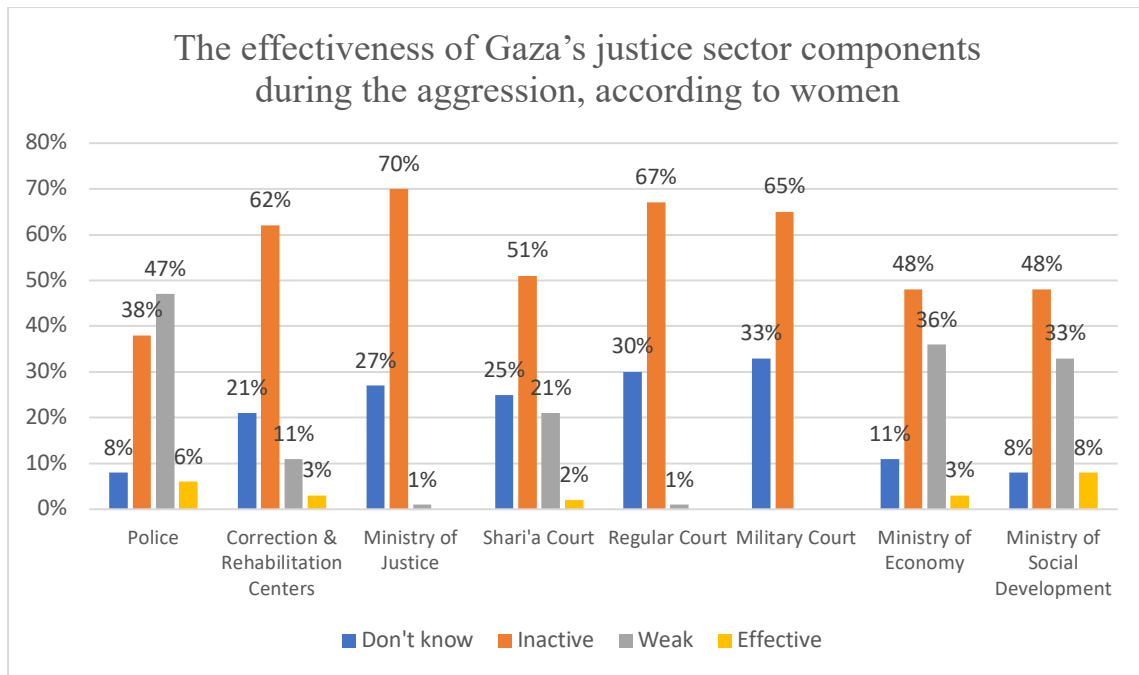
### **The survey responses were as follows:**

It is crucial to note that these percentages reflect general opinions based on what respondents hear and see, not personal experiences. This was evident in their answers to the question: "How have the different components of the justice sector been operating during the war, based on your experience or that of those close to you?"

---

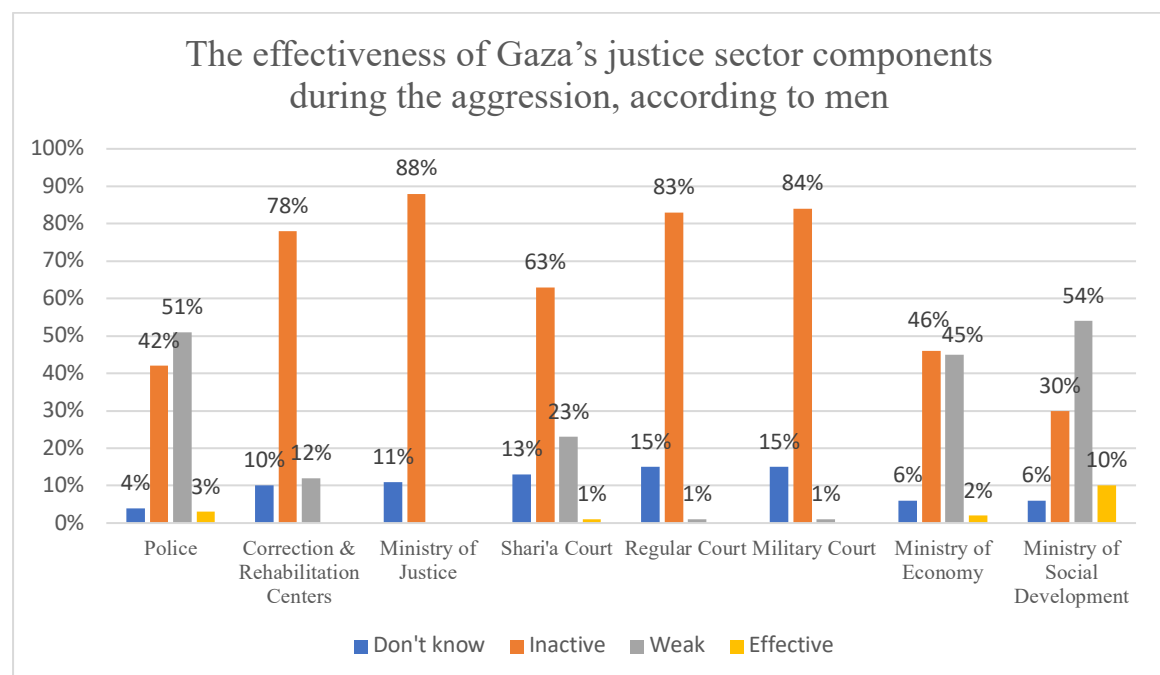
<sup>66</sup> Effectiveness is measured by evaluating service availability, access, and the quality of results delivered to beneficiaries without discrimination

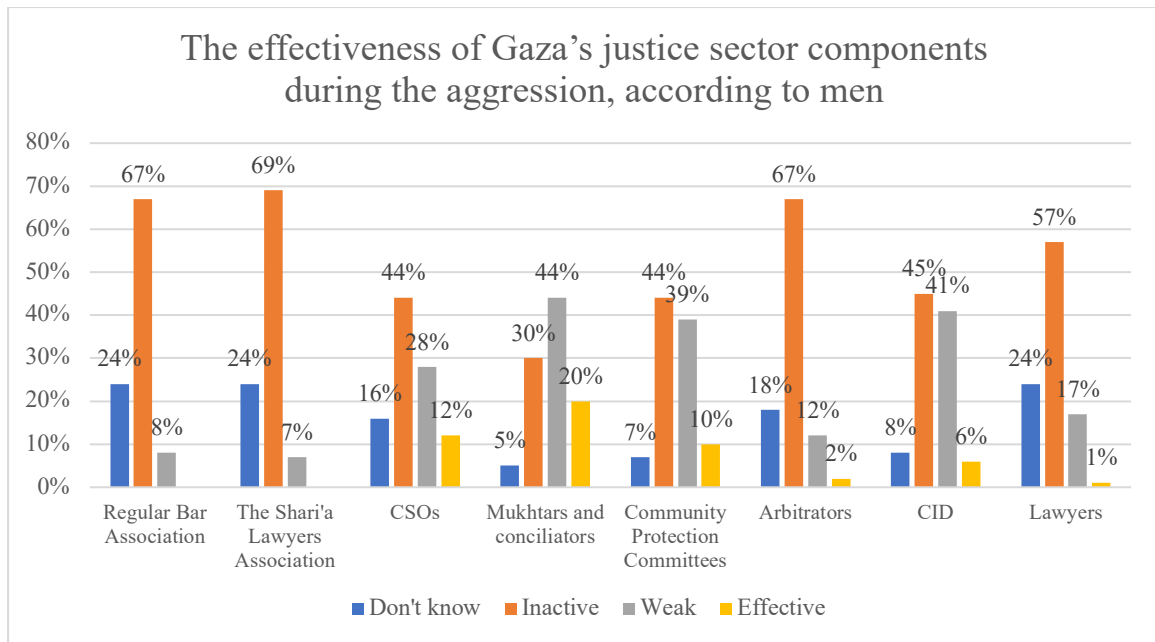




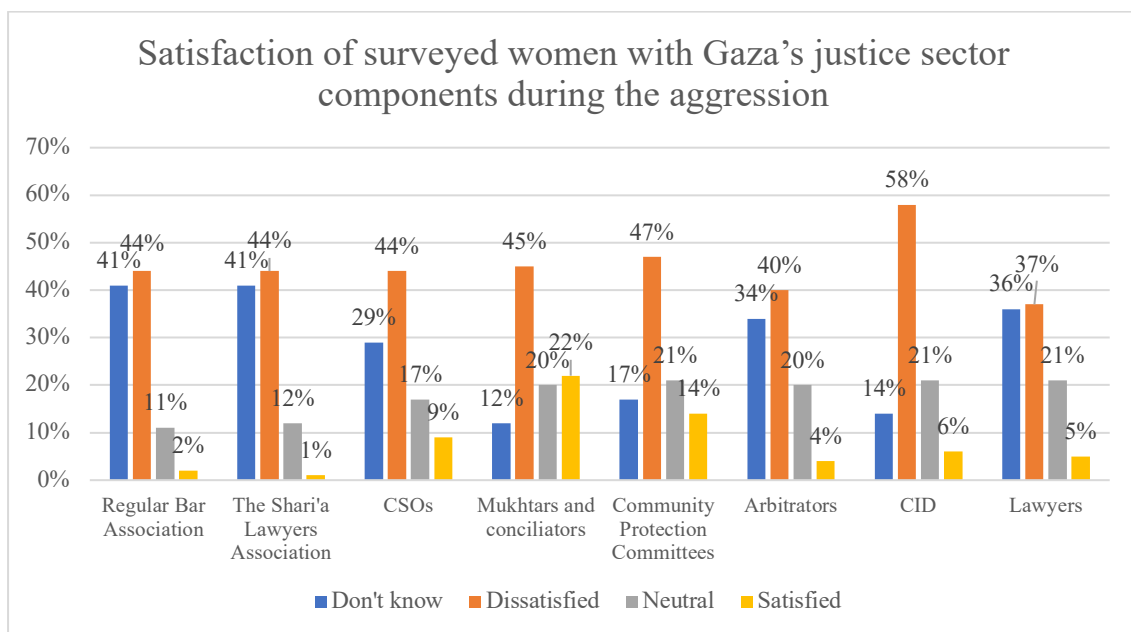
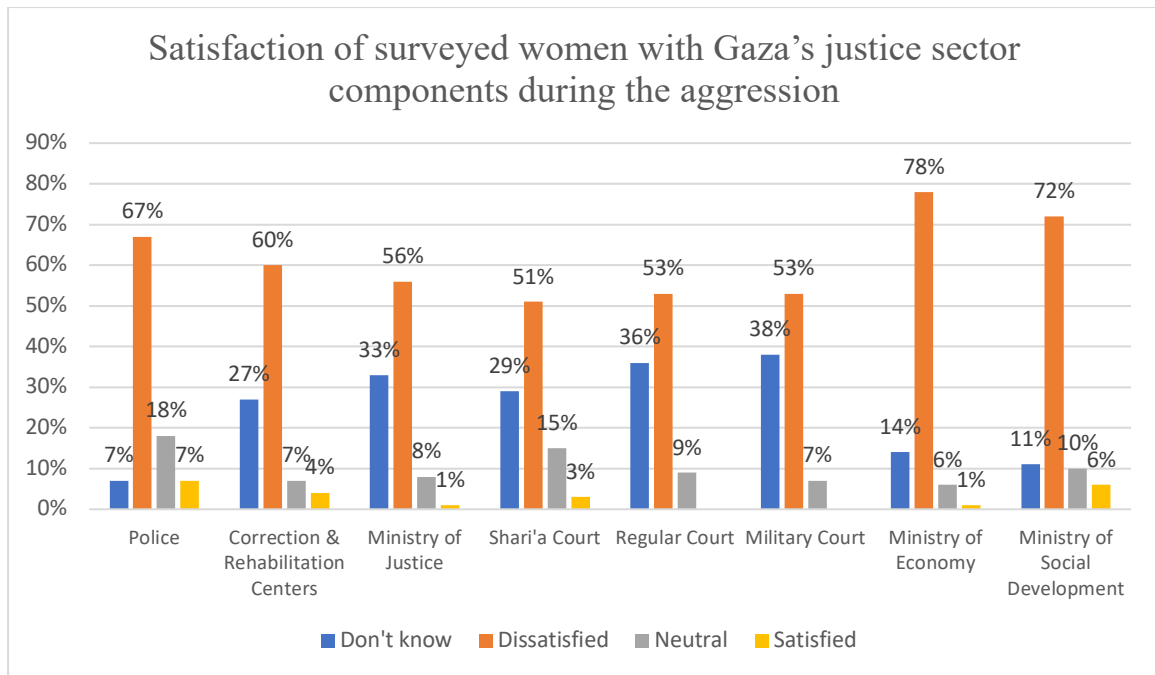
According to 25% of surveyed women, conciliators and mukhtars are the most effective during the aggression due to their ability to reach and communicate with people, as well as resolve urgent issues quickly and efficiently. CSOs come in second place, but with a significantly lower percentage (16%) despite offering urgent humanitarian services and addressing women's legal needs. Community protection committees rank third, being highly active in the field during the aggression, as they were performing tasks like meeting community needs, protecting people and their

interests, monitoring the market, and resolving conflicts. The Ministry of Social Development is next, providing humanitarian and relief services to women. Notably, only 7% of women reported that they believe the police and CID operated effectively during the aggression. It should also be noted that there were no significant differences between the views of women from the southern and northern areas of Gaza regarding the effectiveness of these components; the results were almost identical. Thus, the survey results show that the performance of all justice sector components was generally seen as weak by the women, with the highest-rated component receiving no more than 25% in terms of effectiveness. Despite the flaws in the interventions of mukhtars and conciliators—such as lack of legal standards guiding their work, and the absence of gender-sensitive interventions—they received the highest rating. This can be attributed to the nature of the new cases arising during the war, which led women to approach them for family-related matters, like theft, physical assault on a family member, or encroachment on property.



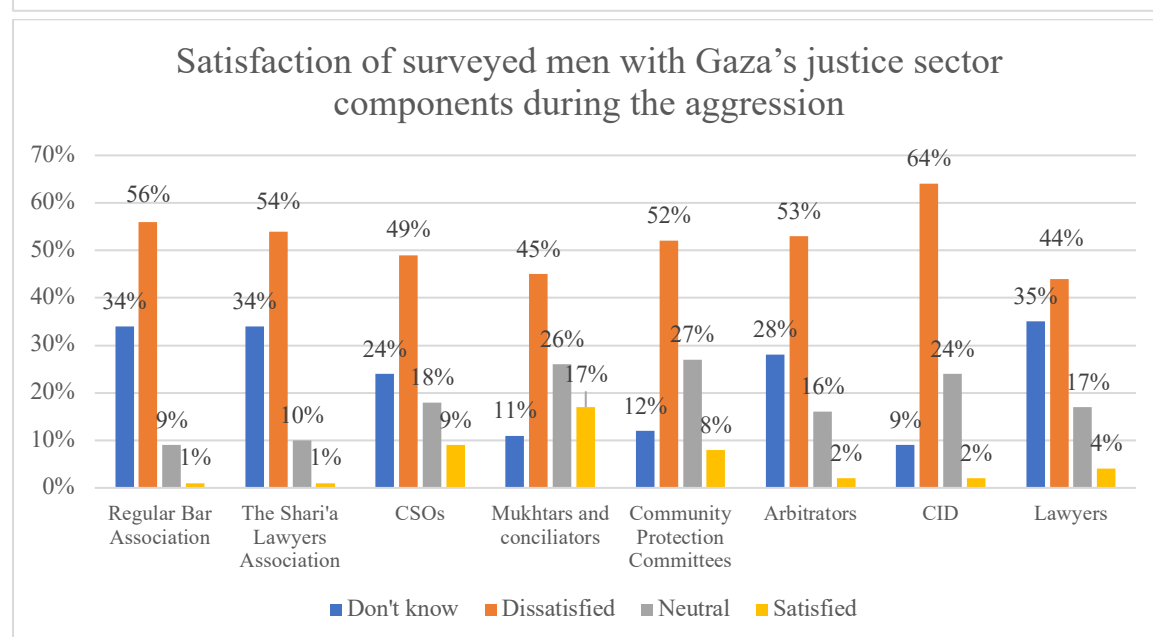
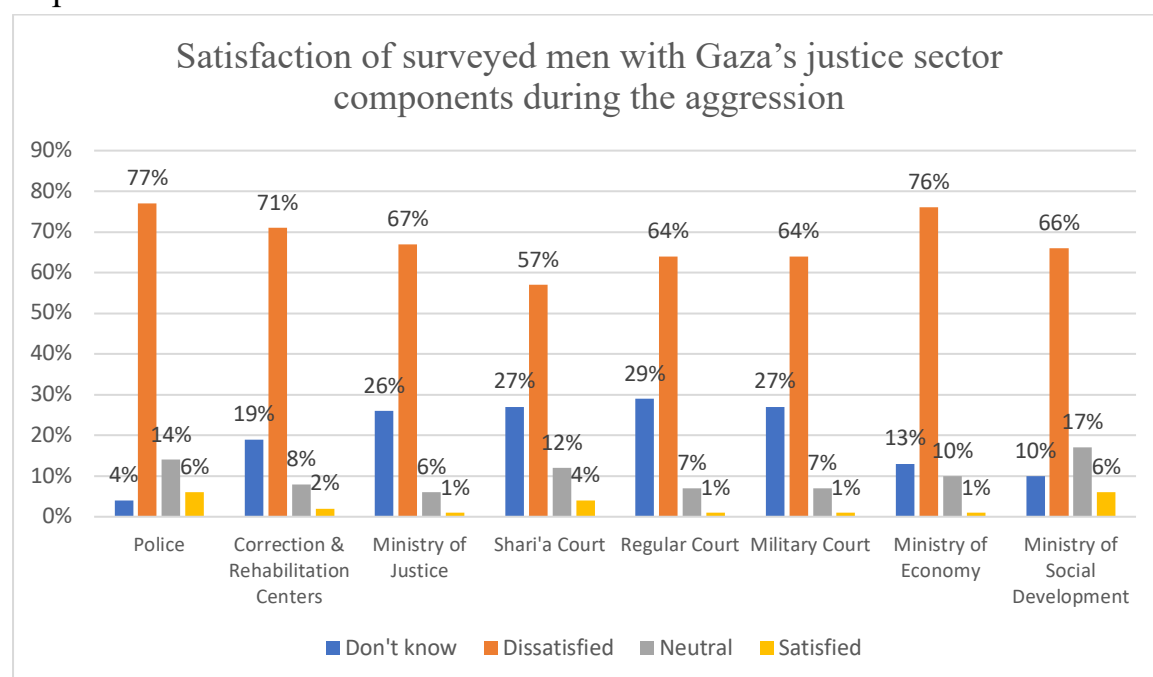


According to 20% of surveyed men about the effectiveness of justice sector components during the aggression, they believe that conciliators and mukhtars are the most effective during the aggression. This is due to their prominent role in resolving family, neighbor, and marital disputes, as well as their strong ability to communicate and connect with people. CSOs rank second for the urgent humanitarian services they provided to Palestinian families in Gaza. Community protection committees, which carried out various tasks such as meeting community needs, protecting people and their interests, monitoring the market, and resolving conflicts, are also highly valued, as is the Ministry of Social Development for its humanitarian and relief services. Only 6% of men feel that the CID operated effectively during the aggression. When analyzing the responses of men from the northern and southern parts of Gaza, men from North Gaza and Gaza City indicated that only mukhtars and conciliators were truly effective, with others either inactive or performing poorly. Also, 4% believe that CID was effective. Meanwhile, men in southern Gaza reported that mukhtars and conciliators were the most effective, followed by community protection committees, with the Ministry of Social Development and CSOs ranking equally. Therefore, the survey results show that the performance of all justice sector components was generally seen as weak by the men, with the highest-rated component receiving no more than 20% in terms of effectiveness.



Satisfaction levels among the surveyed women showed that 20% were satisfied with mukhtars and conciliators, followed by 14% for community protection committees. CSOs achieved a satisfaction rate of 9%, while the police and CID had the lowest satisfaction rate, at just 7%. Notably, there were significant differences in satisfaction levels with the police and CID. For example, in Gaza City and North Gaza, only 1% of women were satisfied with the police and 3% with CID, while in the southern and Central Gaza governorates, satisfaction rose to 12% for the police and 8% for CID. Additionally, satisfaction with CSOs' performance was significantly lower in the southern and Central Gaza

governorates compared to the north, despite that most of these organizations' activities are concentrated in the southern region. The expressed dissatisfaction with the justice sector components stems from the overwhelming scale of problems caused by the aggression, which has also rendered the judiciary and law enforcement agencies entirely absent. Furthermore, the interventions of mukhtars, conciliators, community protection committees, and CSOs were limited to urgent interventions, often failing to resolve significant issues like corruption in aid distribution or criminal disputes. These issues emerged as the primary concern among all rights violations affecting them due to their severe impact on women.



The men surveyed, when asked about their satisfaction with the response of various justice sector components during the war, reported the highest satisfaction with the roles of mukhtars and conciliators, followed by CSOs, and then community protection committees. The Ministry of Social Development was next in terms of satisfaction levels. Only 6% of respondents expressed satisfaction with the police. Notably, there were significant differences in satisfaction with the police and CID. In Gaza City and North Gaza, only 2% of men were satisfied with the police, and none expressed satisfaction with CID. In contrast, in Central Gaza and the southern governorates, satisfaction with the police reached 8%, and 3% with CID. In addition, there was no satisfaction with the Ministry of Social Development in Gaza City and North Gaza, despite ranking fourth in satisfaction among respondents in the southern and central regions. There was also some satisfaction with the Ministry of Economy in North Gaza and Gaza City, which was not mirrored in Central Gaza and the southern governorates. Additionally, satisfaction with CSOs' performance was significantly lower in Central Gaza and the southern governorates compared to the North Gaza, despite that most of these organizations' activities are concentrated in the south.

The data above indicates that satisfaction with the performance of the various components of the justice sector is weak, with the highest rating (from both men and women) not exceeding 20%. This reflects a general sense of dissatisfaction and discontent with the state of the justice sector or its response during the aggression. This could erode trust specifically in the formal justice sector, reinforcing negative perceptions about its ability to address challenges and problems. In turn, this could make it harder for all citizens to access justice in the future.

- **Effectiveness of Courts and Justice Sector Institutions:**

Given the current situation, where courts, the prosecution, and the Ministry of Justice have ceased operations entirely and police activities are largely suspended, a realistic assessment of their effectiveness is not possible. No investigative measures or judicial procedures have been used to address disputes, nor has there been an effective complaint system to receive and follow up on complaints. Therefore, this criterion cannot be evaluated accurately. However, based on the responses from those surveyed who were able to reach out to the CID and police for civil, criminal, and personal status

matters, most disputes remained unresolved, with no serious actions taken, thereby weakening trust in the formal justice agencies' ability to handle legal issues. In terms of efficiency, Shari'a courts stand out for their administrative procedures, which have significantly aided citizens in urgent matters, especially in the issuance and certification of documents, as highlighted by the surveyed group. There was a variation in how disputes related to fair access and distribution of aid and resources were handled. Some respondents noted that interactions with the Ministry of Economy and the Ministry of Social Development were occasionally effective in this regard. However, this does not imply a significant increase in the efficiency indicator but does suggest better performance than that of the police and CID. As for CSOs, respondents generally reported effective responses to their needs, comparable to those of mukhtars, conciliators, and community protection committees. It is important to note that the issues addressed by these groups are often different from those handled by CSOs, especially during the war, and their responses lack a Human Rights-Based Approach (HRBA) and fail to consider the specificity of women's issues. Nonetheless, the effectiveness of CSOs was clearly evident in the field research and the feedback gathered from respondents, particularly when comparing the results to the needed services.

- Justice system's response to citizens' legal protection needs:**  
 By analyzing data collected through field research on citizens' complaints and legal needs during the aggression, especially those of women, we can assess this criterion by examining the availability of legal aid and ease of access to it in critical times. This does not reflect most formal justice agencies, which were largely inactive, aside from administrative functions in Shari'a courts and some police and CID interventions in specific cases during the aggression. Some ministries, like the Ministry of Social Development and the Ministry of Economy, continued their operations. Based on this information, it would be inaccurate to consider these services widely available, as complaint channels were almost entirely disrupted, and the distribution of resources and aid was based on prior or field information and managed through a volunteer network. Access to services was challenging, and announcements about available services were limited, failing to reach all community members. Furthermore, no special considerations were made to ease access for women and persons with

disabilities. In evaluating the inclusiveness and availability of justice services in the most affected or high-risk areas for all groups, we find that this indicator declines due to the inability of all justice institutions to reach everyone during the aggression and at all times. Services were not available to all, especially persons with disabilities, women, children, and the elderly. Services like document issuance and certification required fees, which discouraged many respondents from seeking these services given the poor economic situation and lack of income, thus denying them access to justice. Moreover, the temporary offices set up to serve the public, whether in Shari'a courts or police stations within shelter centers, were inaccessible and unsuitable for all citizens. For example, the researchers observed during a field visit that women were prohibited from entering the Shari'a court's temporary office.<sup>67</sup> In contrast to formal justice institutions, mukhtars, conciliators, mediators, and CSOs showed a faster and more inclusive response. CSOs, in particular, stood out for providing free legal protection services and for enabling easier access to services, especially for women and children, compared to other justice sector components. Therefore, this indicator favors civil society, as one of its organizations set up a shelter for women survivors of violence in southern Gaza.<sup>68</sup> Next are conciliators, mukhtars, and community protection committees, despite their work lacking gender mainstreaming and HRBA. Shari'a courts are ranked after them, with ministries, the police, and CID ranking last due to their noticeable absence as a result of being targeted during the aggression.

- **Resilience:**<sup>69</sup>

With the suspension or near suspension of most formal justice institutions, discussing resilience in its full sense is challenging. However, the resilience indicator can be evaluated through the Supreme Judicial Council's establishment of temporary offices for Shari'a courts, limited to administrative matters only. The Ministry of Social Development also monitored shelter centers through a network of volunteers and established administrations for these centers. Additionally, the police established security points within these centers to maintain order, illustrating resilience given the

---

<sup>67</sup> Field visit to the temporary Shari'a court office in Deir al-Balah

<sup>68</sup> Statement by Zainab Al-Ghonaimi, Director of the Center for Women's Legal Research and Consulting (CWLRC) during a workshop by ICHR

<sup>69</sup> Resilience is defined here as the component's ability to adapt to new circumstances by reorganizing and continuing to perform its functions inclusively and effectively to serve everyone without discrimination



limited resources and ongoing conditions. In response to citizens' pressing needs during the aggression, ministries also set up links for registration and follow-up, aimed at providing cash assistance or documenting material damages to citizens' properties. Meanwhile, CSOs displayed strong resilience, quickly taking on roles beyond those planned for the year. They relocated their offices, adjusted their reach, and adapted their methods to better address the varying needs of citizens during the aggression, such as incorporating digital services and remote interventions. Thus, the response of these organizations can be described as resilient in their use of material and human resources and with regards to their operational matters, aimed at delivering services and meeting needs as effectively as possible during the aggression, while also addressing the needs of vulnerable groups, including women and children. However, monitoring these operations and conducting internal evaluations of their outcomes remain essential to assess whether this resilience had a positive or negative impact.

- **Coordination among formal justice institutions and with other Justice sector Components:**

According to the data collected from various formal justice sector components, coordination among them was minimal, nearly nonexistent even within individual institutions, and between different justice institutions, largely due to the war. As a result, the coordination indicator is very low for formal justice institutions, except for the new joint effort between Shari'a courts in Gaza and the West Bank to provide legal services to Gaza's citizens. There was also some collaboration between ministries, the police, and the CID to secure the delivery of aid and resources to citizens and to follow up on their complaints. In contrast, CSOs displayed strong coordination, maintaining effective communication internally and between institutions to address people's needs despite the difficult circumstances. This was particularly facilitated by networks like the PNGO, which played a strong coordinating role, as indicated by the collected data. Conversely, connections between formal justice institutions and CSOs or informal justice systems were mostly severed. When present, they were minimal, mostly involving Shari'a courts and the Ministry of Interior in document issuance matters.

In terms of collaboration between justice institutions (both formal and informal) and international organizations in Gaza, there is some collaboration between the Ministry of Social Development, the Ministry of Economy, and certain international organizations, resulting in the provision of quality services to citizens. Furthermore, there is a strong and clear collaboration between Palestinian CSOs and these international organizations, characterized by a donor-partner relationship. Most active local organizations work within clusters (sectoral groups), coordinating their efforts, enabling collaboration among them, prioritizing tasks, distributing roles, and then securing the necessary funding. This has allowed local CSOs to address community needs and provide legal and humanitarian aid, in the absence of the formal sector due to the Israeli aggression and systematic targeting.

- **Transparency and Accountability:** <sup>70</sup>

It is unjust to evaluate internal transparency and accountability within the formal justice sector, given that, as previously noted, the courts, prosecution, and Ministry of Justice have fully ceased operations. The work of some Shari'a courts has been limited to procedural and administrative matters under complex circumstances. Therefore, discussing transparency and accountability measures is not feasible here. Regarding the relevant ministries, respondents noted that the distribution of aid and resources, as well as the handling of complaints and grievances, was mostly ineffective. Regarding the relevant ministries, respondents noted that the distribution of aid and resources, as well as the handling of complaints and grievances, was mostly ineffective. There were no designated locations for submitting complaints, and most institutions lacked an effective complaint system. Moreover, the use of media to announce information about their activities and services was very minimal, and, even when used, it did not reach everyone. Therefore, we cannot conclude that this criterion was met here. In addition, regulating the work of mukhtars, conciliators, arbitrators, and community protection committees is unfeasible during the aggression due to the lack of a functioning judiciary, making this indicator impossible to measure here. This differs somewhat in the case of CSOs, as the collected

---

<sup>70</sup> Transparency and accountability within a system entails its openness and the availability of accurate information to all stakeholders, including the public. This also includes mechanisms for monitoring, follow-up, and internal and external evaluation to ensure accountability, and correction if it deviates from its intended path

data suggests that they still possess the ability to operate based on principles of transparency and accountability in their service delivery. Nonetheless, about 30% of the surveyed participants voiced dissatisfaction with how certain CSOs handled their complaints.

It is unrealistic to discuss a true oversight role for CSOs over the mostly inactive formal justice agencies, especially as many CSOs are occupied with providing urgent humanitarian and relief services, not to mention that communication with formal agencies is almost entirely severed. Nonetheless, human rights organizations deserve recognition for their efforts in documenting internal violations during the aggression and following up on certain complaints, within available resources, with justice agencies. This creates opportunities to uphold integrity—even if only in the future—toward achieving access to justice.

When evaluating the effectiveness of the response of Gaza's justice sector during the aggression from the viewpoint of affected citizens, CSOs emerged as the most effective across all indicators. These organizations provided humanitarian aid and quality legal services to a range of groups, particularly women and children, demonstrating resilience and adapting their operations to meet the conditions imposed by the aggression. Following CSOs were the mukhtars and conciliators, who played a vital role during the aggression by quickly and effectively resolving disputes. Community protection committees also played a key role in the field, offering protection, essential supplies, and solutions to different issues. In addition, both the Regular Bar Association and the Shari'a Lawyers Association were notably absent from the scene. Meanwhile, the aggression significantly weakened the effectiveness of official institutions (the police, CID, courts, and the Ministry of Justice), as they largely ceased operations under these wartime conditions, severely hindering their ability to provide effective legal responses. In terms of coordination, it was generally weak among government institutions, whereas CSOs showed effective collaboration within their networks to ensure service continuity. Overall, formal justice sector components struggled with major challenges in achieving efficiency and providing effective responses, while CSOs stepped in to fill this gap, demonstrating resilience and attending to the pressing needs of citizens, particularly focusing on vulnerable groups.

## **Chapter 4: The Future of the Justice Sector and Access to It**

The justice sector in Gaza, across its various components, is plagued by the devastation of war, as it has also faced challenges from internal divisions and occupation. Each step toward progress is often met with multiple setbacks caused by political, security, and economic conditions. The future of Gaza's justice sector after this latest war hinges on the system's ability to rebuild its institutions, restore public trust, and reinforce the rule of law through the collective efforts of stakeholders, citizens, and the genuine will to rebuild at both official and public levels. Attaining sustainable justice and upholding the rule of law in Gaza post-war will require a serious commitment from the local government, international support, and intensive efforts to rebuild and cultivate a transparent, resilient, and fair justice system that can withstand future challenges. To achieve these goals, the following must be done:

### **First:**

End the genocide immediately, holding the Israeli occupation accountable for its crimes and ensuring it fulfills its obligations toward Gaza as an occupying power. The occupation must bear the full burden of this war's consequences, with international and regional guarantors in place to ensure it does not evade its responsibilities. This means a complete withdrawal from Gaza, enabling the Palestinian people to exercise self-determination and establish state institutions and authorities grounded in the rule of law and their collective will.

### **Second: In the short term, it is important to:**

- Demand urgent measures to protect justice sector personnel, safeguard the various components of the justice sector, and end all systematic attacks against them.
- Provide urgent complaint channels to receive and document citizens' complaints during the aggression, alongside offering free legal consultation services for citizens in Gaza, ensuring sensitivity to gender issues and the specific needs of women survivors of violence.
- Establish temporary and urgent protection centers for victims, particularly women, children, and persons with disabilities, and develop psychological and social rehabilitation programs to help reintegrate them into society, preventing further rights violations, and improving their access to justice.

- Constantly announce the locations of legal service providers, whether formal justice institutions or CSOs, using various methods (written and audio), and regularly conduct workshops to increase awareness of these services.
- Ensure that human rights and women-centered CSOs continue offering legal support to vulnerable groups, especially women, by providing free defense and representation in available national courts or alternative justice committees to improve their access to justice. It is also crucial to secure the needed funding to guarantee the sustainability of these services, particularly for the most vulnerable groups, such as women, children, and persons with disabilities.
- Reinforce the presence and role of legal clinics within shelter centers to expedite and improve case handling, provide consultations, and guide citizens to relevant service providers.
- Activate the role of the Palestinian Maintenance Fund to aid Gazan women in providing for their children.
- Document internal violations, especially those involving vulnerable groups (women, children, and persons with disabilities) and their access to justice during the war, with follow-up efforts where possible, to help secure justice for them.
- Promote the involvement of vulnerable groups in identifying their legal aid and service needs, especially those provided by CSOs.
- Strengthen the engagement of women and persons with disabilities of both genders in emergency community protection interventions and ensure their inclusion in various committees and leadership positions across all levels, including field-based roles.
- Instruct the judiciary in the West Bank to handle urgent cases for Gaza citizens by recognizing powers of attorney granted to their lawyers in the West Bank, taking into account Gaza's worsening economic situation and high costs.
- Focus on recovering the archives of justice institutions, creating new archives, and building secure databases—utilizing available documents and records from lawyers and CSOs—and ensuring their timely preservation for use when courts are operational again post-war.
- Ensure real-time electronic archiving of reported issues, completed procedures, and services provided by formal justice entities during the aggression to avoid losing paper records again.

- Agree on a specialized professional body tasked with enforcing decisions on disputes and documenting mutual agreements or reconciliations between parties with signatures from witnesses or guarantors, to provide a way of peacefully resolving disputes or safeguarding rights until the dispute resolution committees are operational.
- Regularly conduct descriptive and analytical studies to evaluate the impact of the justice sector's absence on vulnerable groups, assess the sector's responsiveness to their needs, and propose solutions tailored to the unique challenges each group faces, ensuring a thorough analysis of their issues and actively involving these groups in identifying priorities and response mechanisms.
- Form committees comprising judges, legal professionals, the bar association, and relevant CSOs, ensuring active and fair representation of vulnerable groups, notably women and persons with disabilities. These committees will address unresolved issues predating the aggression and set intervention priorities for urgent cases that arose during the aggression.
- Enhance the logistical and technical capabilities of temporary Shari'a court centers, equipping them with the necessary tools and resources to carry out tasks with greater speed, accuracy, and efficiency.
- Conduct descriptive and analytical studies from a gender perspective to determine the extent of damage inflicted by the aggression on each justice sector component, and to explore rebuilding mechanisms that promote access to sustainable justice.
- Bolster coordination between formal and informal justice bodies, and foster collaboration with international organizations and CSOs, to deliver comprehensive and effective services both during and after crises.
- Reinstate the oversight role of CSOs over the performance of official institutions during the aggression, while reestablishing their specialized functions in protection, inclusion, and the provision of services tailored to the rights and needs of all, particularly vulnerable groups.
- Focus on localizing the funding and interventions provided in Gaza by international NGOs, in active collaboration with CSOs to set priorities for interventions in the justice sector.

**Third: In the long term, it is important to:**

- Apply transitional justice tools in Gaza to meet post-war needs, with a focus on gender mainstreaming and strengthening accountability to

achieve justice. This includes judicial accountability in national courts for convicted citizens in line with applicable laws and standard procedures, as well as administrative accountability for those involved in human rights violations or corruption.

- Initiate efforts to unify the Palestinian judiciary between the West Bank and Gaza, with unification mechanisms that involve rebuilding Gaza's justice institutions based on standards of independence and integrity. This should also involve genuine reform and a professional evaluation of the performance of all justice system personnel in the West Bank.
- Organize grassroots lobbying campaigns involving CSOs and lawyers' associations, alongside prominent legal, academic, and community figures to ensure the rebuilding and unification of the justice system as an independent judicial authority, free from politicization and partisanship.
- Provide focused and adequate attention to children, women, and persons with disabilities through an assessment and analysis of their conditions during the war, and implement mechanisms to protect their rights to life, dignity, physical and mental health, accessibility, and social inclusion after the war.
- Establish committees or community bodies with judicial authority (ensuring active participation of women and persons with disabilities), tasked with resolving disputes in Gaza until the rebuilding and unification process is completed.
- Build trust between citizens and the different components of the justice sector, as this trust is key to achieving stability post-war and ensuring the sustainability of the justice system. This requires launching innovative awareness campaigns and providing effective communication channels to ensure citizen participation in developing the justice system.
- Work on improving the conditions of formal justice institutions, conducting a swift and thorough evaluation of their roles, and proposing plans and strategies to aid these institutions in recovering through joint coordination with CSOs.
- Focus on rehabilitating the infrastructure of justice sector institutions damaged by the war, and secure temporary alternative locations immediately after the war ends to allow these institutions to resume operations without delay, equipped with the necessary human and material resources and with gender mainstreaming in mind.

- Develop systems that are resilient and able to adapt with the constant crises in Gaza. This entails building legitimate legal mechanisms for rapid response and dispute resolution, through innovative methods such as alternative dispute resolution methods (mediation, arbitration, and reconciliation) or community councils that involve families, community leaders, human rights and women's organizations, and associations such as the bar association. The aim is to address legal matters during emergencies and provide specialized training in human rights, gender equality, and response and monitoring mechanisms.
- Utilize technology and digitize the operations of the Palestinian justice sector to overcome issues related to access, service delivery, and quality monitoring that arose during the aggression, while ensuring the archives remain intact and protected from future damage or loss.
- Establish committees comprising local, regional, and international experts to examine pathways for rebuilding the justice sector in Palestine, guided by the principles of the rule of law under international human rights law and international standards, ensuring active involvement of women and persons with disabilities.
- Formulate effective, gender-sensitive emergency plans that can adapt to the needs of a justice system under occupation, to be implemented across all justice sector institutions.
- Build the crisis-response capacity of justice sector personnel, revise policies and work procedures to ensure the sector's future readiness to serve all groups, especially vulnerable ones, while adhering to the "principle of specialization" (such as having qualified personnel to handle and provide justice services for women survivors of violence, etc.).
- Develop mechanisms to uphold transparency and accountability within formal justice institutions and establish independent oversight bodies to monitor their activities (ensuring active involvement of women and persons with disabilities). Civil Society should also be involved as an oversight body to document and monitor the performance of justice institutions, guaranteeing a fair and transparent management of resources.
- Form permanent advisory bodies (CSOs / legal professionals / bar association / local experts) to help formal justice institutions in fully understanding the needs of citizens, taking into account the involvement of women and persons with disabilities.

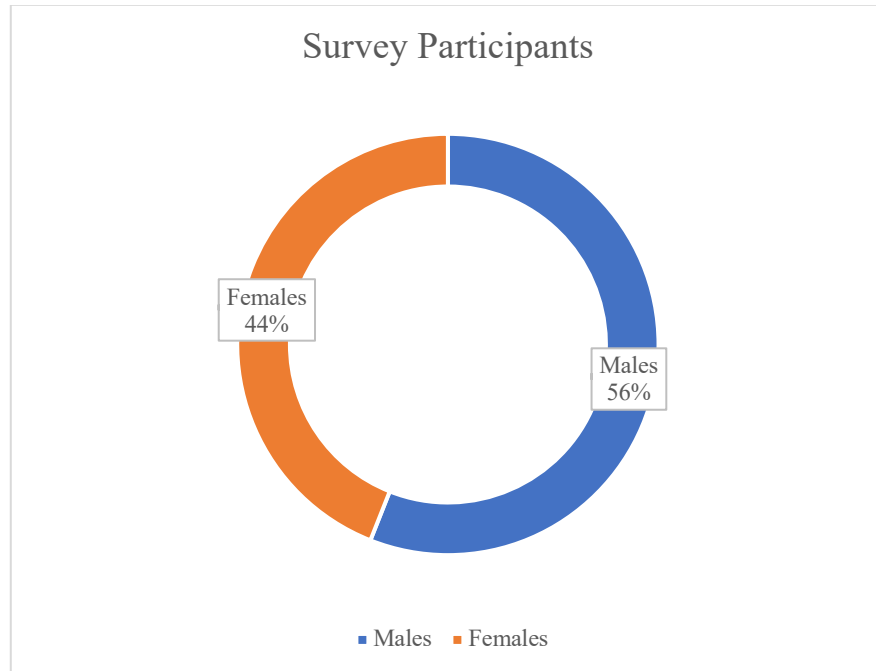


- Uphold the principles of the rule of law to ensure equal access to justice, including the development of laws that protect marginalized and vulnerable groups and guarantee access to legal services for all, without discrimination, especially in the most affected areas and to vulnerable groups like women and persons with disabilities.

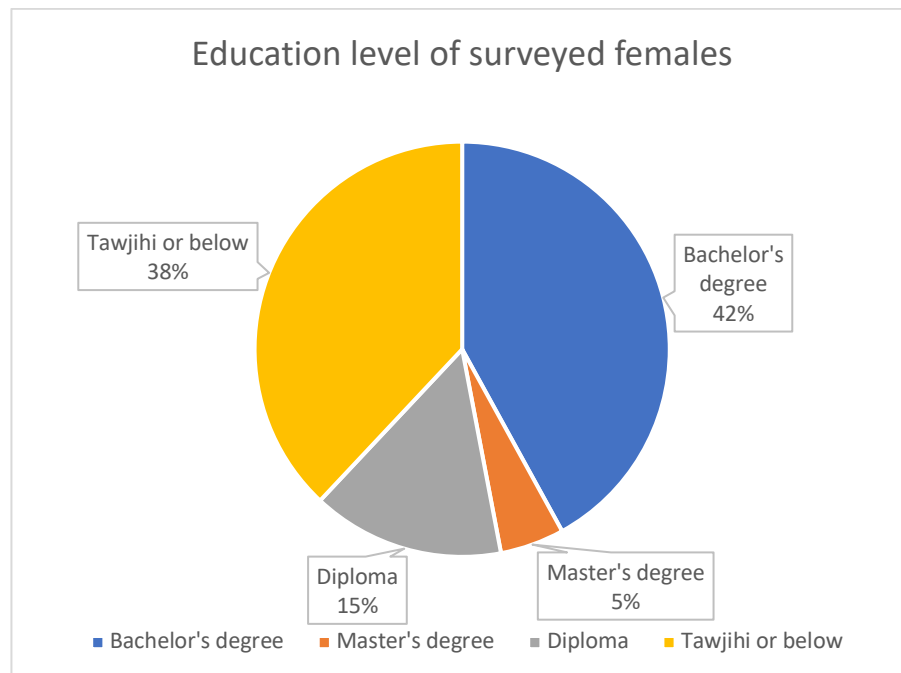
## Appendix (1)

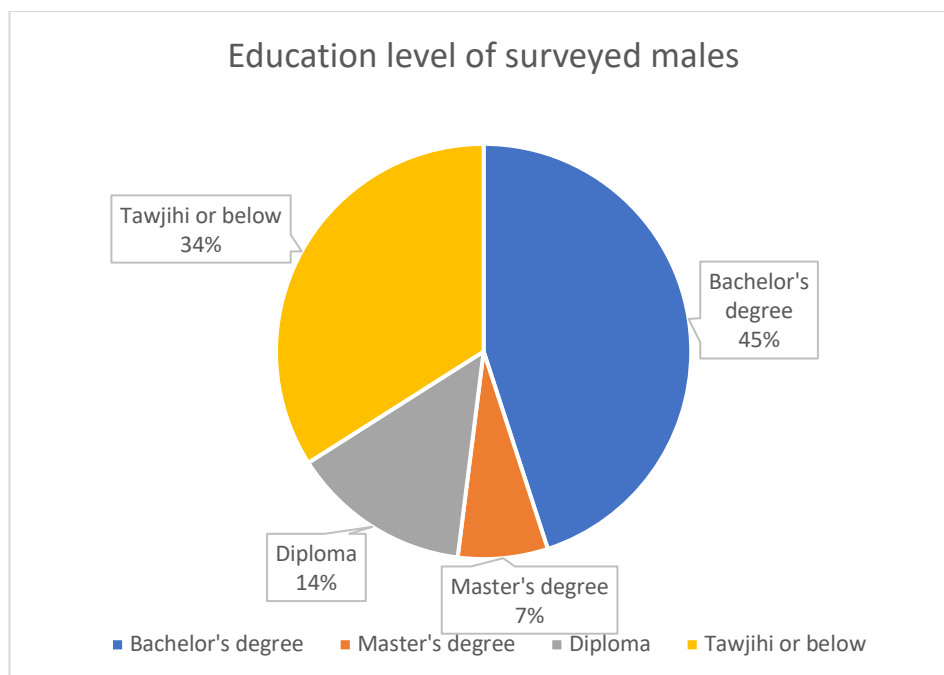
### Survey sample characteristics:

#### Gender:

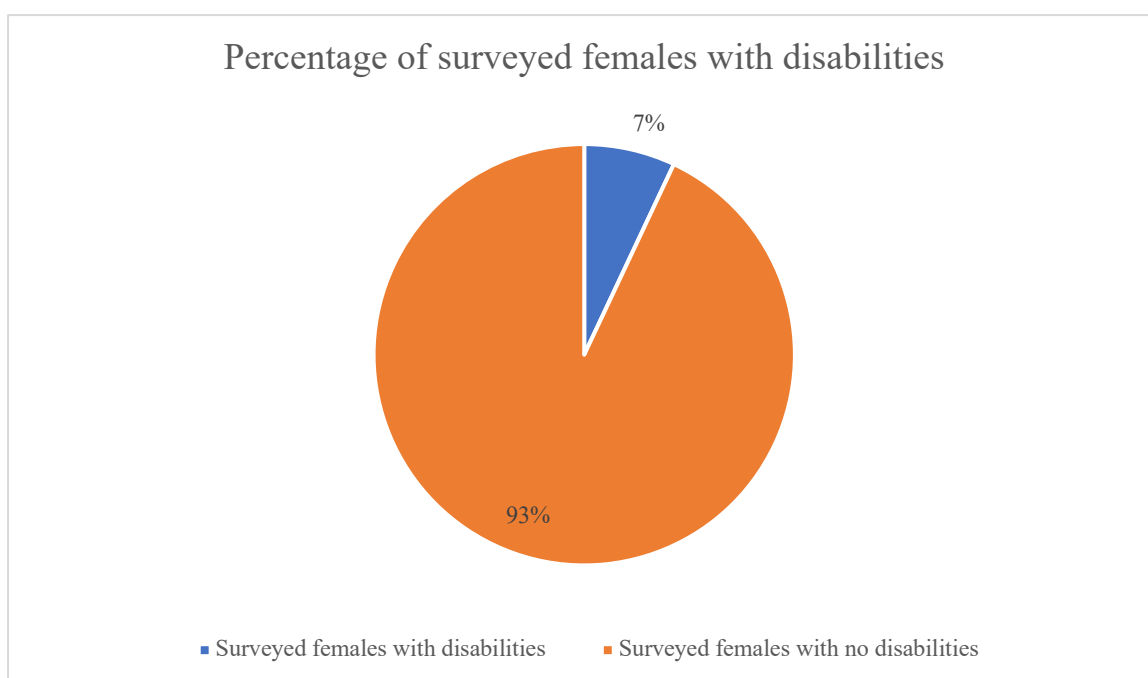


#### Education level:

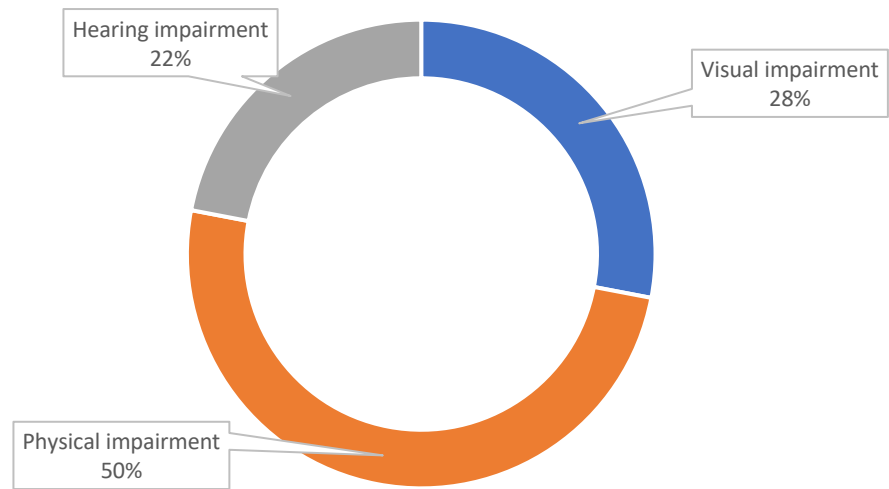




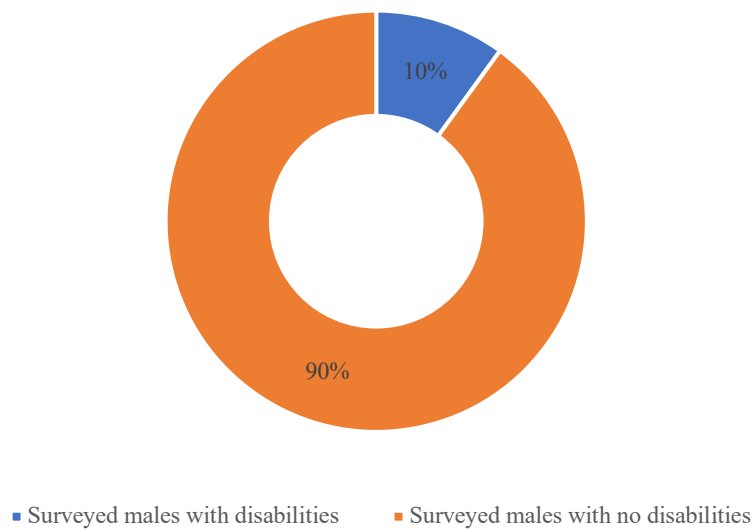
### Disability:

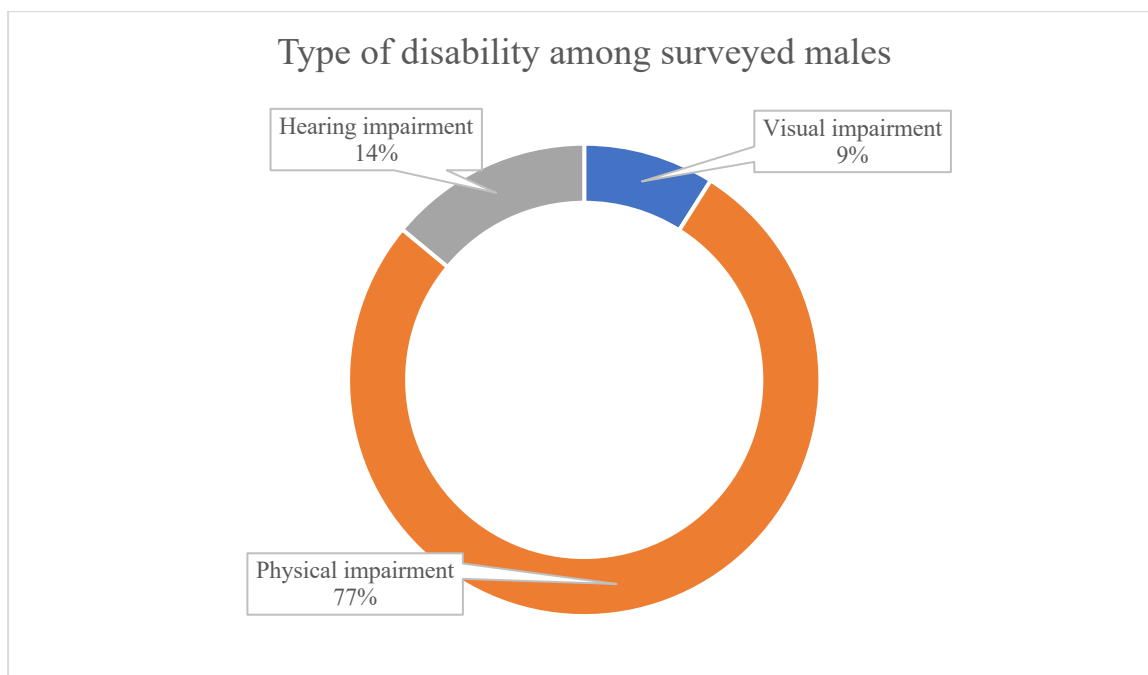


Type of disability among surveyed females

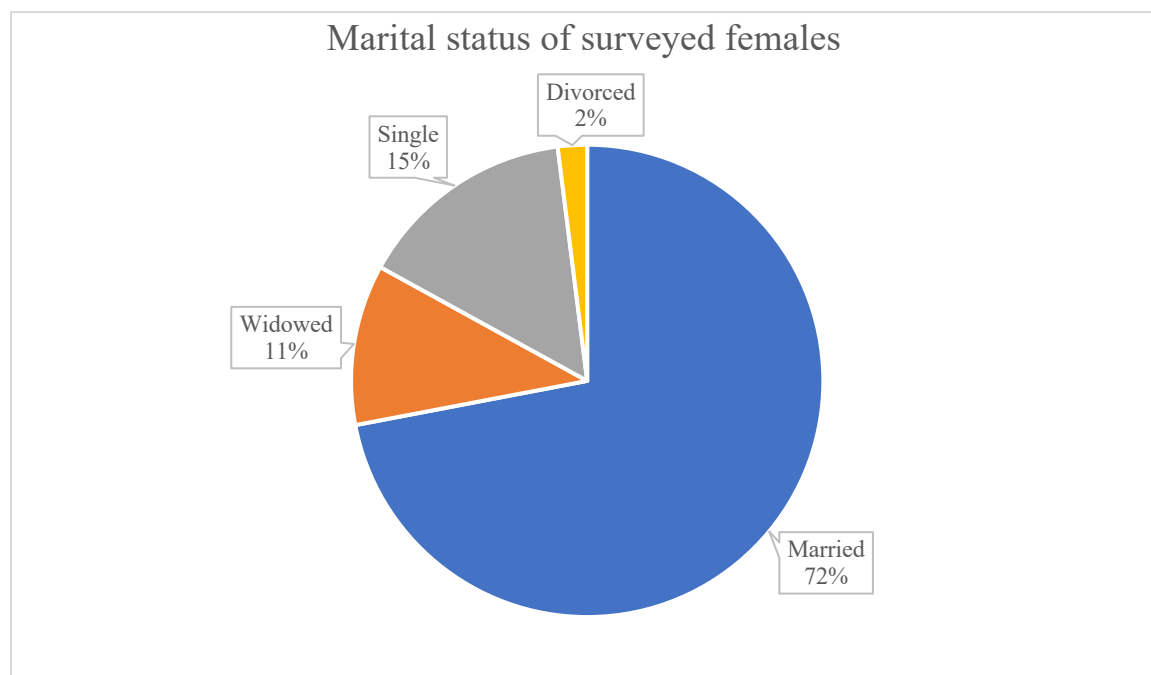


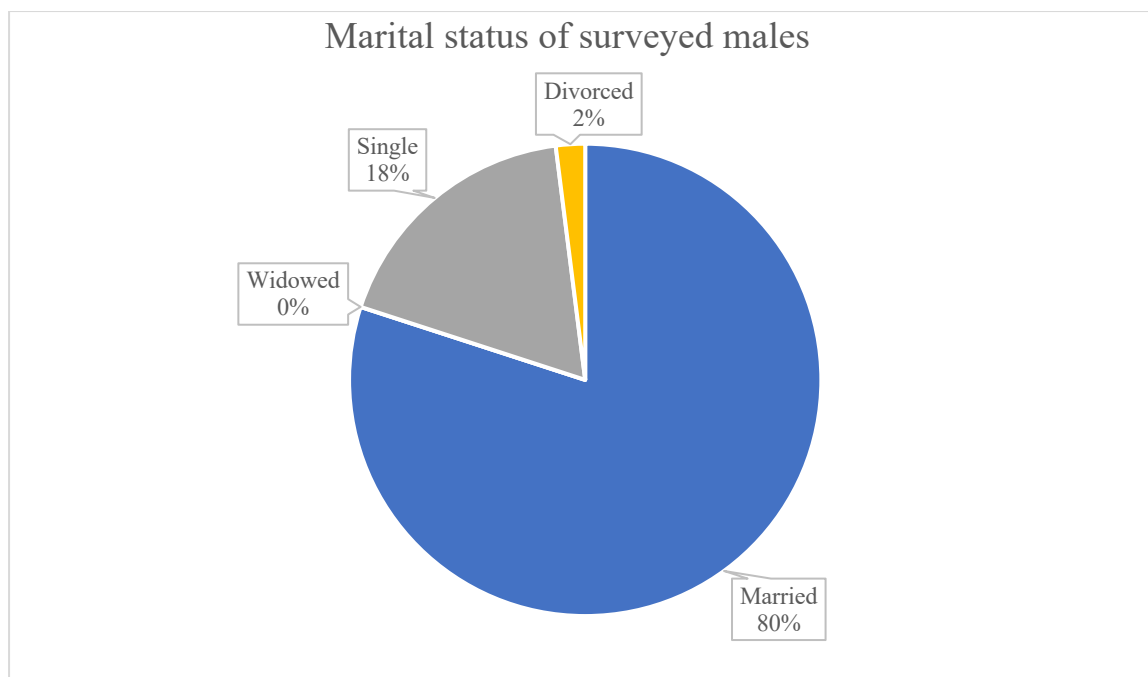
Percentage of surveyed males with disabilities



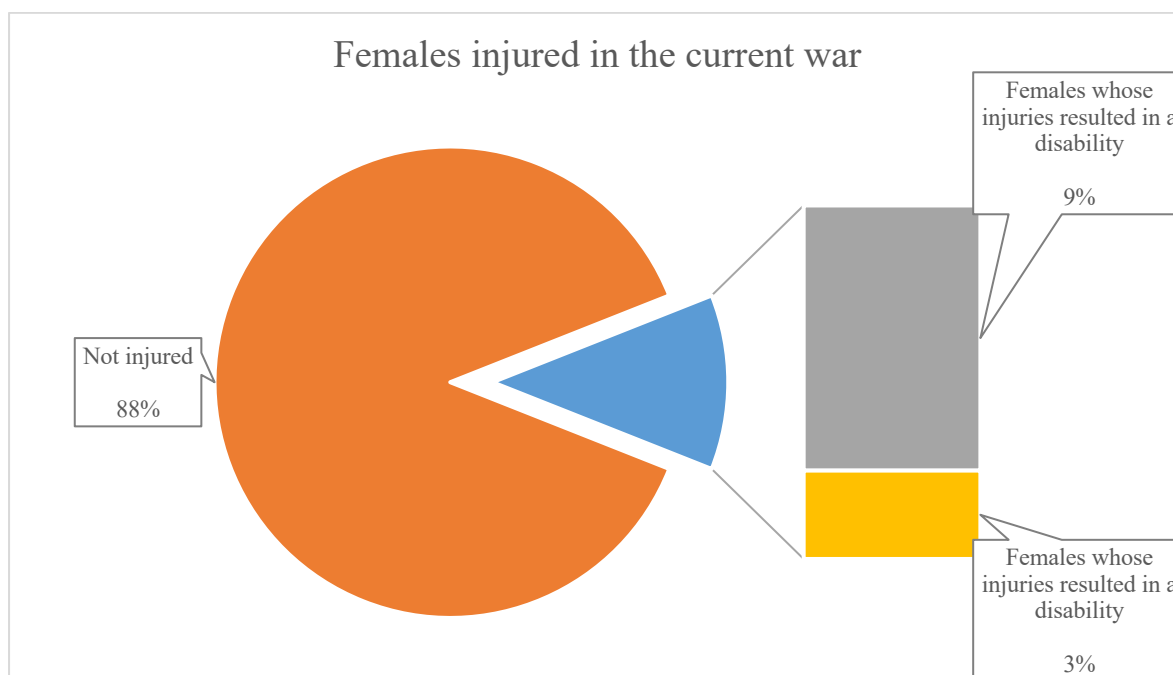


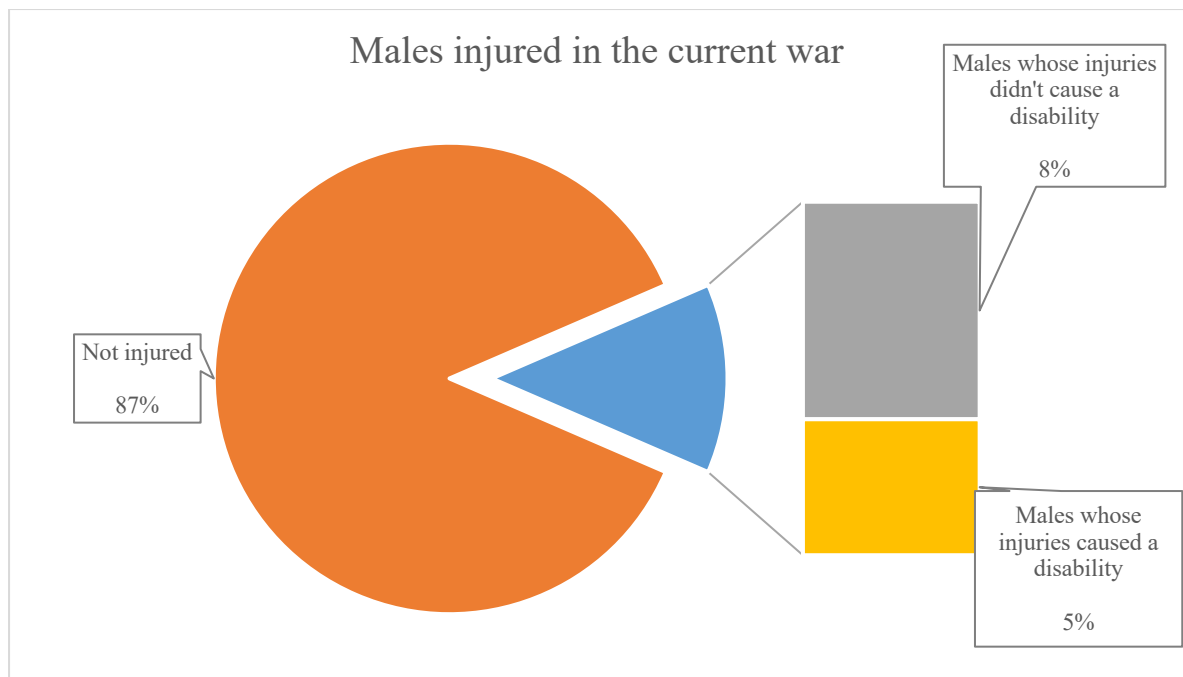
## Marital Status:



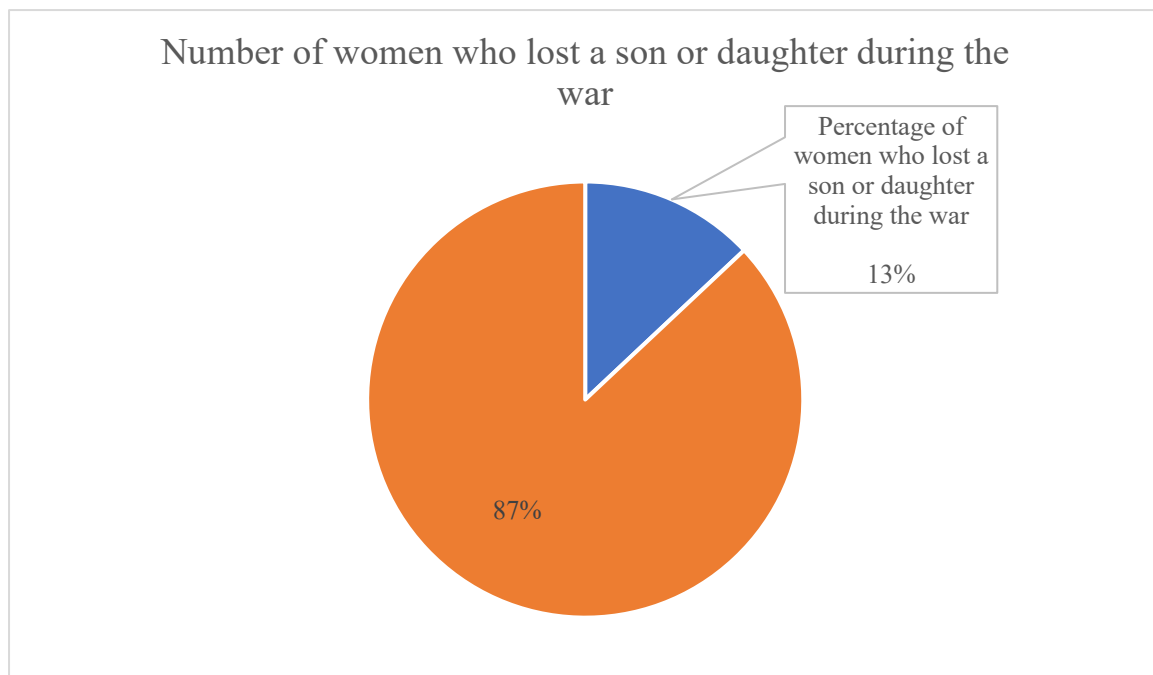


### Injuries during the war:

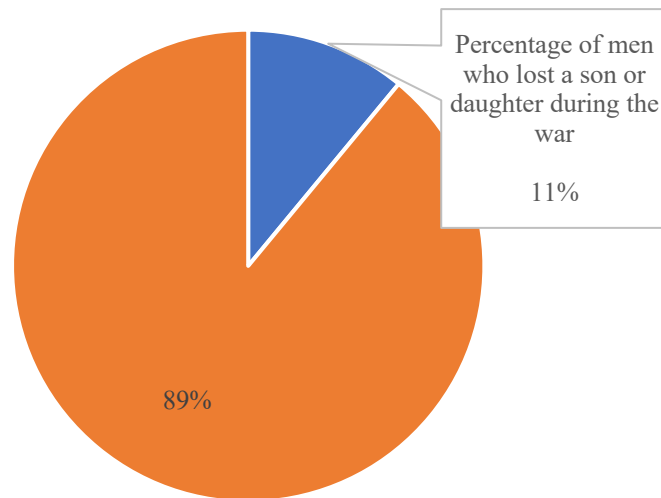




## Loss:

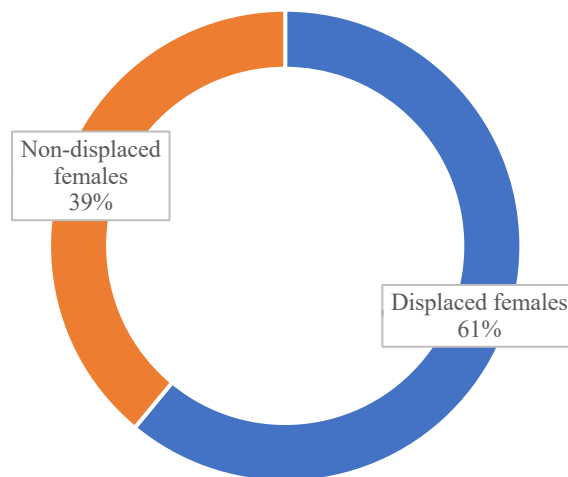


Number of men who lost a son or daughter during the war

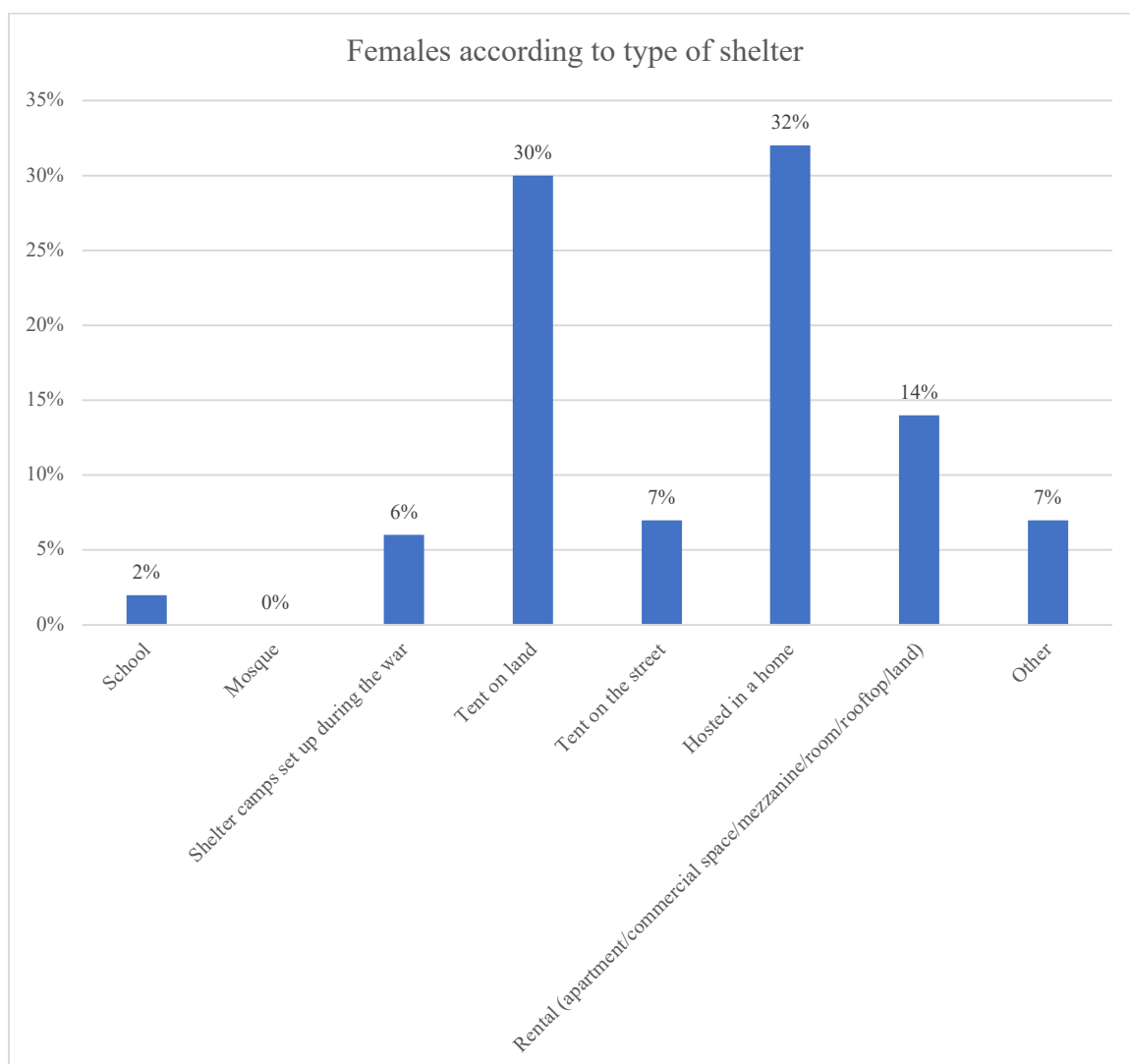
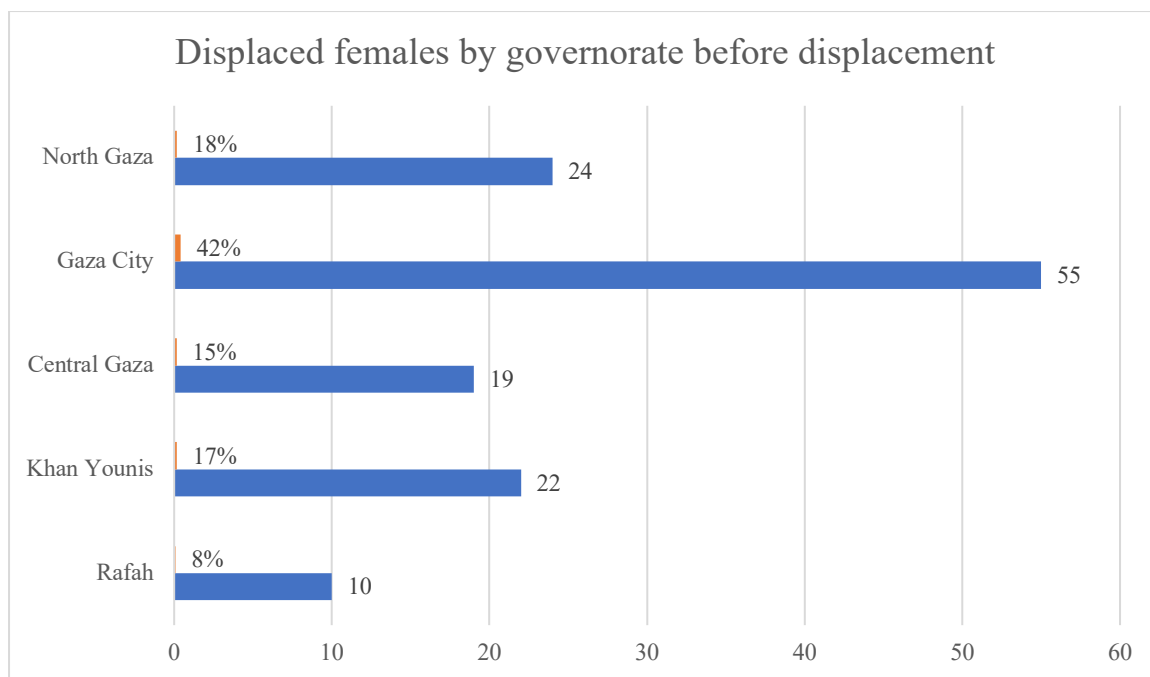


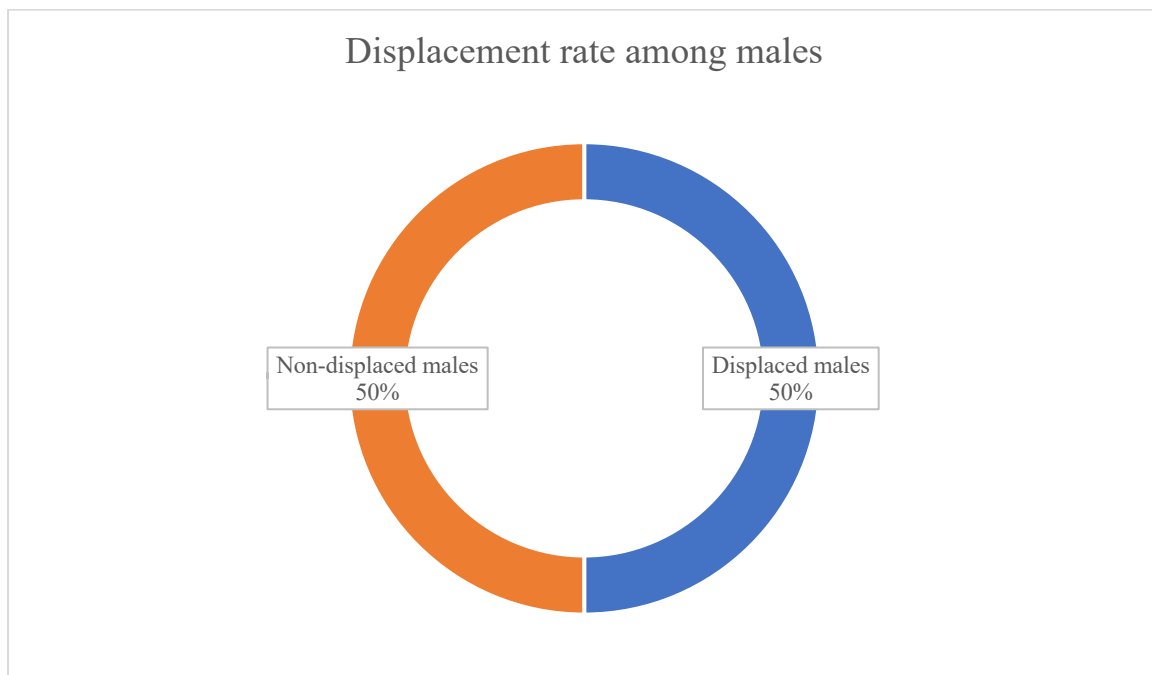
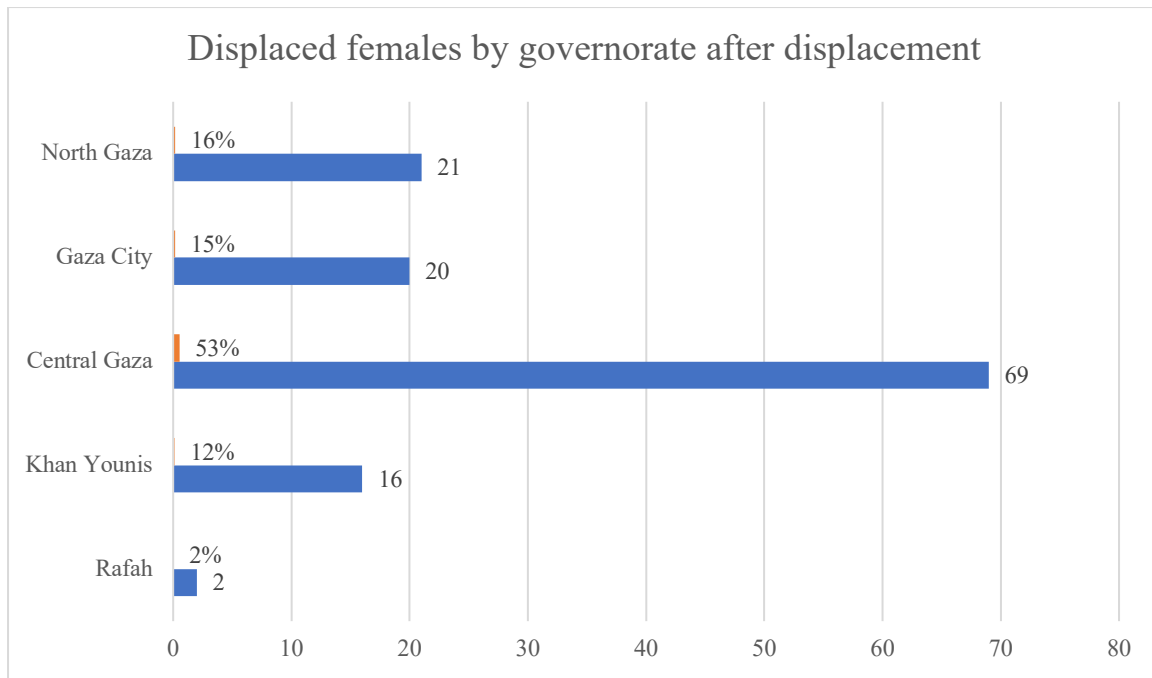
### Displacement:

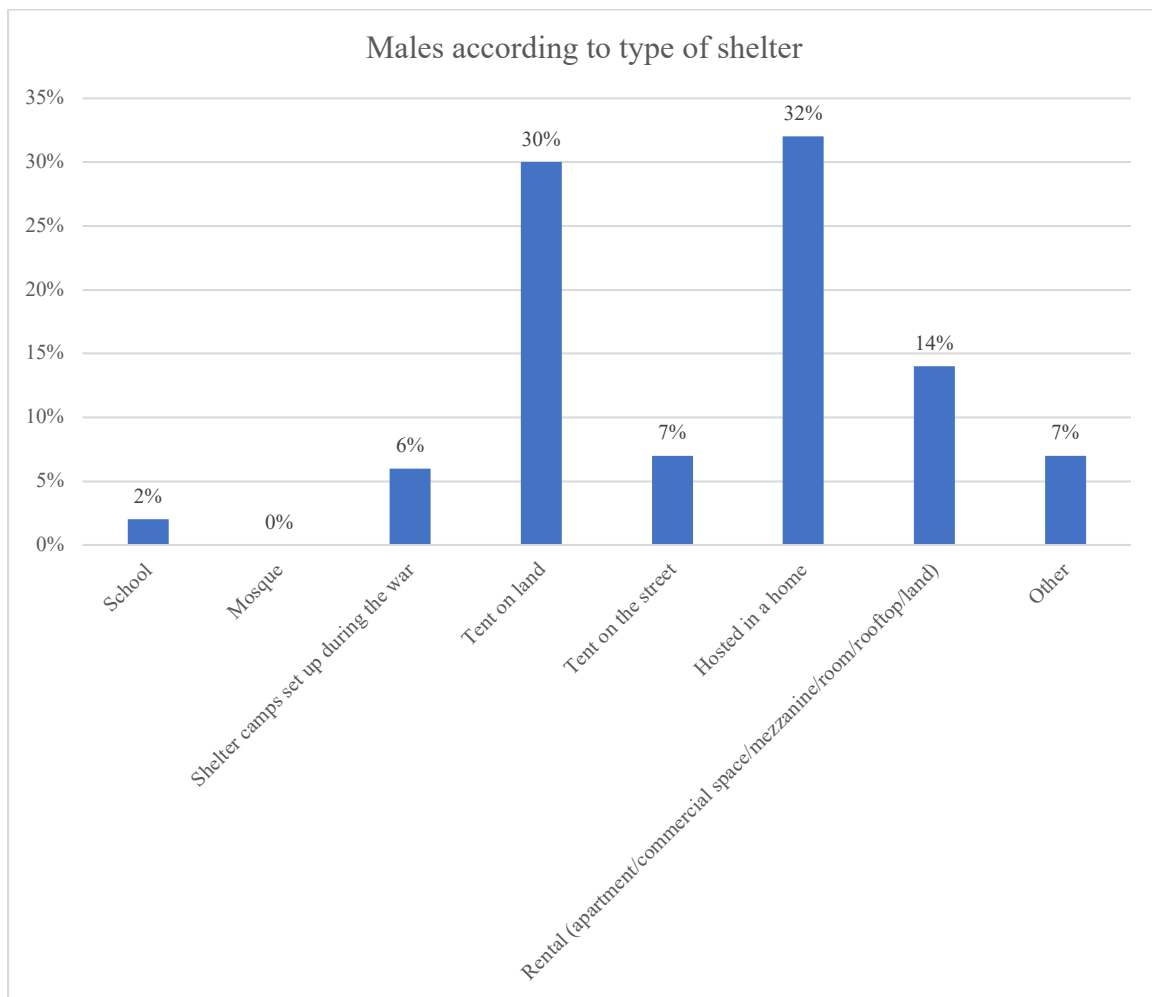
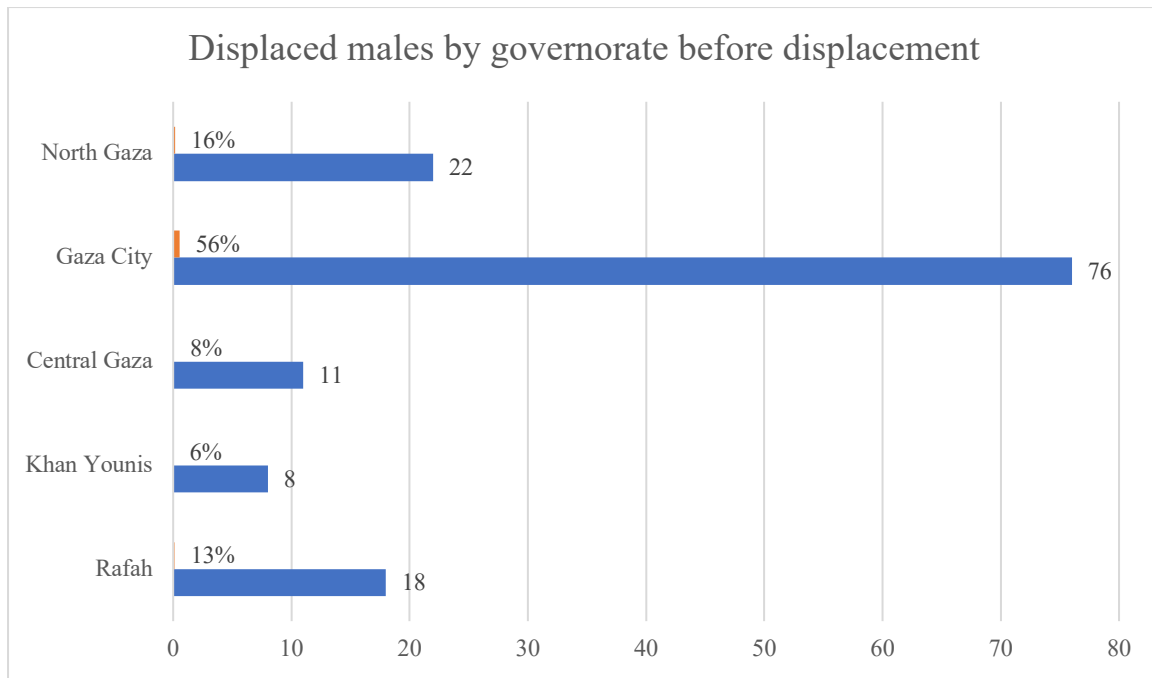
Displacement rate among females

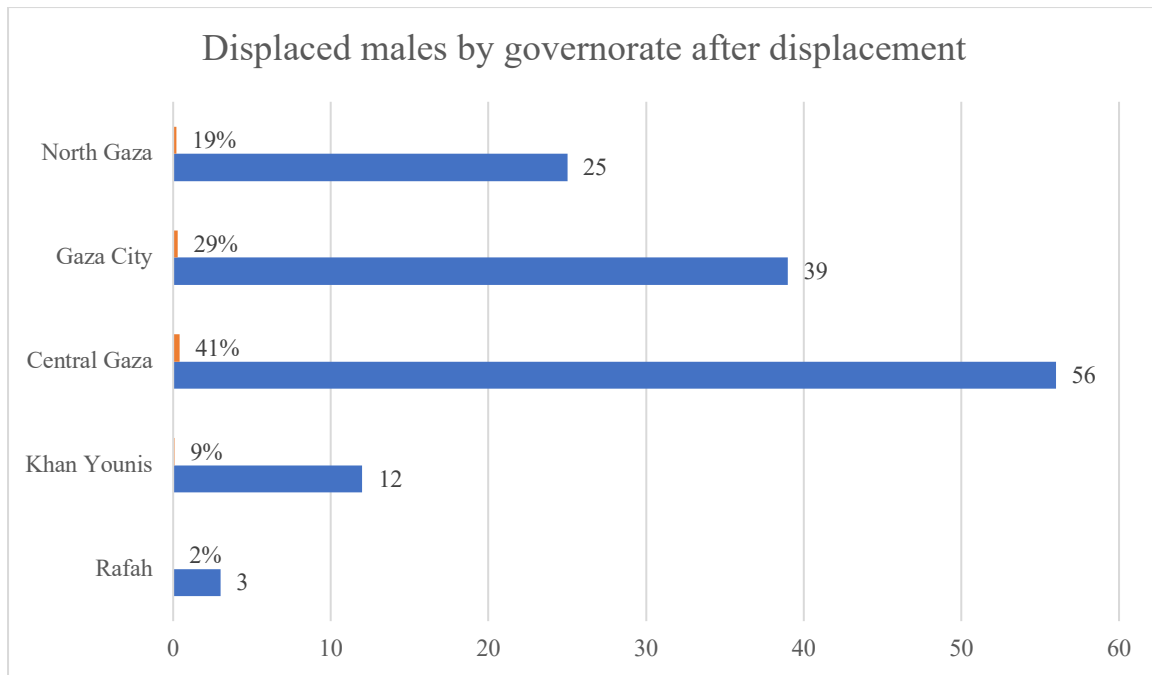




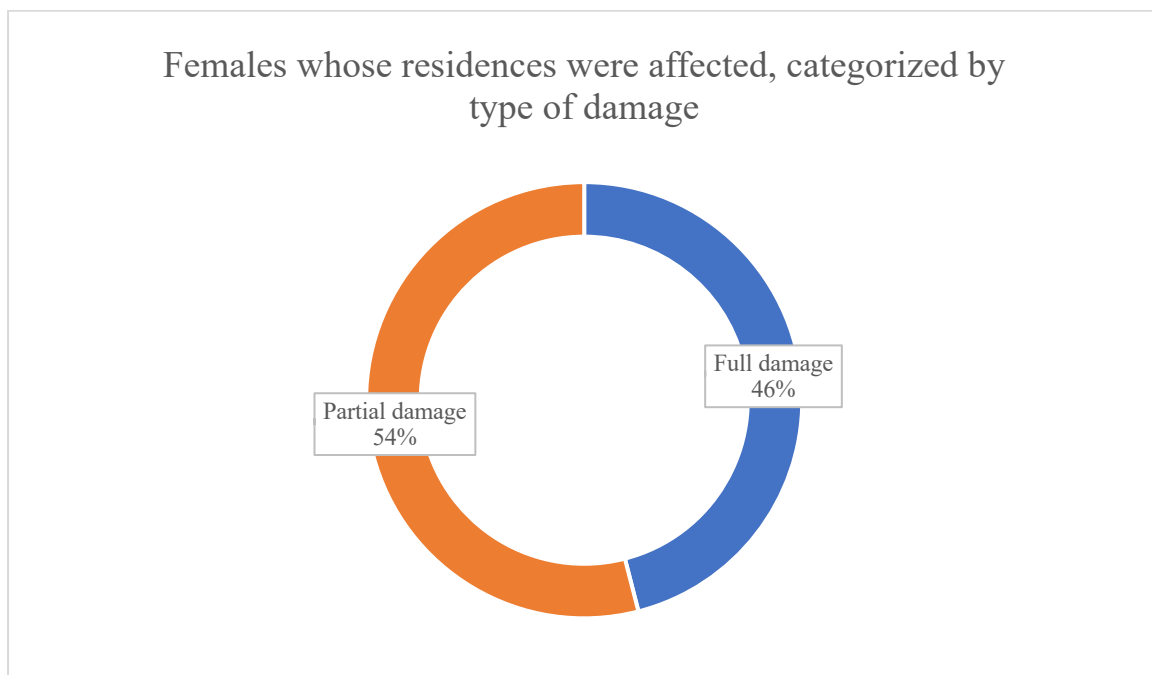








### Damage to housing:



Males whose residences were affected, categorized by type of damage

